



# مَثَرُ التَّحْيِيرِ

للعلامة شيخ الاسلام زكريا الانصاري

عليه رحمة الله

حققه وضبط أصوله وعلق عليه الأستاذ

طه محمد الزبيدي

العالية من درجة أستاذ من كلية اللغة العربية بـ

الطبعة الأولى ١٩٥٣ هـ

سنة ١٣٧٣ - ١٩٥٣ م

طبع وفتر

دار النشر: دار النهضة العربية  
بإبنا - بيروت  
لأستاذها

عبد الحفيظ وعبد شكور عبد الفتاح قدا



# مَثَرُ التَّحْقِيرِ

للعامة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

عليه رحمة الله

---

حقه وضبط أصوله وعلق عليه، الأستاذ

محمد الرزقي

العالمية من درجة من أستاذ كلية اللغة بالازهر

---

الطبعة الأولى

سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م

طبع ونشر

مكتبة التفتة  
بإشراف  
لأختابنا

عبد الحميد وعبد شكور غبار نقاش فدا



## مقدمة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » .

وبعد فهذا شرح مختصر لمن التحرير في الفقه الشافعي لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري المصري الشافعي . تغنى عن شرحه دتحة الطلاب ، وعن حاشية الشيخ الشرقاوي على هذا الشرح في كثير من المسائل ، والقصد من عمل هذا الشرح تخفيف مؤنة هذا الكتاب على طلاب العلم وهم في الغالب قراء ، وتقريب المسائل إلى أذهانهم مع الاختصار حتى يستطيع من يريد حفظ المتن أن يعلق بذهنه هذا الشرح التليل فيستفيد فائدة من حفظ المتن وحفظ الشرح ، ثم لا يحتاج بعد ذلك إلى البحث في الكتب المطولة الغالية الثمن التي تستنفد الجهد المالى والجسمي ، والذي دفعني إلى شرح هذا الكتاب دون غيره أنه كتاب صغير حوى مع صفه كثيرا من المسائل الفقهية الضرورية ، وجمع معها كثيرا من الأحكام التي لا توجد إلا في الكتب الكبار ، وإلى ذلك سهولة لفظه وعدم تعقيد المسائل فيه ، مما يشجع قارئه على المضي إلى نهايته ، والله هو المرجو أن ينفع به ، وأن يوفق للعمل بما فيه ، وأن يجعل ثوابي عليه في الدنيا توفيقي لكتابة مثله في العلوم الدينية ، وفي الآخرة توفيقي إلى العمل الصالح ، وأن تكون لي أسوة حسنة برسول الله صلى الله عليه وسلم وبعلمائنا الأجلاء من مشايخ الإسلام ، وأن يكفر عني ما يكون قد فرطتني من ذنب ، إنه كاشف البلاء وسميع الدعاء ، كما أرجو من قارئه أن يتجاوز عما فيه من هفوات وأن ينسبها إلى السهو لا إلى العمد فالإنسان مهما أوفى من القوة ضعيف ، ومهما أوفى من العلم قد يجهل صغار المسائل ، ولا يزال المرء يتعلم حتى يموت وعلمه ناقص . وليس منزه عن النقص إلا الله العليم الخبير السميع البصير القوى القدير .

طه محمد الزيني

## ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصارى

هو زكريا بن محمد بن زكريا الشيخ الإمام شيخ مشايخ الإسلام علامة المحققين وفهامة المدققين ولسان المتكلمين وسيد الفقهاء والمحدثين الحافظ المخصوص بعلم الأسناد والملحق للأحفاد بالأجداد العالم العامل والولى الكامل الجامع بين الشريعة والحقيقة زين الدين أبو يحيى الأنصارى الشنكي المصرى الأزهرى الشافعى .

مولده : ولد بقرية شُنَيْسِكْ وهى بَلَدَة صغيرة بشرقية مصر سنة ٨٢٣ هـ وقبل فى سنة ٨٢٤ هـ ونشأ فى أسرة فقيرة وتوفى أبوه وهو صغير وكان عامل البلد النصرانى يريد أن يجعله موضع أبيه فى صيد الصقور فاستجارت أمه بالشيخ ربيع الشينارى فخلصه على أن تتركه والدته يشغل بالجامع الأزهر ويتولى هو الاتفاق عليه ، وحدث هو عن نفسه أنه كان يخرج إلى مiazza الأزهر بالليل فيجمع ماحوله من قشر البطيخ ويغسله ويأكله ، ثم استمر يتعلم فى الأزهر إلى أن نبغ وتولى منصب قاضى القضاة وعمر طويلا حتى أصبح تلاميذه وتلاميذ تلاميذه مشايخ الأزهر فى حياته .

علمه : اشتغل فى جميع العلوم الموجودة فى زمانه ونبغ فيها . فكان عالماً فى الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والقراءات والتصوف والأصول والأدب والمنطق وأدب البحث والمناظرة وغير ذلك مما سببتين عند عد مؤلفاته ، وقد كان مَحْظُوظاً فى علمه ، قصده التلاميذ من كل نوع من الصغار والكبار واشتهر شهرة قل أن يحظى بمثها إنسان فى زمانه .

صلاحه : كان الشيخ زكريا الأنصارى رحمه الله تقياً ورعاً صوفياً مواظباً على الطاعة من الصلاة والذكر وقراءة القرآن حتى فى أيام شيخوخته فكان يتناول وهو يصلى ولا يقدر على الثبات فى وقوفه للصلاة فقليل له فى ذلك فقال أخشى أن أترك الصلاة فاتمرد الكسل عنها فأختم حياتى بذلك ، وكان من أولياء زمانه المعتقد فيه ويروى عنه حوادث تثبت ولايته وأن الله تعالى أظهر على يديه بعض خوارق العادات .





أساتذته : أخذ شيخ الإسلام العلم عن مشاهير زمانه ومنهم الشيخ نور الدين البليسي الشافعي إمام الأزهر في أيامه أخذ عنه القراءات السبع والشيخ زين الدين التوربي المالكي وشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني والشيخ موسى السبكي والشيخ شمس الدين القاياني والشيخ أبو إسحق الصالي وكثير غيرهم يطول الكلام بذكره تلاميذه : من أشهرهم الشيخ جمال الدين الصافي والشيخ نور الدين المحلي والشيخ كمال الدين الدمشقي ومفتي البلاد الحلبية البدر بن السيوفي والعلامة شهاب الدين الحصري قفيه مصر وشهاب الدين الرملي القاهري والعلامة مفتي الحجاز شهاب الدين بن حجر الهيتمي شارح المنهاج والعلامة الخطيب الشربيني المصري والشيخ نور الدين النسفي المصري .

وفاته : كف بصره في آخر حياته وبقي عشر سنين مكفوف البصر وقيل إن الله كفر له سنوات القضاء التي تولاهما وهي عشر سنين بكف بصره مثلها لأن منصب القضاء لا يخلو من أخطاء ، وتوفي سنة ٩٢٦ هـ وعمره ١٠٣ سنة وصلى عليه بالجامع الأزهر واجتمع لتشييعه من الفضلاء والعلماء وقضاة الاسلام خلق لا يحصون ودفن بجوار الامام الشافعي رضي الله عنه ، رحمه الله رحمة واسعة ونفعه بعلمه وجعلنا من تلاميذه المجتهدين ، ووفقنا إلى السير على نهجه والنسج على منواله إنه سميع الدعاء .

مؤلفاته : لشيخ الاسلام مؤلفات كثيرة في العلوم المختلفة منها في الفقه من منهج الطلاب وشرحه وشرحا البهجة الصغير والكبير ويسمى الخلاصة وشرح الروض وشرح التقييد ومنها في علم الفرائض شرحان على الفصول وشرح الكفاية لابن الهائم وله مختصر جمع الجوامع وشرحه وحاشيته على شرح جمع الجوامع للمعالي ، وغير ذلك وأصغر كتبه في الفقه من التحرير الذي علق عليه هذه التعليقات وشرحه المسمى تحفة الطلاب ، وقد كثرت الانتفاع بكتايبه المنهج والتحرير فتدريسا في الأزهر دراسة متتمة من قديم الزمان ، وقد جمع فسا من الأحكام ما لا يشهد

الفقيه حتى إن من يحفظ كتاب المنهج ويفهمه يصير من الفقهاء المشار إليهم بالبنان وله في القراءات والتجويد مختصر المرشد وشرح الجزرية ومختصر قرّة العين في الفتح والامالة ومقدمة في أحكام النون الساكنة والتنوين وله في الحديث شرح البخاري والإعلام بأحاديث الأحكام ومختصر الآداب للبيهقي وشرح ألفية العراقي وله في التصوف رسالة القشيري وشرح رسالة الشيخ أرسلان . وله في النحو والتصريف حاشية على بن المصنف وشرح الشافعية لابن الحاجب وشرح الشذور لابن هشام وله في المنطق شرح لإساغوجي وفي الجدل شرح آداب البحث وله ديوان خطب وقد بلغت مؤلفاته واحداً وأربعين مؤلفاً .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وبه نستعين)

الحمد لله المتفضل الوهاب المرشد لتحرير<sup>(١)</sup> تنقيح<sup>(٢)</sup> الباب<sup>(٣)</sup> والصلأ والسلامُ على أشرف الأنام<sup>(٤)</sup> . وعلى آله وصحبه السادة الكرام . وبعد فهذا مختصر في الفقه على منبج الإمام الشافعي رضي الله عنه اختصرتُ في مختصر الامام أبي زُرعة<sup>(٥)</sup> العراقي المسمى بتنقيح الباب . وضممتُ إليه فوائد يسرها ذوو الألباب<sup>(٦)</sup> . وأبدلتُ غير المعتمده وحذفتُ منه الخلاف

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) التحرير التخليص على وجه محمود ومن ذلك حرر مراده تحريراً أي خلصه عما يشوبه من شوائب علم الفهم .

(٢) التنقيح التخليص مطلقاً أي سواء كان على وجه محمود أولاً ، وفيل مما مترادفان

(٣) الباب خالص الشيء . وقامده ضد النشر ، وقد صارت الألفاظ الثلاثة التحرير

والتنقيح والباب أجزاء أعلام . لأن الأول جزء علم هذا الكتاب الذي بأيدينا وهو

تحرير التنقيح . والثاني جزء علم على كتاب أبي زُرعة العراقي المسمى بتنقيح الباب .

والثالث علم على متن الباب للشيخ الحاملي من علماء أصحاب الإمام الشافعي رضي الله عنه

(٤) الأنام الخلق

(٥) أبو زُرعة : هو الإمام أحمد ولي الدين بن الصلابة شيخ الإسلام أبي الفضل

عبد الرحيم زين الدين بن الحسين العراقي صاحب ألفية المصطلح ، والعراق نسبة إلى بلاد

العراق المربية المعروفة .

(٦) أصحاب العقول الراجعة .

وما عنه بد<sup>(١)</sup> رَوما<sup>(٢)</sup> تيسيره على الطلاب . وميمته تحرير التنقيح مضرها  
إلى الله تعالى أن ينفع به طالب الترجيع<sup>(٣)</sup> .

### كتاب الطهارة<sup>(٤)</sup>

المطهر ماء<sup>(٥)</sup> و تراب<sup>(٦)</sup> و دابغ<sup>(٧)</sup> و تغل<sup>(٨)</sup> فالماء المطهر ما يسمى  
ماء بلا قيد<sup>(٩)</sup> وغيره إما طاهر وهو ما استعمل قليلا في فرض ولم يتنجس<sup>(١٠)</sup>  
أو ما تغير كثيرا بطاهر خيط للماء<sup>(١١)</sup> عنه غنى أو استخرج<sup>(١٢)</sup> من طاهر .

(١) بد أى غنى . (٢) قهداً .

(٣) الترجيع أى طالب الدليل القوي الذي يرجع العمل بما استدله عليه .

### كتاب الطهارة

(٤) الطهارة لغة النظافة واصطلاحاً رفع حدث أو إزالة نجس وما في معناها أو فعل  
على صورتها كالتييم وتحديد الوضوء ووضوء صاحب الضرورة كسلس البول وطهارة  
للمستحاضة والأغسال المسنونة ، واستعمال الحجر في الاستنجاء وديغ الجلد وتغل الخثرة  
(٥) ماء . أى عند وجوده في الوضوء والغسل وإزالة النجاسة .

(٦) و تراب أى عند عدم الماء حقيقة بأن فقد أو شرعاً بأمر كان مانع شرعى يمنع  
من استعمال الماء .

(٧) دابغ هو ما يديغ به الجلد من قرظ وملح وغير ذلك

(٨) وتغل : أى صيرورة الخثر خلا بنفسها من غير إلقاء شيء فيها أما إذا تخللت  
بالقاء شيء فيها فهي نجسة .

(٩) بلا قيد : أى يصدق عليه كلمة ماء من غير إضافة شيء إليها بخلاف غيره من الماء  
فلا يصدق عليه ذلك بل لا بد من إضافة لفظ آخر إلى كلمة ماء وهذا اللفظ المضاف إلى  
الماء هو القيد الذى صبر عنه صاحب المتن . كماء الورد وماء العنب ونحو ذلك .

(١٠) أى تغير الماء كثيراً بمخالط يستقي الماء عنه كخشب وحديد ونحو ذلك بخلاف  
مالا يستقي الماء عنه كطحلب وحشيش ثابت في الماء فلا يؤثر ذلك في طهورية الماء .

(١١) أى اعتصر منه كماء الورد وماء الزهر والتمتع مالم يكن هذا الطاهر ماء منعقداً  
كالثلج والبرد والماء المتجمد من الماء فكل ذلك مطهر .

وإما نجسٌ وهو ما اتصل به نجسٌ وهو دون<sup>(١)</sup> القلتين أو تغير به ، والقتان خمسة رطل بحدادي تقريباً والتراب المطهر ما لم يستعمل في فرض ولم يختلط بشيء<sup>(٢)</sup> وغيره إما طاهر وهو ما استعمل في فرض أو اختلط بطاهر وإما نجسٌ وهو ما اختلط بنجسٍ والدابعُ ما ينزعُ الفضلات ولو نجساً والتخلُّ انقلابُ الخمر خلا بلا عين إن لم يقع فيها عين نجسة ، والطهارات وضوءٌ وغسلٌ وتيممٌ وإزالة نجسٍ .

### باب الوضوء<sup>(٤)</sup>

هو فرضٌ على المحدث سنةٌ لتجديد<sup>(٥)</sup> بعد صلاةٍ وغسلٍ واجبٍ وعند

(١) إذا كان الماء دون أى أقل من القلتين تنجس باصعاه بالنجس فإذا زاد من القلتين لم يتنجس لقوله عليه الصلاة والسلام (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً) . أما غير الماء كالسمل والسمن والحل وماء الورد والنعناع وغير ذلك . فانه نجس باصعاه بالنجس مهما كان قدره في الكثرة .

(٢) إذا كان هذا الشيء جافاً كدقيق ، ومطعون حبر كبير وأسمنت ، لم يظهر التراب . أما إذا كان نثى . المخاط مائماً كخمل وماء ورد ثم جف التراب فانه يظهر .

(٣) الطهارات : أى مفاصد الطهارة : أى ما تستعمل وسائل الطهارة من ماء وتراب ودابغ لأجلها .

### باب الوضوء

(٤) الوضوء في اللغة مأخوذ من الوضأة وهي الحسن والنظافة وهو غسل بعض الأعضاء بنية أو بدونها ، وشرعاً غسل بعض الأعضاء وهي الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلان بنية .

(٥) تجديد الوضوء سنة إذا أدى بالوضوء الأول صلاة فإذا لم يؤدبه لم يكن التجديد سنة ، وإذا لم يؤد تجديد الوضوء إلى فوات وقت الفضيلة أو إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام فإذا أدى إلى فوات ما ذكر فلا يكون سنة بل زكت الفضيلة وتكبيرة الإحرام أفضل من التجديد .

إرادته الجنب أكلًا أو نومًا أو وطأ<sup>(١)</sup> أو المحدث نومًا وعند غضب وغية  
ومس ميت ولغيرها<sup>(٢)</sup> (وفروضه) النية<sup>(٣)</sup> وغسل الوجه<sup>(٤)</sup> واليدين  
مع المرفقين<sup>(٥)</sup> ومسح بعض<sup>(٦)</sup> الرأس وغسل الرجلين مع الكعبين<sup>(٧)</sup>  
والترتيب<sup>(٨)</sup> (وسننه) الولاء<sup>(٩)</sup> وقد يجب لعارض كضيق وقت<sup>(١٠)</sup>

(١) أى جماع الرجل لزوجته .

(٢) كقراءة القرآن والحديث والأذان والإقامة ودخول المسجد وغلبة غير الجمعة  
ودرس العلم وزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وسائر القبور ولذكر الله والسعي  
بين الصفا والمروة والوقوف بركة والقبضة في الصلاة ومس فرج الهيمة ومس الأمد  
الحسن وعند البلوغ بالنسب مع استحباب النسل .

(٣) النية هى قصد الشيء مقترناً بفعله فان تراخى الفعل عن القصد سمى القصد عزمًا  
لا نية .

(٤) غسل الوجه أى من منابت شعر الرأس إلى أسفل الذقن طولاً وما بين الأذنين  
عرضاً مع غسل ظاهر شعر الوجه كالحية ولا يجب غسل باطنها بل يسن تغليلها بأصابعه  
المبتلة . (٥) المرققان بكسر الميم وقح الفاء ويكسر ذلك هما متنى اليدين أى موضع تقيهما  
(٦) ولو كان المسوح شعرة كفى . لكن الأولى مسح الناصية وهى قرب من دبر الرأس

(٧) الكعبان : هما العظمان التائتان في المفصل بين القدم والساق .

(٨) الترتيب أى غسل كل عضو بحسب ترتيبه في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا  
قمتم إلى الصلاة فاضلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى  
الكعبين) فان قدم عضواً عن موضعه لم يعتد بنفسه وقت قدمه ووجب العود إلى غسله  
في موضعه ، ويسقط الترتيب إذا توضأ بنفس جسمه كله في الماء أو كان الوضوء تابعاً  
لغسل في حدث أكبر .

(٩) الولاء : أى عدم الفصل بين تطهير العضو وما قبله فباصول يعد في العرف كبيراً  
وضابط الولاء وهو ما يبرعه بالموالاة ألا يحذف العضو السابق قبل البدء في تطهير العضو  
اللاحق مع اعتدال الهواء والزمان والمزاج .

(١٠) المراد بضيق الوقت الذى يوجب المبالاة ضيقه عن تأدية جميع الصلاة فيه .

والتسمية وضل الكفين ، فان شك في طهرهما كره غسهما في ماء قليل قبل  
تليث<sup>(١)</sup> والمضمضة والاستنشاق والمبالغة<sup>(٢)</sup> فيها لمفطر وجمعها ثلاث<sup>(٣)</sup>  
غرف<sup>(٤)</sup> والإستنثار<sup>(٥)</sup> ومسح<sup>(٦)</sup> كل الرأس والأذنين ظاهراً وباطناً بماء  
جديد وإدخال مسبحة<sup>(٧)</sup> في صاخيه وتحليل<sup>(٨)</sup> شعر كثيف<sup>(٩)</sup> من لحية<sup>(١٠)</sup>  
وعارض<sup>(١١)</sup> عن الوجه وأصابع اليدين بالتشديك والرجلين بخنصر  
يدم اليسرى والتنية<sup>(١٢)</sup> والتليث<sup>(١٣)</sup> والتيامن<sup>(١٤)</sup> إلا في الكفين أول الوضوء  
والخدين والأذنين وجاني الرأس لغير نحو أقطع والتوجه للقبلة والجلوس  
بمحل لا يناله رشاش<sup>(١٥)</sup> ووضع الإماء الواسع عن يمينه والضيق عن يساره

(١) أى قبل غسلها ثلاثاً خارج الأنا .

(٢) المراد بالمبالغة : وصول الماء إلى أقصى الحنك مع حوم الماء جميع القم وملامسه  
للأسنان والفتات .

(٣) بأن يأخذ كل غرفة فيتمضمض ويستشق منها .

(٤) الاستنثار : هو إخراج الماء الذي في الأنف بعد الاستنشاق لأنه يخرج الأذى  
الذي في الأنف ويسن أن يساعد على ذلك بإصبعه اليسرى .

(٥) المسبحةان هما الإصبعان بعد الإبهام مباشرة وبعد إصبعين من الخنصر وتسميان  
بالسبائتين .

(٦) الصباغان هما داخل الأذنين ، ويسن إمرار الإبهامين على ظهر الأذنين

(٧) كثيف : أى ثقيل يتدفق وصول الماء بنفسه إليه .

(٨) الحبة الشعر الثابت على مجتمع الأسنان السفلى ، والعارض الشعر الثابت على  
كل جزء من جزأى الوجه اليمين والشمال من الحبة إلى محاذة أحدى الأذن .

(٩) التيامن أى غسل اليدين قبل الشمال في اليدين والرجلين .

(١٠) المراد ألا يصل إلى المتوضئ رشاش من مائه المستعمل في وضوءه بعد ستوطه  
على الأرض لأن ذلك مفتحي النقا .

وترك الاستماعة<sup>(١)</sup> في الصب إلا لعذر فيقف المعلن<sup>(٢)</sup> على يساره ، والبخلعة في غسل الوجه بأعلاه وفي اليدين والرجلين بالأصابع وفي الرأس بمقدمه وترك التنفض<sup>(٣)</sup> والتنشيف بلا حاجة<sup>(٤)</sup> وأن يقول آخره أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وآتوب إليك وغيرها<sup>(٥)</sup> ( ومكروهاته ) الإسراف<sup>(٦)</sup> والزيادة على الثلاث والنقص عنها والاقصرار على الفسلة وغيرها لا غسل الرأس ( وشروطه ) كون الماء<sup>(٧)</sup> مطلقاً والإسلام والتمييز<sup>(٨)</sup> وعدم المنافي

(١) الاستماعة . أن تجعل غيرك يصب عليك الماء والسنة ضم الاستماعة إلا للضرورة كالكبر في السن والمرض والضعف الطبيعي من حمل الإناء الذي به الماء .

(٢) المعلن . هو من يصب عليك الماء .

(٣) أى لا ينفض الماء من يديه بعد الوضوء .

(٤) بأن كان بقاء الماء على أعضاء الوضوء أو على بعضها يضر بصحة المتوضئ فيجب التنشيف ، وإذا كان بقاء الماء لا يضر بالصحة ولكن يسبب خشونة الجلد من التنشيف .

(٥) أى غير ما تقدم من المكروهات كالسواك للصائم بعد الزوال والوضوء في ماء راكد لجنب وغيره .

(٦) الإسراف أى في الماء بأن يحتاج الإنسان في وضوئه إلى كوزين فيتوسأ بقربة مثلاً ولو كان الماء رخيص السركا في هذه الأيام إلا إن قصد بكثرة الماء زيادة تنظيف أعضاء الوضوء فتجاوز الزيادة على العادة مع الاعتدال .

(٧) سبق شرح هذا الشرط وهو الذى يطلق عليه اسم الماء من غير قيد .

(٨) الفرق بين الحسن والتبيح فلا يصح الوضوء من المجنون والطفل غير المميز .

(٩) عدم المنافي للوضوء كيمض وقاس وكل ناقض للوضوء وعدم الحائل الذى يحول بين الماء والعضو كقشر السمك وقطع الغراء الصغيرة في يد غير المبتلى بها كالنجار .



والحائض ودخول<sup>(١٣)</sup> الوقت في وضوء دائم الحدث وغيرها<sup>(١٤)</sup>.  
باب الأحداث<sup>(١٥)</sup>

هي خروج غير<sup>(١٦)</sup> منه من فرج أو قُب تحت معدة والفرج مُفسدٌ  
وغلبة<sup>(١٧)</sup> على عقل لا بنوم ممكن مقعده ومس فرج آدمي<sup>(١٨)</sup> أو محل  
(١) معطوف على كون الماء فهو شرط لصحة الوضوء.  
(٢) كمرّة كفيّة الوضوء ودوام النية فلو قطعت عند تطهير وضوء لم يصح تطهيره  
بل يجب إعادته مع النية.

### باب الأحداث

(٢) الأحداث جمع حدث : وله شرعاً معنيان الأول أمر اعتباري يقوم بالأعضاء  
يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص والثاني الأسباب التي ينتهي بها الطهر والثاني هو  
المراد هنا .

(٤) الضمير في منه يرجع إلى المتوضئ . فخرج غير منه من الفرج أر ما يقوم  
مقامه كالبول والغائط ونحوهما ينقض الوضوء . أما خروج منه الموجب للفعل ، وخروج  
من غيره كخروج من الرجل من المرأة . أو خروج من الرجل الذي لا يوجب الفعل  
كخروجه بمرض فإنه لا يوجب الوضوء .

(٥) الغلبة على العقل بالجنون والنوم وبالإغماء وبالسكّر تنقض الوضوء والنعاس  
لا ينقض الوضوء . وعلامته أن يسمح كلام الحاضرين ولا يفهمه ، وكذلك حديث  
النفس وهو أن يذهب الإنسان في التفكير كأنه لا يحس بما حوله . وأرائل نشوة  
السكّر كل ذلك لا ينقض الوضوء .

(٦) المراد بالكبر بلوغ حد الشهوة عرفاً ولو كانت الشهوة غير موجودة كرجل كبير  
في السن وامرأة مثله فقدما الشهوة فتلاقي بشرتهما ينقض وضوءهما .

(٧) الذنوّ ، ينقض الوضوء في ذلك أن يحس بألم الكف نفس العضو وهو في الذكر  
العضو الذي ينتشر قط لا ما حوله ولا الاثنيان أي الحصيتان ، وفي الأنثى ملتقى  
شفرها لا ما حولها . هذا في القبل أما في الدبر سواء كان في الرجال أو النساء فالناقص  
من حلقه الدبر لا ما حوله .

قطعه يَظُن كَفَّ وتلاقى بشرق<sup>(١)</sup> ذكر وأنتى بكبر لا محرم<sup>(٢)</sup>.

### (باب الغسل<sup>(٣)</sup>)

موجبة<sup>(٤)</sup> جنابةٌ بخروج منه<sup>(٥)</sup> أو دخول حشفة<sup>(٦)</sup> أو قذرها فرجا

(١) البشرة طاهر الجاه.

(٢) المحرم من الرجل والمرأة من لا يحل له نكاحها أى زواجها ولا يحل لها دواجه فهذه لا تنقض وضوءه ولا ينقض هو وضوءها إذا تلاقى بشرناهما ، وسبب المحرمية النسب أو الرضاع أو المصاهرة ، أو الاحترام كأدواج النبي صلى الله عليه وسلم <sup>عليه السلام</sup> وحرمة النسب والرضاع والمصاهرة مذكورة في قوله تعالى . ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم عماتكم وخالاتكم بنات الأخ بنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الاثنين إلا ما قد سلف ) غير أن بعض المحرمات في النكاح حرمتهن غير مؤبدة فإلا ينقض الوضوء وينقض وضوءهن عن حرمن عليهم . مثال ذلك أخت الزوجه فهي تنقض وضوء زوجها أختها وهو ينقض وضوءها ، وكذلك أزواج النبي <sup>عليه السلام</sup> ينقضن وضوء المؤمنين إذا مسهن ويمنعن من مسهن كمنه وإن كانت حرمتهن على التأبید .

### باب الغسل

(٣) دو لئلا سيلان الماء هو الشئ . وش عا سيلان الماء على جميع البدن بنية .

(٤) موجبة . أى سبب وجوبه . أى أشياء .

(٥) خروج أى غير كخرجه من أترجن من المرأة فلا يوجب الغسل ولا بد أن يكون خروجه نابعاً على طريق الماء لا بسبب المرض كأن يسيل من الرجل المرض بصاحبه من قبله من غير أنقى ولا لئلا يزال أو يكون من طريقه لاعتاد أو خرج من أصلاب لم يجب الغسل في هذه الزمان .

(٦) الحشفة موضع إلتئام من الذكر . دخولها في فرج يوجب الغسل على صاحبها وعلى من سواها . وإذا كان ذلك إلى أن غير ذلك كما يرميه وجب الغسل على صاحب الحشفة ، بقوله .

وموت<sup>(١)</sup> وحيض ونفاس<sup>(٢)</sup> ونحو ولادة ونجاسة بدن أو بعضه واشتبه<sup>(٣)</sup>  
(وفرضه) النية<sup>(٤)</sup> وتعميم البدن<sup>(٥)</sup> بلقاء (وسننه) التسمية وغسل الأذى<sup>(٦)</sup>  
والوضوء<sup>(٧)</sup> والتسمية والتلثيل والتخليل والبداة بالشق الآيمن وبأعلى بدن  
والفلك والتوجه للقبلة وكونه بمحل لا يناله رشاش والستر<sup>(٨)</sup> وجعل الميم  
الواسع عن يمينه والضيق عن يساره وترك الاستعانة إلا لعذر فيكون الميم  
عن يمينه والشهادتان آخره وغيرها (ومكروهاته) مكروهات الوضوء  
(وشروطه) شروط الوضوء لكن<sup>(٩)</sup> يصح غسل نحو حائض لنحو حرام

(١) يجب الفسل على الأحياء لا على الميت لأنه لا يستلحق ذلك وليس من أهل  
الوجوب بعد الموت .

(٢) سيقط المصنف بالكل من الحيض والنفاس يذكر فيه أحكاماً وسيأتى قريباً .

(٣) أى اشتبه موضع المتجسس من البدن بغيره ليجب غسل جميع البدن  
لإزالة النجاسة .

(٤) تجب نية الفسل كنية رفع الجنابة أو الحيض أو النفاس وتكفى نية الفسل  
الواجب ولا تجب النية في غسل الميت بل تسن وكذلك لا تجب في إزالة النجاسة .

(٥) يجب وصول الماء إلى الشعر الذى على الجسم سواء كان بالأس أو بغيره  
ويجب فك صفائر الشعر إذا لم يصل الماء إلى باطنها إلا بفكها ،

(٦) ما يكون على الجسم من قذر كغائط ووسخ لا يمنع وصول الماء إلى البشرة  
أما الوسخ الذى يمنع وصول الماء إليها فتجب إزالته .

(٧) الوضوء . ينوى عند هذا الوضوء سنة الفسل إذا لم يكن مع حده الأكبر حدث  
أصغر فإن كان . نوى به رفع الحدث الأصغر على الراجح .

(٨) الستر . أى ستر العورة ضد الاعتسال . وإنما يكون سنة إذا كان في خلوة  
فإن كان بمحشرة بعض الناس الذين يحرم عليهم النظر إلى عورته وجب الستر .

(٩) هذا استثناء من شرط عدم المنافي الذى تقدم مثله في الوضوء . لأن اغتسال  
المناظر لنحو الإحرام الحج كتحوله مكة جار مع وجود المنافي للفسل وهو الحيض .

وغسل كتائية<sup>(١)</sup> ومجنونة<sup>(٢)</sup> من نحو حيض لتحل للمسلم - ويحرم بالجنابة صلاة  
إلا لفائدة الطهورين<sup>(٣)</sup> فيصلى الفرض<sup>(٤)</sup> وسجود<sup>(٥)</sup> وقراءة قرآن بقصدها<sup>(٦)</sup>  
ومسح<sup>(٧)</sup> وحمله إلا في متاع وخطبة الجمعة وطواف<sup>(٨)</sup> ولُبث<sup>(٩)</sup> مسلم بمسجد  
لا عبوره<sup>(١٠)</sup> (والأغسال المسنونة) غسل الجمعة<sup>(١١)</sup> واستسقاء<sup>(١٢)</sup> وكسوف<sup>(١٣)</sup>

(١) وهذا استثناء من شرط الإسلام لأن الكتائية غير مسلة ومع ذلك يجوز لها  
الفصل لتحل لوجهي المسلم .

(٢) وهذا استثناء من شرط التميز لأن المجنونة غير مميزة وقد جلاها الفصل .

(٣) فائدة الطهورين أى طام الماء والتراب .

(٤) فيصلى الفرض لحرمه الوقت ولا يصلى الفل ويقضى إذا قدر على أحدهما .

(٥) سجود . أى لتلاوة أو الشكر لأنها في معنى الصلاة .

(٦) بقصدها : أى قصد القراءة لا قصد الذكر فإن قصد بعض القرآن الذكر  
جلا له القراءة مع الجنابة .

(٧) التميز في مسحه وحمله يعود إلى القرآن والمراد بمس القرآن وحمله من المصنف  
ونحوه وحمله فلا يجوز للجنب إلا في أحوال سيذكرها المصنف .

(٨) سواء كان الطواف فرضاً كطواف الإفاضة أو فعلاً كطواف القدوم .

(٩) لبث : أى بقاء المسلم في المسجد مدة من الزمن بقصد البقاء لا عبوره من  
باب إلى باب .

## الأغسال المسنونة

(١٠) هذا الفصل أكد الأغسال المسنونة .

(١١) الاستسقاء معناه طلب السقيا أى طلب زول المطر عند انقطاعه فيقتل مريد  
حضور صلاة الاستسقاء :

(١٢) أى صلاة كسوف الشمس وكسوف القمر . يسن للريد حضور هذه  
الصلاة الفصل .

لحاضريها وعيده وإسلام كافر حال<sup>(١)</sup> من حدث أكبر ومن غسل<sup>(٢)</sup> ميت وحجامة<sup>(٣)</sup> ودخول<sup>(٤)</sup> حمام واستحداد<sup>(٥)</sup> وإغماء وإحرام ودخول حرم مكة ووقوف بعرة وبمزدلفة والميت بها إن لم يقتل ليرة<sup>(٦)</sup> وثلاثة أيام من منى وتغيير بدن وغيرها<sup>(٧)</sup> لا طواف ركن .

### (باب التيمم<sup>(٨)</sup>)

يختص بتراب<sup>(٩)</sup> ولو برمل له غبار<sup>(١٠)</sup> ويجمع<sup>(١١)</sup> بينه وبين طهره إذا لم

(١) فإذا كان أحد في الكفر حدثاً أكبر وجب عليه الفسل وينوي مع ذلك سنة الفسل للإسلام فتحصل السنة مع الواجب بفسل واحد .

(٢) أي يسن لمن غسل ميتاً الاغتسال لأن ملاقة بدن الميت يحدث تنوذاً في الجسم والاعتسال يزيل هذا التنوذاً .

(٣) الحجامة هي أخذ دم من الجسم لأن زيادة الدم تضر الجسم في بعض الأحيان ومثل الحجامة الفصد .

(٤) أي يسن الفسل عند الخروج من الحمام بماء معتدل حتى يقدر المستحم على ملاقة الهواء البارد خارج الحمام .

(٥) الاستحداد حق لئلا يسهل له أن يشعر بالدفء فينوي الفسل .

(٦) أي وللبعد ثلاثة أيام في منى يسن الاغتسال كل يوم من الأيام الثلاثة لئلا يسهل له أن يشعر بالدفء فينوي الفسل .

(٧) أي لا يغتسلان لغير ما سبق كالغسل لحضوء كل يجمع من الناس على التحية وللأهتكاف وللدخول المدينة المشرفة نيّة تسديد قبل دخولها .

### باب التيمم

(٨) لغة القصد : وشرعاً مسح الوجه واليدين بتراب طهور بنية .

(٩) فلا يجوز بغيره كبير وأصغرت وديمق ونحو ذلك .

(١٠) يشترط ألا يعلق أثره بالعضو ولو كان له غبار إذا لمس لم يصح به التيمم وكذلك إذا لم يكن له غبار لا يصح به التيمم .

(١١) ويؤخر التيمم عن استعمال ما معه من الماء حتى يكون مضطراً للتيمم .

يكفه مائه أو كان بعضه علة<sup>(١)</sup> يخاف معها من استعمال الماء وله أسباب تسعة<sup>(٢)</sup> منها تعادفها الصلاة - فقد الماء بمحل يغلب<sup>(٣)</sup> فيه وجوده ونسيأه أو إضلاله<sup>(٤)</sup> في رحله ووضع الساتر<sup>(٥)</sup> على غير طهر وكوه<sup>(٦)</sup> بأعضاء التيمم<sup>(٧)</sup> وكون التيمم قبل الوقت وشدة برد وعصيان<sup>(٨)</sup> بسفر وتنجس بدن بغير معفو<sup>(٩)</sup> عنه ، وإثنا عشر لامتدادها الصلاة فقد الماء بمحل لا يغلب فيه وجوده والحاجة إليه لشربه أو بيعه للثبوت وأن لا يحمده إلا بثمن وقد هجر عنه أو احتاج للثبوت أو لا يباع إلا بأكثر من ثمنه أو حال بينهما عدو أو لم يجد ما يستقي به أو غاف من استعماله تلفا<sup>(١٠)</sup> أو بطله<sup>(١١)</sup> براء أو زيادة مرض أو حصول شين<sup>(١٢)</sup> فأحش في عضو ظاهر (وفروضة)

- (١) ولا يلزم تأخير التراب هنا عن الماء لوجود الضرورة من أول الأمر .
  - (٢) تسعة مبتدأ خبره تعاد . لانت لأسباب لأن أسباب التيمم واحد وعشرون سببا .
  - (٣) العبرة بالغلبة في اليوم الذي يتم فيه لا بمعظم السنة .
  - (٤) الإضلال معناه عدم الاعتماد إلى مكانه والرجل المتاع .
  - (٥) الساتر الذي يوضع على موضع العلة إذا وضع على غير طهارة .
  - (٦) كونه : الضمير فيه راجع إلى الساتر الذي على العلة .
  - (٧) أعضاء التيمم هي الوجه واليدين سواء كان التيمم بدل وضوء أو غسل .
  - (٨) العصيان بالسفر أن يسافر لغرض هو المعصية أما لو عصى في السفر الذي لم يقصد به المعصية فلا يعيد إذا كان بمحل يغلب فيه فقد الماء .
  - (٩) بغير معفو عنه كالم الكثير أما لو كان معفوا عنه كالم القليل فلا يعيد إلا إذا كان النجس على أعضاء التيمم .
  - (١٠) تلفا أي ملاقا لنفسه .
  - (١١) أي تأخر شفاء .
  - (١٢) الشين الشيء الذي يشين صاحبه أي يجعله مستكرها عند الناس كحدوث ثقرة تستمر بعد الشفاء أو قطعة لحم تزيد فتعبر كالسلمة في عضو ظاهر .
- ( ٢ من التحرير )

قل التراب<sup>(١)</sup> والنية<sup>(٢)</sup> ومسح الوجه واليدين مع المرققين والترتيب بينهما (وسننه) التسمية ونقض اليدين أو نقضهما بعد الضرب والتيام<sup>(٣)</sup> والتوجه للقبلة وابتداء مسح الوجه من أعلاه واليدين من الأصابع وغيرها<sup>(٤)</sup> (ومكروهه) تكثير التراب وتكرير<sup>(٥)</sup> المسح (وشروطه) ضربة للوجه وضربة لليدين مع المرققين وكون التراب طهوراً<sup>(٦)</sup> وغير مخلوط بنحو زعفران وطلب الماء إلا في تيمم<sup>(٧)</sup> مريض ومتيقن الفقد ووجود العذر والإسلام إلا في كتابية تيممت من نحو حيض لتحل لمسلم والتمييز إلا في مجزئة تيممت من ذلك لتحل لمسلم وعدم نحو حيض إلا في تيمم لنحو إحرام وعدم حائل وتقديم إزالة نجاسة عن بدنه والعلم بالقبلة وبدخول الوقت وطلب الماء وقل التراب فيه (ويطل التيمم) بحدوث وردة وبرؤية ماء وتوهمه وفقد حله ثمته وزوال حلة بلا

### فروض التيمم

- (١) لا بد من قل التيمم للتراب فلو سفته الريح طيه فنوى التيمم لم يصح
- (٢) ينوى استحالة ما يريده من صلاة وغيرها لرفع الحدث

### سنن التيمم

- (٣) التيامن أى تقديم اليمنى على اليسرى في المسح
- (٤) كلوا لا بين مسح الوجه واليدين وتفريق الأصابع عند الضرب وتغطيلها أى إدخال أصابع كل يد بين أصابع اليد الأخرى .

### مكروهات التيمم

- (٥) تكرير المسح أى الزيادة على مسحة واحدة فلا يسن الثانية ولا التثنية كالوضوء .

### شروط التيمم

- (٦) طهوراً أى غير مستعمل في تيمم آخر .
- (٧) وكذلك الخائف من البرد لا يجب عليهما طلب الماء قبل التيمم

حائل إلا في صلاة<sup>(١)</sup> في الأربع الأخيرة وبأقلية أو نيتها في صلاة مقصورة بعد غير التوهم ويخالف الوضوء في أنه لا يرفع الحدث ولا يجب إيصال التراب فيه إلى منابت الشعر وإن خف<sup>(٢)</sup> وأنه لا يجمع به<sup>(٣)</sup> فرضان وأنه لا يصلى به فرض عين إذا تيمم<sup>(٤)</sup> لغيره .

### (باب النجاسة<sup>(٥)</sup> وإزالتها)

هي بول ومذى<sup>(٦)</sup> وودي<sup>(٧)</sup> وروث<sup>(٨)</sup> وكلب وخنزير وفرع كل

---

(١) الأربع الأخيرة رؤية الماء وتوهمه والقدرة على ثمنه وذوال العلة بلا حائل . فإذا وجد شيء من هذه الأربعة وهو في الصلاة لم يبطل تيممه مراعاة لحرمه الصلاة بشرط أن تكون الصلاة تسقط بهذا التيمم فإذا كانت لا تسقط بطل التيمم في الصلاة . وقد أطلق المصنف الأربعة ولكن الحالة الثانية وهي توم الماء يبطل معها التيمم مطلقا سواء كانت تسقط به أو لا تسقط فهو مستثنى من الأربعة ويتدب قطع الصلاة التي لا يبطل التيمم فيها إلا إن ضاق الوقت

ما يخالف فيه التيمم الوضوء

(٢) لا يجمع به فرضان بل يصلى به فرضا واحدا وما شاء من النوافل وصلاة الجنابة وتمكين المرأة زوجها من جماعها إذا تيممت بعد الحيض والنفس .  
(٣) بأن تيمم لثلاثة فلا يصح له أن يصلى معها فرض عين وكذا إذا تيمم للصلاة مطلقا أو لصلاة جنازة

### باب النجاسة وإزالتها

- (٤) هي لغة ما يستقذر وشرعا مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص  
(٥) ماء أبيض رقيق يخرج عند تهيج الشهوة تهيجا غير قوي غالبا  
(٦) ماء أبيض كدبر يخرج عقب البول في حالة الإمساك وعند حمل شيء ثقيل  
(٧) المراد به ما يخرج من الدبر من الفضلات من آدمى أو غيره





ومنيهاً<sup>(١)</sup> وماه قرح<sup>(٢)</sup> تغير وحديد ومرة<sup>(٣)</sup> ومسكر مائع<sup>(٤)</sup> وما يخر من<sup>(٥)</sup> معدة ولبن مالا يؤكل غير آدمي وميتة غير آدمي وسمك وجراد ود إلا كبداً وطحالا وإزالتها<sup>(٦)</sup> ولو من خف بغسل بحيث تزول صفاء إلا ما عسر من لون أو ريح ولو نتجس مائع تعذر تطهيره ولا يسهل الانتفاع به إلا في استصباح<sup>(٧)</sup> أو طلي<sup>(٨)</sup> نحو دواب بدهن والزئبق كالماء أن تفتت وجلد<sup>(٩)</sup> نجس بالموت يطهر باندباغه ويبيق<sup>(١٠)</sup> متنجسا (ويجبر الاستنجاء<sup>(١١)</sup>) من نجس<sup>(١٢)</sup> بغسل بالماء أو بمسح ثلاثاً بجماد طاهر قلع غي

(١) أى منى الثلاثة الكلب والخنزير وفرج كل منهما

(٢) القرح المرح

(٣) المرة هى السائل المرارى الذى يهضم به السم

(٤) أما الخنزير الجماد كالخشيش والأفيون والبنج فطاهر وإن كان نهاطيه حراماً

(٥) كالقيء وغيره من كل سائل يخرج من المعدة أما الخارج من الحلق أو الصد

كالنخامة والبلغم ونحوهما فطاهر

(٦) إذالتها مبتدأ خبره محذوف تقديره واجبة

(٧) أى إضاءة فى غير المساجد

(٨) أى دهنها بها لزوال مرض عندها كعرب ونحوه

(٩) جلد مبتدأ خبره يطهر .

(١٠) ويبيق متنجساً أى إذا دبع بشيء نجس أو متنجس فيجب غسله ليطهر ويصو

صالحاً للاستعمال . أما إذا دبع بشيء طاهر فلا يكون متنجساً ولا يجب غسله

الاستنجاء

(١١) الاستنجاء لغة الإزالة والقطع وشرعاً إزالة ما على الفرج من النجاسة بالماء

أو بالمحبر أو مائى معناه ما استوفى شروط ما يستنجى به

(١٢) أى خارج من الفرج

محترم<sup>(١)</sup> ما لم يجاوز صفحة<sup>(٢)</sup> وحشفة<sup>(٣)</sup> ويكفي فيما تنجس ببول صبي لم  
يُعلم غير ابن للتخذي نضح<sup>(٤)</sup> وفي أرض تنجست بنحو بول صب ماء يعمها  
ولو مرة ويجب في جامد تنجس من نحو كلب غسله سبعاً إحداهن بتراب  
طهور ويغسل ما ترش رش<sup>(٥)</sup> منه بعدد ما بقي من الغسالات ويُعفى عن دم  
نحو البراغيث والماء القليل إنما يطهر بكثرته والكثير يزوال تغيره  
أو بماء<sup>(٦)</sup>.

### (باب مسح الخفين)

المسحات<sup>(٧)</sup> ست مسح الاستنجاء والتيمم وعلى سائر الجرح ومسح  
الرأس والأذنين ومسح الخفين وهو يرفع الحدث وإنما يجوز في الوضوء  
لمسافر سفر قصر ثلاثة أيام لباليين ولغيره<sup>(٨)</sup> يوماً وليلة وإبتداء مدة المسح

(١) المحترم كالمعظم غير الماء

(٢) الصفحة هي ما ينضم من الآيتين عند القيام

(٣) الحشفة هي الجزء البارز من الذكر المسمى عند العامة (بالثمرة) فإن جاوز ذلك  
لم يكف فيه غير الماء وكذا إذا قطع الخارج أو جف أو طرأ عليه أجني نجس أو طاهر  
وطب فلا يكفي في كل ذلك غير الماء

(٤) النضح الرش بالماء بحيث يعم عل النجاسة .

(٥) ما ترش منه : أي ما أصابه رشاش من غسل نجاسة الكلب ونحوه والباقي  
يبلغ قلتين فأكثر

(٦) أي بماء يزداد عليه فيزول تغيره أو ينقص منه كذلك

### باب مسح الخفين

(٧) المسحات جمع مسحة والمراد المسحات الواقعة في الطهارة سواء كانت واجبة  
أو مستنوة ومن الواجب مسح الرأس ومن المستنون مسح الأذنين في الوضوء  
(٨) المراد بنهر المسافر المقيم والمسافر سفرأ غير قصر

من حدث بعد لبس ودائم الحدث ومتيمم لا لفقد ماء بمسحان لما يحل<sup>(١)</sup>  
لويقي طهرهما فإن مسح حضرا ثم سافر أو عكس لم يتم مدة سفر (وفرضه<sup>(٢)</sup>  
مسمى مسح بظاهر أعلى الخف المخاضى للقدم (وسننه) مسح الخف<sup>(٣)</sup> خلوطا<sup>(٤)</sup>  
(ومكروهه) تكراره وغسل الخف (وشروطه) لبس خف على كمال طهر  
وكون طهره بما أو تيمم لالفقده<sup>(٥)</sup> وكونه طاهرا وساترا للقدم ويمكن فيه  
تردد<sup>(٦)</sup> ولو محرما<sup>(٧)</sup> وأن يمنع الماء وأن لا يكون تحته<sup>(٨)</sup> خف صالح للمسح  
وفارق النسل في انتفاضه بجنابة<sup>(٩)</sup> وإن وجب<sup>(١٠)</sup> النوع فيهما ويبدو<sup>(١١)</sup> شيء  
بماستر به وفي عدم الاستيعاب<sup>(١٢)</sup> وغيرها .

- (١) الذى يحل للتيمم فرض ونوافل وكذلك دائم الحدث يظهر لكل فرصة فالذى  
يجل له فرض ونوافل فكل منهما مسح على الخف لهذا القدر فإن كان صلى بالتيمم فرضا  
ثم أحدث وأراد الطهارة لصلاة النفل مسح النفل فقط
- (٢) طريقة المسح الكاملة أن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الأصابع  
ثم يمر اليمنى إلى آخر ساقه واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت مفرجا بين أصابع يديه
- (٣) المتيمم لفقد الماء لا يمسح على الخف بل ينسل رجليه إذا وجد الماء
- (٤) ضابط ذلك أن يستطيع المسافر المشى فى الخف لقضاء حاجته وجلب مصالحه
- (٥) أى ولو كان الخف محرما كالسروق والمنصوب فانه يجوز المسح عليه
- (٦) فإن وجد لم يكف مسح الأعلى ووجب مسح الأسفل
- (٧) معنى ذلك أن المسح على الخفين ضعيف تغية الجنابة وتقطع مدته ويجب غسل  
الرجلين ثم المسح بعد ذلك إن أراد ، أما غسل الرجلين فلا تغية الجنابة لأننا قلنا كما سبق  
أن الجنابة لا توجب الرضوء وإنما توجب النسل
- (٨) أى وإن اشترك المسح والنسل في وجوب نزع الخف ثم المسح عليه ثانيا بعد الطهارة
- (٩) أى بظهور شيء مما ستره الخف .
- (١٠) أى يفارق النسل المسح في أن النسل يجب فيه تيمم الرجل بالماء بخلاف المسح فانه  
لا يجب تيمم الخف بالمسح بل بمن مسحه خلوطا حتى لا يصل الماء إلى جميعه محافظة على الخف

## (باب الحيض<sup>(١)</sup>)

أقل سنة تسع سنين تقريبا وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة<sup>(٢)</sup> عشر يوماً  
بلياليها كأقل طهرين<sup>(٣)</sup> حيضتين ولا حد لأكثره وسن اليأس اثنتان  
وستون<sup>(٤)</sup> سنة وحرم بالحيض كنفاً ما حرم بالجنازة وصوم وعبور مسجد  
عافت تلويثه وتمتع<sup>(٥)</sup> بما بين سرّة وركبة وطلاق إلا في أنت طالق في آخر  
حيضتك<sup>(٦)</sup> أو تكون غير مدخول بها أو حاملًا منه أو طلقها بعوض منها  
أو في إيلاء<sup>(٧)</sup> بطلبها أو طلقها الحكم في شقاق وما يتعلق به بلوغ واغتسال  
وعدة واستبراء<sup>(٨)</sup> وسقوط طواف وداع وعدم لزوم قضاء فرض صلاة

### باب الحيض

(١) هذا الباب معقود للحيض والنفاس والاستحاضة واكتفى بذكر الحيض لأنه  
أهمها : والحيض في اللغة السيّان وفي الشرع دم طبيعي يخرج من أنثى رحم المرأة في  
أوقات مخصوصة

(٢) ليس من الضروري في مدة الحيض استمرار نزول الدم بل سواء اتصل نزوله  
أو انقطع ثم عاد فائدة بين أثناء القطع تأخذ حكم زمن الحيض

(٣) يشترط اتصال الطهر فلا نزول دم في أثناء هذه المدة لم تكن طهراً

(٤) هذا في الغالب ومن غير الغالب بقاء الحيض إلى آخر حياة المرأة وإن عاشت فوق المائة

(٥) قبل يحرم مطلق التمتع بما بين السرة والركبة وقيل لا يحرم إلا الجماع واختار

الأخير النووي

(٦) أي إذا طلقها في آخر حيضها لم يحرم الطلاق لعدم الضرر بطول المدة

(٧) أي في أثناء حلقه ألا يجامعها وقد طلبت منه الجماع أثناء طهرها فيمتنع قتلها

بالطلاق وهي حائض فلا يحرم الطلاق في هذه الصور الست لعدم ضرر الزوجة كما هو ظاهر

من الصور

(٨) الاستبراء مثل العدة ويكون في الأمة أي طلب براءة الرحم بحيضتين بدل ثلاثة

وقبول قولها<sup>(١)</sup> فيه وعدم قطع<sup>(٢)</sup> ولا في صوم واعتكاف ومدة إبلا ومن خرج  
دمها عن الاستقامة<sup>(٣)</sup> فستحاضة وهي مبتدأة ومعتادة وكل منهما مميزة وغير  
مميزة فالمميزة من ترى قوياً وضعيفاً ترد للتمييز فالقوى حيض ان لم ينقص عن  
أقله ولا عبر<sup>(٤)</sup> أكثره ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر والضعيف  
استحاضة<sup>(٥)</sup> وغيرها ترد لأقل الحيض ان كانت مبتدأة وإلا فلعادتها فان نسبتها  
احتاطت فتكون في العبادة كطاهرة<sup>(٦)</sup> وفي التمتع<sup>(٧)</sup> ومس المصحف وقراءة  
القرآن خارج الصلاة كحائض وتغتسل لكل فرض عند احتمال الانقطاع  
وأقل النفاس<sup>(٨)</sup> حجة<sup>(٩)</sup> وأكثره ستون يوماً وغالبه أربعون يوماً .

- 
- (١) قبول قولها فيه : إذا حلفت أن الحيض يأتيها قبل قولها ويعمل به القاضي  
(٢) المراد أنها إذا كانت تصوم صوماً يجب فيه الموالاة ككفارة القتل مثلاً ، لا بمنها  
الحيض من الاستمرار في الصوم تشديداً عليها وكذلك إذا تدرت الاعتكاف مدة لا تخلو  
عن الحيض وجب عليها الموالاة الاعتكاف مع الحيض ، أما إذا أمكن خلوه مدة الاعتكاف  
عن الحيض فيجب أن تأتي به في مدة الخلو  
(٣) الاستقامة في الحيض أن يكون في التسعة وألا ينقص عن أقل مدته وألا يجاوز  
أكثره والخروج عن الاستقامة يفقد واحد من هذه الثلاثة  
(٤) أي لم يجاوز القوى أكثر الحيض وهو خمسة عشر يوماً  
(٥) أي طهر لا يحرم به ما يحرم بالحيض ، والاستحاضة شرعاً دم علة يخرج من عرق  
فهو في أدنى الرحم يسمى العائل (٦) طاهرة أي تأتي بالعبادة ولا تتركها وتقرأ القرآن فيها  
(٧) أي لا يعمل لها التحكين للتمتع وما بعده لاعتبارها حائضاً  
(٨) هو شرعاً الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل وقبل معنى أقل الطهر  
(٩) الحجة الدقيقة مرة واحدة من الدم وفي بعض الكتب لحظة أي نزول الدم مدة  
قليلة جداً

## (كتاب الصلاة<sup>(١)</sup>)

هي أربعة أنواع فرض عين<sup>(٢)</sup> وهو أحد عشر نوعاً صلاة حضرو وسفر<sup>(٣)</sup>  
وجمع<sup>(٤)</sup> وجمعة وخوف وشدة<sup>(٥)</sup> وقضاء فرض وإعادة<sup>(٦)</sup> ومريض<sup>(٧)</sup>  
وغريق<sup>(٨)</sup> ومعذور وفرض كفاية<sup>(٩)</sup> وهو صلاة الجماعة وجماعة<sup>(١٠)</sup>  
وكتيجيز<sup>(١١)</sup> ميت ورد سلام<sup>(١٢)</sup> وجهاد<sup>(١٣)</sup> وطلب علم<sup>(١٤)</sup> وسنة وهي صلاة  
كتاب الصلاة

- (١) هي لغة البناء بخير ، وشرها أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مخفية بالتسليم
- (٢) فرض العين : مهم يقصد حصوله وجوباً بالنظر إلى فاعله بالذات
- (٣) فيجوز إتمامها وقصرها
- (٤) أى جمع تقديم أو تأخير في السفر وجمع تقديم بالمطر في الحضر
- (٥) من صلت الخاص على العام وستأق في موضعها
- (٦) إعادة الصلاة إذا فسدت بسبب من الأسباب أو لإدائها في الجماعة بخلاف القضاء فإنه صلاة فائت وقتها
- (٧) صلاة المريض تكون على قدر استطاعته فيصل قائماً أو قاعداً أو مضجعا أو مستلقيا على ظهره أو موميا برأسه أو برموش عينيه أو يجرى أفعال الصلاة على قلبه
- (٨) أى المشرف على الفرق فيصل موميا أو يجرى أفعال الصلاة على قلبه
- (٩) مهم يقصد حصوله وجوباً من غير نظر إلى فاعله بالذات
- (١٠) أى وصلة جماعة وليست صلاة الجماعة نوعاً من أنواع الصلاة بل تدخل أنواعها كلها تقريباً فكان الأولى للصنف الاختصار على صلاة الجماعة .
- (١١) هذا استطراد من المصنف بعد أنواع من فروض الكفاية من غير أنواع الصلاة
- (١٢) إذا كان المسلم عليهم جمعا فيمكن رد أحدهم أما إذا كان المسلم عليه واحداً فيكون الرد فرض عين .
- (١٣) حرب الكفار في بلادهم لنشر الدعوة الإسلامية أما إذا دخلوا بلادنا فيكون الجهاد فرض عين على الرجال والصبيان والأرقاء وعلى النساء إذا احتج إليهم
- (١٤) مهم يقصد حصوله جوازا مع ثواب لفاعله ولا يجب إتمامه بعد البدء فيه إلا الخج المنسوب فيجب إتمامه إذا بدأ فيه

عيد وكسوف واستسقاء ورواتب<sup>(١)</sup> ووتر وضحي وتوبة<sup>(٢)</sup> وقيام ليل<sup>(٣)</sup>  
وترايح<sup>(٤)</sup> وتحية مسجد وتسييح<sup>(٥)</sup> واستخارة<sup>(٦)</sup> وزوال<sup>(٧)</sup> وقضاء<sup>(٨)</sup>  
مؤقته ورجوع من<sup>(٩)</sup> سفر وسنة<sup>(١٠)</sup> وضوء وبعد أذان ونقل مطلق  
ولا حصر له وسجود تلاوة وشكر وسهو وغيرها<sup>(١١)</sup> وأكدها صلاة عيد  
فكسوف شمس فقم فاستسقاء فوتر فركعتا فجر فسائر الرواتب فالترايح  
فالضحى فما تعلق بفعل كركمى طواف واحرام وتحية فصلاة ليل فسائر النفل

---

(١) التوافل التابعة للصلاة المفروضة

(٢) هي ركعتان قبل التوبة من الذنب أو بعدها

(٣) هي صلاة التهجد وأقلها ركعتان .

(٤) هي الصلاة بعد العشاء في رمضان كل ليلة ثمان ركعات أو اثنتا عشرة أو عشرون

(٥) ركعتان أو أربع يقول في كل ركعة منها في قيامه وركوعه وسجوده واعتداله

وجلوسه بينهما وجلس الاستراحة سبحانه الله الخ خمس عشرة مرة وسيأتي شرحها في باب

صلاة النفل ودليلها ضيف

(٦) هي ركعتان قبل التوجه بالقلب إلى الله لاختيار الأحسن من الأمور المباحة

وشرح الصدر له

(٧) هي ركعتان أو أربع بعد الزوال وقبل سنة الظهر .

(٨) أي قضاء الرتبة التابعة للفرض أو النفل المؤقت بزمان

(٩) هي ركعتان يصليهما في المسجد قبل دخوله منزله

(١٠) هي ركعتان بعد الوضوء ومثلها بعد الأذان

(١١) كصلاة الحاجة عند الله أو عند المخلوق فيصلي الشخص ركعتين أو أربعاً لله طالباً

تفاداً حاجته وصلاة القتل وهي ركعتان أو أكثر يصليهما من وجب عليه القتل متوجهاً

إلى الله تائباً



الملطقي (ومكروهة) كهلاة حاقب<sup>(١)</sup> وحاذق<sup>(٢)</sup> وحاقن<sup>(٣)</sup> وجائع وعطشان وحافز<sup>(٤)</sup> وصلاة منفرد والجماعة قائمة وتحرم الصلاة بلا سبب في أوقات النهي ولا تمتد<sup>(٥)</sup> وهي عند طلوع شمس حتى ترتفع كرمح واستواء<sup>(٦)</sup> حتى تزول واصفرار حتى تغرب وبعد صلاتي صبح وصر وبعد جلوس خطيب إلا ركعتي نحية .

### (باب أحكام الصلاة)

شروطها ستر العورة<sup>(١)</sup> بطاهر لقادر عليه وغيره يضل عاريا بلا إعادة وتوجه<sup>(٢)</sup> للقبلة إلا في نفل سفر وشدة خوف وفي اشتباه قبله ويبيد<sup>(٣)</sup> ووقت<sup>(٤)</sup> وطهارة حدث إلا لفائد الطهورين فيصل ويبيد وطهارة بدن وملبوس ومكان عن نجس فان لم يجد ماء ينسله به أو خاف تلفاً أو نسيه صلى

(١) أي محصور بالناظر

(٢) أي محصور بالبول

(٣) أي متألم من ضيق الخف أو من مدافعة الريح

(٤) أي مدافع للريح أو متألم من ضيق الخف .

(٥) إلا في حرم مكة فتتعد ولا تحرم

(٦) إلا يوم الجمعة لتجوز الصلاة فيه وقت الاستواء

باب أحكام الصلاة

(٧) أي أركانها وشروطها وسننها ومكروهاتها

(٨) هي الرجل في الصلاة ما بين سرته وركبتيه وللرأة جميع بدنهما ما عدا الوجه والكفين

(٩) بالصدر لا بالوجه

(١٠) أي في اشتباه القبلة

(١١) أي دخول الوقت

وأعاد ويعني عن نعوذم البراغيث<sup>(١)</sup> وأثر استنجاؤه وغيرها<sup>(٢)</sup> (وفروضها<sup>(٣)</sup> خمسة عشر) نية وتكبيرة تحرم وقرنها بها<sup>(٤)</sup> وقيام لقادر في فرض وقراءة الفاتحة ثم قدرها<sup>(٥)</sup> من بقية القرآن ثم من<sup>(٦)</sup> ذكر أو دعاء ثم<sup>(٧)</sup> وقف بقدرها وركوع واعتدال وسجود بوضع الجبهة مكشوفة واليدين والركبتين والقدمين وجلوس بين السجدين وطمأنينة فيها وتشهد أخير وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وتسليمة أولى وجلوس للثلاثة وترتيب (وسننها فوهان) أبعاض يجبر تركها بسجود السهو وهي تشهد أول وجلوس له وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وعلى آله بعد الأخير وقنوت<sup>(٨)</sup> وقيام له وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله بعد القنوت وهيئات<sup>(٩)</sup> منها رفع يديه حذو<sup>(١٠)</sup> منكبيه في تحريم وركوع ورفع منه وإمالة أطراف الأصابع نحو

(١) مثل ذلك دم الخراج الصغيرة والمعامل

(٢) كالإسلام وترك الأفعال وترك الكلام

(٣) الفروض جمع فرض وهو الركن

(٤) أى بالنية

(٥) إن عجز عنها

(٦) إن عجز عن القرآن

(٧) إن عجز عن القرآن والذكر

سنن الصلاة

(٨) هو دعاء (اللهم اهدني فيمن هديت الخ) في الصبح وفي المفروضة لتأذلة

(٩) الهيئة هي ما لا يجبر تركها بسجود السهو

(١٠) أى في عاذلة كتففيه

القبلة وتفريجها ووضع يمين على شمال وجعلهما تحت صدره وافتتاح<sup>(١)</sup>  
وتعوذ وجهر واسرار في محلها وتأمين وجهر به في جهرية وقراءة سورة  
بعد الفاتحة وتكبير في كل خفض ورفع ووضع راحته على ركبته في  
الركوع وتسليم<sup>(٢)</sup> فيه وان يقول في رفعه منه سمع الله لمن حمده وفي اعتداله  
ربنا لك الحمد وان يضع في سجوده ركبته ثم يديه ثم جبهته وأنفه وتسليم<sup>(٣)</sup>  
فيه ووضع يديه حذو منكبيه وضم أصابعه نحو القبلة وبجافة الرجل عضديه<sup>(٤)</sup>  
عن جنبيه وتوجيه المصلي أصابع رجليه ودعاؤه في جلوسه<sup>(٥)</sup> بين سجديته  
وافتراش فيه وفي تشهد أول بأن يجلس على يسراه وينصب يمينه وجلوس  
استراحة بعد سجدة ثانية يقوم فيها مفترشا واعتمادا على الأرض يديه عند  
قيامه ورفع يديه عند قيامه من تشهد أول وتورك في اخير بان يلصق وركه  
الأيسر بالأرض إلا أن يريد سجود سهوا ويطلق فيفترش ووضع يديه على  
نخذه وقبض أصابع يده اليمنى إلا المسبحة فيشير بها عند قوله إلا الله منحنية  
وان لا يجاوز<sup>(٦)</sup> بصره اشارته وتعوذ<sup>(٧)</sup> من العذاب بعد تشهد اخير وتسليمه

(١) دعاء الافتتاح وهو «وجهت وجهي» الخ ويسمى التوجه

(٢) يقول سبحان ربّي العظيم

(٣) يقول سبحان ربّي الأعلى

(٤) هما من المرققين إلى الكتفين ويحافى جلته عن نخذه

(٥) بقوله رب اغفر لي وارحمني الخ

(٦) أي ينظر إلى أصبعه

(٧) يقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب الفقر الخ

ثانية وتحويل وجهه يمينا وشمالا في تسليمته واستياك ولو بخرقه لا اصبعه  
عند قيامه اليها<sup>(١)</sup> إلا بعد الزوال للصائم ويسن أيضا عند النوم والأزم<sup>(٢)</sup>  
وتغير نم وفيه فوائد كتطهير الفم وتبيض الأسنان وتطيب النكهة<sup>(٣)</sup> وشد  
اللثة وتصفية الحلق<sup>(٤)</sup> والفصاحة<sup>(٥)</sup> والنفطة وقطع الرطوبة<sup>(٦)</sup> واحداد<sup>(٧)</sup>  
البصر وإبطاء الشيب وتسوية<sup>(٨)</sup> الظهر ومضاعفة الأجر ورضا الرب  
(ومكروهاتها) جعل يديه في كفه عند تحرمه وسجوده والتفات وإشارة مفهومة  
وجهر بمحل إسراع وعكسه وجهر خلف الامام واختصار<sup>(٩)</sup> وإسراع  
وتضيض بصر إن خاف ضررا والصاق عضديه بجنبه وبلطه بفخذه وإلقاء  
الكلب<sup>(١٠)</sup> وقرة الغراب<sup>(١١)</sup> وأقراش السبع<sup>(١٢)</sup> ولطمان<sup>(١٣)</sup> المكان

(١) أى إلى الصلاة

(٢) الأدم المجرع أو السكوت

(٣) ريح الفم .

(٤) أى تنقيته من البلغم

(٥) الفصاحة حسن المنطق والنفطة الخلق والذكاء

(٦) الرطوبة التى فى البدن تزول بالسواك

(٧) تقويته . (٨) عدم الانحناء

مكروهات الصلاة

(٩) الاختصار وضع اليد على الخاصرة فى الصلاة أو اليدين على الخاصرتين

(١٠) أن ينصب ركبتيه ويجلس على وركيه ومنه نوع مسنون وهو نصب الرجلين

الجالوس على المقبين فى الجالوس بين السجدين

(١١) أى الإسراع فى السجود وضرب الأرض بجهته من السرعة

(١٢) أن يضع ذراعيه على الأرض كما يفعل السبع .

(١٣) لطمان المكان . أى ملازمة المكان الواحد فى الصلاة كما يلزم البعير مكانا واحدا يرك فيه .

كايطان البعير وغيرها".

### (باب ما يفسد الصلاة)

وهو حدث ولو بلا قصد وكلام بشر " صمداً يحرفين أو حرف مفهم ومفطر " وفعل كثير " ولو سهواً وقهقهة وفعل " ركن أو طول زمن مع شك في النية ونية خروج " في غير محلها وعزم على قطعها " وتردد فيه " وتعليقه " بشيء وصرف " فرضه إلى غيره وكشف هوية إلا أن كشفها نحو الريح فسترها حالاً وترك توجه حيث " يشترط وردة " واتصال نجاسة به إلا

(١) كلباثة في خفض الرأس في الركوع وتحريك الأصابع وإطالة التشهد الأول

باب ما يفسد الصلاة

(٢) أي ما يصلح للخطاب من كلام الناس خرجت الإشارة وكلام الله من قرآن

وحديث قدسي

(٣) أي تناوله أو فله

(٤) في العرف واصطلاح الناس

(٥) أي يفسد الصلاة الشك في النية إذا استمر مقدار فعل ركن أو طال زمنه حرفاً

(٦) محل نية الخروج من الصلاة التسليم الأول فإذا نوى الخروج في غير محل فسدت صلاة

(٧) أي على قطع الصلاة

(٨) أي في العزم على قطعها

(٩) أي تعليق قطعها على شيء

(١٠) أي صرف نية الفرض الذي بدأ في صلاته إلى فرض آخر أو إلى قفل إلا إذا

أدرك جماعة فيسن له صرف نية الفرض إلى التفل ثم يدرك الفرض في جماعة

(١١) أما حيث لا يشترط تركه في صلاة شدة الخوف وفي التفل في السفر على الراحة

أو ماشياً فلا يفسد الصلاة (١٢) أي خروج عن الإسلام

أن نفاها حالا وبدو بعض ما يستر بالحلف وخروج وقت مسحه وترك  
ركن فعل أو تقديمه وترك ركن عمدا<sup>(١)</sup> واقتداء بمن لا يقتدى<sup>(٢)</sup> به ولو لم  
الجلل بحاله في بعض الصور بأن اقتدى<sup>(٣)</sup> به مع تحرم صحيح ووجوده نو  
بيدائه وهو عار أو كان أمة وعنت ورأسها مكشوفة<sup>(٤)</sup> وغيرها

### (باب الأذان)

يسن مع الإقامة لمكتوبة ولو فائتة وينادى لنفل يصلي جماعة مسنونة كعيد  
وكسوف الصلاة جامعة وماعدا ذلك لا ينادى لها (وشروطها) إسلام وتمييز  
وذكورة لغير نساء ووقت إلا للأذان<sup>(٥)</sup> صبح (ومكروها) وقوعها من  
محدث ولجنب أشد وفي الإقامة أغلظ والتغنى بهما<sup>(٦)</sup> والتعطيط والكلام  
والقعود لقادر وغيرها<sup>(٧)</sup> ويطلبها ردة وسكر وإغفاء وقطعها إن طال  
وترك كلمة منهما وسن لها توجه<sup>(٨)</sup> وتحويل<sup>(٩)</sup> في الحيعلتين يمينا وشمالا

(١) يشترط العدد في التكرير والتقديم والترك أما سهوا فيسجد السهو ويصلح نظم صلاه

(٢) كالكافر والمرأة إذا اقتدى بها الرجال

(٣) تصور لفساد الصلاة بالاعتداء بغير المقتدى به مع الجهل

(٤) لتغير صورتها ووجوب ستر رأسها

### باب الأذان

(٥) فيجوز قبل دخول الوقت من نصف الليل إلى الفجر كالأذان بلال رضى الله عنه

مكروهات الأذان والإقامة

(٦) التغنى أى التطريب والتتغم بهما والتعطيط التطويل والتديد كما يفعل مؤذنو

الإذاعة وبعض مؤذنى المساجد .

(٧) كالأذان الفاسق والسمي .

### مبطلات الأذان

(٨) إلى القبلة بالصدر كالصلاة .

(٩) تحويل الوجه يمينا وشمالا في حق على الصلاة قسحى على الفلاح وغبة في إسماع الكثيرين

والمؤذن وضعُ مسبّحته في أذنيه وترتيل<sup>(١)</sup> وترجيع<sup>(٢)</sup> وتثويب<sup>(٣)</sup> في صبح ورفع صوت به قدر إمكان وهو تسع عشرة كلمة<sup>(٤)</sup> والإقامة إحدى عشرة<sup>(٥)</sup> كلمة ويقام لفوات ولا يؤذن لغير الأولى إن توالى .

### باب مواقيت الصلاة

وقت الظهر من الزوال إلى مصير ظل الشيء مثله غير ظل الاستواء فالعصر إلى الغروب والاختيار إلى مصير الظل مثلين فالغرب من الغروب إلى مغيب الشفق الأحمر والعشاء إلى الفجر الصادق<sup>(٦)</sup> والاختيار إلى ثلث الليل فالصبح من الفجر إلى طلوع الشمس والاختيار إلى الإسفار<sup>(٧)</sup> ولو أسلم كافر أو طهرت حائض أو نفساء أو بلغ صبي أو أفاق مجنون وقد بقي من وقت<sup>(٨)</sup> الصلاة ما يسع تكبيرة الأحرام لزمته ، وكذا التي قبلها إن كانت تجمع معها ( باب الإمامة ) الإمامة ثمانية أنواع من لا تصح إمامته

(١) أى تأن .

(٢) أى التعلق بالشهادتين سرا قبل التعلق بهما جهرا .

(٣) التثويب قول المؤذن الصلاة خير من النوم مرتين بعد قوله حى على الفلاح ،

(٤) أربع تكبيرات في الأول وأربع شهادات سرا وأربع مثلها جهرا وأربع

حيملات وتكبيرتان وقول لا إله إلا الله آخرها فيكون الترجيع داخلا في الأذان

(٥) هى نصف الأذان في الألفاظ الرباعية ويؤاد عليها قد قامت الصلاة مرتين فتكون

إحدى عشرة .

(٦) هو الضوء الذى يطلع ويستمر بخلاف الكاذب الذى يطلع ويختفي .

(٧) الإسفار ظهور الضوء قبل طلوع الشمس .

(٨) يسمى هذا الوقت وقت الضرورة .









مباحاً<sup>(١)</sup> ونيةُ القصر أول الصلاة ومجاوزةُ البلد أو مجازوة<sup>(٢)</sup> سورة وعدنية<sup>(٣)</sup> لإقامة وإتمام<sup>(٤)</sup> فيها وإتمام<sup>(٥)</sup> يتم أو بمشكوك<sup>(٦)</sup> بعد قيامه لثلاثة في أنوى القصر أولاً وقصد محل معلوم وعلم بمجاوز القصر ولو ظنه مثلاً وشك في نيته قصر إن قصر ، فإنهما جواز الجمع بين ظهر وعصر ومغرباً وعشاءً يسفر طویل مباح تقديم<sup>(٧)</sup> وتأخيراً ولحظر تقديم<sup>(٨)</sup> ويشترط بلج التقديم الترتيب<sup>(٩)</sup> والولاء<sup>(١٠)</sup> ونيةُ الجمع في الأولى وبقاء السفر إلى عة الثانية ووجود المطر أول كل<sup>(١١)</sup> منهما وعند سلام الأولى وجمع التأخير

(١) ليس لمصيبة كالسفر لقتل وسفر الزنا وسفر المرأة الناشئة .

(٢) أى مجاوزة العمران برا وفي البحر لا بد من سبيل الزورق الناقل للسافرين إلى السفينة أو ترك السفينة للبناء .

(٣) أى عدم نية الإقامة أثناء الصلاة في البلد التي هو فيها .

(٤) أى نية الاتيان بالأربع ركعات كاملة .

(٥) أى عدم اتمام يتم سواء كان مقياً أو مسافراً أو إختار الإتمام .

(٦) أى لو شك بعد قيام إمامه لثلاثة هل نوى الإمام القصر أولاً ووجب الإتمام .

(٧) أى يصلّى العصر في وقت الظهر والمشاء في وقت المغرب ، أو المغرب في وقت العشاء والظهر في وقت العصر مع الإتمام أو القصر .

(٨) هذا الاستطراد لأن الجمع للطرف في الإقامة لا في السفر ، ويشترط أن تكون الصلاة جماعة لمنخص يتأذى بالذهاب إلى مكان الجماعة بالمطر .

(٩) أى صلاة الظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء .

(١٠) أى عدم الفصل بين الصلاتين بفاصل طویل عرفاً .

(١١) أى في أول كل من الصلاتين المجموعتين .

كون التأخير بنية الجمع قبل خروج<sup>(١)</sup> وقت الأولى بقدر ركعة فأكثر وبقاء سفره إلى آخر الثانية .

### باب صلاة الجمعة

يشترط لصحتها الإقامة في أبنية<sup>(٢)</sup> وإقامتها بأربعين مسلماً مكلفاً حراً ذكرًا متوطناً لا يظن<sup>(٣)</sup> إلا الحاجة وفي وقت الظهر فلو خرج الوقت وهم فيها أموها ظهر أ والجماعة<sup>(٤)</sup> وأن لا يسبقها<sup>(٥)</sup> ولا يقارنها جمعة بمحلها إلا أن عسر اجتماع الناس<sup>(٦)</sup> بمكان وتقدم خطبتين بمن<sup>(٧)</sup> تصح خلفه في الوقت وهو متطهر بسماع<sup>(٨)</sup> ويجلس بينهما ويحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويعظم فيهما ويقرأ آية في إحداها ويدعو للمؤمنين والمؤمنات في الثانية

(١) فلو أخر نية الجمع حتى خرج وقت الأولى أو لم يبق منه ما يسع ركعة عصى ووقعت قضاء وكذلك إذا أقام قبل تمام الثانية فإن الأولى تقع قضاء لأنها تابعة للثانية وقد زال طر التأخير .

### باب صلاة الجمعة

(٢) فلا تصح في الصحراء ولا في مسجد بعيد عن البلد بعدا يجعله منفرداً عن الأبنية .

(٣) أى لا يسافر .

(٤) في الركعة الأولى فقط ولا تشترط في الثانية .

(٥) ألا يسبقها ولا يقارنها بالإحرام جمعة أخرى أى بأخر الإحرام وهو التكبيرة لا بالسلام من الصلاة ولا بالخطبة .

(٦) فيصلون جنتين أو أكثر ولا يجب صلاة الظهر .

(٧) هو من استوفى الشروط السابقة في صحة الإمامة .

(٨) أى بشرط أن يسمع من تتعد بهم الجمعة وهم الأربعون السابقون الخطبتين .

وتلزم الجمعة كل مسلم مكلف متوطن حر ذكر لا عذر<sup>(١)</sup> له ويتعقد به فلا تلزم  
المعنور وتتعد به والمقيم غير المتوطن أو مجمل يسمع منه النداء ولا يبلغ  
أهله أربعين قلزمه ولا تتعد به ومن به رق<sup>(٢)</sup> والصبي والأثني والمسلم  
والحنثي لا تلزمهم ولا تتعد بهم وتصح منهم .

### باب صلاة الخوف

إن كان العدو في جهة القبلة ولا ساتر وكثر المسلمون جعلهم الإمام  
صفيين وصلى بهم فيسجد بصف ويحرس<sup>٣</sup> صف<sup>٤</sup>، فإذا قاموا سبحوا من حرس  
ولحقوه وسجدوا معه في الثانية وحرس الآخرون، فإذا جلس سجدوا وشهدوا  
وسلم بالجميع وإن كان في غيرها<sup>(٣)</sup> وتم<sup>(٤)</sup> ساتر فرقم الإمام فرقتين تقف  
إحداها في وجه العدو ويصلي بالآخرى ركعة ثم عند قيامه تغارقه وتم ثم  
تذهب إلى العدو وتقف في وجهه وتجيء تلك فيصلى بها ثانية ثم تم وتلحقه  
ويسلم بها، فإن صلى رباعية صلى بكل ركعتين أو مغرباً بفرقة ركعتين

---

(١) العذر هنا كالطش والمرض والخوف ولا يمكنه أن يشرب إلا من مكان بعيد  
بحيث تقوته الجمعة والاشتغال بتجهيز ميت يضر تأخير دفنه .  
(٢) هو العبد المملوك كله أو بعضه ، وقوله من به رق مبتدأ عطف عليه ما بعده  
وخبره لا تلزمهم .

### باب صلاة الخوف

(٣) أى في غير جهة القبلة .

(٤) أى هناك ساتر أى جدار أو نحوه يمنع الكفار من رؤية المسلمين أو  
العكس .

وبالثانية ركة ، وينتظر الثانية في الثالثة<sup>(١)</sup> فإن اشتد الخوفُ صلوا كيف أمكن  
رُكباناً ومُشاةً<sup>(٢)</sup> وعدواً وإعلاءً<sup>(٣)</sup> فإن أمن وهو راكب نزل وبني<sup>(٤)</sup> وإن  
خاف ولم يضطر<sup>(٥)</sup> ركب واستأنف<sup>(٦)</sup> وكلخوف في القتال الخوفُ على  
معصوم<sup>(٧)</sup> من نحو سبع .

### باب القضاء<sup>(٨)</sup> والإعادة<sup>(٩)</sup>

يقضى ما فاتته متى تذكر وقدر على فعله ، وإن كانت الجمعة تقضى ظهراً إلا  
إن خاف فوت حاضرة<sup>(١٠)</sup> فيبدأ بها أو لم يجد غير ثوب في رفقته عراة أو  
ازدحموا على بئر أو مقام<sup>(١١)</sup> فلا يقضى حتى تنهى التوبة إليه كأداء الحاضرة

- 
- (١) أو في التشهد الأول والانتظار في الثالثة أفضل .
  - (٢) أى جرياً على الخيل أو على الأرجل .
  - (٣) أى إشارة برؤوسهم إلى الركوع والسجود ويكون السجود أخفض .
  - (٤) أى اكمل صلاته بناء على ما فعله وهو راكب .
  - (٥) أى لم يضطر إلى الركوب فإن اضطر ركب وأكمل على ما فعله وهو راكب .
  - (٦) استأنف أى أتى بصلاته من أولها ولم يعتبر ما فعله حال المشي .
  - (٧) هو غير المهدد كالخنزير والمعصوم يشمل النفس والعضو والمال الحلال وكل  
منفعة .

### باب القضاء والإعادة

- (٨) القضاء هو فعل الصلاة كلها أو أقل من ركة في غير وقت الأداء فلو صلى بعض  
ركعة في الوقت والباقي بعده فهي قضاء .
- (٩) الإعادة هي فعل العبادة كلها في الوقت أى وقت أدائها .
- (١٠) أى خروجها كلها عن وقت الأداء أما لو أمكن إدراك ركة من الحاضرة في  
وقت الأداء إذا صلى الفائتة فيبدأ بالفائتة .
- (١١) أى مكان يقيمون فيه الصلاة أى يؤدونها قياماً .

إن لم يخف<sup>(١)</sup> فوتها أو قدر فاقد الطهورين على القضاء بطهر لا يسقط به فرضه كالتيسم لفقد الماء بمحل ينلب فيه وجوده فلا يقضى<sup>(٢)</sup> به ومن صلى صلاة صحيحة ثم أدرك من يصلها سن له إعادتها<sup>(٣)</sup> معه.

### باب صلاة المعذور الآتي

يصلى المريض كيف أمكنه<sup>(٤)</sup> ولو موميا<sup>(٥)</sup> ولا يعيد<sup>(٦)</sup> والغريق والمحجوس بمحل نجس مومين ويعيدان<sup>(٧)</sup>، والصلاة في الوقت أداء وكذا إن وقع مناركة.

### باب صلاة العيدين<sup>(٨)</sup>

هي ركعتان كالجمعة الا في أشياء ككون وقتها من الطلوع الى الزوال

(١) فإن خاف فوت الحاضرة صلى طريا أو متيمما أو قاعدا ، ومذا في القاتنة ينذر أما القاتنة بنذر صدر فتجب المبادرة إليها كالحاضرة التي خاف فوتها .

(٢) لعدم فائدة القضاء لأنه تجب عليه الإعادة بعد ذلك .

(٣) بشرط أن تقع جماعة من أولها إلى آخرها وأن تكون مع من يرى جواز الإعادة .

### باب صلاة المعذور

(٤) أي قائما أو قاعدا أو مضجعا أو مستلقيا أو موميا .

(٥) أي مشجرا برأسه أو برموش عينيه .

(٦) ولا ينقص ثوابه عن ثواب المتم .

(٧) لتدبره عندهما ومثلهما المصلوب والموتق بالأرض .

### باب صلاة العيدين

(٨) هي سنة مؤكدة عند الشافعية والمالكية وعند الحنفية واجب حتى لا كفائي

وعند أحمد واجب كفائي إذا فعله البعض سقط عن الكل .

والأفضل تأخيرها الى أن ترتفع الشمس كرمح وكجواز فعلها في الصحراء<sup>(١)</sup> وأن يكبر<sup>(٢)</sup> في الركعة الأولى قبل القراءة سبعاً وفي الثانية خمساً يفصل بين كل تكبيرين بقوله سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وكونها أذان<sup>(٣)</sup> لها ولا إقامة وأن يكبر في ابتداء الخطبة الأولى تسعاً وفي الثانية سبعاً وذكر صدقة الفطر<sup>(٤)</sup> والأضحية<sup>(٥)</sup> في الخطبة وتقديم الصلاة عليها وتشارك صلاة الأضحية صلاة الفطر في التكبير من غروب ليلة العيد إلى صلاته وتخالفها في تأخير<sup>(٦)</sup> صدقتها وهي الأضحية وتعجل صلاتها قليلاً والتكبير من صلاة صبح يوم عرفة<sup>(٧)</sup> إلى وقت عصر آخر أيام<sup>(٨)</sup> التشريق خلف الفرائض والنوافل ولو مقضية إلا بمحدثي تلاوة<sup>(٩)</sup> وشكر .

(١) بخلاف الجمعة فلا تصح إلا في الأبنية ، وإذا اتسع مسجد لصلاتها كانت الصلاة فيه أفضل من الصلاة في الصحراء .

(٢) يقول الله أكبر .

(٣) وإنما ينادى لما الصلاة جامعة أو صلاة العيد وحكم الله أو نحو ذلك .

(٤) أى تعليم الناس حكم ذكاة الفطر في عيد الفطر .

(٥) وتعليمهم حكم التضحية في خطبة عيد الأضحية .

(٦) معنى ذلك أن صدقة عيد الفطر أفضل أوقات إخراجها بعد صلاة الفجر وقبل صلاة العيد ، أما التضحية فأفضل أوقاتها بعد صلاة عيد الأضحية .

(٧) هو اليوم الذى قبل عيد الأضحية مباشرة ويسمى يوم الوقفة عندنا .

(٨) هى الأيام الثلاثة التى تلى يوم عيد الأضحية ، وهذا هو التكبير المقيد بخلف

لفرائض والنوافل أما التكبير المرسى الذى يشترك فيه العيدان فقد سبق وهو من غروب خمس ليلة العيد إلى صلاته .

(٩) فلا يكبر خلفهما .



## باب صلاة الاستسقاء<sup>(١)</sup>

هي ركعتان كالعيدين إلا في المنادة<sup>(٢)</sup> قبلها وصوم<sup>(٣)</sup> يومها وثلاثة قبله وترك الزينة<sup>(٤)</sup> فيها مع خطبتين كخطبتى<sup>(٥)</sup> العيد إلا في صحتهما قبل الداء<sup>(٦)</sup> ولم كثار الاستغفار وقراءة آية<sup>(٧)</sup> «استغفروا ربكم إنه كان غفارا» والإسراع<sup>(٨)</sup> ببعض الدعاء فيهما والتوجه به للقبلة وتحويل<sup>(٩)</sup> الرداء ورفع ظهر اليدين إلى السماء وفي إبدال<sup>(١٠)</sup> التكبير بالاستغفار فيهما .

## باب صلاة الاستسقاء

- (١) هي سنة عند الحاجة .
- (٢) بأمر الامام من ينادى في الناس بالاجتماع لها في وقت معين وبالتوبة قبلها وإخراج اليهائم والسيان والشيوخ والعجائز .
- (٣) لراحة النفوس وتصفيتها .
- (٤) أى في الصلاة بأن يلبس لها ثياب الشغل .
- (٥) أى في شروطها وأركانها وستنهما .
- (٦) في الخطبتين .
- (٧) الإسراع بالدعاء من الإمام ويتبعه الناس في الدعاء سرا فإذا جهر أمنوا .
- (٨) بجعل يمينه يساره ويساره يمينه وأعلاه أسفله وأسفله أعلاه إذا كان يلبس إزارا ورداء أما من يلبس ثوبا غيرهما فيحول ما عليه من ملحفة أو غيرها .
- (٩) فيقول بدل كل تكبيرة أستغفر الله العظيم الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأنوب إليه ويدعو في الأولى بدعاء الاستسقاء وهو ( اللهم اسقنا غيثا مغيثا ) الخ .

## باب صلاة الكسوفين<sup>(١)</sup>

هي ركعتان. بعدهما خطبتان كالعيد إلا في أنه لا تكبيرات فيهما وأنه يسن في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان طوال<sup>(٢)</sup> وقراءة آية توبة في الخطبة والاسرار في كسوف الشمس والجهر في خسوف القمر<sup>(٣)</sup>.

## باب صلاة النفل

منه راتب<sup>(٤)</sup> مؤكده عشر ركعات ركعتا الفجر وركعتان قبل الظهر أو

## باب صلاة الكسوف

(١) كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال لهما خسوفان والمشهور كسوف الشمس وخسوف القمر

(٢) تختلف صلاة الكسوفين في كيفية المفضلة عن الصلاة المعتادة بأنه يسن في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان طوال بأن ينوي ثم يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ثم يركع ثم يرفع من الركوع فيقرأ ثانياً الفاتحة والسورة ثم يركع ثم يرفع للاعتدال ثم يسجد سجوداً واحداً وقد حدد التطويل في هذه القيامات والركوعات بقراءة البقرة في القيام الأول وآل عمران في الثاني وفي الثالث النساء وفي الرابع المائدة ويسمح قدر مائة آية من البقرة في الركوع الأول وقدر ثمانين منها في الثاني وقدر سبعين في الثالث وقدر خمسين في الرابع ويجوز أقل من ذلك ويجوز الاقتصار على قراءة الفاتحة في القيامات

(٣) لأن صلاة كسوف الشمس صلاة نهائية وصلاة خسوف القمر صلاة ليلية : فائنة : فتوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء وبغروبها كسفة ، وصلاة خسوف القمر بالانجلاء وبطلوع الشمس لا بغروبها كسفا ولا بطلوع الفجر

## باب صلاة النفل

(٤) أي مع الفرائض قبلها أو بعدها

الجمعة<sup>(١)</sup> ورکعتان بعدها ورکعتان بعد المغرب يقرأ فيها وفي ركعتي الفجر  
سورتي الاخلاص<sup>(٢)</sup> ورکعتان بعد العشاء (ومنه) راتب<sup>(٣)</sup> غير مؤكّد ثلثا  
عشرة ركعة ، ركعتان قبل الظهر أو الجمعة ورکعتان بعدها زائدات على ما  
وأربع قبل العصر ورکعتان قبل المغرب ورکعتان قبل العشاء (ومنه) الوضوء  
ويحصل بركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ولمن  
زاد على ركعة الوصل بتشهد<sup>(٤)</sup> أو بتشهدين في الآخريتين والفضل<sup>(٥)</sup> وهو  
أفضل ، وقنت<sup>(٦)</sup> فيه في النصف الثاني من رمضان وفي الصبح أبداً وفي  
المكتوبة لنزلة<sup>(٧)</sup> بعد الآخرة<sup>(٨)</sup> (ومنه)<sup>(٩)</sup> صلاة الضحى وأقلها ركعتان

---

(١) قال الشافعية الجمعة على الظاهر في السنة القبلية ولم يرد من السنة ما يدل على أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فعلها .

(٢) هما سورة وبأبها الكافرون، في الركعة الأولى و(قل هو الله أحد) في الركعة الثانية

(٣) مع الفرائض أيضا

(٤) يصلي ركعتين بتشهد واحد وثلاثا بتشهد واحد أو بتشهدين والتشهد الواحد أفضل

لأن الصورة الثانية وهي التشهدان تنسب للمغرب وهو منهي عنه ولا يزيد على تشهدين مهما  
زاد إلى الحادية عشرة في حالة الوصل

(٥) العمل أي فصل بين كل ركعتين بتشهد وسلام أو كل أربع أو يصلي أربعاً واثنتين  
واثنتين بثلاث تشهدات وثلاث تسليمات

(٦) أي ينحو بالحاء المشهور (اللهم اهدني فيمن هديت) الخ

(٧) كالتشاور مرض وجراحة وجراد وخوف من عدو ونحو ذلك

(٨) بعد الآخرة أي في اعتدالها بعد الركوع

(٩) أي من النفل ومثله ما بعده

وأفضلها ثمان وأكثرهما ثلثا عشرة (ومنه) صلاة التوبة<sup>(١)</sup> (ومنه) صلاة التراويح عشرون ركعة ويُسن كونها بجماعة وأن يُوتر بعدها في الجماعة إلا إن وثق بعدها باستيقاظه آخر الليل فالتأخير أفضل (ومنه) قيام الليل فإن اقتصر على بعضه فجوفه ولاحد لعدد ركعاته (ومنه) تحية المسجد بركعتين<sup>(٢)</sup> فأكثر تسليمة قبل جلوسه في أي وقت دخله وتكرر بتكرار دخوله ولو على قرب وتكره إذا وجد المكتوبة تُقام أو دخل المسجد الحرام ففعلها<sup>(٣)</sup> قبل الطواف أو خاف فوت الصلاة ولا تُسن للخطيب إذا خرج للخطبة ولا لمن لو فعلها فاتهُ أول الجمعة مع الإمام (ومنه) صلاة التيسيع أربع ركعات يقول في كل ركعة منها بعد القراءة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ويقول في الركوع والرفع منه والسجدين والجلوس بينها وجلسي<sup>(٤)</sup> الاستراحة والتشهد عشرًا فذلك خمس وسبعون في كل ركعة (ومنه) صلاة الاستخارة ركعتان لخبر البخاري عن جابر كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول (اللهم

(١) سبق شرحها في أول كتاب الصلاة

(٢) وتحصل تحية المسجد بكل صلاة فيه كالفريضة والثالثة المؤكدة والمطلقة

(٣) لأن تحية البيت الطواف فلا يصح الاشتغال بغيره قبله

(٤) هما جلستان لطيفتان بعد السجدة الثانية في الركعة الأولى والثالثة إذا أراد القيام من

السجود جلس قليلا ليسترخ ثم ينهض

إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ إِلَى آخِرِهِ (وَمِنْهُ) رَكْعَتَا الزَّوَالِ عَقِبَهُ (وَمِنْهُ) رَكْعَتَانِ عِنْدَ الرَّجُوعِ مِنْ سَفَرِهِ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ دُخُولِهِ بَيْتَهُ (وَمِنْهُ) رَكْعَتَا الْوُضُوءِ وَلَوْ بِجَدِّدٍ .

### باب السجود

وهو خمسة أنواع سجود صلاة وسجود لازم<sup>(١)</sup> للأياموم وسجود تلاوة<sup>(٢)</sup> وهو أربع عشرة سجدة ليس منها سجدة<sup>(٣)</sup> ص وسجود شكر<sup>(٤)</sup> وسجود سهو وسببه تسعة، ترك بعض<sup>(٥)</sup> وتكرير ركن<sup>(٦)</sup> فعلى سبوا ونقل ركن<sup>(٧)</sup> قولي إلى غير محله ونهوض إلى ركعة زائدة وقعود في محل قيام سبوا

### باب السجود

- (١) هو سجود السهو إذا فعله الإمام بسبب سهو في الصلاة وإذا لم يفعله سن للأياموم فله
- (٢) يمن للقارئ. والسامع السجود
- (٣) لأنها سجدة شكر منا على قبول الله توبة دلوذ عليه السلام ولا تدخل الصلاة ومن سبها طالما بذلك بطلت صلاته
- (٤) لا يكون هذا السجود إلا عارج الصلاة ويكون على حدوث نعمة أو اندفاع قنمه
- (٥) البعض هو ما يجر تركه بسجود السهو
- (٦) أما القول بكراءة الفاتحة فلا يسجد لتكراره سبوا ولا عدا لأن قصد تكراره لا يبطل الصلاة
- (٧) المراد نقل مطلوب قولي إلى غير محله سواء كان ركنا أو غير ركن كقراءة الفاتحة في المجلس للشهد وقراءة السورة بعدها في الركوع ولا يسجد لنقل التسيبحات كأن قال سبحان ربّي الأعلى في القيام كقراءة سبوا

وشك في الصلاة<sup>(١)</sup> ان احتمل<sup>(٢)</sup> ان ما أتى به زائد وسلام<sup>(٣)</sup> ويسير كلام سهواً وانحراف<sup>(٤)</sup> قصر زمته من متفل في سفر إلى غير مقصده والقبلة ح الدابة وعطه قيل السلام ولا يتكرر إلا في مسبوق يسجد مع إمامه إلى آخر صلاته وساء بسجود<sup>(٥)</sup> السهو لا بعده<sup>(٦)</sup> ولا فيه وساجد للسهو في جمعة خرج وقتها قبل سلامه أو بعضهم ولم يبق أربعون يُتمها ظهراً ويسجد آخرها وقاصر سجد للسهو ثم نوى قبل سلامه الإقامة أو الإمام أو صار مقياً يُتم ويسجد آخرها ويلزم المأموم ما أدركه مع إمامه<sup>(٧)</sup> من الاعتدال ولو في قنوت السجدين والجلوس بينها وللإسراحة وللتشهدين وسجود السهو والتلاوة والإمام إذا اقتدى بهم لا التشهدان<sup>(٨)</sup> والقنوت لكن يسن

(١) خرج ما لو شك بعد السلام فلا يسجد للسهو

(٢) فلو لم يحتمل الزيادة كأن شك في رابعة هل هو في الركعة الثانية أو الثالثة . فظهر له أنها ثالثة أو ثانية فلا يسجد أما لو شك هل هي رابعة أو خامسة فيسجد

(٣) قبل موضعه سهواً

(٤) أي انحراف عن جهة القبلة بالصدر أو عن جهة المقصد للسافر في النقل .

(٥) أي ظن سهواً فسجد قتيبن عدمه فيسجد ثانياً

(٦) أي لو ساء بعد سجود السهو كأن شك هل سلم أم لا أو فيه بأن شك هل سجد

سجدة أو تسجدتين فلا يسجد للسهو

(٧) وإن لم يحسب له لأنه لا يحسب للمأموم شيء من الركعة إلا إذا أدرك ركوعها

فاذا أدرك الإمام بعد الركوع فابعد له إلى ابتداء الركعة الثانية

(٨) أي لا يلزم المأموم ألفاظ التشهدين والقنوت أما الجلوس والاعتدال فقد سبق

وجوب المتابعة فيهما

له التبعية فيها ويسقط عنه القيام والقراءة إذا أدركه في الركوع والسورة<sup>(١)</sup>  
إذا سمعها والجهر<sup>(٢)</sup> في الجهرية والتشهد الأول والجلوس له إذا تركها<sup>(٣)</sup>  
الامام .

### باب صلاة الجماعة<sup>(٤)</sup>

هي في المكتوبات المؤداة<sup>(٥)</sup> غير الجمعة<sup>(٦)</sup> فرض كفاية ولا تُترك  
الجماعة إلا بعذر كطر<sup>(٧)</sup> ووحل<sup>(٨)</sup> وريح باردة<sup>(٩)</sup> بليل ومدافعة حدث<sup>(١٠)</sup>  
وتوقان<sup>(١١)</sup> لطعام وخوف<sup>(١٢)</sup> على معصوم وغلبة نوم وإقامة على مريض<sup>(١٣)</sup>

(١) أي وتسقط عنه السورة في الصلاة الجهرية إذا سمعها من إمامه أما إذا لم يسمعها  
أو كانت الصلاة سرية فلا تسقط عنه

(٢) أي يسقط الجهر عن المأموم في الصلاة الجهرية حتى لا يشوش على إمامه

(٣) أما إذا فعلها فتجب المتابعة

### باب صلاة الجماعة

(٤) أقلها إمام ومأموم ولاحد لاكثرهما

(٥) أما المقضية فلا تجب الجماعة فيها بل تسن إذا انفقت صلاة الامام والمأموم عددا  
ونوما كظهيرين أو عصرين

(٦) أما فيها فهي فرض عين

(٧) أي شديد بحيث يبل الثوب

(٨) أي شديد بحيث يلوث الرجل عند المشي

(٩) أما بالنهار فلا تعتبر عندا

(١٠) بأن كان محصورا ببول أو غائط أو ريح فيقدم تفرغ نفسه على الجماعة

(١١) أي اشتياق لطعام حاضريبدأ بالأكل والشرب قدرا يكسره حدة الجوع  
لا مل . بطن .

(١٢) بأن كان إذا حضر الجماعة تعرض لخطر على نفسه أو ماله أو أحد أعضائه .

(١٣) سواء كان قريبا له أو غير قريب .

بلا مُتَعِدٍّ أو نحو قريب من زول<sup>(١)</sup> به أو مريض يَأْسُ<sup>(٢)</sup> به وخوف انقطاع  
عن رفقه في سفر ورجاء<sup>(٣)</sup> ضالَّةً وتُذْرِكُ الجماعةُ بِادْرَاكِ تَكْبِيرَةِ<sup>(٤)</sup> والجمعةُ  
بِادْرَاكِ رَكْعَةٍ<sup>(٥)</sup> مع الامام والركعةُ بِادْرَاكِ رُكُوعٍ<sup>(٦)</sup> محسوبٍ<sup>(٧)</sup> للامام.

### باب ما يحرم استعماله<sup>(٨)</sup>

يحرمُ على الرجل والخنثى استعمالُ الحرير وما أَكْثَرُهُ<sup>(٩)</sup> حريرٌ والمنسوج

(١) أى نزل به الموت فهو يمالج سكراته

(٢) ولو كان لهذا المريض متعبد

(٣) أى إذا تخلف عن الجماعة فإنه يرجو وجدان ذاته الضالَّة أو ماله الضائع أو نحو ذلك  
وهذه الأعداد لمن لا يتأتى له إقامة الجماعة في بيته فإذا أمكن إقامتها في بيته لم تعتبر هذه الأعداد  
في تركها .

(٤) أى من المأموم خلف الامام قبل سلام الامام لكن فضل من أدرك أكثر من  
ذلك يزيد بحسب ما أدرك

(٥) ويصل أخرى وحده فإذا لم يدرك ركة مع الامام صلى ظهرا فإن أدرك سجودا  
يشهدا أكمل على ذلك ظهرا

(٦) أى مع بقية الركعة

(٧) بخلاف غير المحسوب كأن قام الامام لخامسه سورا أو كن عذنا وأدرك معه المأموم  
كوعا مع بقية الركعة

### باب ما يحرم استعماله

(٨) أى من اللباس

(٩) أما المكون من حرير وقطن أو غيره بحيث يتساوى الحرير وغيره أو يزيد غير  
الحرير فلا يحرم



بذهب<sup>(١)</sup> أو ورق<sup>(٢)</sup> والمموء<sup>(٣)</sup> به إلا أن يصدأ<sup>(٤)</sup> وللحارب لبس<sup>(٥)</sup> ديباج<sup>(٦)</sup> تخين<sup>(٧)</sup> لا يثنى عنه غيره ومنسوج بمامر<sup>(٨)</sup> إذا فلبأته الحرب ولم يحد غيره، ويحل شد السن<sup>(٩)</sup> به ولبس الحرير لنحو حكة<sup>(١٠)</sup> وأن يلبس دأبته جلدا نجساً إلا جلد نحو كلب .

### كتاب الجنائز<sup>(١١)</sup>

يجب<sup>(١٢)</sup> غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه إلا شهيدا بمركة كفار فيسن دفته<sup>(١٣)</sup> في ثيابه فقط وسقطا لم تبين فيه أماره حياة فلا

(١) كالبهائم المنسوجة ببعض خيوط الذهب والجلابيب التي ينخيوطها ورق ذهبيه

(٢) هو الفضة .

(٣) هو المظلي بالذهب أو الفضة إذا حصل بمرضه على النار شيء منه أما إذا كان ثابتا

بميت لا يصرف سبيل بالنار فلا يحرم

(٤) في بعض الأحيان يصدأ الذهب والفضة بعوامل كيميائية فلا يحرم حينئذ ما فيه

(٥) نوع من الحرير

(٦) أي غليظ سميك

(٧) أي بالذهب والفضة

(٨) استعماله في الأسنان لمعالجها إذا لم يقن عنه غيره

(٩) هي الحرب ومثله الحر الشديد والبرد الشديد ولم يحد غيرها

### كتاب الجنائز

(١٠) جمع جنازة بفتح الجيم وكسرهما وهي اسم للميت في النعش أو للنعش وفي الميت .

(١١) على سبيل الكفاية إلا إذا لم يوجد غير واحد مع الميت قادر على ذلك فيجب عليه وجوب عين .

(١٢) أي من غير غسل وصلاة عليه ولا يجوز غسله ولا الصلاة عليه بل يحرم أن .

يُصَلِّي عَلَيْهِ مطلقاً<sup>(١)</sup> ولا يُنْسَلُ<sup>(٢)</sup> إلا إن بلغ أربعة أشهر ولا يُنْسَلُ من خيف تفتته<sup>(٣)</sup> والمحرم كغيره<sup>(٤)</sup> لكنه لا يقرب طيباً<sup>(٥)</sup> ولا يُغَطَّى رَأْسُ الرجل ولا وجهُ المرأة وسُنُّ في تكفين الرجل إزار<sup>(٦)</sup> ولقافتان<sup>(٧)</sup> والمرأة إزارٌ وخمار<sup>(٨)</sup> ودرع<sup>(٩)</sup> ولقافتان ومثلها الخنثى .

### فروض الصلاة عليه

نَبِيَّةٌ وأربعُ تكبيرات وقرنُ النية بأولها<sup>(١٠)</sup> وقيامٌ<sup>(١١)</sup> وقراءةُ الفاتحة بعد الأولى والصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية ودُعَاءٌ<sup>(١٢)</sup> للبيت بعد الثالث

(١) أى سواء بلغ أربعة أشهر أم لا .

(٢) أى ولا يمس عليه .

(٣) بأن كان مسموماً أو ترك مدة ميتاً ولم ينسل ثم أريد غسله فيميت بدل النسل للضرورة .

(٤) أى فى أحكام الضل والصلاة .

(٥) أى لا يوضع طيب فى ماء غسله ولا فى بدنه ولا فى كفته .

(٦) هو ما يستر العورة أى ما بين السرة والركبة .

(٧) ثوبان يكفيان ستر جسم الميت كله من رأسه إلى قدمه .

(٨) هو ما يغطى الرأس ويسمى عند العامة (الطرحة) .

(٩) هو القميص : ويجوز زيادة رابع وخامس للرجل وخامس للثوب والزيادة على ذلك مكروهة .

### فروض الصلاة على الميت

(١٠) أى بأول تكبيرة من الأربعة .

(١١) للقادر عليه .

(١٢) يكفى اللهم اغفر له اللهم أرحمه ونحوهما ، والمأثور اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأثنا .

وتسليمة أولى وسُنَّ<sup>(١)</sup> تعوذ ورفع اليدين في كل تكبيرة ثم وضعهما على صدره ودعا<sup>(٢)</sup> للبيت بعد الرابعة وتسليمة ثالثة وسُنَّ اظهار علامة للقبر<sup>(٣)</sup> بلبن أو غيره<sup>(٤)</sup> وكره بناؤه بأجر<sup>(٥)</sup> وتليصه بجبس<sup>(٦)</sup> ونورة<sup>(٧)</sup>.

### كتاب الزكاة<sup>(٨)</sup>

يجب<sup>(٩)</sup> لحق الله تعالى زكاة وفيه<sup>(١٠)</sup> وغنيمة<sup>(١١)</sup> وكفارة<sup>(١٢)</sup>

(١) ولا يسن دعاء الافتتاح .

(٢) بأن يقول اللهم لا تحرمتنا أجره ولا تفتنا بعده ويندب قراءة قوله تعالى (الذين يصلون العرش ومن حوله) الآية .

(٣) هو الطوب القوي .

(٤) كالطوب المحروق أو الخشب أو الحجارة أو غير ذلك مما يصلح علامة .

(٥) المكروه مطلق البناء سواء كان بأجر أو غيره ولو بطوب فيه أو خشب .

(٦) هو الجبس الأبيض .

(٧) النورة الجميد .

### كتاب الزكاة

(٨) هي لنة التطهير والاصلاح وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه

مخصوص .

(٩) هذه أنواع ما يجب في المال مستحقا لله تعالى أي بأمر الله تعالى فيصرف فيما

أمر يصرفه فيه .

(١٠) الذي مال يحصل عليه المسلمون من الكفار سلبا بدون حرب .

(١١) الغنيمة ما يحصل عليه المسلمون من الكفار من المال في الحرب .

(١٢) الكفارة أنواع منها كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الفطر في رمضان

بالجماع وغير ذلك وسيأتي كل نوع في بابه .

وفدية<sup>(١)</sup> فتجب الزكاة في ناض<sup>(٢)</sup> ومال تجارة ونعم<sup>(٣)</sup> وثابت<sup>(٤)</sup> وبدن<sup>(٥)</sup>  
(وشرطها<sup>(٦)</sup>) حرية<sup>(٧)</sup> واسلام<sup>(٨)</sup> وتعين مالك<sup>(٩)</sup> وحول<sup>(١٠)</sup> إلا في<sup>(١١)</sup>  
ثابت<sup>(١٢)</sup> ومعدن<sup>(١٣)</sup> وزكاة فطر<sup>(١٤)</sup> وتاج<sup>(١٥)</sup> وريح إن لم ينض<sup>(١٦)</sup> من

(١) الفدية هي الإطعام بدل الإفطار في رمضان وحده أو الاعادة وفي الحج بسبب ارتكاب محظور

(٢) هو الذهب والفضة نقدا أو معدنا

(٣) هي الابل والبقر والنعمة ومنها المعز .

(٤) هو الزرع والنخل والكرم .

(٥) أي شرط وجوب الزكاة .

(٦) أي كاملة أو غير كاملة فلي من جزؤه حر وجزؤه عبد الزكاة عما ملكه بجمعه الحر .

(٧) وتجب على الكافر زكاة الفطر لأقربائه المسلمين إن لم ينفقهم .

(٨) فلا زكاة في مال الدولة المملوك لها ولا في مال موقوف على جنين .

(٩) أي لا يركب من المال حتى يعني عليه سنة كاملة .

(١٠) أي تخرج زكاة الزروع والثمار بمجرد حنيها وحصلها ولا يشترط معنى الحول

(١١) المعدن الذي يخرج من الأرض يخرج حقه بمجرد العثور عليه ولا يشترط معنى الحول .

(١٢) أي في بعض أحوالها لأن سبيلها إدراك جزء من رمضان وجزء من شوال فإذا ولد مولود قبل غروب شمس آخر يوم من رمضان وجبت زكاة فطره ولم يمس عليه يوم واحد .

(١٣) لحوله حول أصله أي ما تملكه التمتع حوله بحول أمهاته .

(١٤) أي إن لم يصر دراهم ودنانير فإن ارتفعت السوق على البضاعة فأصبح ما يساوي مائة مائة وخمسين وقد معنى على المائة حول تثبتها الحسن في الزكاة أما إذا نض أي صار الريح نقدا فإن حوله يعتبر من يوم نضوحه .

الجلس والأزكى الزائد بحوله، ونصاب<sup>(١)</sup> وتمكن<sup>(٢)</sup> والأول<sup>(٣)</sup> سبب  
والثاني<sup>(٤)</sup> شرط لصحتها.

### باب زكاة الناض<sup>(٥)</sup>

لا زكاة في ذهب حتى يبلغ عشرين دينارا<sup>(٦)</sup> ولا فضة حتى تبلغ  
مائتي<sup>(٧)</sup> درهم فيها ربع<sup>(٨)</sup> عشرهما وتجب في حلى محرم<sup>(٩)</sup> ومكرو<sup>(١٠)</sup>  
لا مباح<sup>(١١)</sup>.

(١) سيأتي بيانه.

(٢) أى تمكن من أداء الزكاة بأن يكون المال حاضرا صالحا للخارج ويوجد المستحق  
أو الحصل.

(٣) الأول هو النصاب.

(٤) الثاني التمكن من الأداء.

### باب زكاة الناض

(٥) هو الذهب والفضة مضرويين أو غير مضرويين بشرط أن يكونا في حياة الناس  
لا في باطن الأرض فإذا كانا في باطن الأرض وعثر عليهما فزكاهما ستأتى في زكاة  
المعدن والركاز.

(٦) هى اثنا عشر جنيها مصريا تقريبا سواء كانت عروقا أو ذهباً فيخرج ربع عشرها.

(٧) هى ثمانية وعشرون ريالاً ونصف تقريبا إذا كان فى كل ريال درهمان من  
النحاس فإن كان فى كل ريال درهم واحد فهى خمسة وعشرون ريالاً.

(٨) تقسم إلى عشرة أقسام والقسم إلى أربعة أقسام ويخرج ربع هذا القسم.

(٩) هو الحلى للرجل من الذهب والفضة ما حدا خاتماً لا تقا من الفضة فيجوز كذلك ما زاد  
عن حلى مثل المرأة عرقاً بأن كان مثلاً بلبس سوارين مثلاً فلبست هى ثلاثة أو خمسة فتجب  
الزكاة فيما زاد وكذلك إذا اشترت المرأة بها حلياً قصد كثره فتجب فيه الزكاة

(١٠) كقطعة من الذهب صغيرة فى اناة الزينة فتقدر ويرك عنها إذا بلغت نصاباً.

(١١) هو حلى المرأة ما لم يرد عن حلى مثلاً أو يكون للكنز.

## بابُ زكاةِ التجارة<sup>(١)</sup>

واجبها ربعُ عشر القيمة فإن مُلكتْ بِنقد ولو دون<sup>(٢)</sup> نصاب قومت<sup>(٣)</sup> به أو بغيره<sup>(٤)</sup> فبغالب نقد البلد فإن كان عرضاً تجب الزكاة في عينه أو عين ثمرته كسائمة ونخل غُلِّبت زكاة العين لكن لو سبق حول التجارة وجبت زكاتها حراً لا لركاة العين أبداً وتجب زكاة التجارة في الأرض والجذع والتبن إن بلغت نصاباً<sup>(٥)</sup>.

## بابُ زكاةِ النعم

هي إبلٌ وبقرةٌ وقَمٌّ فأولُ نصاب الأبل خمسٌ فيها شاة<sup>(٦)</sup> وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاثُ شياه وفي عشرين أربعٌ وفي خمس وعشرين

### باب زكاة التجارة

- (١) هي تقليب المال بالمعاوضة لربح بنية .
- (٢) أى ولو كان هذا النقد لا يبلغ النصاب وحينئذ لا يركى عنها إلا إن كان عنده من جنس النقد ما يكمل النصاب وقد مضى عليه الحول فيركى .
- (٣) الذى يقومها عدلان من المسلمين لأن الزكاة حق الله فيجب التأكد فيها .
- (٤) إن ملكت بغير نقد بأن كانت بالمبادلة أو دفعت مبراً أو فى ظهير خلع الرجل لوجهه فتقدر بنصاب نقد البلد إلا إن كان ماملكت به نهم أو زروع وثمار فتجب فيها زكاة العين مالم يسبق حول التجارة فإن سبق هومت سنة فقط ثم استوفت زكاة العين فيما يأتى
- (٥) إن كان اشترى الأرض وما عليها للتجارة وجب تقدير الأرض والجذع وهو أصل الشجر والتبن وهو ما يخرج من دراس الحب فإن بلغت نصاباً زكى وإلا فلا

### باب زكاة النعم

- (٦) من جنس الخراف عمرها سنة أو أسقطت مقدم أسنانها قبل السنة بشرط أن يكون ذلك بعد ستة أشهر أو من جنس المعز عمرها ستان سواء أسقطت مقدم أسنانها =

بنتُ عَاضٍ <sup>(١)</sup> فَإِنْ عَدِمَهَا <sup>(٢)</sup> فَإِنْ لُبُونٍ <sup>(٣)</sup> وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لُبُونٍ <sup>(٤)</sup>  
 وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً <sup>(٥)</sup> وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً <sup>(٦)</sup> وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ  
 بِنْتُ لُبُونٍ وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ ثَلَاثُ  
 بَنَاتٍ لُبُونٍ ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً وَأَوَّلُ نَصَابِ  
 الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ فَهِيَ تَيْسَعٌ <sup>(٧)</sup> أَوْ تَيْعَةٌ وَفِي أَرْبَعِينَ مُسْنَةً <sup>(٨)</sup> وَفِي سِتِّينَ تَيْعَانِ ثُمَّ  
 فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَيْسَعٌ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسْنَةٌ وَأَوَّلُ نَصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ فَهِيَ  
 شَاةٌ وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِبَاهٍ وَفِي  
 أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعُ شِبَاهٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ وَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ ذَكَرٍ إِلَّا بِإِ  
 تِمَاحِضٍ <sup>(٩)</sup> نَعْمَهُ ذَكَورًا أَوْ كَانَ ذَكَرَ شَاةٍ <sup>(١٠)</sup> أَوْ ابْنِ لُبُونٍ أَوْ حِقًّا أَوْ تَيْعًا  
 فَيَا مَرَّ .

---

== أم لا ويشترط كونها سليمة من العيوب ذكر كانت أو أنثى (١) من جنس الإبل  
 عمرها سنة ودخلت في الثانية ومعنى عاض أي أمها حامل (٢) أي لم يجد لها  
 أو شرطاً بأن لم تكن في إبله أو كانت كلها مرهوبة مثلاً أو معيبة (٣) عمره ستان  
 ودخل في الثالثة (٤) هي مثل ابن اللبون (٥) عمرها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة  
 (٦) عمرها أربع سنين ودخلت في الخامسة (٧) عمره سنة ودخل في الثانية  
 (٨) لها ستان ودخلت في الثالثة (٩) أي لم يوجد فيها أنثى (١٠) أي أو كان  
 جوبه بالنسب عليه لا على الأنثى كما سبق ذلك .

## باب زكاة الثابت<sup>(١)</sup>

لا زكاة في شيء منه إلا في رطب<sup>(٢)</sup> وعنب<sup>(٣)</sup> وما صلح للخبز<sup>(٤)</sup> من الحبوب<sup>(٥)</sup> وواجبها العشر<sup>(٦)</sup> إن سقيت بلا<sup>(٧)</sup> مؤنة وإلا فنصفه<sup>(٨)</sup> بعد بلو<sup>(٩)</sup> صلاح الثمر واشتداد الحب ومؤنتهما<sup>(١٠)</sup> على المالك<sup>(١١)</sup> وشرط وجوبها أن يبلغ<sup>(١٢)</sup> خمسة أوسق<sup>(١٣)</sup> وأن يزرعه ماله<sup>(١٤)</sup> أو نائبه<sup>(١٥)</sup> ويضم<sup>(١٦)</sup> نوع<sup>(١٧)</sup> إلى آخر ويخرج الزكاة من كل<sup>(١٨)</sup> بقسطه فان هضر<sup>(١٩)</sup> أخرج الوسط<sup>(٢٠)</sup> وزرعا العام<sup>(٢١)</sup> يضمّان إن وقع حصادهما في عام.

### باب زكاة الثابت

- (١) أي زكاة ما ثبت في الأرض والمراد للزروع والثمار الآتي بيانها
- (٢) البلع الرطب ومثله الجاف الذي صار تمرا تؤخذ منه الزكاة أيضا
- (٣) ويرك عنه أيضا إذا جف وصار زيبا ويضم الجاف إلى غير الجاف في تقدير التصاب
- (٤) المراد ما يصلح للاقتيات منه بخبز أو طبخ أو غير ذلك
- (٥) كالقمح والشعير والأرز والعدس والذرة والحبس والقول والذخن وهو نوع من الذرة ردي
- (٦) بأن سقيت بالمطر أو بالسيل أو كانت تشرب من باطن الأرض بجنورها
- (٧) أي بأن سقيت بالسواقي والطنابر والمكنات ونحو ذلك
- (٨) أي بعد ظهور صلاح الثمر واشتداد الحب فتجب الزكاة بمجرد الظهور وتخرج بعد تمام النضج والقطع
- (٩) أي مؤنة الثمر والحب من أجرة القطع والتنقية والتجفيف
- (١٠) أي لا يجمع ذلك من حق الله وإنما يجمع من أصل المال
- (١١) أي الثابت
- (١٢) أي آف وستامة رطل بزيادة بالوزن وبالكيل المصري ستة أرباب وربع
- (١٣) الصحيح أنه يجب زكاة الزروع والثمار على مالكها وإن لم يزرعها أو يامر بزرعها بأن ثبت الزرع أو الثمر بنفسه في الأرض أو جلبه السيل من بلاد المسلمين أو غير ذلك ما لم يمنع مانع
- (١٤) كقمح بلدي مع قمح هندي وتمر عراقي مع تمر مصري ونحو ذلك
- (١٥) من الأنواع المضمومة
- (١٦) لأعلامها ولأدناها
- (١٧) المراد الزرعان اللذان يتضجان معا سواء كان زرعهما في عام واحد أو في عامين



## باب زكاة الفطر<sup>(١)</sup>

تجب بِغروب آخر يوم من رمضان على كل حرٍ وعبد صغير وكبير ذكر وغيره منّا<sup>(٢)</sup> إلا من<sup>(٣)</sup> لا يَفْضُلُ عن قوت<sup>(٤)</sup> من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ما يُخْرِجُه فيها<sup>(٥)</sup> وامرأة غَنِيَّة لها زوج معتر وهي في طاعته<sup>(٦)</sup> فلا تلزمها ومكاتب<sup>(٧)</sup> وعبد بيت المال<sup>(٨)</sup> والموقوف وواجبها صاع<sup>(٩)</sup> من قوت<sup>(١٠)</sup> بلده من جنس<sup>(١١)</sup> واحد فان أعطى أعلى منه جاز ولا يُجزى أقل من صاع إلا لمن بعضه مكاتب<sup>(١٢)</sup> ولرقيق مشترك بين مؤسر<sup>(١٣)</sup> ومُعسر ومن لزمه فطرة نفسه لزمه فطرة من تلزمه نفقته إلا أن يكون كافراً أو زوجة<sup>(١٤)</sup> أيه أو مُستولده حيث لزمته نفقتهما.

### باب زكاة الفطر

(١) أي الزكاة التي تجب عند الفطر من رمضان . (٢) أي من المسلمين فلا تجب على الكافر الأصلي ولا على المرتد حال رده . (٣) استثنى من وجوبها خمسة أشخاص . (٤) ويراعى في ذلك أيضاً أن يكون ما يُخرج في زكاة الفطر فاضلاً عن مسكن وعادم وثياب لائقة وعن ما يلزم في العيد من المأكولات الموسمية أي التي تَوَكَّل في المواسم والأعياد مع الاعتدال وإن زاد ذلك عن يوم العيد يوماً أو يومين (٥) أي في زكاة الفطر (٦) فإذا كانت ناشئة وجبت فطرتها عليها (٧) العبد الذي كاتب سيده على شيء يدفعه له أو عمل يقوم به ثم يبتقى بعد ذلك لضعف ملكه (٨) لئلم المالك المعين لها حتى يلزم بفطرتها (٩) هو قدسان مصر يان أو قدح دمياطى لكل شخص (١٠) أي من غالب قوت بلده (١١) كتقمح مثلاً أو ذره أو شعير فلا يخرج بعض الصاع قنعا وبعضه شعيراً أو غيره إلا إن كان الغالب هو الجنس الأقل قيمة والتكلفة هي الأعلى فيجوز (١٢) فيخرج مالك البعض زكاة والبعض المكاتب لا يخرج عنه (١٣) فيخرج المؤسر زكاة نصيبه (١٤) فلا تلزمه فطرتها ولا فطرة مستولده أيه لأنها في ذمة الأب وهو معسر والولد بذل عن أبيه في وجوب النفقة .

## بابُ محالٍ جواز أخذ القيمة<sup>(١)</sup> في الزكاة

لا يجوز إلا في زكاة التجارة<sup>(٢)</sup> والجبران<sup>(٣)</sup> وإخراج الشاة<sup>(٤)</sup> عن الإبل وجبر التفاوت<sup>(٥)</sup> بنقد أو شقص<sup>(٦)</sup> من الأغبط<sup>(٧)</sup> فيما لو أخذ الساعي في اجتماع فرضين<sup>(٨)</sup> غير الأغبط بجتهاده بلا تقصير منه ولا تدليس من

### باب محال جواز أخذ القيمة في الزكاة

- (١) فرض الإسلام الزكاة من جنس المال المزكى عنه إلا في مواضع يجوز إخراجها نقداً أو من جنس آخر من المال وقد ذكر المصنف مواضع إخراج القيمة في هذا الباب.
- (٢) عروض التجارة تقوم بالمال كما سبق وتخرج زكاتها نقداً
- (٣) الجبران وهو شاتان أو عشرون درهما يدفعها المزكى فرقا بين بنت المحاض وبنت اللبون إذا لم يجد بنت اللبون وأخرج بدلها بنت المحاض (٤) المراد إخراج الأشياء عن الإبل لأنها ليست من جنسها فهي قيمة معنوية (٥) الواجب على الساعي والمالك أن يخرج المالك وأن يأخذ الساعي الأغبط أى الأفيد للمستحقين فإذا أخذ الساعي الأقل فائمه بلا تقصير منه ولا تدليس من المالك ثم علم بعد ذلك بالأفيد فإنه يرجع على المالك بالفرق بين الأفيد وغيره وهذا الفرق إما أن يؤخذ نقداً أو جرداً من النوع الأفيد للمستحقين وسيأتي المثال توضيحاً لذلك (٦) الشقص الجزء (٧) الأغبط الأفيد
- (٨) هذا مثال لجبر التفاوت وهو أن يجتمع فرضان من فروض الزكاة في صورة وأحدهما أفيد من الآخر ويعرف الأفيد من غيره بالتقويم بالثمن كما إذا كان عند المزكى مائتا بعير . فالواجب فيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون فإذا كانت قيمة الحقائق أربعاً مائة دينار وقيمة بنات اللبون أربعاً مائة وخمسون فالفرق خمسون ديناراً فإذا أخذ الساعي الحقائق رجوع على المالك بخمسين ديناراً أو بقيمة خمسة أضعاف بنت لبون لا بقيمة نصف حقه وإن استويا في هذا المثال فلو كان قيمة خمسة أضعاف بنت اللبون أكثر من خمسين رجوع على =

المالك وصرف الإمام <sup>(١)</sup> ما أخذه من النقد بدلا عن زكاة تعجلها ولم يقع الموقوع وله ذلك بلا إذن <sup>(٢)</sup> جديد .

### باب اجتماع زكاتين <sup>(٣)</sup>

لا يجوز إلا في رقيق مسلم للتجارة فقيه زكاتها وزكاة الفطر .

### باب المبادلة <sup>(٤)</sup>

هي موجهة لاستئناف الحول إلا في ينسح سلع التجارة بعضها ببعض ويبيعها أو شرائها بنصاب .

المالك به لا بالثنين (١) هو الحاكم الشرعي الذي يتولى جمع الزكاة (٢) أي لم يقدر المعجل الموقوع ، وصورة ذلك . أن يأخذ الإمام من أحد الملاك جزءا من الزكاة قبل حلول الحول واستحقاق الزكاة فيعطيه لفقيه مستحق . فتأتي هذا الفقير صدقات كثيرة من الناس فيستغنى ويصبح غير مستحق لما أعطاه له الإمام وينلف ما أخذه من الإمام عنده فيأخذ الإمام منه قيمته نقدا ويصرفها لفقيه المستغنى من المستحقين . مادام المعجل حائزا للنصاب أما إذا افتقر فيجب رد قيمة ما كان عليه إليه (٣) أي للإمام فعل هذا الرد والصرف بدون إذن من المالك المعجل لأن الإمام كاتبا للمالك في ذلك .

### باب اجتماع زكاتين

(٤) أي في مال واحد وصورته في العبد الذي يتخذ صاحبه للتجارة فهو مال تجر زكاة المال فيه إذا بلغ قيمة النصاب وحده أو مع غيره وتجب فيه زكاة الفطر على ما ذكره باب المبادلة

(٥) أي مبادلة مال بمال كابل بقر وبنم وبنم بابل لفقيه التجارة فلا يبيى المزك حول ما أخذه بحول مادفعه بل يستأنف حولا جديدا ، أما لو كان البدل للتجارة كبيع قاتر بين أو امنعت بخسب بين تاجرين فلا يوجب استئناف الحول ، وكذلك إذا اشترى تاجر بنصاب أو يحض نصاب وعنده ما يكمل النصاب فإنه يبيى على حول النقد من يوم وجود عنده ولا يستأنف حولا أما لو اشترى ما يقل من نصاب وليس عنده ما يكمل النصاب فلا زكاة عليه إلا إذا زادت التجارة وبلغت نصابا بحوله من يوم بلوغها النصاب

## باب الخلطة<sup>(١)</sup>

هي نوعان خلطة شيوخ<sup>(٢)</sup> وأعيان بأن يكون المال شركة<sup>(٣)</sup> بين مالكين مثلا وخلطة جوار وأصناف بأن يتميز مالهما فيزيان كواحد<sup>(٤)</sup> إن كان المالان نصابا ودامت خلطتهما كل الحول واتحددا مراحا<sup>(٥)</sup> ومسرعا<sup>(٦)</sup> ومستقى<sup>(٧)</sup> وفحلا<sup>(٨)</sup> وعليا<sup>(٩)</sup> وجرينا<sup>(١٠)</sup> ودكنا<sup>(١١)</sup> وحافلا<sup>(١٢)</sup> ومكان الحفظ وغيرها<sup>(١٣)</sup> (فرع) من ملك نصاب نعم وباع نصفها في الحول

## باب الخلطة

(١) هي خلط مالين ببعضهما حتى يصيرا كمال واحد بالشركة (٢) هي ما لا يتميز فيها أحد المالين من الآخر (٣) أي اشترياه شركة من أول الأمر أو ورثاه مما أو أوصى لها به (٤) أي يعتبر مالهما مالا واحدا وتجب الزكاة فيه . وهذه الخلطة قد تسبب قصا في الزكاة وقد تسبب زيادة فإذا خلط شخصان غنمهما ولأحدهما خمسون شاة وللآخر خمسون فالواجب شاة في الجميع يتحمل كل واحد نصفها ، أما لو أفرد كل منهما ماله فيجب عليه شاة فقد سببت الشركة نقصا ، والزيادة كان يكون لأحدهما مائة وللآخر إحدى وعشرون فالواجب شاتان فقد زاد على صاحب المئة نصف شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة لم تكن واجبة عليه (٥) هو ماوى الماشية ليلا (٦) هو المكان الذي تجميع فيه الماشية ثم تساق للرعى . (٧) هو مكان السقى (٨) هو الذكر الذي يطرق الإناث وهذا إذا لم يختلف التنوع كضان ومعر فان اختلف لم يضر اختلاف الفعل (٩) مكان الحلب (١٠) هو ما يسميه الفلاحون (الجرن) الذي يدرس فيه الحب ويخفف التمر والعنب ونحو ذلك وهذا في الحبوب (١١) هو المحل الذي تباع فيه عروض التجارة وهذا في شركة التجارة (١٢) هو الراعى للتم أو الحاذن للبال ومكان الحفظ بأن تكون لها خزينه واحدة (١٣) كالميزان والوزان والمال

شائما أخذ من كل نصف شاة تمام <sup>(١)</sup> حوله فان لم يبيع لكنهما خططا <sup>(٢)</sup> ما بينهما وحولهما مختلف زكيا زكاة <sup>(٣)</sup> الانفراد وفي القابلة <sup>(٤)</sup> زكاة الخلطة .

### باب تعجيل الزكاة <sup>(٥)</sup>

يجوز بعد ملك النصاب <sup>(٦)</sup> لسنة <sup>(٧)</sup> فقط وشرط إجزائه بقاء المالك بصفة الوجوب والقابض بصفة الاستحقاق فان تغير <sup>(٨)</sup> بردة أو موت أو المالك بفقر أو زوال ملك أو القابض بنى <sup>(٩)</sup> أو اقرار برق <sup>(١٠)</sup> وهو مجهول النسب استرده المالك ان بين <sup>(١١)</sup> أنه زكاة معجلة أو عليه القابض .

« فرع »

(١) صورة هذه المسألة أن يكون عند مالك أربعون شاة مثلا من أول الحرم فباع منها عشرين في شهر ربيع فعند ما انتهى السنة التي أولها الحرم يخرج المالك الأصلي قيمة نصف شاة وعندما تنتهي سنة المالك الثاني وهو المشتري يخرج قيمة نصف شاة وهذا كلام ضيف والصحيح أنه لا يجب على المشتري شيء لأنه لم يملك نصابا اما البائع فيجب عليه نصف شاة عند تمام حوله لأن حق الفقراء تعلق بالنصاب (٢) أي خلطة جوار (٣) يزكي كل منهما زكاة المنفرد (٤) أي وفي السنة القابلة يزيان زكاة الخلطة .

### باب تعجيل الزكاة

(٥) أي إخراجها قبل وقت وجوبها في المال الحولي وفي زكاة الفطر .  
(٦) أما قبل ملك النصاب بأن ملك بعضه وأراد تعجيل الزكاة فلا يجوز .  
(٧) أي زكاة سنة واحدة أما تعجيل زكاة عامين فأكثر فلا يجوز .  
(٨) كل منهما أو أحدهما . (٩) أي أو تغير القابض فأصبح لا يستحق الزكاة لقناه بتغير الزكاة المعجلة أما بها فلا يضر . (١٠) أي إقرار القابض برق للمالك لأنه حينئذ لا يجزىء أخذه للزكاة . (١١) إن بين عند دفعه للقابض المستحق أن ما دفعه له زكاة معجلة أو كان القابض يعلم ذلك فإن لم يبين ، ولم يعلم القابض فلا يجوز له استرداده ويسترد المالك بدل ما دفعه تقدا إن كان تلف .

## بابُ زكاةِ المعدنِ<sup>(١)</sup> والرُّكاز

لا تَجِبُ فيهاُ إلا في ذهبٍ أو فضةٍ وواجبُ المعدنِ رُبْعُ<sup>(٢)</sup> العُشْرِ والرُّكازُ الخمسُ وهو دَفِينُ الجاهليةِ<sup>(٣)</sup> وشرطُ ملكِ الواجدِ له أن لا يوجدَ بملكٍ غيره ولا بطريقٍ مسلوكةٍ ولا مكانٍ مسكونٍ أو مطروقٍ وإلا<sup>(٤)</sup> فهو لقطةٌ إلا أن يجدَهُ بملكٍ غيره وعُرِفَ<sup>(٥)</sup>.

## بابُ قسَمِ الصدقاتِ<sup>(٦)</sup>

هي الثمانية المذكورة في آيةٍ إنما الصدقاتُ للفقراءِ<sup>(٧)</sup> والغنى ولا

(١) المعدن ما يستخرج من الأرض من الذهب والفضة وغيرهما والمراد هنا الذهب والفضة. (٢) سواء استخرج بنفقات أو بنفقات. (٣) أما دفين الإسلام فلك لبيت مال المسلمين المنتظم وما لم يعرف أنه دفين جاهلية أو إسلام يستبر لقطة يأخذ حكم اللقطة. (٤) أى بأن وجده في ملك غيره ولم يعرف ذلك الغير أو بطريق مسلوكة أو بمكان مسكون ولم يعرف الساكن. (٥) فهو ملك لهذا المالك المعروف يدفعه واجده إليه.

### باب قسم الصدقات

(٦) أى تقسيم الزكوات وجميعها لتعدد أنواعها. (٧) الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقفاً من كفايته والمراد كفاية العمر الغالب وهو اثنتان وستون سنة ثم يستبر بعد ذلك كفاية سنة بسنة وليس مكتفياً بنفقة زوج أو قريب والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقفاً من كفايته ولا يكفيه ولا يمنع الفقر مسكنه الذى يملكه وثأبه وعبدته وماله الغائب في مساقاة طويلاً والمؤجل وكسب لا يليق به، والعامل على الصدقة من يشتغل في شأنها كالكاظم والساعي والقاسم الخ والمتوفى قلوبهم من أسلم ونهض ضميعة أو من يتوقع بإسلامه إسلام غيره وفي الرقاب العبيد المساكين كتابةً صحيحة يأخذون ليدفعوا فيتحروا والفاقر من ثلاثة أنواع غارم في إصلاح ذات البين ولو غنياً

يُجْزَى<sup>(١)</sup> من كل منها أقل من ثلاثة إلا العامل<sup>(٢)</sup> ولا للبالك<sup>(٣)</sup> قلها لبلد آخر مع وجود مستحقها وله اخراج<sup>(٤)</sup> زكاة أمواله الظاهرة والباطنة وصره للامام أولى إلا أن يكون جائرا .

### باب قسم الغنيمة<sup>(٥)</sup> والفيء

ما أخذناه من أهل حرب قهرأ فغنيمة<sup>(٦)</sup> والافيء<sup>(٧)</sup> منه<sup>(٨)</sup> خراج<sup>(٩)</sup> وجزية<sup>(١٠)</sup> وتركه مرتد ، ويدأ في الغنيمة بالسلب<sup>(١١)</sup> للقاتل ثم يخمس<sup>(١٢)</sup>

إن استدان في ذلك ، وغارم نفسه في مباح إن استدان ولم يوف ، وغارم في الضمان إن صحر مع المدين عن سداد الدين ، وفي سبيل الله غزاة لافيء لهم ولو أغنياء ، وابن السبيل مسافر محتاج غير خاص بسفره ويشترط ألا يكون أحد هذه الأصناف من بني هاشم وبني المطلب أو موالهم . (١) أي لا يكتفى إعطاء أقل من ثلاثة أشخاص من كل صنف . (٢) فيجوز إعطاء واحد أو اثنين . (٣) أي لا يجوز ماله المال الموكى بل يحرم عليه . (٤) أي له أن يتولى بنفسه تقسيم زكاته على المستحقين وتسليمها للامام لتوزعها أول إلا إن طلبها الامام فيجب تسليمها إليه ولو جائرا ، أما إعطاؤها للام من تلقاء نفسه إذا كان جائرا فلا وله عدم إعطائها له .

### باب قسم الغنيمة والفيء

(٥) سبق تعريفهما في التعليقات في أنواع المال الذي يجب لحق الله . (٦) أي من الفيء . (٧) خراج: مقدار من المال يفرضه الامام على أرض الكفار التي صالحوها على إعطائه لنا فيكون أجرة للأرض أو المال الذي يفرضه الامام على أرض كانت ملكا للقائمين قوتهم عنها ووقفها على المسلمين . (٨) الجزية مال يفرضه الامام على كل شخص لم يسلم من الكفار بعد فتح بلادهم نظير حكمنا لهم وعدم إبدائنا لإمام . (٩) هو ما على القاتل من ثياب وسلاح وقنة وزينة كسوار وغاتم ونحوها يأخذه من قتله .

(١٠) أي يقسم باقي الغنيمة خمسة أقسام .

بأقبا فأربعة أنحاسه لمن شهد<sup>(١)</sup> الوقعة وسراياهم<sup>(٢)</sup> دون من لحقهم<sup>(٣)</sup> بعدد، للراجل<sup>(٤)</sup> سهم وللقارس<sup>(٥)</sup> ثلاثة ويخمس النية فأربعة أنحاسه للرصدين<sup>(٦)</sup> للجهاد وخمسه الباقي وخمس الغنيمة يخمسان سهم للنبي ﷺ فيصرف بعده للصالح<sup>(٧)</sup> وسهم لنوى<sup>(٨)</sup> القربي للذكر مثل حظ الأنثيين وسهم لليتامى<sup>(٩)</sup> وسهم للساكين<sup>(١٠)</sup> وسهم لابن السيل .

### باب الكفارة<sup>(١١)</sup>

هي أربعة كفارة ظهار<sup>(١٢)</sup> وقتل<sup>(١٣)</sup> وجماع نهار رمضان عمداً وبين<sup>(١٤)</sup>

- 
- (١) لمن حضر المعركة . (٢) السرايا جمع سرية وهي القطعة من الجيش تكون في مهمة للجيش في الواقعة التي غنموا فيها . (٣) أى بعد المعركة ولو قبل جمع الثنائم .  
(٤) أى المحارب على قدميه . (٥) أى راكب الفرس سهم له وسهمان لفرسه ولا يزداد على ذلك ولو أحضر معه ثلاثة أفراس أو أكثر . (٦) أى المرتين المعدين المتفرغين للجهاد وكانت هذه الأقسام الأربعة للنبي ﷺ فأعطيت من بعده لمن تحصل بهم النصر وهم في هذه الأيام الجيش العامل . (٧) مصالح المسلمين العامة كسد الثغور وعمارة الحصون وأرزاق العلماء والقضاة والائمة والمؤذنين ومعلمي القرآن والعاجز عن الكسب . (٨) هم بنو هاشم وبنو المطلب . (٩) بشرط الفقر .  
(١٠) الشاملين للفقراء بشرط الإسلام في كل من يأخذ .

### باب الكفارة

- (١١) أى المخلفات أما المخففة فتسمى القدية وستأتى بعد ذلك وهي مأخوذة من الكفر بفتح الكاف أى السر لانها تستر الذنب . (١٢) أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أى أو كجزء من أجزائها المحترمة فتحرم عليه ثم يعود . (١٣) هو القتل الخطأ إذا عجز عن تحرير الرقبة . (١٤) أى الحنث في وعده البر به .



وواجبُ الثلاثةِ الاولِ اعتاقُ<sup>(١)</sup> رقبةٍ مؤمنةٍ سليمةٍ عن عيبٍ يُخلُّ بالعملِ  
فصومُ شهرينِ مُتتابعينِ<sup>(٢)</sup> ونقطعُ التابعُ بالإفطار ولو بعذرٍ إلا من نحو  
حيضٍ فإطعامُ ستينِ مسكينا<sup>(٣)</sup> لكلِّ مدَّةٍ<sup>(٤)</sup> من غالبِ قوتِ البلدِ إلا في القتلِ فلا  
إطعامُ<sup>(٥)</sup> فيه وواجبُ الأخيرةِ<sup>(٦)</sup> إطعامُ عشرةِ<sup>(٧)</sup> مساكينَ من غالبِ قوتِ  
البلدِ أو كسوتهم<sup>(٨)</sup> أو تحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ فصومُ ثلاثةِ أيامٍ ولو متفرقةً .

### بابُ الفديةِ<sup>(٩)</sup>

هي ثلاثةُ أنواعٍ الاولُ مُدَّةُ الإفطارِ للحلِ<sup>(١٠)</sup> أو رضاعُ أو كبرٌ<sup>(١١)</sup> وتأخيرُ

(١) أى اعتاق عبد مملوك وجهه حرا وليس ذلك موجودا في بلادنا في هذه الأيام  
فتقتصر الكفارة على الصيام والإطعام . (٢) بحيث لو أفطر يوما فيها ولو كان اليوم  
الآخر استأنف الصيام ولو كان الإفطار بعذر كسفر ومرض إلا إن كان العذر حيضا فلا  
يقطع التابع لأن في صيام الحائض تشديدا عليها إذا لم يمكن لها عادة نادرة بخلوها من  
الحيض مدة شهرين . (٣) يشمل الفقير . (٤) هو نصف قدح مصرى .  
(٥) إلا إن مات القاتل قبل الصوم فيخرج من كل يوم مد على أنه فدية عن الصوم  
لا كفاره . (٦) أى كفارة العين . (٧) لكل واحد منهم مد جبا أو قدره  
طعاما . (٨) كسوة خفيفة بما يعتاد لبسه كتنديل وطاقيه وليس من الضروري أن  
يكون جديدا فإذا كان ملبوسا لم تنهب قوته كفى ومن زاد على ذلك غفيرا فقل . فائدة .  
الكفارات الثلاث الأولى مرتبة لا ينتقل إلى خصلة منها إلا إذا حجز عن التي قبلها وأما  
كفارة العين فتخيرة مرتبة ابتداء أى أنه في الأول غير بين الإطعام والإعتاق فإن حجز  
عنها جميعا انتقل إلى الصوم .

### باب الفدية

(٩) أى الكفارة المخففة كما سبق . (١٠) أى إذا خافت الحامل والمرضع على  
ولدهما فقط ، فإن خافتا على أحدهما فقط أو مع الولد فالتقضاء دون الكفارة .  
(١١) أى كبر السن الذى يضيف صاحبه عن الصوم ولا يمكنه القضاء .

تصاه رمضان بلا عذر<sup>(١)</sup> إلى رمضان آخر وإزالة شجرة<sup>(٢)</sup> وتقليم ظفر في  
إحرام وترك ميت ليلة من ليالي منى<sup>(٣)</sup> أو حصاة من الجمار وقطع شيء من  
نبات الحرم أو صيده<sup>(٤)</sup> وقيمتها<sup>(٥)</sup> قيمة المد وغيرها<sup>(٦)</sup> الثاني مدان لإزالة  
شعرتين أو ظفرين<sup>(٧)</sup> في الأحرام وقتل صيد وقطع شجرة وقيمتها<sup>(٨)</sup> قيمة  
المدين وغيرها<sup>(٩)</sup> الثالث دم لقتل صيد<sup>(١٠)</sup> ووطء<sup>(١١)</sup> وإزالة شعرات<sup>(١٢)</sup> وتقليم  
أظفار وتطييب ولبس<sup>(١٣)</sup> وترك إحرام من الميقات أو طواف<sup>(١٤)</sup> وداع أو

(١) أما تأخيرها بغير كان استمر مريضاً أو عاجزاً عن الصوم إلى رمضان الذي بعده  
فلا تجب التوبة . (٢) إلا إذا كان بقاؤها يضر بصاحبها . (٣) بلا عذر .  
(٤) أي أو قتل شيء من صيده . (٥) أي والحال أن قيمة الشيء المقطوع  
والصيد المقتول قيمة المد فإن كانت أقل وجب الأقل أو أكثر وجب الأكثر والراجح  
وجوب المد وإن كانت قيمة الشيء أقل من المد ، وعمل وجوب المد في الصيد إذا لم يكن  
له مثل فإذا كان له مثل وجب المثل ولا بد في تحديد قيمة الصيد من عدلين من المسلمين  
يحددونها . (٦) كوت من عليه صوم يوم فيجب لإخراج مد عن اليوم وكذا في صيام  
النهر إذا أفطر يوماً موحداً . (٧) أو بعضها إلا أن يضر بقاؤها .

(٨) أي وقيمة كل من الشجرة والصيد قيمة المدين . (٩) كترك ميت ليلتين من  
ليالي منى أو ترك ربي حصاتين . (١٠) إما أن يكون لهذا الصيد مثل أو لا فإن كان له  
مثل خير بين ثلاثة أشياء ذبح المثل والتصدق به على فقراء الحرم أو إعطائهم بقيمتها  
طعاماً أو صوم يوم عن كل مد من قيمة الصيد وإذا لم يكن مثلياً خير بين الإطعام  
والصوم . (١١) أي جماع من محرم بعد إفساد الحج بوطء سابق على هذا الوطء وفي  
الوطء المفسد بدية أي فاقة كبيرة وفي الثاني شاة وكذلك الوطء قبل التحلل الأول فيه  
بدية وبعده شاة . (١٢) أي دفعة واحدة فإن كانت متفرقة ففي كل شجرة مد .

(١٣) أي لبس محيط . (١٤) أي ترك طواف الوداع أو ترك ما بعده ،

ميت ليالى منى أو الرمى أو الميت بمزدلفة وقطع شجرة حرمية<sup>(١)</sup> وتمتع<sup>(٢)</sup> وقران وفوات<sup>(٣)</sup> نسك وإحصار<sup>(٤)</sup> وإفساد<sup>(٥)</sup> وتذهن لشعر<sup>(٦)</sup> فى الاحرام.

## كتاب الصوم<sup>(٧)</sup>

شرط صحته إسلام وعقل وقضاء من نحو حيض<sup>(٨)</sup> وعلم بالوقت<sup>(٩)</sup> وشرط وجوبه إسلام وتكليف<sup>(١٠)</sup> وإطاعة<sup>(١١)</sup> (وفرضه) نية ليلا<sup>(١٢)</sup> وصائم<sup>(١٣)</sup> وترك مفطر<sup>(١٤)</sup> وجميعه<sup>(١٥)</sup> فرض ونقل ومكروه وحرام فالفرض

(١) فى الكبيرة بقرة وفى الصغيرة شاة . (٢) أى إحرام بالعمرة قبل الحج أو إحرام بهما جميعا بشرط أن لا يكون المتمتع والقارن من حاضرى المسجد الحرام أى من أهل مكة . (٣) أى فوت الحج بعدم الوقوف بهرفة . (٤) أى منع عن الحج . (٥) إفساد الفسك بالجماع فيه ، ودمه ناقة على الرجل دون المرأة والعمرة المفردة كالحج فى دم لإفسادها أما المقارنة فتابعة للحج أى يجب لإفسادها دم واحد . (٦) أى دهن شعر الرأس أو اللحية بدهن ولو غير مطيب ومثل اللحية بقية شعور الوجه كالخاجب ونحوه .

## كتاب الصوم

(٧) هر لفة الإمساك عن أى شئ كالسكلام والعمل ولو ظنا ونحو ذلك ، وشرعا الإمساك عن المفطر على وجه مخصوص بنية . (٨) نحو الحيض هو النفاس والولادة وإن لم ترهما . (٩) فلو ظن عدم دخول الوقت أو استوى الأمران دخول الوقت وعدمه عنه لم يصح صومه . (١٠) أى بلوغ وعقل . (١١) أى قدرة على تحمله بدون ضرر فالكبير الذى لا يطيقه والمريض الذى لا يرجى برؤه والمعاجز عن الصوم لضعف لا يرجى زواله كل هؤلاء لا يجب عليهم الصيام بل تحب عليهم الفدية عن كل يوم . (١٢) أى بين الغروب وطلوع الفجر لكل يوم فى الفرض أما فى النفل فتكتفى نية قبل الزوال بشرط ألا يكون فعل ما يفطر (١٣) لأن الصيام لا يتصور بدون صائم . (١٤) سيأتى بيانه . (١٥) أى جميع أنواعه .

ثلاثة أنواع ما يجبُ تابعُهُ وهو صومُ رمضان<sup>(١)</sup> وكفأةُ ظهارٍ وقَتْلُ وجماعٍ  
نهارَ رمضانَ عمدا وما يجبُ تفرُّقهُ وهو صومُ تمتعٍ وقرآنٍ وفواتِ نُسكِ  
وتركٍ واجبٍ فيه<sup>(٢)</sup> ونذر<sup>(٣)</sup> شُرْطَ فيه تفرُّقٍ وما يجوزُ فيه الأَمْرانِ<sup>(٤)</sup> وهو  
قضاءُ رمضانَ وكفارةُ جماعٍ في إحرَامٍ وكفارةُ يمينٍ وفديةُ حلقٍ أو صيدٍ<sup>(٥)</sup>  
أو شجرٍ أو لبسٍ<sup>(٦)</sup> أو تطيُّبٍ أو إحْصَارٍ أو قَلْبِمْ أَظْفَارٍ أو دهنٍ شعِرٍ  
رأسٍ أو لحيةٍ في إحرَامٍ<sup>(٧)</sup> والنفلُ كثيرٌ والمؤكدُ منه خمسةٌ عشرَ صومًا الاثنينَ  
والخمسَ وعشرَ<sup>(٨)</sup> المحرمَ والأشهرَ<sup>(٩)</sup> الحرمَ وعرةً<sup>(١٠)</sup> وتسعَ<sup>(١١)</sup> ذى الحجةِ  
وناسِوعاءَ<sup>(١٢)</sup> وعاشوراءَ وصومُ يومٍ وفطرُ يومٍ وصومُ يومٍ وفطرُ يومين  
وصومُ يومٍ لا يحدُّ فيه ما يأكلُهُ وشعبانَ وستةَ<sup>(١٣)</sup> أيامٍ من شوالٍ وأيامٍ

---

(١) التابع في صوم رمضان لأمر خارج عن ذات النوع لضرورة تابع الشهر ويجزى  
بذله المفرق ويأثم تارك التابع أما غيره فالتابع فيه لذاته بحيث لو أفطر يوما أثنائه  
بطل الصوم ووجب استنافه من جديد .

(٢) أى في النسك والتفريق بين الثلاثة التى فى الحج والسبعة التى بعد الرجوع  
منه وترك الواجب كترك الإحرام من الميقات أو الرى أو الميت بمنى أو بحدوفة  
أو طواف الوداع (٣) أى صوم منثور مقيد بالتفريق وعدم التابع .  
(٤) أى التابع والتفريق . (٥) أى قتل صيد أو قطع شجر من صيد الحرم  
وشجره . (٦) أى لبس محيط .

(٧) ومثله صوم نذر لم يشترط فيه التابع أو التفريق . (٨) أى العشر الأوائل  
من شهر المحرم . (٩) هى ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب . (١٠) يوم وقفة  
عرفة وهو تاسع ذى الحجة لغير الحاج أما الحاج فينس له الفطر . (١١) أى التسع  
الأوائل منه . (١٢) أى تاسع المحرم وعاشوره . (١٣) تحصل السنة بصوم ستة أيام  
من شوال متفرقة ولكن الأفضل تتابعها بعد العيد مباشرة .

اليض<sup>(١)</sup> وأيام السود<sup>(٢)</sup> (والمكروه) صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا<sup>(٣)</sup> منه مشقة شديدة والتطوع بصوم وعليه قضاء فرض وإفراد يوم جمعة أو سبت أو أحد بصوم وصوم الدهر<sup>(٤)</sup> لمن خاف به ضرراً أو فوت<sup>(٥)</sup> حق وصوم عرة للحاج خلاف الأولى، والحرام صوم العيدين وأيام التشريق<sup>(٦)</sup> وحائض<sup>(٧)</sup> ونفساء ويوم التلث<sup>(٨)</sup> بلا سبب<sup>(٩)</sup> والنصف الثاني من شعبان إلا أن يصله بما قبله أو يصومه لسبب.

### باب ما يفسد<sup>(١٠)</sup> الصوم

وهو وصول عين<sup>(١١)</sup> جوفه ولو بحقنة<sup>(١٢)</sup> أو ماء مضمضة أو استنشاق

(١) وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر إلا ذى الحجة فيكون السادس عشر بدل الثالث عشر لأن سوم الثالث عشر حرام لأنه ثالث يوم من أيام التشريق.

(٢) هي الثامن والعشرون والتاسع والعشرون والثلاثون إن كان الشهر كاملاً وإلا فيصوم السابع والعشرين ويسن صومه مع الثامن والعشرين من أول الأمر احتياطاً (٣) أي إذا توهوا الضرر فإن تأكدوا الضرر حرم الصوم. (٤) أي ما عدا العيدين وأيام التشريق لأن صومها حرام. (٥) حق واجب كتلة الوجبة بالجماع أو مندوب كعوت صلاة الضحى والتراويح ونحو ذلك. (٦) هي الأيام الثلاثة التي بعد عيد الأضحي.

(٧) لتضرعها للضرر بسبب ضعف الصوم وضعف نزول الدم. (٨) هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤية الهلال ولم يشهد به أحد أو شهد به من لا تقبل شهادته. (٩) بأن كان قضاء ليوم قائم من رمضان أو وافق عادة له.

### باب ما يفسد الصوم

(١٠) أي باب المفطرات. (١١) أي عمداً واختياراً أما سهواً أو بالاكراه فلا يفسد ولا بد أن يكون وصولاً من منفذ ظاهر. (١٢) المراد الحقنة الشرجية أما الحقن =

بالمائة<sup>(١)</sup> واستقاءة<sup>(٢)</sup> وانزال<sup>(٣)</sup> إلا في نوم<sup>(٤)</sup> أو بنظر أو فكر ووطء في فرج مع تعمد ذلك واختياره وعلم بتحريمه والوطء في ذبر كقبل<sup>(٥)</sup> إلا في حل<sup>(٦)</sup> وتحليل<sup>(٧)</sup> وتحصين<sup>(٨)</sup> وهنة<sup>(٩)</sup> وأنه لا يسقط به الطلب<sup>(١٠)</sup> في الإيلاء وأن البكر لا تصير به كالثيب<sup>(١١)</sup> وغيرها<sup>(١٢)</sup> ويجب مع القضاء الكفارة على من أفسد صومته بجماع أثم به<sup>(١٣)</sup> للصوم والامساك<sup>(١٤)</sup> في رمضان على متعمد فطر وتارك النية ليلاً ومن تسحر طائفاً بقاءه<sup>(١٥)</sup> أو أفطر طائفاً

- 
- == بالامرة العلية فلا يفطر لأنه وصل من منفذ غير ظاهر . (١) المبالغة هي إدخال الماء إلى أقصى الحلق وأعلى الأنف بحيث يتعذر الله فطة على عدم وصوله إلى الجوف .
- (٢) هي طلب القيء أما من غلبه القيء فلا يفطر . (٣) بلس بشرة بشهوة كقبلة ومثل ذلك الوطء بلا إنزال . (٤) أي بالاحتلام ومثل ذلك الانزال باللس بدون شهوة أو ضم امرأة إلى نفسه محال (٥) مثله في إفساد العبادة وجوب الطهر والحد والكفارة والعدة وثبوت الرجعة والمضاهرة وتقرر المسمى في النكاح الصحيح وميراث النكاح الفاسد . (٦) أي فهو حرام لزوجة أما في قبلها فحلال . (٧) أي لا تحل به الزوجة لزوجها الأول إذا جامعها الزوج الثاني في دبرها . (٨) أي لا يصير الرجل بالوطء في الدبر محصناً ولا المرأة محصنة فلا يحد قاذفهما بل يزرع . (٩) أي لا يثبت بالوطء في الدبر زوال العنة وهي عدم انتشار آلة الرجل عند جماع زوجته .
- (١٠) أي لا يصير المولى وهو الخائف ألا يهمل زوجته عائداً في إيلائه .
- (١١) أي لا تقتل البكر بالوطء في الدبر إلى حالة الثيب فلو تزوج بكرة ووطئها في دبرها ثم طلقها وأريد تزويجها ثانياً حكمها حكم البكر في أن إنثتها سكوتها وتجبر على النكاح ممن يريد ولها وزفافها يكون سبع ليالٍ ثلاثاً . (١٢) لحدها الجلد والتغريب إذا وطئت في قبلها بعد ذلك لأنها غير محصنة بخلاف الوطء في القبل فتصير به محصنة وترجم إذا وطئت بعد ذلك في قبلها . (١٣) أي يكون المجمع أتماً جماعه أي عامداً حالاً بالتحريم مكلفاً مختاراً أما غير هؤلاء فلا تجب عليهم كفارة إفساد الصيام .
- (١٤) أي ويجب الامساك في رمضان على متعمد فطر . (١٥) أي بقاء الليل .

الغروب<sup>(١)</sup> فإن خلاؤه ومن بان له يومٌ ثلاثين شعبان أنه من رمضان ومن سبقه ماء المبالغة فيما مر.

### باب الإفطار<sup>(٢)</sup> في رمضان

وهو أنواع واجب مع القضاء وهو لحاضٍ وقضاء وجائز مع وجوب القضاء وهو لمريض<sup>(٣)</sup> ومسافرٍ وموجبٌ للفدية والقضاء وهو الإفطار الخوف على غيره<sup>(٤)</sup> وتأخير قضاء رمضان حتى<sup>(٥)</sup> يأتي آخره وموجبٌ للفدية دون القضاء وهو لشيخ كبير وهكسه<sup>(٦)</sup> وهو لجمع كنفسي<sup>(٧)</sup> عليه وغير موجب لشيء منهما وهو لمجنون<sup>(٨)</sup>.

(١) أى ظن غروب الشمس فأفطر فإن العكس في المسألتين ويجب في المسائل التي يجب فيها الامساك القضاء .

#### باب الإفطار في رمضان

- (٢) أى حكمه وأقسامه .
- (٣) لم يتيقن الضرر بصومه وإلا فافطر واجب .
- (٤) كإفطار الحامل والمرجع الحائضتين على ولدهما فقط وكن أفطر لا تقاذ مشرف على غرق أو حرق أو نحو ذلك من المهلكات .
- (٥) من غير عذر .
- (٦) وهو الموجب للقضاء دون الفدية .
- (٧) مثل الممنى عليه تارك التنية ولو ناسيا والمتعمد بفطره بغير جماع .
- (٨) ولصبي وكافر وترك المصنف للموجب للقضاء مع الكفارة العظمى وهو من أفسد صيامه بجماعه وقد سبق .

## باب ما يكره في الصوم

وهو مشاقمة<sup>(١)</sup> وتأخير فطر<sup>(٢)</sup> ومضغ علك<sup>(٣)</sup> وذوق طعام واحتجام<sup>(٤)</sup> وججم<sup>(٥)</sup> وقبلة لم تحرك شهوة<sup>(٦)</sup> ودخول حمام<sup>(٧)</sup> وسواك<sup>(٨)</sup> بعد<sup>(٩)</sup> زوال ونظر<sup>(١٠)</sup> لما يحل<sup>(١١)</sup> بشهوة.

## باب ما يصل الجوف ولا يفطر

وهو ما وصل بنسيان أو جهل أو إكراه أو بجرمان ريق وعجز عن مجبه<sup>(١)</sup> أو كان غبار طريق أو غربة دقيق أو ذباباً طائراً أو نحوه<sup>(٢)</sup>.

## باب ما يكره في الصوم

(١) فإذا شتمه أحد قليلاً إلى صائم إلى صائم مرتين . (٢) أي التأخر في تناول الإفطار قصداً لإظهار القوة على احتمال الصوم . (٣) هو ما يمضغ من لبان وغيره فإن تحلل منه شيء ووصل إلى المعدة أفطر . (٤) لتعرض المحجوم للضعف والحاجم وهو من يمتص الدم من المحجوم لوصول شيء من الدم إلى جوفه . (٥) فإن حركتها حرمت ما لم يزل فإن أنزل أفطر . (٦) لأنه يضمف . (٧) لأنه يذهب الخلوف الذي هو عند الله أطيّب من ريح المسك . (٨) كأنظر إلى بطن امرأته وغذيتها ومثل النظر سماحه ما يحل أو شمه إذا كان فيه متعة لأنه يبعد النفس عن مقصود الصوم من التقشف وتهذيب النفس .

## باب ما يصل الجوف ولا يفطر

(٩) أي يصل شيء في الريق ولم يقدر على إخراجهِ من فهِه . (١٠) لشقة الاحتراز عن ذلك .



## بابُ الاعتكاف<sup>(١)</sup>

يُحْتَضُّ كَالطَّوَّافِ بِالْمَسْجِدِ وَيُفْسَدُ بِوُطْؤِهِ فِي فَرْجٍ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ زَالَ<sup>(٣)</sup> وَسَكَّرَ  
وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ بِلَا عَذْرِ أَوْ لِإِقَامَةٍ حَدَّثَتْ بِإِقْرَارِهِ<sup>(٤)</sup> أَوْ لِحَقٍّ<sup>(٥)</sup>  
تَعْدَى بِالْمَطْلُ بِهِ وَلَا يَحُوزُ خُرُوجُهُ مِنْهُ<sup>(٦)</sup> إِلَّا لِأَشْيَاءَ كَأَكْلِ وَشَرِبِ لَمْ  
يُمْكِنْ فِيهِ وَقْضَاءُ حَاجَةٍ<sup>(٧)</sup> وَأَذَانُ إِنْ كَانَ رَاتِباً وَحَدَّثَ أَكْبَرُ أَوْ عَمَلًا وَمَرْضَى  
يَشُقُّ مَعَهَا الْإِقَامَةُ وَعُدَّةٌ<sup>(٨)</sup> وَقِيٌّ<sup>(٩)</sup> وَخَوْفٌ<sup>(١٠)</sup> قَاهِرٌ وَانْهَادُ الْمَسْجِدِ  
وَوُقُوعُ نَقِيرٍ<sup>(١١)</sup> وَلِجَمْعَةٍ<sup>(١٢)</sup> لَكِنْ يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ<sup>(١٣)</sup> وَدَفْنُ مَيِّتٍ وَأَدْلَاهُ شَهَادَةٌ  
تَعِينًا<sup>(١٤)</sup> عَلَيْهِ وَلَا يَبْطُلُ تَتَابُعُ اعْتِكَافِهِ فِي الثَّانِيَةِ<sup>(١٥)</sup> إِنْ تَعَيَّنَ التَّحْمِلُ<sup>(١٦)</sup> أَيْضاً

### باب الاعتكاف

- (١) هُوَ لَوْنُ الْمَكِّ مَطْلَقاً فِي أَى مَكَانٍ وَشَرَطَا الْمَكَّ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَخْصٍ  
مُخْصُوصٍ بِنِيَّةٍ . (٢) قَبْلُ أَوْ دُبُرٍ . (٣) بَلَسَ بِشَرَّةٍ بِشَوَّةٍ أَمَّا الْإِزَالُ بِالنَّظَرِ  
وَالْفَكْرِ وَاللَّسِّ مِنْ غَيْرِ شَوَّةٍ وَاحْتِلَامٍ فَلَا يَفْسُدُهُ (٤) أَمَّا لَوْ خَرَجَ لِإِقَامَةٍ حَدَّثَتْ بِبَيِّنَةٍ  
فَلَا يَفْسُدُ الْعِتْكَافُ . (٥) أَى لَأْدَاءٍ حَقٍّ تَعْدَى بِالْمَاطَلَةِ بِهِ .
- (٦) أَى مِنَ الْمَسْجِدِ أَتَاءُ الْعِتْكَافِ الْوَاجِبِ وَيَفْسُدُ الْعِتْكَافُ أَيْضاً بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ  
إِذَا كَانَتْ مَدَّةُ الْعِتْكَافِ تَخْلُو عَنْهُمَا غَالِباً . (٧) وَلَهُ عِبَادَةُ الْمَرِيضِ إِذَا لَمْ تَطُلْ  
وَالصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ . (٨) لَيْسَتْ بِسَبَبِ الْمَرَأَةِ بِأَنْ طَلَّقَتْ أَتَاءُ عِتْكَافِهَا وَلَمْ يَكُنْ  
طَلَّاقًا مَعْلَقًا عَلَى مَشِيئَتِهَا . (٩) عَاقِفَةٌ عَلَى نَفَاقَةِ الْمَسْجِدِ .
- (١٠) أَى خَوْفِ الْمُتْكَفِّ مِنْ شَخْصٍ قَاهِرٍ لَهُ أَى مَكْرَهُ لَهُ عَلَى الْخُرُوجِ .
- (١١) أَى هُجُومِ الْعَدُوِّ عَلَى الْبَلَدِ نَخَافَ الْمُتْكَفِّ فَلَهُ الْخُرُوجُ .
- (١٢) أَى لَصْلَاتِهَا . (١٣) أَى بِخُرُوجِهِ لِلْجَمْعَةِ لِأَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُ الْعِتْكَافُ فِي  
الْمَسْجِدِ الَّذِي تَقَامُ فِيهِ الْجَمْعَةُ . (١٤) أَى وَجِبَا عَلَيْهِ وَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ بِهِمَا .
- (١٥) أَى فِي أَدَاءِ الشَّهَادَةِ . (١٦) إِنْ تَعَيَّنَ التَّحْمِلُ أَى تَعْمَلُ الشَّهَادَةَ بِأَنْ كَانَ شَاهِدًا  
لِلْحَادِثَةِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ آخَرٍ .

## كتابُ النُسكِ <sup>(١)</sup> من حج <sup>(٢)</sup> ونَحْبِرة <sup>(٣)</sup>

وشرطُ وجوب الحجِّ إسلامٌ وتكليفٌ وحُرِّيَّةٌ واستِطاعةٌ <sup>(٤)</sup> ووقتٌ <sup>(٥)</sup> والعمره <sup>(٦)</sup> ما مرَّ إلا الوقتَ إِذْ لا وقتَ لها مُعَيَّنٌ <sup>(٧)</sup> والنسكُ أنواعٌ <sup>(٨)</sup> (نسكُ إسلام <sup>(٩)</sup> وقضاء <sup>(١٠)</sup> ونذرٍ وقفلٍ <sup>(١١)</sup> ويؤدى النسكان بأوجهٍ <sup>(١٢)</sup> أفرادٍ بأن يحجَّ <sup>(١٣)</sup> ثم يعتمر وتمتع بأن يعتمر <sup>(١٤)</sup> ثم يحجَّ وقرانٍ بأن يحرم بهما معاً

### كتابُ النُسكِ من حج وعمره

- (١) النُسكُ معناه العبادة ثم صار علماً بالغلبة على الحجِّ والعمره .
- (٢) الحجُّ لغةُ القصد وشرعاً قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه .
- (٣) هى لغة الزيادة وشرعاً قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه . (٤) القدرة على تأدية أعمال الحجِّ وجود ما يلزمه من مال فى حق الشخص غير العاجز ، أما العاجز فيعتبر فى حقه وجود المال فقط ليسكلف غيره بالحج عنه . (٥) هو شوال وذو القعدة وعشر ليالٍ من ذى الحجة بمعنى أن التية أى الاحرام بالحجِّ جائز فى هذه المدة كلها ولكن أعماله مقيدة بأوقاتها الآتية . (٦) أى وشرط وجوب العمره . (٧) أى يجوز الإحرام بها فى كل من أوقات السنة ما لم يكن مشغولاً بأعمال الحجِّ فلا يجوز له الإحرام وهو فى تأدية أعمال الحجِّ . (٨) أنواعه أربعة لكل من الحجِّ والعمره .
- (٩) أى حجة الاسلام الواجبة على كل مسلم وعمره الاسلام كذلك .
- (١٠) للحج : بأن فاته الوقوف بمرقة أو أحصر وللعمره : بأن كانت مع حج فى صوزا القران ففاته الحج أو نذرهما فى وقت معين فلم يتمكن من أدائها فيه .
- (١١) كالحجة الثانية أو ما بعدها لمن حج الحجة الواجبة وكسج الصبي والعبد .
- (١٢) أى بكيفيات ثلاثة . (١٣) أى بأن يحرم بالحج وحده ويأتى بأعماله ثم يحرم بالعمره ويأتى بأعمالها . (١٤) أى يحرم بالعمره أولاً ويأتى بأعمالها ثم يحرم بالحج ولو كان الإحرام بالعمره فى غير أشهر الحج وكان الحج فى عام قابل بعد عام العمره =

أو بالعمرة ثم بالحج قبل شروعه في أعمالها ويمتنع عكسه<sup>(١)</sup> وعلى كل من  
المتنع والقارن<sup>(٢)</sup> دم إن لم يكونا من حاضري<sup>(٣)</sup> الحرم وهم من دون<sup>(٤)</sup>  
مرحلتي منه ولم يعد<sup>(٥)</sup> لأحرام الحج إلى ميقات واعتمر المتنع في  
أشهر<sup>(٦)</sup> حج عامه ويحرم بالعمرة من الميقات<sup>(٧)</sup> فإن كان بالحرم خرج  
إلى أدنى<sup>(٨)</sup> الحل فإن لم يخرج أجزأته وعليه دم (وأركانها) إحرام<sup>(٩)</sup>  
وطواف<sup>(١٠)</sup> وسعى<sup>(١١)</sup> وإزالة شعر<sup>(١٢)</sup> والأفضل أن يحرمها من الجفراة<sup>(١٣)</sup>  
فالتعميم<sup>(١٤)</sup> فالخديبية<sup>(١٥)</sup>.

== فيسمى متمتعاً لعدم تقيده بقيود الحج أثناء العمرة . (١) أى الاحرام بالحج ثم إدخال  
العمرة عليه لأنه لا يستفيد بإدخال العمرة على الحج شيئاً بخلاف إدخال الحج على العمرة  
يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت . (٢) هو شاة يذبحها القارن والمتنع : الأول في  
نظير اختصاره في الأعمال لأن أعمال العمرة تندرج في أعمال الحج فكأنه حج فقط  
والثاني في نظير تمتعه بمحظورات الاحرام بالحج إلى أن يحرم بالحج . (٣) المعتبر في  
حضور الحرم حضور الرجل وأهله وهم زوجه وأولاده لابقية أهله من الوالدين والاخوة  
وغيرهم . (٤) أى يكون أهله قرييين من الحرم بحيث تكون المسافة بينهم وبين الحرم  
أقل من مرحلتين وهي مسافة القصر وقد سبق بيانها في القصر . (٥) أى كل من  
المتنع والقارن في الصورة الثانية للقرآن إلى ميقات الحج للاحرام به منه فلو عاد فلا دم  
عليه كحاضر المسجد الحرام . (٦) فلو اعتمر قبل أشهر الحج أو فيها وحج في العام  
القابل فلا دم عليه . (٧) الميقات للصبح والعمرة : هو المكان الذي ينوي فيه الشخص  
الحج أو العمرة . (٨) أى إلى أقرب مكان من الحرم وماعدا الحرم حل يجوز فيه  
ملا يجوز في الحرم وأقرب مكان إلى الحرم من الحل هو التعميم والخروج إلى أدنى الحل  
واجب . (٩) أى نية العمرة . (١٠) بالكعبة . (١١) بين الصفا والمروة  
وبحسب الذهاب مرة والعود أخرى . (١٢) أى حلق شعر الرأس أو بعضه أو قصه  
أو قص بعضه والمهم إزالة شعر كما قال المصنف . (١٣) مكان في طريق الطائف بينه  
وبين مكة ستة فراسخ . (١٤) هو أقرب مكان من الحل إلى الحرم وبينه وبين مكة  
فرسخ واحد . (١٥) بئر بين جدة والمدينة بينه وبين مكة ستة فراسخ والراجع أن ==

## باب أركان الحج وواجباته<sup>(١)</sup> ومُسْنَه<sup>(٢)</sup> أركانه إحرام<sup>(٣)</sup> ووقوف<sup>(٤)</sup> بركة وطواف<sup>(٥)</sup> إفاضة وسعى<sup>(٦)</sup> وإزالة<sup>(٧)</sup>

== المكان الذي يلى التمتع فى الأفضلية هو ذوالخليفة وهو ميقات أهل المدينة وسيأتى شرحه فى المواقيت .

### باب أركان الحج وواجباته وسننه

(١) الأركان جمع ركن وهو ما يتوقف عليه صحة الحج ولا يجبر تركه بدم .  
(٢) الواجبات جمع واجب وهو ما لا يتوقف عليه صحة الحج ويجبر تركه بدم ، وعند الشافعية لافرق بين الركن والواجب إلا فى الحج أما فى غيره فالركن والواجب بينهما العموم والخصوص المطلق أى كل ما يسمى ركنا يسمى واجبا والواجب قد يكون ركنا وقد يكون شرطا مثلا . (٣) جمع سنة وهى ما لا يتوقف عليها صحة الحج ولا يجبر تركها بدم إلا أنه يثاب على فعلها . (٤) أى وقوف الحاج ولو لحظة على أى جزء من أجزاء جبل عرفات ووقته من زوال الشمس يوم تاسع ذى الحجة إلى طلوع الفجر يوم العاشر ولو حصل خطأ بسبب عدم ظهور القمر ليلة أول ذى الحجة فأكلوا ذاك الفضة ثلاثين يوما ثم بان أنه تسعة وعشرون وأن وقوفهم حدث فى العاشر لا فى التاسع صح والوقوف والحج .

(٥) هو الطواف بعد الوقوف بركة وبعد المبيت بمزدلفة ومعنى ويدخل وقته باتصاف ليلة النحر فمن لم يفعل المبيت فله الطواف من هذا الوقت . (٦) سبق بآتيهما ولا بد أن يكون السعى بعد طواف الإفاضة ولا بد فى إزالة الشعر أن يكون ثلاث شرات لا أقل فإن زاد كان أفضل ويثاب على هذه الزيادة وترك المصنف ركنا سادسا وهو الترتيب بين معظم الأركان وجوبا وبين جميعها ندبا فيجب تقديم الإحرام على الجميع وتقديم الطواف على السعى والوقوف على طواف الإفاضة ، وندبا يقدم الإحرام على الجميع والوقوف على طواف الإفاضة والطواف على السعى ، والسعى على إزالة الشعر ولا ترتيب واجبا بين إزالة الشعر والسعى ، ولا بين السعى وطواف الإفاضة إلا لأن حصل الوقوف قبل السعى فيتمتع فله بعد طواف الإفاضة ، ولا بد فى السعى من البدء بالصفى والرجوع إلى المروة وأن يحصل بعد طواف من طواف القدوم والإفاضة .

شعر ويُشترط للطواف<sup>(١)</sup> طهارة<sup>(٢)</sup> وعدم تسكيس<sup>(٣)</sup> وستر عورة<sup>(٤)</sup> ويسن له<sup>(٥)</sup> افتتاحه باستلام<sup>(٦)</sup> الحجر الأسود وأن يستلمه في كل طوفة وقبيله<sup>(٧)</sup> ويرمل<sup>(٨)</sup> الرجل في الثلاث الأول ويمشي في الأربع<sup>(٩)</sup> الأخيرة ويضطبع<sup>(١٠)</sup> ويبدأ كل<sup>(١١)</sup> به عند دخول المسجد إلا أن يحد الإمام في مكتوبة<sup>(١٢)</sup> أو يخاف فوت فرض<sup>(١٣)</sup> أو رتبة مؤكدة وركعتا الطواف<sup>(١٤)</sup> وغيرها<sup>(١٥)</sup>

- 
- (١) أى لكل طواف سواء كان ركناً أو سنة أو واجبا بالنذر .  
 (٢) من الحدث والنجس ولا يقطع الحدث العبادة بل يطهر ويكمل .  
 (٣) التمسك في الطواف أن يجعل البيت عن يمينه أو تلقاء وجهه أو يمر على أعلى بدنه أو يمر راجعا القهقرى إلى الركن الثاني جاعلا البيت خلف ظهره ، واشترط عدم مروره على أعلى بدنه ليس قويا فلو مر على أعلى بدنه صح الطواف ، فيشترط أن يجعل البيت عن يساره وأن يمر تلقاء وجهه في طريقه المعتدل ويبدأ بالحجر الأسود ويحاذيه بجميع بدنه أى بشقه الأيسر وأن يكون طوافه في المسجد خارج البيت والشاذرون وهو قطعة من أساس البيت ارتفاعها ثلثا ذراع قصرت عن إكمالها ففقه قريش .  
 (٤) أى للطواف . (٥) أى لمسه بيده وقبيلها فإن عجز من ذلك استلمه بشئ كحصى ونحوها وقبله فإن عجز أشار بيده أو بشئ فيه وقبله . (٦) ويضع جبهته عليه إذا أمكنه ، ويسن أيضا استلام الركن الثاني باليد ثم تقبيلها والاستلام والتقبيل للرجال فقط عند الإزدحام ، أما عند خلو المطاف فيسن للنساء أيضا . (٧) أى يسرع في مشيته ويقارب خطاه من بعضها وهذا للرجال فقط . (٨) أى يسير على مهل ويختصر الرمل بطواف يعقبه سعى . (٩) أى يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطريقه على منكبيه الأيسر . (١٠) أى كل من الرجل والمرأة . (١١) أى في صلاة من الصلوات الخمس ولو طاف فاته الجماعة . (١٢) كأن خاف فوت صلاة الظهر أو العصر مثلا أو سنة مؤكدة رتبة فيقدم الصلاة في هذه المسألة وساقبها على الطواف ، وتؤخر المرأة الحيلة طواف القدوم إلى الليل أو إلى خلو المطاف . (١٣) أى ويسن ركعتا الطواف للطائف . (١٤) كوالاة الطواف ونبته وعدم الركوب إلا الحاجة .

(وواجباته) وهى ما يجب بركة الفدية<sup>(١)</sup> الاحرام<sup>(٢)</sup> من الميقات والمبيت ليل<sup>(٣)</sup> منى وليسلة مزدلفة لإلا لرعاة<sup>(٤)</sup> وأهل السقاية وطواف<sup>(٥)</sup> الوداع<sup>(٦)</sup> إلحائض<sup>(٧)</sup> أو مكى والرمى<sup>(٨)</sup> بما يسمى حجراً ولو من صقيق وبلور وحديد قبل استخراج<sup>(٩)</sup> حجره منه بالعلاج<sup>(١٠)</sup> (وسننه<sup>(١١)</sup>) تلبية<sup>(١٢)</sup> وجمع بعرفة<sup>(١٣)</sup>

(١) الفدية هى الدم الذى يذبح جبراً الواجب المتروك أو بدله وهو الصيام وسياق يانه فى باب السماء . (٢) كون الإحرام من الميقات . (٣) سبق بيانها وبيان ليلة مزدلفة . (٤) رعاة النعم ، وأهل السقاية هم الذين يدعون الماء لشرب الحاجج وهذا من مفاخر العرب فى المجاهلية والإسلام يباح لهم ترك المبيت بمنى ومزدلفة ما لم تقرب الشمس على الرعاة فيجب عليهم المبيت . (٥) هو الطواف قبل مفارقة مكة لنهر المكي ولكى أراد الخروج من مكة بعد الحج . (٦) مثلها التفساء ومن خاف ظلاماً أو فوات رقعة فلا يجب عليهم طواف الوداع . (٧) أى رى الحجارة يوم النحر وأيام التشريق بها . (٨) يريد المصنف أن الحديد يوجد مخلوطاً بالحجارة ثم ينقى فتخرج الحجارة ويبقى الحديد والحديد وكل معدن مختلط بالحجر يجوز الرى به قبل فصله عن الحجر أما بعد الفصل فلا يجوز . (٩) أى بالمحاولة بالطرق الكيماوية وغيرها .

### سنن الحج

(١٠) هى قول د ليك اللهم ليك لا شريك لك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، ويسن الإكثار منها والصلاة على النبي ﷺ عند الفراغ منها وسؤال الجنة والاستعاذة من النار ولا تسن التلبية فى الطواف بأنواعه ولا فى السعى ، ووقت التلبية من الإحرام بالحج إلى ما بعد رى جرة العقبة ، ومثل الحج العمرة فيما لا يختص به الحج وسياق . (١١) أى من أن يجعل الواقف وقت وقوفه شاملاً جزءاً من النهار وجزءاً من الليل حتى لو وقف بالنهار ونزل قبل الغروب سن السعد ليلاً فإن لم يعد سن له دم جبراً ترك هذه السنة .

بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَطَوَافُ<sup>(١)</sup> قَدُومٍ وَشِدَّةٍ سَعْيٍ<sup>(٢)</sup> بَيْنَ الْمِيلَيْنِ وَفِي بَطْنِ<sup>(٣)</sup> مُحَصَّرٍ وَالْأَغْسَالُ<sup>(٤)</sup> وَالخُطْبُ الْمُسْنَوَةُ وَهِيَ أَرْبَعُ يَوْمٍ السَّابِعُ<sup>(٥)</sup> بِمَكَّةَ وَيَوْمَ عَرَفَةَ<sup>(٦)</sup> بِنَمْرَةٍ وَيَوْمَ النَّحْرِ<sup>(٧)</sup> وَيَوْمَ النَّفَرِ<sup>(٨)</sup> الْأَوَّلِ بِمَنْىَ كُلِّهَا فَرَادَى<sup>(٩)</sup> وَبَعْدَ الصَّلَاةِ إِلَّا إِلَى بَنَمْرَةٍ قَبْلَهَا وَهِيَ خُطْبَتَانِ وَأَنْ يُحَلِّقَ

(١) هو الطواف الذى يضعه الحاج وغيره عند دخوله البيت الحرام لأول مرة ما يدخل وقت الوقوف بعرفة فلا يسن الحاج طواف القدوم بل يقف بعرفة ثم يطوف طواف الافاضة وهو طواف الركن ويتوب هذا عن طواف القدوم .

(٢) الميلان عودان أحدهما بركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رضى الله عنه وهناك ميل ثالث معلق بركن المسجد على يسار الذاهب من الصفا ، والسنة الإسراع قبل الوصول إلى هذا الميل المفرد الثالث هنا ، ستة أذرع إلى أن يصل إلى ما بين الميلين فيمشى على صله ، ويسن أن يرقى على الصفا والمروة قدراهما وأن يوالى بين مرات السعى وبين السعى والطواف ولا يشترط فى السعى والطهارة ولا ستر العورة ، وكذلك بقية أعمال الحج ما عدا الطواف . (٣) بطن محصر موضع فاصل بين مزدلفة ومنى ويقال له وادى النار ويسن الإسراع أكثر من الإسراع الأول للرجال فى هذا المكان .

(٤) وتسبغ أغسال الحج كالغسل قبل الاحرام والغسل لدخول مكة .

(٥) أى الأول يوم سابع ذى الحجة ويسمى يوم الزينة . (٦) والثانية يوم عرفة

(٧) والثالثة يوم العيد وهو عاشر ذى الحجة . (٨) هو الثانى عشر من ذى الحجة

لمن أراد أن يتعجل ولا يكمل المبيت بمنى ، والثالث عشر يوم النفر الثانى .

(٩) وكل هذه الخطب مفردة أى خطبة واحدة لا خطبتان كخطبتى الجمعة والعيد

إلا التى بنمرة وهى خطبة يوم عرفة ، ونمرة مكان قرب عرفات . خطبة يوم عرفة خطبتان كالجمعة ، وقبل صلاة الظهر ، أما الخطب الثلاثة الأولى فهى بعد صلاة الظهر إلا إن كان يوم عرفة يوم جمعة فتخطب بعد صلاتها ، ويسن أن يأمرهم فى خطبة مكة بالذهاب إلى منى يوم الثامن وهو يوم التروية ويعلمهم فيها مناسك الحج ، وفى خطبة عرفة يذكرهم بما بقى أمامهم من مناسك الحج ويأمرهم بأكثار النماء ، ويسن تخفيف هاتين الخطبتين =

الرجل<sup>(١)</sup> ويقصر فيه<sup>(٢)</sup> ويعلمهم في كل خطبة ما بين أيديهم من المناسك والوقوف بالمسعر<sup>(٣)</sup> الحرام والمبيت بمنى ليلة عرفة وآخر ليلة<sup>(٤)</sup> عرفة والذكر المسنون<sup>(٥)</sup> وغيرها<sup>(٦)</sup>.

---

== بحيث يفرغ منها عقب فراغ المؤذن من أذان الظهر ويخطبها بمسجد إبراهيم ، وكذلك الخطبتان الباقيتان لتذكيرهم بما بين أيديهم من المناسك ويعظم .

(٢) أى يخلق شعر رأسه لتنظافة والنشاط .

(٣) ويقصر غيره من سبي وأشي وخشئ .

(٤) وهو ميل في آخر المزدلفة يقال له قروح فيذكرون الله عند المسعر الحرام ويدعون الله إلى بعد الفجر حتى يظهر الضوء قبل الشمس .

(٥) أى آخر ليلة من ليالى منى بالأى ينفر النفر الأول أى يسكن ألا ينفر النفر الأول حتى يبيت آخر ليلة من ليالى منى أما من قصد عدم النفر الأول فبيته آخر ليلة بمنى واجب .

(٥) بأن يقول إذا أبصر البيت اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة ، وزد من شرفه وعظمه وحجه أو احصره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام وفى أول طوافه باسم الله وأقبح أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابتك ووفاء بهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ وأن يقول قبالة البيت اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار .

(٦) كأن ينقل من مكة بنى طوى لمن مر بها أو من مثل مسافتها لمن لم يمر بها وتطيب البدن قبل الاحرام ولو للنساء وأن يلبس الرجل إزاراً ورداءاً أبيضين جديدين .

تفسيه : سنن العمرة هى سنن الحج كما سبق إلا الخطب وسائر ما يتعلق بعرفة ومنى ومزدلفة .



ومقدماته ويحل بالثالث<sup>(١)</sup> البقية<sup>(٢)</sup> والثاني<sup>(٣)</sup> أن يحرم بجمع فيفوته<sup>(٤)</sup> فيتمه بلا وقوف بركة<sup>(٥)</sup> ، الثالث<sup>(٦)</sup> أن يشترط في إحرامه التحلل بعذر كمرض وفراغ نفقة فيتحل<sup>(٧)</sup> الرابع<sup>(٨)</sup> أن يتحل للإحصار<sup>(٩)</sup> بذبح<sup>(١٠)</sup> فإزالة شعر ونية تحلل إن لم يكن له إلا طريق<sup>(١١)</sup> واحد والإحصار يكون بعد أو بمنع والد أو سيد أو زوج أو غريم<sup>(١٢)</sup> معسر<sup>(١٣)</sup> عجز عن إثبات إعساره .

== الثبات والصيد والحلق والعلب وغير ذلك إلا ما يتعلق بالنساء . (١) أى بالثالث من الثلاثة المذكورة . (٢) هى ما يتعلق بالنساء . (٣) أى الوجه الثانى من أوجه التحلل . (٤) أى يفوت الوقوف بركة لأن الحج مرة ، فن لم يقف بها يفوته الحج ويجب عليه إتمامه بطواف بالبيت فقط ويكون معتبرا لاحابا فلا يرى الحجار ولا يبيت بمودلفة ولا يبقى لأنه ليس فى حج بل فى عمرة . (٥) أى الوجه الثالث من أوجه التحلل . (٦) أى يتحل بالحلق ونية التحلل إذا قصد فى شرطه أن يجعل المرض ونحوه سببا لتحلل أما إذا قصد جعل المرض ونحوه عذرا بأن قال إذا مرضت أو فرغت ففقت فأما حلال صار حلالا بنفس المرض ولا يحتاج إلى نية ولا دم عليه . (٧) أى الوجه الرابع من أوجه التحلل . (٨) أى للنع من الوصول إلى البيت الحرام أو من إتمام نسكه من حج وعمرة بعد الوصول إليه بأن منع من الطواف أو الوقوف أو غير ذلك . (٩) بذبح ما يجرى . فى الأضحية فإذا لم يجد ما يذبحه أخرج بقيته طعاما فإذا لم يجد صام عن كل مديوما ويتحل بمجرد نية الصيام . (١٠) فإن كان له طريق آخر لزمه الوصول منه ولو فاته الحج إذا سار فيه ويتحل بعمل عمرة ويشترط ألا يتيقن زوال الإحصار فى ثلاثة أيام فى العمرة وفى وقت الحج فى الحج . (١١) الغريم هنا صاحب الدين أى يكون الإحصار بمنع صاحب دين مديته المعسر عاجز عن إثبات إعساره من تأدية النسك بعد إحرامه به ومثله الموسر الذى عليه دين حال ولم يدفعه فلصاحب الدين منه حتى يؤديه حقه أما إذا أثبت المدين المعسر إعساره أو كان الدين غير حال فليس لصاحب الدين منه من تأدية النسك .

## باب جزاء الصيد<sup>(١)</sup>

هو نوعان صيدٌ بحريٌّ يحل اصطیاده<sup>(٢)</sup> وصيدٌ برّ وهو أنواعٌ أحدها يحل للمحرّم قتله ويضمنه<sup>(٣)</sup> لضرورة جوعٍ الثاني يحل قتله بلا ضمان وهو ذو سم<sup>(٤)</sup> وجداءٌ وغراب<sup>(٥)</sup> وكلب لا تقع فيه<sup>(٦)</sup> وكلّ سبعٍ عاديّ<sup>(٧)</sup> وصيد صائل<sup>(٨)</sup> أو مانع<sup>(٩)</sup> من الطريق، الثالث<sup>(١٠)</sup> لا يحل قتله ولا يضمن وهو ما لا يؤكل<sup>(١١)</sup> إلا ما تولد من<sup>(١٢)</sup> ما كول وحشٍ وغير ما كول، الرابع<sup>(١٣)</sup> لا يحل قتله وهو ما كول وحشٍ أو في أصله وحشٍ فيضمن<sup>(١٤)</sup> بمثله خلقة<sup>(١٥)</sup> إن كان له مثلٌ وإلا فبقيته على التخير<sup>(١٦)</sup> ففي نعمة بدنة<sup>(١٧)</sup> وفي حمار وحشٍ

### باب جزاء الصيد

- (١) المراد بجزاء الصيد بدله من ذبح مثله إذا كان له مثل أو التصدق بقيمته طعاماً أو الصيام فإذا لم يكن له مثل فبدله التصدق بقيمته أو الصيام عن كل مد يوماً .
- (٢) للحرم وغيره ولو في الحرم كان يصيد سمكا من برّ أو خدير صغير .
- (٣) أى بدله السابق إذا لم يجد غيره ولو ميتة لا تأذى نفسه منها .
- (٤) أى صاحب سم كالحيات والعقارب . (٥) هو الأسود الناقع أما غراب الزرع فيحرم قتله ويضمن بقيمته . (٦) هو الكلب العقور . (٧) لا بد أن يكون السبع من السباع المفترسة القوية فيخرج الثعلب والضبع . (٨) أى عاد على الحرم فيقتله دقاً عن نفسه . (٩) كأن وقف حيوان وحشٍ ما تبع في طريق الحرم فيقتله ولا ضمان عليه وكالجراد الذى عم المسالك فيجوز قتله بوطئه بالاقداء . (١٠) أى القسم الثالث من أقسام الصيد البرى . (١١) كاللحرة والحل والحمل . (١٢) فيحرم قتله ويضمن احتياطاً . (١٣) أى النوع الرابع من أنواع الصيد البرى وهو ما لا يحل قتله ويضمن . (١٤) أى يضمّنه قاتله سواء كان محرماً أو غير محرّم مادام قتله في الحرم .
- (١٥) وقد اتفق الصحابة على بعض المثليات وسيذكرها المصنف ولا بد من عدلين يحكمان بالمثّل فيما لم يرد فيه نص أو بالقيمة . (١٦) أى أن قاتل الصيد غير بين ذبح المثل أو التصدق بالقيمة طعاماً لفقره الحرم أو الصيام عن كل مد يوماً وما ليس له مثل يخرج فيه بين الإطعام والصيام . (١٧) أى ناقة أو جمل .

وبقره ووهل<sup>(١)</sup> بقرة وفي ضبيع وظبي<sup>(٢)</sup> كبش<sup>(٣)</sup> وفي غزال<sup>(٤)</sup> هز وفي  
أرنب<sup>(٥)</sup> هناق وفي ثعلب شاة وفي ضب<sup>(٦)</sup> جدى وفي يربوع جبر<sup>(٧)</sup> وفي نحو  
حماكم وهو ماعب<sup>(٨)</sup> شاة وفيما هو أكبر منه كدراج<sup>(٩)</sup> وكروان<sup>(١٠)</sup>  
قيمته وما عدا ذلك يحكم بمثله عدلان<sup>(١١)</sup>

### باب رمى الجمار<sup>(١٢)</sup>

يدخل وقت رمى جمرة العقبة يوم النحر بنصف ليلته ويمتد وقت  
الاختيار إلى غروب شمس<sup>(١٣)</sup> والجواز إلى آخر أيام التشريق ويدخل وقت  
رمى أيام التشريق بالزوال<sup>(١٤)</sup> وعدد المرمى سبعون يوم النحر سبع في جمرة

(١) الغزال الجبل الكبير في السن .

(٢) الظبي : الغزال المتوسط في السن . (٣) كبش : أى خروف في الضبيع  
وحزة في الظبي . (٤) الغزال ولد الظبي وفيه عذ صغير مناسب له .

(٥) الهناق : أى العز إذا قوت مالم تبلغ سنة . (٦) هو حيوان يوجد في بلاد  
العرب ويأكله بعضهم ولم يأكله الرسول صلى الله عليه وسلم لما عرض عليه والجدى ذكر  
المرز . (٧) اليربوع : حيوان كالأرنب ، والجفر والجمرة : صفار الماعز إذا بلغت  
أربعة أشهر وفصلت من أمها ويلاحظ هنا أنها أقل من الهناق وهذا إذا كان اليربوع كبيراً  
أما إذا كان صغيراً ففيه القيمة . (٨) أى شرب الماء جرماً بدون مص والمراد بنحو  
الحمام الأيام وأمثاله من أشباه الحمام . (٩) هو طائر باطن جناحيه أسود وظاهرهما  
أخضر على شكل القط إلا أنه أخضر منه . (١٠) هو طائر لا ينال الليل يشبه البع .

(١١) أى شخصان من المسلمين لم يثبت عليهما فسق ولا يتظاهران بترك المنذوبات  
ويلتصق فيهما أن يكونا قبيين بباب جراه الصيد فثان حتى يستطيعا التقدير الصحيح .

### باب رمى الجمار

(١٢) أى الحصى الذى يرمى في الأماكن الثلاثة المعروفة بالجمرات وهى الجمرة المحاوره  
لمسجد الحيف والجمرة الوسطى وجمرة العقبة . (١٣) أى غروب شمس يوم النحر .

(١٤) أى يدخل وقت رمى كل يوم بزوال شمس ويمتد وقت الاختيار إلى غروب =

العقبة وفي كل يوم من أيام التشريق إحدى وعشرون لكل جمرتين سبع<sup>١</sup>  
ويجب ترتيبها<sup>(١)</sup> بأن يبدأ بالتي تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جمر العقبة  
باب مواقيت<sup>(٢)</sup> النسك

مقات أهل المدينة ذو الحليفة<sup>(٣)</sup> وأهل الشام ومصر والمغرب  
الجحفة<sup>(٤)</sup> وأهل نجد اليمن والحجاز قرن وأهل تهامة اليمن يكسب وأهل  
العراق ذات عرق وكلها منصوبة وإحرامهم من العقيق قبله أفضل .  
باب الهدى<sup>(٥)</sup>

هو<sup>(٦)</sup> واجب فلا يجوز الأكل منه ومتطوع به فيجوز ذلك<sup>(٧)</sup> والأفضل

== تحسه ووقت الجواز إلى آخر أيام التشريق ويسن تأخير صلاة الظهر حتى يرى .  
(١) أي ترتيب الحجرات عند الرى .

باب مواقيت النسك

(٢) أي الأماكن التي يحرم الحج أو المتمتع فيها أي ينوي الحج أو العمرة ويتقيد  
بقيودهما . (٣) سبق بيانها . (٤) وإحرام الناس الآن من رايغ قبلها لأنها غربت  
وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة على حسين فرسخان مكة ، ومن مسكنه بين مكة والميقات  
فيقاته مسكنه وأهل مكة من مكة للحاج أما المتمتع فن أدنى الحل وقد تقدم بيانه ، وقرن  
يقال له قرن المنازل بينه وبين مكة مرحلتان وتهامة هي ما نزل من نجد إلى بلاد الحجاز  
ويلم جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة وذات عرق قرية على مرحلتين من مكة  
والعقيق واد وراء ذات عرق في الجهة الشرقية .

باب الهدى

(٥) الهدى في الأصل اسم لما يساق إلى الحرم تقربا إلى الله تعالى من نعم وغيرها  
لكنه يطلق هنا على الإبل والبقر والغنم المجزئة في الأضحية المطلوبة في الحج والعمرة  
سواء كانت أوجه أو مندوبة أو جزاء للصيد ، وإذا أطلق الدم في باب لح فغناه ما يجزى .  
في الأضحية من شاة أجزعت مقدم أسنانها أو عمرها سنة أو حن لها ستان .  
(٦) نوتان . (٧) أي يجوز له الأكل منه ولو كثيرا والمهم أن يصدق بشيء منه .

أن يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه، ودماه النُسك نوعان<sup>(١)</sup> منصوص في الكتاب وهو دَمٌ تمتع وجزاء صيد وفدية أذى وإحصار فإن عدم<sup>(٢)</sup> المتمتع الدم فصيامُ ثلاثة أيامٍ في الحجِّ وسبعةٍ إذا رجعَ إلى أهله<sup>(٣)</sup> وجزاء الصيد إن كان له مثلٌ خَيْرٌ بين إخراج مثله وتقويمه بدرهمٍ يشتري بها طعاماً ويتصدق به لكل مسكين مدٌّ وأن يصوم عن كل مدٍّ يوماً وهو صومُ التعديل<sup>(٤)</sup> وإن لم يكن له مثلٌ خَيْرٌ بين تقويمه فيشتري بقيمته طعاماً ويتصدق به وأن يصوم عن كل مدٍّ يوماً وخَيْرٌ في فدية الأذى كحلقٍ وتقليمٍ بين ذبح شاةٍ وصومٍ ثلاثة أيامٍ وتصدق باثني عشر مدًّا على ستة مساكين، ودَمُ الإحصار شاةٌ فإن عدمها فبذلها طعام بقيمتها فإن عجز صامَ عن كل مدٍّ يوماً، وغيرُ المنصوص نوعان أحدهما تركُ نسك وهو الإحرام من الميقات والمبيت بمزدلفة وبمنى والرعى وطوافُ الدواعي الثاني للترغُّ وهو الوطء واللمس بشهوةٍ والقبلة والطيبُ واللباسُ.

(١) أى أحدهما منصوص عليه . (٢) أى لم يجده حساً أو شراً : حساً أى أن النعم غير موجودة أى ما يريد ذبحه مفقود غير موجود وشرعاً بأن عجز عن ثمنه لعدم وجود المال عنده أصلاً أو لوجود ماله في محل بعيد ولا يكلف شراء الدم بأكثر من ثمن المثل . (٣) فإن قاتته الثلاثة في الحج صامها بعد رجوعه ويسن أن يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام . (٤) أى المعالجة بمعنى أن أن الصوم معادل لقيمة الصيد ، ودماه الحج من حيث الترتيب والتخير والتقويم والتعديل أربعة أنواع . ١ - مرتب مقدراً فالمرتب معناه ألا يتقل من خصلة إلى ما بعدها إلا إذا صحر عما قبلها والمقدر معناه المحدد الذى لا يراد فيه ولا ينقص ، وهذا دم التمتع وما بعده في المَن فيذبح شاةً فإن عجز صام عشرة أيام . ٢ - الترتيب والتعديل ، ومعنى التعديل المقابلة ، وذلك في دم الإحصار وإفساد الحج يخرج الدم فإن لم يجده قومه وأخرج بقيمته طعاماً لكل مسكين مدٌّ فإن عجز =

## باب إفساد النكاح

يفسده الوطء قبل التحلل الأول وفيه بدنة<sup>(١)</sup> بفقرة<sup>(٢)</sup> فسبح شياء<sup>(٣)</sup> فلأن وطئ بين التحللين أو بعد الإفساد لزمه شاة

## باب فوات الحج

من فاته الوقوف تحلل بعمل عمره<sup>(٤)</sup> وعليه القضاء<sup>(٥)</sup> ودم إذا أحرم<sup>(٦)</sup> للقضاء ولا تقوت العمرة مستقلة<sup>(٧)</sup>.

## باب مكروهات النكاح

وهي الجدال<sup>(٨)</sup> والنظر بشهوة<sup>(٩)</sup> وتسمية الطواف شوطاً<sup>(١٠)</sup> وأخذ

صام عن كل مد يوماً : ٣ - التحجير والتعديل في قتل الصيد وقطع النبات بخير فيه بين ذبح المثل أو التصديق بالقيمة أو الصيام . ٤ - دم التحجير والتقدير في فعل الترفه بخير بين ذبح الشاة وصيام ثلاثة أيام والتصديق بانثى عشر مداً على ستة مساكين .

## باب إفساد النكاح

(١) أى إن لم يجد البدنة ذبح بقرة . (٢) فإن لم يجد البدنة ولا البقرة ذبح سبع شياء تكفى كل منها فى الأضحية فإن لم يجد شيئاً من هذا قوم البدنة واشترى بقيمتها طعاماً فإن صجر صام عن كل مد يوماً .

## باب فوات الحج

(٣) يقوت الحج بقوت الوقوف بركة كما سبق . (٤) أى فوراً فى العام التالى . (٥) أعمال العمرة هى الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير . (٦) أى وقت وجوب الدم إذا أحرم بحج القضاء كما يجب دم التمتع وهو الاحرام بالعمره قبل الحج عند الاحرام بالحج . (٧) سبق أنها تقوت مستقلة إذا نذرت فى وقت معين وفات الوقت ولم يستمر الناذر .

## باب مكروهات النكاح

(٨) الجدال هو المخاصمة مع الرفقاء والخدم وغيرهم ممن يحضرون الحج . (٩) النظر لما يحل له التمتع به . (١٠) لأن الشوط هو الهلاك .

حصاً الجرات من المسجد أو الجرة أو محل نجس والرأي بمصاة رُمي بها وغيرها<sup>(١)</sup>

### باب نذر الهدى وغيره<sup>(٢)</sup>

هو نوعان<sup>(٣)</sup> نذر مجازاة<sup>(٤)</sup> وهو ما علق بمجلب نعمة أو دفع نقمة ونذر تبرر<sup>(٥)</sup> وهو بخلافه<sup>(٦)</sup> فيجب الوفاء به<sup>(٧)</sup> وبالأول عند حصول المعلق به ثم إن عين المنذور<sup>(٨)</sup> ولو بنيت<sup>(٩)</sup> تعين وإلا<sup>(١٠)</sup> كأن قال لله علي أن أهدي

(١) كأن يأخذ حتى الجرات من المحل وإن يك رأسه بأظفاره وإن يشط رأسه وإن يسافر للحج معولاً على السؤال وأن يأكل أو يشرب أثناء الطل .

#### باب نذر الهدى وغيره

(٢) النذر في اللغة الوعد بخير أو شر ، وشرطاً التزام قرينة غير واجبة عيناً ، أي غير مفروضة فرض عين فالذي ينذر هو المتدوب وفرغه الكفاية إن لم يتعين .

(٣) أي وغير الهدى بأن نذر صلاة أو صوماً أو اعتكافاً أو إطعاماً أو نحو ذلك .

(٤) يوجد نوع ثالث من أنواع النذر يسمى نذر اللجاج والنضب ، كأن يقول الشخص حاثاً لنفسه على فعل شيء إذا لم أضرب فلاناً فله على كذا أو فعل كذا أو ما نفا لنفسه من عمل شيء ، كقوله إن ساعدت فلاناً فله على كذا أو فعل كذا ، وإذا لم يوف بتنذره فعليه كفارة ، يمين أو تحقيق خبر كقوله إن لم يكن الأمر كذا فله على كذا أو فعل كذا .

(٥) أي جزاء في نظير حصول النعمة أو دفع النقمة في رأى الناذر كقوله إن شفاك الله أو إن شفا الله مريضاً أو إن أغناك الله فعل كذا أو إن أذهب الله عني الكرب فعل كذا ويجب الوفاء بهذا النذر بمجرد حصول ما علق عليه . (٦) هو تفعل من البر أي

نذر مقصود به البر والتقرب إلى الله تعالى . (٧) أي ما لا يعلق على شيء وإنما يلزم به

الناذر نفسه ابتداء بقصد القرينة إلى الله . (٨) أي يجب الوفاء به حالاً بمجرد النذر .

(٩) بأن قال لله على بكرة أو شاة أو بقة أو وزة أو دجاجة أو أي شيء - وجب الميعين .

(١٠) أي وإن لم يتلفظ بالمعين وإنما نواه كأن قال لله على ذبح وقصد شاة أو غيرها

وجب الميعين في نيته . (١١) وإن لم يمين المنذور في اللفظ ولا في النية .

فلا يجوز<sup>(١)</sup> غير نعم وواجبه<sup>(٢)</sup> شاة أو سبع بدة<sup>(٣)</sup> أو بقرة<sup>(٤)</sup> والباقي<sup>(٥)</sup> متطوع به فله الأكل كله منه وليس لناخذ هذى تصرف فيه إلا بذبح في وقت ركوب وإركاب<sup>(٦)</sup> للحاجة<sup>(٧)</sup> وشرب لبن.

### باب كيفية الاستطاعة

هي نوعا استطاعة بنفسه بأن يستمسك على المركوب بلا مشقة شديدة ويحده الدابة<sup>(٨)</sup> وعلقها كل مرحلة والزاو والماء حتى<sup>(٩)</sup> في الحال المعتاد حملها منها ثمن المثل<sup>(١٠)</sup> ويأمن الطريق ولو ظنا في النفس والمال والبضع<sup>(١١)</sup> ونحوها<sup>(١٢)</sup> ويخرج مع المرأة نحو محرمة<sup>(١٣)</sup> واستطاعة بغيره بأن لم يستمسك

(١) لأن التندر عند الإطلاق ينصرف للجزء في الأضحية . (٢) أى واجب التندر من النعم . (٣) أى جزء من سبعة أجزاء من البدة وهي الجمل الكبير ذكر أو أنثى . (٤) أى أو سبع بقرة . (٥) أى باقى البدة أو البقرة إذا أخرجهما كلها يكون صدقة غير واجبة فله الأكل منه والتصرف بالبيع والمديّة وغير ذلك بخلاف المتنور فليس له الأكل منه بل يجب التصدق به جميعه ولا يحل له التصرف فيه بنوع من أنواع التصرف المنهبة لئنه أو المقلّة لقدره . (٦) أى إركاب غيره أى السماح لغيره بركوبه والجمل عليه كذلك . (٧) ليس ذلك بقيد بل إن ركبته وأركبه وحمل عليه بدون حاجة فله ذلك ما لم يتسبب ذلك في إضعافه وقصر قيمته فإن حصل قصر ضمن قيمة النقص وتصدق بها على الفقراء .

### باب كيفية الاستطاعة

(٨) إلا إن كان سفره قصيرا وهو قادر على المشي بدون مشقة . (٩) حتى هنا دائمة وكان ينبغي إسقاطها كما أسقطها في كتابه منعه الطلاب . (١٠) أو بأزيد منه قليلا أو كانت الزيادة فاحشة فيعتبر غير مستطيع . (١١) هو الفرج : أى يأمن على عرض زوجته أو ابنته أو أخته مثلا . (١٢) كأن يأمن على أعضائه ومنافهه ولو كانت اختصاصا لا يملك . (١٣) المحرم هو من لا يحل له نكاحها ونحوه الزوج والعبد والمرأتان التفتتان حتى تأمن على نفسها ويجب عليها دفع أجرة من يخرج إذا لم يقبل الخروج إلا بها .



الاستمساك السابق ويجد ما يستأجر به من يحج<sup>(١)</sup> عنه أو متطوعاً<sup>(٢)</sup> بذلك أو من يحج عنه بالرزق<sup>(٣)</sup> كأن يقول له حُجْ عني وأعطيك نفقتك<sup>(٤)</sup> فيقع بكل ذلك عنه ويسقط فرضه.

### باب الصرورة

وهو من لم يحج<sup>(٥)</sup> لا يصح حجه عن غيره فلو نواه عن غيره وقع عن نفسه أو نوى من عليه فرض غيره<sup>(٦)</sup> وقع عنه والعمره كاللحج إلا من فاته حج وتخلل بعمل عمره فلا يُجزئه عن عمره الإسلام<sup>(٧)</sup> ومن أحرَمَ بنفسك ثم نسيه فلم ينو القرآن<sup>(٨)</sup> أو الحج<sup>(٩)</sup> ويجزئه عن حجة الإسلام دون عمرته<sup>(١٠)</sup> ومن لا حج عليه قد لا يصح منه أيضاً وهو الكافر والمجنون والصبي غير المميز بغير إذن<sup>(١١)</sup> وليه وقد يصح منه وهو العبد والصبي المميز

(١) مثل الحج العمرة ويشترط أن يكون ما يستأجر به غيره الحج أو العمرة عنه فاحلًا عن نفقته ونفقة من تزوجه نفقته . (٢) أو يجد متطوعاً بتأدية النسك عنه . (٣) إذا عين النفقة بأن قال له حج عني أو اعتمر وأعطيك كل يوم كذا أو أعطيك لومن الحج كله كذا صح أما لو قال له أعطيك نفقتك وسكت ولم يبينها لومه أجر المثل لجهالة النفقة والحج أو العمرة صحيحان .

### باب الصرورة

(٤) أي لم يحج ولم يستمر حجة الإسلام وعمرته أي الواجبة وإن حج مراراً ولكن على سبيل النفل كحج العسي والريق . (٥) أي غير الفرض الذي عليه بأن نوى الحج ندراً أو قضاء أو تقلاً وعليه حجة الإسلام وقعت حجه أو عمرته عن الحج والعمرة الواجبتين ولا تغير نيته . (٦) لأن هذه العمرة لازمة للحج الفاتت وهي طريق التحلل منه . (٧) أي الحج مع العمرة . (٨) أي وحده . (٩) أي لا يصح أن ينو العمرة لجواز أن يكون نوى حجا وإدغال العمرة عليه لا يصح لأنه إدغال ضميف على نوى . (١٠) أما إذا أحرَمَ الولي عن المجنون والصبي بنوعيه فيصح ويصرون محرمين .

يُذَنُّ وَلَيْتَهُ فَإِنْ كَمَلَا<sup>(١)</sup> قَبْلَ الْوُقُوفِ أَجْزَأُهُمَا عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ.

### باب دخول مكة

لا يلزم من لم يُرَدْ نَسْكَاً دخولها بإحرام وإنما يسن<sup>(٢)</sup> ويختص بحرمة  
تحریم الاصطياد فيه وقطع شجره ونحر الهدى به<sup>(٣)</sup> ولزوم المشي إليه بنذره<sup>(٤)</sup>  
وكونه لا يدخل إلا بإحرام<sup>(٥)</sup> ولا يتحل<sup>(٦)</sup> فيه إلا المحصر وتغلق الدية<sup>(٧)</sup>  
بالقتل فيه ولا تملك لقطته<sup>(٨)</sup> ولا يدخله مشرك<sup>(٩)</sup> ولا يذفن فيه ولا يجرم  
فيه بالعمرة<sup>(١٠)</sup> ولا يجب على حاضريه دم التمتع<sup>(١١)</sup> والقران

### باب كيفية حج المرأة

هي كالرجل في أحكامه إلا في كراهة رفع صوتها بالتلبية وجواز لبس  
قبض وقباء وخمار وبرنس وسراويل وخفين وسن خضاب قبل الإحرام  
= بنية الولي . (١) أى بلغ الصبي وعق العبد قبل الوقوف بركة آتما أعماله وكفاهما  
عن الحج الواجب .

### باب دخول مكة

(٢) أى ما يطلب عند دخولها وما يتعلق بحرمة كاسيا أى بعد للبصاف ما يتعلق بحرمة ما .  
(٣) أى يسن أن يجرم ويمنع أو يبيح لأن تحية الحرم الإحرام كتحية المسجد الصلاة  
أما من أراد النسك فيلزمه الإحرام وإلا لم ينسك . (٤) إلا في حق المحصر فتحرم  
هديه في مكان إحصائه . (٥) أى بنذر المشي فلو ركب لومه دم . (٦) يشمل ذلك  
حالة التذنب حتى يصح نفي دخوله بغير إحرام . (٧) أى بعمل عمرة إلا المحصر في الحرم  
أما غيره فيحرم بها من أدنى الحل . (٨) أى أن من قتل خطأ فيه يدفع دية مطلقة  
مقيدة بصفات تجعل قيمتها عالية وستأى في باب الديات . (٩) بل يستمر تعريفها إلى  
أن يوجد صاحبها . (١٠) أى كافر ولو من أهل الكتاب (١١) أى لا ينوى العمرة في  
الحرم إلا إذا كان عازماً على الخروج لأدنى الحل فإن أحرم بها فيه لومه دم .  
(١٢) سبق بيان ذلك .

حليفاً طوافها وسعيها<sup>(١)</sup> ليلاً وأنه لا يسن لها ركع ولا اضطباع<sup>(٢)</sup> وأنه لا يباح لها ستر وجهها.

### كتاب البيوع<sup>(٣)</sup>

العقد<sup>(٤)</sup> نوعان أحدهما ينفرد به عاقد<sup>(٥)</sup> وهو النذر واليمين والحج<sup>٥</sup> والعمرة والصلاة<sup>(٦)</sup> إلا الجمعة<sup>(٧)</sup> وغير ذلك<sup>(٨)</sup> الثاني يعتبر فيه عاقدان<sup>(٩)</sup> وهو ثلاثة أقسام جائز من الطرفين<sup>(١٠)</sup> وهو الشراكة والوكالة<sup>(١١)</sup> والعارية<sup>(١٢)</sup>

#### باب كيفية حج المرأة

(١) إن كانت جميلة ومثل ذلك إذا غلا المطاف والمسعى نهاراً فيجوز لها الطواف والمسعى نهاراً.

(٢) ولا يسن لها رقي على الصفا والمروة ولا حلق وقد سبق بيان هذه الأحكام وشرح معاني القميص وما بعده إلا السراويل وهي المعروفة عندنا باللباس أو الكسكون، وهو بدل الإزار للرجل في الحج.

#### كتاب البيوع

(٣) جمع بيع وهو لغة مقابلة شيء بشيء. وشرعاً مقابلة مال بمال على وجه مخصوص.

(٤) أي الشامل للبيع وغيره والمراد بالعقد حيثئذ الالتزام فالالتزام نوعان أحدهما يتعلق بشخص واحد يلزم شيئاً والثاني الالتزام بين شخصين يحتاج إلى موافقة كل منهما على هذا الالتزام.

(٥) أي ملتزم واحد يلزم نفسه ولا يحتاج إلى غيره.

(٦) ففي كل منهما يلزم الشخص نفسه بشيء يؤديه ويحرم عليه علم الاتيان به وعدم إتمامه بشيء غير إذا بدأ فيه.

(٧) لأنها تحتاج إلى إمام ومأموم بصفة خاصة.

(٨) كالإسلام والصوم.

(٩) أي جنس العاقدين وإن تعدد أحدهما كما في الجمعة فإن المأموم متعدد.

(١٠) أي يجوز لكل منهما الخروج منه متى أراد.

(١١) إذا كانت لتغير غرض شرعي والتحلل منها يسبب ضرراً للوكيل، كالوكيل في مال اليتيم إذا غاب بطرح الوكالة ضرراً على اليتيم.

(١٢) لتغير الرهن ودفع الميث

فإذا كانت العارية لذلك بعد استئذان صاحبا وحصل الرهن والدفع فلا يجوز الرجوع فيها =

والقراض<sup>(١)</sup> والوديعة<sup>(٢)</sup> والجعالة<sup>(٣)</sup> والقضاء<sup>(٤)</sup> والوصية<sup>(٥)</sup> والوصاية<sup>(٦)</sup> لكن للموصى قبل موته وللوصى له بعده وغيرها<sup>(٧)</sup> ولازم<sup>(٨)</sup> منها وهو البيع والسلم<sup>(٩)</sup> والصلح<sup>(١٠)</sup> والحوالة<sup>(١١)</sup> والإجارة<sup>(١٢)</sup> والمساقاة<sup>(١٣)</sup> والهبة بعده القبض<sup>(١٤)</sup> إلا في حق<sup>(١٥)</sup> الفرع والوصية بعد القبول<sup>(١٦)</sup> والنكاح<sup>(١٧)</sup> والصدقات<sup>(١٨)</sup>

== إلا بعد فك الرهن وبلى الميت . (١) هو أن يعطى الشخص مالا لآخر ليتجر له فيه والريح بينهما . (٢) فكل من المودع والوديع التحل منهما متى أراد بأن يستردعا المودع أو يراها الوديع . (٣) هي أن يجعل شخص مالا لشخص آخر في نظر حمل يؤديه وإنما يجوز التحل منها قبل بدء العمل أو بعده وقبل تمامه ما لم يترتب على ذلك ضياع جهد المتجول له بدون أجر . (٤) إذا لم يتعين القاضي وكان قضاءه حسيبة أى بدون أجر ولم يترتب على عدم قيامه بالقضاء ضرر للسلين . (٥) هي تبرع بحق بعد موت المتبرع وإنما يجوز الرجوع فيها للوصى قبل معالجة سكرات الموت ، وللوصى له مادام لم يقبل الوصية فإن قبلها لم يجوز له الرجوع فيها ومعلوم أن ذلك لا يكون إلا بعد موت الموصى . (٦) هي إقامة الوصى على القصر والوصى الرجوع في الوصاية ولو بدينها ومزاولة بعض التصرفات . (٧) كالرهن والهبة قبل القبض والقرض إذا كان المال المقرض موجودا بعينه عند المقرض . (٨) أى لا يجوز لأحدهما الرجوع فيه بلامقتضى شرعى . (٩) ما لم يكن خيار وإلا جاز الرجوع بمقتضاه . (١٠) أى صلح المعاوضة كأن اصطاح مختلفان على دار على أن يأخذ أحدهما عينا بدلها فلا يجوز أن يرجع بعد قبض العين أما إذا كان الصلح على منفعة فيجوز . (١١) هي أن يجعل مدين داتنا على مدين آخر فإذا قبل فليس له الرجوع بعد ذلك . (١٢) إذا تم عقد الإجارة فلا يجوز الرجوع فيها كالبيع . (١٣) أن يتفق شخصان صاحب الأرض وعامل على أن يشتغل العامل بجزء من الثمر والحل فإذا بدأ في العمل لم يجوز الرجوع . (١٤) أى إذا وهب الأصل كالأب والجد للفرع كالابن والبنت مثلا جاز للأصل الرجوع في هبته بعد القبض إلا إذا خرج المال الموهوب عن ملك الفرع وإن عاد إليه بعد ذلك فلا يجوز له الرجوع . (١٥) لا بد من موت الموصى كما سبق . (١٦) أى لا يجوز الزوج ولا الزوجة ولا الولي الرجوع في عقد النكاح بعد تمامه . (١٧) أى عقد الصداق بمعنى أنه ==

والخلع<sup>(١)</sup> والاعتاق<sup>(٢)</sup> بعوضٍ والمسابقة<sup>(٣)</sup> بعوضٍ منهما وغيرهما<sup>(٤)</sup> وجائز من أحدهما وهو الرهن<sup>(٥)</sup> والضمان<sup>(٦)</sup> والجزية<sup>(٧)</sup> والهبة<sup>(٨)</sup> والأمان والإمامة<sup>(٩)</sup> والكتابة<sup>(١٠)</sup> وهبة<sup>(١١)</sup> الأصل لفرضه .

### والبيع ثلاثة أنواع .

- صحيح<sup>(١٢)</sup> وفاسد<sup>(١٣)</sup> ومحرم<sup>(١٤)</sup> وإن صح<sup>(١٥)</sup> (فالصحيح) كبيع أعيان

= لو سعى مقدارا معينا للسداد لا يجوز له الرجوع فيه متى قبل على أن المهر هو المسمى في العقد . (١) إذا قبل الرجل خلع زوجته بمقابل فليس له الرجوع . (٢) أى في صورة البيع ضمن الإعتاق أو الإعتاق ضمن البيع بأن يقول شخص لآخر أعتق عبدك حتى وأصطيك كذا فلا يجوز الرجوع في الاعتاق أما إذا كان بدون مقابل فهو حل لا عقد فليس داخلا معنا . (٣) أى الجزاء كما سيأتى في بابها فإذا كانت بعوض من أحد الطرفين فهي جائزة في حق الآخر . (٤) أى من العقد اللازم غير ماسبق كالعارية للرهن أو الفسخ بعد تمام الرهن والدفن كما سبق . (٥) فانه بعد قبض الموهون جائز في حق المرتهن لا الرهن . (٦) فانه جائز من جهة المضمون له لازم من جهة العنان . (٧) فانها جائزة من جهة الكافر فله أن يتمتع من دفعها ويصير حرييا ولازمة من جهة الامام إذا قبلها فليس له الرجوع وعارضة الكافر . (٨) هى مصالح الكفار على ترك القتال مدة معلومة والأمان هو تأمين أحد الكفار مدة لا تزيد على أربعة أشهر وهما لازمان من جهة المسلمين جائزان من جهة الكفار . (٩) أى الخلاقة فى جائزة من جهة الخليفة له الزول عنها لازمة من المسلمين لا يجوز لهم قرض بيعتهم للامام إلا بحق الله . (١٠) أى الاتفاق مع العبد على تأدية مبلغ من المال ثم يمتق فهو لازمة من جهة السيد لا يجوز له الرجوع فيها ويجوز لعبد الرجوع إذا هجر أو وجد أن الرق أطيب عيشا . (١١) فانها جائزة من جهة الأصل ما لم يخرج المال عن ملك الفرح لازمة من جهة الأصل لا يجوز له الرجوع فيها .

### أنواع البيع

(١٢) أى استوفى شروط البيع . (١٣) فقد شرطا أو أكثر من شروط البيع .  
(١٤) المحرم يشمل الصحيح والفاسد كما سيأتى . (١٥) أى أن الصحة لا تمنع الحرمة =

شُوهِدَتْ (١) وَأَعْيَانُ (٢) مَوْصُوقَةٌ وَصَرَفٌ (٣) وَمَرَابِجَةٌ (٤) وَبَيْعٌ خِيَارٍ (٥)  
وَحَيَوَانٌ (٦) بِحَيَوَانٍ وَتَفْرِيقٌ (٧) صَفْقَةٌ وَجَمْعٌ بَيْنَ بَيْعٍ (٨) وَعَقْدٌ آخَرُ وَبَيْعٌ  
بِشَرْطٍ اعْتِاقٌ (٩) أَوْ بَرَاءَةٌ (١٠) وَبَيْعٌ عَيْنَيْنِ (١١) بَشْمَنٍ وَاحِدٍ بِشَرْطٍ (١٢) الْحَيَاكِرُ وَلَوْ فِي  
أَحَدِهِمَا وَالْفَاسِدُ كَيْسٌ مَا لَمْ يَقْبَضْ (١٣) وَمَا عَجَزَ عَنْ (١٤) تَسْلِيهِ وَحِيلَ الْحَبْلَةُ (١٥)

== كَتَلَنِي الرِّكْبَانُ وَالبَيْعُ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ . (١) إِشَارَةٌ إِلَى اسْتِيفَاءِ شَرْطِ رَدِّهِ الْمُبِيعِ فِي  
الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ وَلَمْ يَتَّخِذْ . (٢) إِشَارَةٌ إِلَى بَيْعِ السَّلَمِ الَّذِي يَشْتَرِي الْمُبْتَاعِي الشَّيْءَ بِجَهَنَةِ  
مُؤْجَلٍ لَوْ قَدْ مَعْلُومٌ وَمِثْلُهُ بَيْعُ مَا فِي الذِّمَّةِ بِالْوَصْفِ . (٣) هُوَ بَيْعُ أَحَدِ التَّقْدِينِ بِالْآخَرِ  
وَبَيْعُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ وَلَا يَدُ فِي بَيْعِ التَّقْدِينِ إِنْ كَانَ التَّقْدِينُ مُتَّحِدِينَ جِنْسًا مِنَ الْحُلُولِ  
وَالْتَقَاضِ وَالْقَائِلِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَّحِدِينَ جِنْسًا مِنَ الْحُلُولِ وَالتَّقَاضِ . (٤) هِيَ أَنْ  
يَقُولَ الْبَائِعُ بَعْنِي بِمَا اشْتَرَيْتُ مَعَ رَجْعِ دَرَمٍ فِي كُلِّ حَشْرَةٍ دَرَاهِمٌ مِثْلًا وَمِثْلُ ذَلِكَ بَيْعُ الْمَرَابِجَةِ  
الْمَوْجُودِ الْآنَ بَأَنْ يَرِيكَ الْبَائِعُ « فَاتُورَةٌ » الْمُبِيعِ وَيَأْخُذُ رَجْعًا مَعِينًا . (٥) أَيُّ خِيَارِ  
الشَّرْطِ بِأَنْ يَبِيعَ الْبَائِعُ عَلَى شَرْطِ جَوَازِ رَدِّ الْمُبِيعِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . (٦) إِمَّا أَنْ يَكُونَ  
الْحَيَوَانَانِ مَا كَوْنَيْنِ أَوْ لَا وَمِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ مَا كَوْنَيْنِ وَفِي أَحَدِهِمَا لَبَنٌ  
أَوْ يَبِيعُ لَمْ يَحْرَجْ بَيْعُ لِحْدُوثِ الرِّبَا لَعَلَّمُ تَمَازُلَ اللَّبَنِ أَوْ الْبَيْضِ فِيهِمَا مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ ، أَمَّا  
إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَا لَبَنٌ وَلَا يَبِيعُ فَيَجُوزُ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَا كَوْنَيْنِ سَوَاءً أَتَمَّ أَحَدُ الْجِنْسِ  
أَوْ اخْتَلَفَ أَوْ مَا كَوْنَيْنِ مِنْ جِنْسَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ . (٧) أَيُّ بَيْعِ شَيْئَيْنِ مَعًا بِصَحِّحِ الْبَيْعِ فِي  
أَحَدِهِمَا وَلَا يَصَحُّ فِي الْآخَرِ كَعَلِّ وَغَيْرِهِ أَوْ بَيْعٍ يَشْتَمِلُ عَلَى عَيْنَيْنِ تَتَلَفُّ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ قَبْضِ  
الْآخَرِ فَيَصَحُّ الْبَيْعُ فِي غَيْرِ الْآخَرِ تَتَلَفُّ ، أَوْ جَمْعٍ بَيْنَ عَقْدَيْنِ كَبَيْعٍ وَإِجْلَةٍ أَوْ شَرَكَةٍ كَأَنْ يَقُولَ  
بِعْتِكَ دَارِي وَأَجْرُكَ مَزْرُوعِي بِكَذَا فَيَصَحُّ الْبَيْعُ وَيَقْدَرُ لِكُلِّ قِيَمَتِهِ مِنَ الْمُسَمًّى ، أَوْ بِعْتِكَ  
دَارِي وَشَارَكَكَ فِي مَزْرُوعِكَ بِكَذَا فَيَصَحُّ الْبَيْعُ وَيَقْدَرُ لِكُلِّ قِيَمَتِهِ مِنَ الْمَالِ .

(٨) سَبَقَتْ صُورَتُهُ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ عَقْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ . (٩) كَأَنْ يَقُولَ بِعْتِكَ  
هَذَا الْعَبْدَ بِشَرْطِ أَنْ تَعْتَقَهُ فَيَصَحُّ الْبَيْعُ . (١٠) أَيُّ بَرَاءَةٍ مِنَ الْعَيُوبِ كَأَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ  
بِعْتِكَ هَذَا الشَّيْءَ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعَيُوبِ . (١١) أَيُّ عُلُوكَتَيْنِ لِلْبَائِعِ .

(١٢) هَذَا مَفْهُومٌ عَمَّا سَبَقَ إِلَّا أَنَّهُ هُنَا غَايَسُ بَيْعِ الْعَيْنَيْنِ وَهُوَ جَزْءٌ عَمَّا مَعْنَى .  
(١٣) أَيُّ لَمْ يَتَسَلَّهِ الْمُبْتَاعِي إِلَّا إِنْ كَانَ يَبِيعُ فِي الذِّمَّةِ بِشَرْطِهِ . (١٤) كَالْمَرْهُونِ  
وَالْمُخْتَوَبِ فَلَا يَصَحُّ بَيْعُهُمَا لَعَلَّمُ لِمَا كَانَ تَسْلِيَهُمَا . (١٥) أَيُّ جِنْسَيْنِ الْجِنْسَيْنِ كَأَنْ يَقُولَ ==

والمضامين<sup>(١)</sup> والملاحيق<sup>(٢)</sup> وبيع<sup>(٣)</sup> بشرط والمناقلة<sup>(٤)</sup> والملازمة<sup>(٥)</sup> والبر<sup>(٦)</sup> في<sup>(٧)</sup> سنبله ومالك يملكه<sup>(٨)</sup> والربا<sup>(٩)</sup> وبيع اللحم<sup>(١٠)</sup> بالحيوآن والحصاة<sup>(١١)</sup> والماء النابع أو الجاري<sup>(١٢)</sup> مفرد أو الثمرة قبل الصلاح بدون شرط<sup>(١٣)</sup> القطع وكل نجس، وحسب<sup>(١٤)</sup> الفحل والغرر<sup>(١٥)</sup> والأعشى<sup>(١٦)</sup> وشراؤه وخيار<sup>(١٧)</sup> الرؤية والموقوف<sup>(١٨)</sup> والعبد المسلم<sup>(١٩)</sup> من كافر ومع اشتراط الولاء<sup>(٢٠)</sup>

==بتك ولد مافي جان ناقي أو بقرق أو نحو ذلك أو يبيع شيئا بشن مؤجل إلى أن يلد الجنين كأن يقول بتك هذا الشيء بشرة إلى أن يلد جنين ناقي أو بقرق أو نحو ذلك .

(١) هو بيع مافي الأصلاب من الماء كأن يقول بتك مايتنج من ماء هذا الفحل من النعم مثلا . (٢) هو بيع الأجنة في بطون أمهاتها . (٣) كأن يقول بتك فرسي بكذا بشرط أن تبقي دارك أو تعرضني كذا أو بتك ذوا بشرط أن تحصله أو ثوبا بشرط أن تحبذه أو نحو ذلك . (٤) سيأتي إيضاحه وما بعده .

(٥) أي بيع القمح قبل دراسته لعدم إمكان تقديره وروية جودته أو عدمها ومثله كل مستود بقره كالذرة والشعير والأرز أو بالأرض كالنخل والجوز والبصل والفول .

(٦) أي بيع ملك غيره . (٧) هو بيع الربا الآتي إذا قد شرط من شروطه . (٨) ولو من غير جنسه . (٩) كأن يقول بتك ما تفتح عليه الحصاة من هذه

الأثواب مثلا . (١٠) كاه العين أو القناة وحده بدون الأرض فإن باعه مع الأرض جلا . (١١) أو بشرط التيقية على أشجارها أو أطلق ولم يشترط شيئا فإن شرط القطع

جلا . (١٢) أي ضرابه أي تلقيحه للإناث . (١٣) أي البيع غير المأمون بالعاقبة أو ما تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما كبيع الطير في الهواء فإنه لا يندى هل يعود أو لا .

(١٤) أي يبعه أو شراؤه شيئا من الأعيان أما يبعه شيئا في الذمة وشراؤه كذلك فيجوز وقد جوز الأئمة الثلاثة بيع الأعشى وشراؤه ، وكذا تمتع عندنا لإجله الأعشى

ورده . (١٥) أي أن يشتري شيئا على أن له الخيار إذا رآه . (١٦) أي العقار الموقوف على الخيرات وإن أشرف على الخراب ، أما المنقولات إذا تلفت أو قاربت التلف فيجوز بيعها للاتفاق منها على العقار أي لوضع ثمنها في إصلاح العقار .

(١٧) أي بيع المسلم للكافر إذا اشترط عتقه فيجوز . (١٨) الولاء هو العصوبة التي يقول بمقتضاها إرث العبد إلى معتقه إذا لم يكن له وارث فإذا اشترط لغير المشتري لا يصح .

والرهن<sup>(١)</sup> أو الكفيل<sup>(٢)</sup> مجهولاً<sup>(٣)</sup> وبيع العرايا<sup>(٤)</sup> في خمسة أسواق والمحرم ،  
كبيع حاضر لباد<sup>(٥)</sup> وتلقى<sup>(٦)</sup> الركبان والنجش<sup>(٧)</sup> بأن يزيد في الثمن لا لرفعة  
والبيع<sup>(٨)</sup> على بيع غيره قبل لزومه<sup>(٩)</sup> والسوم<sup>(١٠)</sup> على سومه بعد استقرار<sup>(١١)</sup>  
الثمن وبيع المصراة وهي متروكة الحلب لايها م كثرة لبنها وللبشترى الخيار<sup>(١٢)</sup>  
فورا فمن ردّها ولو بعيب آخر ردّها صاع<sup>(١٣)</sup> تمر والتصريفة وكل تدليس ككتم  
عيب وتسويد شعر أمة وتجميده وتحمير وجه حرام ، وبيع العنب<sup>(١٤)</sup> ممن يتخذة خمرأ  
والسيف ممن يقتله<sup>(١٥)</sup> غيره ظلماً والشبكة<sup>(١٦)</sup> ممن يصطاد في الحرم والخشب<sup>(١٧)</sup>

- (١) أى البيع بشرط الرهن . (٢) أى المتكفل بتسليم المبيع .  
(٣) أى راجع لكل من الرهن والكفيل أما إذا كان معيناً فيجوز . (٤) سياتى  
شرح ذلك . (٥) أى بيع الحاضر متاع البادى كأن يقول ساكن الحضر لما كن  
البادية اترك لى هذا المتاع لأبيعه لك بشئ أعلى من الثمن الحالى إذا كانت تتم الحاجة إلى  
ذلك المتاع ولا يشترط ان يكون المتاع لباد بل إن كان المتاع لحاضر فكذلك حرام أو كل  
من البائع والمشتري باديان . (٦) أى الذهاب إلى منافذ البلد لشراء الامتعة قبل  
دخولها البلد وعظم معرفة أصحابها بالسعر . (٧) أى الزيادة في الثمن لا للشراء ولكن  
ليغر الناس فيشترى بالسعر العالى . (٨) كأن يحدد شخصاً مشترياً لمتاع بشئ فيقول  
له أنا أبيعك مثله بأقل من هذا الثمن أو خيراً منه بشئ أو بأقل من ثمنه . (٩) أى قبل  
تمام البيع بالإيجاب والقبول أو في زمن خيار المجلس أو الشرط . (١٠) أى على سوم  
غيره بأن يقول للبائع لا تبع له لأننى سأشترى منك بأكثر أو يقول للمشتري لا تشتري  
بهذا الثمن ورد المبيع وأنا أبيعك مثله أو خيراً منه بأقل من هذا الثمن أو بمثله للأفضل  
(١١) أما إذا لم يستقر الثمن بأن كن يهدف على الناس بالمتاع لتقدير ثمنه فليس حراماً  
(١٢) أى بمجرد معرفتها لا بعد ثلاثة أيام . (١٣) الصاع قدحان مصريان وورد الصاع  
مهما عوضا عن لبنها الذى حلبه مشتريها فإن لم يكن لها لبن فلا يرد معها شيئاً أو كانت غير  
مأكولة فلا يرد معها شيئاً أيضاً ما لم يتفقا على جزاء فيشترى . (١٤) أى لمن يتخذة خمرأ  
(١٥) أى لمن يقتل به غيره ظلماً أما إذا كان يقتل غيره بالحق كان كل جلاذاً أو سأكا  
فيجوز . (١٦) أى الشبكة لصيد طير الحرم . (١٧) أى لمن يتخذ منه ما يلبس عن =



عن يتخذ منه الملاحى ويبع العربون بأن يعطيه شيئاً على أنه لصاحب<sup>(١)</sup> السلعة  
لأن لم يتم البيع.

### باب يبيع الأعيان<sup>(٢)</sup>

العين إما حاضرة أو غائبة أو في النعمة<sup>(٣)</sup> فالحاضرة وهى المربة الرؤية  
المعتبرة<sup>(٤)</sup> يصح بيعها بشرطه<sup>(٥)</sup> والغائبة إن لم يرها العاقلان قبل<sup>(٦)</sup> لم يصح بيعها  
وإن رأياها ولم تتغير عادة كالأرض<sup>(٧)</sup> أو احتمل تغيرها<sup>(٨)</sup> كحيوان<sup>(٩)</sup> صح  
بيعها أو غلب تخيرها كفاكة رطبة لم يصح<sup>(١٠)</sup> وإلى في النعمة يصح بيعها  
بذكرها مع جنسها<sup>(١١)</sup> وصفها<sup>(١٢)</sup> كبعد حبشي<sup>(١٣)</sup> نحاسي<sup>(١٤)</sup> لا يشترط فيه

== الصلاة والأعمال النافعة كعمل الطائفة وحجارتها مثلاً لأن الناس يتلون عن العبادة  
بها ومثل ذلك كل عمل يؤدي إل الحرام (١) فإن أعطاه على أن يسترده إذا لم  
يتم البيع كما هو حاصل في هذه الأيام فليس بمحرم.

### باب يبيع الأعيان

(٢) الأعيان جمع عين والمراد ببيع الأعيان بيع الشيء ومنفعته معه واحتز ذلك  
عن بيع المنافع كبيع حق المرور من الطريق المملوك ووضع الأخشاب على الجدار أو نحو  
ذلك (٣) المراد بكون العين في النعمة أن تكون موصوفة وأوصافها مرتبطة بالذمة فكان  
العين قسماً في ذمة البائع . (٤) أى المعتبرة في صحة البيع بأن يرى ظاهرها وباطنها  
ولم يمسح أوصافها ، أما التى لا ترى أصلاً أو ترى رؤية غير معتبرة في صحة البيع كآر  
يرى ظاهرها دون باطنها أو باطنها دون ظاهرها أو يراها من بعد ولا يتمكن من الإلزام  
بأوصافها فلا تكون حاضرة ولا يصح بيعها . (٥) ستأق شروط البيع الستة بعد  
ذلك . (٦) أى قبل بيعها . (٧) أى رأياها من مدة قليلة لا يحتمل تغيرها فيها .

(٨) أى وعده كعرب ربيعت من مدة شهر مثلاً فانها تحتمل التغير وعده .

(٩) هذا تنظير في صحة البيع مع اختلاف التنظير والمتنظر له لأن الحيوان يملك تغيره  
ولكنه مستثنى من عدم صحة البيع . (١٠) المراد بالجنس ما يشمل النوع لأنه قال  
كبعد حبشي والحبشي نوع من العبيد . (١١) من اللون والرقعة والثخن والمذوبة  
والمرازة وغير ذلك ومن الصفات قولها نحاسي أى طولها خمسة أشبار (١٢) أى، بنسبها ==

تسليم الثمن قبل الفرق .

### باب لزوم<sup>(١)</sup> البيع

إذا وجدت صيغته<sup>(٢)</sup> والعاقدان رشيدان<sup>(٣)</sup> مختاران<sup>(٤)</sup> والمبيع مملوك<sup>(٥)</sup> ظاهر متفع<sup>(٦)</sup> به مقدور على تسلمه<sup>(٧)</sup> معلوم<sup>(٨)</sup> للعاقدين عليه<sup>(٩)</sup> ولاية وانقطع<sup>(١٠)</sup> الخيار لزم فليس لأحدهما فسخ إلا لموجب كعيب<sup>(١١)</sup> ويحوز بيع كل عين متصفة<sup>(١٢)</sup> بما مرو ملك المبيع في زمن الخيار لمن ائهرده<sup>(١٣)</sup> به وموقوف<sup>(١٤)</sup> إن كان لها فإن تم البيع بأن أنه للبشترى من العقد وإلا فللبائع = في النعمة يباع لاسلما ولا يشترط في هذا البيع تسليم الثمن في المجلس لأن تسليمه في المجلس من شروط السلم ، أما هذا البيع فيدفع الثمن فيه في المجلس أو عند حضور العين .

### باب لزوم البيع

(١) أى عدم قابليته للرجوع فيه ، وقد ذكر المصنف أسباب اللزوم ومن بينها شروط البيع التي سبق أن أشار إليها (٢) هي الإيجاب والقبول كقول البائع ببتك هذا الشيء أو ملكتك إياه أو اشتريه مني بكذا فيقول المشتري قبلت أو اشتريت (٣) أى مطلقا التصرف فلا يصح بيع صبي وعجنون ومحجور عليه بسفه (٤) أى غير مكرمين ولو باع البائع مكرها جلازه فسخ البيع (٥) أى البائع فلا يصح بيع ملك الغير أو المباعات أو الموقوف كما سبق لأنها ليست ملكا للبائع (٦) خرج ما فيه ضرر كالحيات والسباع لنهر الصيد (٧) خرج بيع الطير في الهواء ونحوه (٨) خرج المجهول لأن فيه غررا (٩) يثنى عن هذا الشرط ما سبق من ملك المبيع للبائع وقدرة المشتري على تسلم المبيع (١٠) أى مضت مدة خيار المجلس أو الشرط وهي ثلاثة أيام كما سبق (١١) أى لم يعلم المشتري حالة العقد واختلف شرط كان شرط كون الحيوان معلما فظهر عدم تسليمه مثلا (١٢) مالم يمرض لها ما يحرم بيعها كالبيع وقت نداء الجمعة فهو حرام وإن كان البيع صحيحا (١٣) أى لمن كان المبيع في حيازته سواء كان بائعا أو مشتريا وظهر قيمة هذا الحكم عندما يكون المبيع محتاجا إلى النفقة كالحيوان فنفته على من في حيازته ولا يرجع على صاحبه بعد الفسخ (١٤) أى ما ينق عليه أثناء مدة الخيار موقوف بدهه المشتري إن تم البيع وبدهه البائع إن فسخ البيع

## باب السلم<sup>(١)</sup>

يشترط له قبضُ رأس المال قبل التفرُّق وإن كان في الذمَّة<sup>(٢)</sup> وكونُ المسلم فيه ديناً<sup>(٣)</sup> موصوفاً بصفة معلومة<sup>(٤)</sup> وكونه يؤمنُ انقطاعه<sup>(٥)</sup> وقت وجوب تسليمه ويبان موضع تسليمه إن عقدَ بموضع لا يصلح له أو وللمحلَّة<sup>(٦)</sup> مؤنة وإلا حلَّ على موضع العقد ويبان مقداره من كيل ووزن وذرع<sup>(٧)</sup> وعُتق<sup>(٨)</sup> وسن في حيوان<sup>(٩)</sup> وعيد<sup>(١٠)</sup> وحدائة في حبوب وتمر وزبيب لاجوذة<sup>(١١)</sup> ورداة وحلول<sup>(١٢)</sup> وتأجيل والمطلق يحملُ على الجيد

### باب السلم

- (١) هو بيع شيء موصوف في الذمة بلفظ السلم أو السلف ، كأن يتفق البائع والمشتري على أن يحضر الأول للثاني لإدبها من القمح المئدي الجيد في يوم كذا ويقبض الثمن من المشتري قبل تفرقهما (٢) مراده وإن كان الثمن في الذمة فلا بد من قبضه في المجلس وصورة ذلك أن يقول المشتري للبائع أسلت إليك عشرة دنانير لتحضرن لي كذا في يوم كذا ولا يسله الدنانير وقت القول فإذا سلها له قبل التفرق صح العقد وإلا بطل (٣) أي لا يتسلم المشتري في المجلس بل بعد مدة ولو قليلة ويشترط أن يكون المسلم إليه مالكا للبيع سالة العقد (٤) أي معلومة للبائع والمشتري ولمدلين شاهدين غيرهما يرجع إليهما عند الاختلاف (٥) قلوا أسلم في مقدار من الحبوب كبير وحدد الموعد بأول ظهور المحصول لم يصح ذلك لتعذر الوفاء أو تحصره أي حصوله بمشقة كبيرة (٦) أو يصلح له وللمحل إليه مشقة ، فإن لم يعين الموضع وصح موضع العقد للتسليم كان على التسليم هو مكان العقد وإذا لم يصلح وجب التعيين (٧) أي تقدير بالذراع إذا كان المسلم فيه بقدر بالذراع (٨) أي قيم . (٩) المراد بالحيوان البهائم والرقيق فيقول في الصبد ابن كذا سنة وفي البهائم يقول ابن لبون أو ابن غنص أو تبع أو جندع أو نحو ذلك أو يذكر أستان كل منها . (١٠) إذا كان المسلم فيه يد كالطبخ والليمون ونحوهما . (١١) أي لا يشترط ذكر الجودة والرداة ويجوز ذكرهما ويحمل الجيد على أهل درجات الجودة والمطلق يحمل على الجيد أيضا . (١٢) أي والحلول ولا يشترط ذكر التأجيل في العقد لأن المسلم فيه لابد أن يكون ديناً فهو =

والحلول وشرط الأجود مبطل<sup>(١)</sup> لا الأردأ<sup>(٢)</sup> فإن ذكر أجل اشترط كونه معلوماً فيبطل بالمجهول كقوله في رجب<sup>(٣)</sup> ولا يصح السلم فيها لا ينضبط كنبل مريش<sup>(٤)</sup> وجواهر<sup>(٥)</sup> إلا في لآلء صغار وجوز ولوز<sup>(٦)</sup> عدأ ونارنج<sup>(٧)</sup> وسفرجل وكثرى ورماني وينض ووزنس<sup>(٨)</sup> وجلود ورق<sup>(٩)</sup> وخفاف ونعال عدأ وكبلا<sup>(١٠)</sup> وبنفسج وباسمين ودهن وغالية<sup>(١١)</sup> وثوب ملون<sup>(١٢)</sup> أو مركب عليه بالابرة غير جنسه إن لم ينضبط<sup>(١٣)</sup> ذلك وثوب مصبوغ بعد النسيج<sup>(١٤)</sup> وأطراف حيوان<sup>(١٥)</sup> ورأسه ونخيض<sup>(١٦)</sup> فيه ما لا مجهول.

---

== مؤجل ولو لأجل قريب وهو ما يسمى الحال كأن يحضره في يومه مثلاً والخلق يصل على الحال . (١) لأنه غير معلوم ولاحد لآخره إلا إن كان الأجود من المسألة فيه معلوماً فيجوز . (٢) لأنه إن أتى بغير الأردأ يكون قد زاد في المطلوب فلا لوم عليه (٣) لعدم تعيينه يوماً فيه بخلاف ما لو قال في أوله أو وسطه أو آخره . (٤) هي سهام فكيف ريش ليدخل فيها الهواء فتسوق أسرع في الرمي ثمعند ضبطه لأنه يحتاج إلى صفات كثيرة من رقة في بعض أجزائه وغلظ في بعضها الآخر . (٥) لعدم صفاتها وعدم انضباطها أيضاً من الحجم والوزن والشكل واللون وغير ذلك . (٦) لعدم انضباط ذلك أيضاً لجواز صغر الحجم وكبره ونخاعة القشرة ورقتها وغير ذلك أما وزناً أو كيلاً فيجوز . (٧) هو الجوز الهندى . (٨) نبات أصفر يصبح به . (٩) هو جلود الغزلان ونحوها . (١٠) أما وزناً فيجوز . (١١) هي طيب مركب من مسك وعنبر وعود وكافور . (١٢) أى بألوان غير منضبطة لكثرتها أو لاختلاف الأذواق في تقديرها (١٣) هذا قيد في الملون والمركب عليه شئ بالابرة من غير جنسه . (١٤) لأن الصباغة بعد النسيج تخفى بعض عيوب الثوب (١٥) لعدم انضباط ذلك أيضاً . (١٦) هو المنخوض بالقرب ، فإذا كان الماء فيه معلوماً جاز السلم فيه .

## باب الربا<sup>(١)</sup>

إنما يجري في نقد<sup>(٢)</sup> وما قصد لطعم<sup>(٣)</sup> فإن بيع ربوي بمنسه<sup>(٤)</sup> شرط  
حلول<sup>(٥)</sup> وتقاض قبل التفرق ومثالة<sup>(٦)</sup> يقينا أو بغير جنسه واتحاده<sup>(٧)</sup>  
شرط الأولان<sup>(٨)</sup> فقط ويجوز بيع حيوان بأخر<sup>(٩)</sup> وإذا عقد على جنس  
ربوي من الجائنين واختلف<sup>(١٠)</sup> المبيع ولو صفة كاتى دينار جيدة بمائة جيدة  
ومائة رديئة حرم ولم يصح.

## باب المراجعة<sup>(١١)</sup>

بأن يخر بضمن ما اشتراه ويبيعه بربح درهم لكل عشرة مثلا وهي

### باب الربا

(١) هو لغة الزيادة وشرعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم القائل في معيار  
الشرح حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما . (٢) أى يتحقق الربا في النقد  
ذهباً كان أو فضة مضروباً أو غير مضروب . (٣) أى لطعام الإنسان وإن لم يأكله  
إلا نادراً . (٤) مناجاة المجانسة أن يجمع الشئين اسم واحد كالقمح الهندى والبلى  
والتمر السيوى والعراق فانه يجمع الأولين اسم القمح والآخرين اسم التمر وكنه  
بذهب وفضة بفضة . (٥) أى عدم تأجيل تسليم البذل . (٦) أى لا يكون أحدهما  
زائداً على الآخر في قدر أو صفة تجعله أرق . (٧) أى اتحدت علة الربا فيهما بأن  
كانا من النقدين كذهب بفضة أو من المعلومات كبر بغير وأرد بغير .

(٨) أى الحلول والتقاض ولم تشترط المائلة لأنه لا سبيل إليها وإن لم تتحد علة الربا  
كثوم بطعام أو طعام بنقد فلا يشترط شئ من الشروط الثلاثة (٩) ولو من جنسه  
كبكرة ببكرة على سبيل المبادلة وخروف بخروف كذلك ولو يضرع أحدهما لبن سواء  
كان في الآخر مثله أولا . (١٠) هذا عتري القائل وهو الشرط الثالث يريد أن  
الاختلاف لا يشترط فيه اختلاف الجنس بل يكفي فيه اختلاف الصفة كاتى دينار جيدة  
بماتى دينار رديئة فلا يصح أو زاد مع ذلك شئ كثال المصنف فيحرم ولا يصح .

### (باب المراجعة)

(١١) سبق تعريفها في أنواع البيع وسيعرفها هنا المصنف

جائزة فإن ادعى غلطاً وأخبر بأقل<sup>(١)</sup> قبل قوله وحط الزائد وريثه أو بأكثر وكذبه فإن لم يبين لغلطه وجهاً محتملاً لم يقبل قوله ولا يثبت وإلا فلا، وله<sup>(٢)</sup> تحليف المشتري فيهما أنه لا يعرف ذلك.

### باب الخيار<sup>(٣)</sup>

الخيار المشروع<sup>(٤)</sup> في البيوع خيار شرع<sup>(٥)</sup> وهو خيار المجلس وخيار شرط وأكثر مدته ثلاثة أيام فإن زاد عليها لم يصح العقد وخيار صيب<sup>(٦)</sup> عند الاطلاع عليه وخيار تلقى الركبان<sup>(٧)</sup> إذا وجدوا السعر أغلى مما ذكره وخيار تفريق الصفقة<sup>(٨)</sup> في النوام أو الحال أو الابتداء إن جهل المشتري

(١) أى إذا أخبر البائع بضمن المبيع ثم رجع وقال إنه غلط في ثمنه فإن كان قوله الأخير قصاً قبل قولاً واحداً وإن كان زيادةً فإن قبله المشتري أخذ به وإن كذبه ولم يصدقه فإن أتى لغلطه بسبب معقول قبل قوله ويثبته كأن قال إتى في أثناء قراءة أمان الأشياء التى معى انتقل نظرى من ثمن شىء إلى غيره وإن لم يبين وجهاً معقولاً لم يقبل قوله ولا يثبت (٢) أى البائع تحليف المشتري أنه لا يعرف أنه غلط في التقدير فربما يرضى بقبول غلط البائع إذا عرضت عليه العين.

### باب الخيار

(٣) أى تحفيد البائع والمشتريين لإتمام البيع أو فسخه (٤) أى الذى أنبأه الشرع وأحلّه (٥) سمي خيار الشرع لأن الشرع أوجبه فحراً على البائع والمشتري وليس لها لإبطاله فلو شرط في العقد عدم خيار المجلس بطل العقد (٦) المراد بالعيب ما تنقص به عين المبيع أو قيمته قصاً يفوت به غرض صحيح سواء كان موجوداً عند العقد أو بعده وقبل أن يتسلمه المشتري ولم يكن المشتري يعلم به عند العقد (٧) صورة ذلك أن يقابل المشتري البائع قبل دخوله البلد أى في ضواحيها مثلاً ويشتري منه شيئاً بأرخص من سعر البلد فإذا علم البائع بالسعر فله الخيار في أن يرجع ويفسخ البيع أو يحميه (٨) بأن اشترى شيئاً فبذلك أحدهما قبل التسليم فله الخيار في أخذ الآخر بقيته أو فسخ البيع لأنه اشترى شيئاً مما وهذا تفريق الصفقة في النوام ، وأما في الابتداء فكبيع شىء حلال مع شىء حرام فيصح البيع في الحلال ويبطل في الحرام كخل وغمر =

الحال وخيار قَدِّ الوصف<sup>(١)</sup> المشروط والخيار لجمال النصب<sup>(٢)</sup> مع القدرة على الاتزاع ولطريان<sup>(٣)</sup> العجز مع العلم به ولجمال كون المبيع مُكْتَرَى<sup>(٤)</sup> وللامتاع من الوفاء<sup>(٥)</sup> بالشرط الصحيح إلا في إعتاق<sup>(٦)</sup> وقطع في بيع ثمرة قبل صلاحها والتخالف<sup>(٧)</sup> وللبائع لظهور زيادة الثمن<sup>(٨)</sup> في المراجعة وللشترى لاختلاف الثمرة<sup>(٩)</sup> إن لم يهبه البائع ما تجدد وللعجز<sup>(١٠)</sup> عن الثمن ولتغيير صفة<sup>(١١)</sup> مارأه قبل العقد ولتغيب<sup>(١٢)</sup> الثمرة بترك البائع السقي

صعيد وحر وكان المشتري يحمل ذلك أى يحمل أن أحد الميمين حرام فله الخيار أى الرجوع في الصفة كلها أما إذا كان يعلم فالبيع صحيح في الحلال باطل في الحرام ولا خيار للبائع (١) كان شرط في العبد الكتابة أو في الجارية حسن الصوت أو في القرس أن يكون أقر محلاً لم يوجد الشرط فله فسخ البيع . (٢) بأن كان المشتري يحمل أن المبيع منصوب وهو قادر على اتزاعه من غاصبه فله الخيار بعد العلم بالنصب أما إذا كان لا يقدر على اتزاعه فالبيع باطل . (٣) أى أن المشتري كان يعلم بالنصب وأشترى لأنه قادر على الاتزاع لحدث له ما يجزوه عن الاتزاع فله الخيار . (٤) أى أن المشتري يحمل أن الشيء الذي اشتراه أجره غيره لمدة تستمر لما بعد يوم التسلم فله الخيار في البيع فإن أخذ هو الأجرة وأجاز البيع ذهب خياره . (٥) بأن يتمتع البائع عن الوفاء بما اشترطه المشتري في العقد كان اشترط رهن المبيع أو اشترط كفيلاً بالثمن . (٦) بأن باع له العبد وشرط أن يعقده عليه أى أن يقول له أنت حر فيسرى ذلك على المشتري أو اشترط عليه قطع اثر قبل بدو صلاحه فلا خيار لعدم تحقق هذا الشرط للبائع .

(٧) بأن اختلفا في صفة العقد كالاختلاف في مقدار الثمن أو في نوعه كذهب أو فضة فيحلفان على رأيها ويثبت الخيار ويفسخ العقد .

(٨) أى إذا ادعى البائع غلطاً وزاد في الثمن وواقفه المشتري على ذلك فللبائع الخيار (٩) أى إذا اشترى شخص ثمراً وكان شجره ما يزال يثبت غيره فاختلفت الثمرة الجديدة بالمبيعة فللشترى الخيار إلا إن وهب البائع ما تجدد . (١٠) والمبيع باق عنده بسبب إقلاسه أو عدم حضور ماله . (١١) وإن لم يكن التنهيد حياً . (١٢) أى لحوث العيب في الثمرة بتقصير المالك البائع .

## بابُ اليُوعِ الباطلة<sup>(١)</sup>

وهي كَيْعٌ ما لم يُقبضَ إلا<sup>(٢)</sup> في ميراثٍ ومَوْصًى به ورزقٍ سلطانٍ وغنيمةٍ ووقفٍ<sup>(٣)</sup> وموهوبٍ<sup>(٤)</sup> استرجعَ وصيدٍ<sup>(٥)</sup> مُثَبَّتٍ ومُسَلَّمٍ<sup>(٦)</sup> فيه ومُكْتَرَى<sup>(٧)</sup> وغيرها<sup>(٨)</sup> وكَيْعٍ<sup>(٩)</sup> ما عَجَزَ عن تسليمه حالاً كالطَّيْرِ في الهواء إلا في إجارَةٍ<sup>(١٠)</sup> وسلمٍ وغلَةٍ لا يمكنُ كَيْلُها إلا في زمنٍ طویلٍ ومنصوبٍ

### باب اليُوعِ الباطلة

(١) هي واليُوعُ الفاسدة بمعنى واحد وهي كل بيع قد ركننا أو شرطاً من شروط البيع وإنما أجاد ذكرها هنا مع أنها سبقت في باب اليُوعِ العالسة لزيادة التوضيح وللمثيل لها والاستثناء منها . (٢) أى أن يبيع الشخص ما لم يقبضه ويستولى عليه وليس في حياته إلا في الميراث فيجوز أن يبيع الوارث نصيبه في الميراث وإن لم يستول عليه بشرط أن يكون المال الموروث حراً غالياً من القيد ، وكذلك الموصى له يجوز له بيع ما أوصى له به بعد موت الموص وقبول الوصية وقبل استيلائه على الموص به وكذلك رزق السلطان أى عطاؤه للجندى أو لمن يعمل في الحرب إذا باعه قبل أن يتسله بأن كان عتقاً إلى المال يجوز له بيع عطاؤه بعد معرفته وفرزه رافة به وكذلك الغنيمة يجوز لمن له نصيب فيها بيع نصيبه قبل قبضه وتسليمه بعد معرفته وفرزه . (٣) أى ربح الوقف يجوز لمن له نصيب فيه بيعه قبل تسليمه سواء كان أجرة أو عيناً من ثمر وتاج حيوان .

(٤) أى إذا رجع الأصل في هبة للفرع والمال موجود عند الفرع فلا يحمل بيعه قبل قبضه . (٥) أى يجوز بيع الصيد الذى وقع في الشباك وهو فيها قبل الاستيلاء عليه (٦) يبيع المسلم له الشيء قبل الاستيلاء عليه . (٧) أى إذا أجر المالك حيواناً أو عقاراً فله بيعه وهو عند المستأجر قبل تسليمه منه بعد رؤيته واستيفاء جميع شروط البيع (٨) كالمال المشترك بين شريكين أو أكثر كحيوان ودلر وأرض يجوز لأحد الشركاء بيع نصيبه قبل تسليمه من شركائه فيبيعه شائعاً أو يفصل به يسه . (٩) هذا من أنواع البيع الباطل وهو معطوف على قوله كَيْعٌ ما لم يقبض . (١٠) كما سبق في المكترى فيجوز لبيع المؤجر قبل استيفاء مدة الإجارة وإن عجز البائع عن تسليمه للبشرى وكذلك السلم يجوز مع أن البائع عاجز عن تسليمه في الحال .



أو آبق لقادر عليه<sup>(١)</sup> وعين يلد آخر<sup>(٢)</sup> وكيع<sup>(٣)</sup> حبل الحبلَة كَانَ يَقُولَ  
إِذَا أُتْبِجَتْ هَذِهِ النَّاقَةُ ثُمَّ تُتْبِجَتْ أَلَى فِي بَطْنِهَا قَدْ بَسَتْكَ وَلِنَمَّا أَوْ بَانَ  
يَشْتَرِي شَيْئًا بِشَيْنٍ مُؤَجَّلٍ يَنْتَاجُ نَاقَةً مَعِيْنَةً ثُمَّ تَسَاجِرُ<sup>(٤)</sup> مَا فِي بَطْنِهَا وَيَعْرِ  
الْمُضَامِينَ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ وَالْمَلَأَقِيحِ وَهِيَ مَا فِي بُطُونِ الْإِنَاثِ  
وَيَعْرِ بِشَرَطٍ إِلَّا بِشَرَطِ رَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ<sup>(٥)</sup> أَوْ إِشْهَادٍ أَوْ خِيَارٍ أَوْ أَجَلٍ أَوْ إِهْتَاقٍ  
أَوْ بَرَاءَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ فَيَرَأَى عَنْ عَيْبٍ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ لَمْ يَكُنْهُ أَوْ قَهْلٍ الْمِيعِ<sup>(٦)</sup>  
مِنْ مَكَانٍ الْبَائِعِ أَوْ قَطْعِ الثَّمَارِ<sup>(٧)</sup> أَوْ تَبْقِيهَا بَعْدَ الصَّلَاحِ<sup>(٨)</sup> أَوْ وَصْفٍ<sup>(٩)</sup>  
يُضَدُّ كَكُونَ الْعَبْدِ كَاتِبًا أَوْ أَنْ لَا يُسَلِّمَ الْمِيعَ حَتَّى يُسْتَوْفَى ثَمَنُهُ أَوْ الرَّدِّ  
بِعَيْبٍ وَكَيْعٍ لِلْأَمْسَةِ كَانَ يَلَسُّ ثَوْبًا مَطْوًيًا أَوْ فِي ظُلْمَةٍ ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ

(١) أى لقادر على اتزاع المنسوب ورد الآبق . (٢) إذا أمكن المشتري تسليها،

(٣) هذا من أنواع البيع الباطل وهو معطوف على (كيع مالم يقبض) .

(٤) كأن يقول له اشتريت منك هذا الشيء بولد ولد هذه الناقة أو البقرة مثلا ، وهذا  
وما قبله باطل لعدم إمكان القدرة على تسليم المبيع في الأول لأنه مجهول غير معلوم وليس  
بمملوك لأنه لم يوجد بعد وفى الثانى لجهل الأجل

(٥) أى إذا باع البائع الشيء بشرط رهن شيء عند المشتري لحاجته إلى المال أو شرط  
المشتري أن يتكفل بالثمن فلان أو أن يكون العقد عليه شهود أو فيه الخيار أى خيار الشرط  
أو يدفع الثمن بعد أجل معلوم أو اشترط أن يمضى العبد الذى اشتراه ، أ وشرط البائع  
أن يكون بريئا مما يظهر فى المبيع من عيب صح البيع فى ذلك كله وبرأ البائع فى الأخيرة  
من العيب الباطن الذى لم يعلمه أما الظاهر وماعله البائع فللمشتري خيار العيب بسببه

(٦) أى اشترط المشتري قتل المبيع من مكان البائع إلى مكان آخر سواء كان مكان  
المشتري أو مكان غيره فيصح (٧) أى بشرط البائع قطع الثمار ولا يرضى ببقائها بعد  
بدو صلاحها حتى ينقطع مما بعدها (٨) أى يشترط المشتري بقاء الثمار بعد بدو صلاحها  
حتى يتم نفعها (٩) أى أو بشرط وصف ويلاحظ تقدير كلمة شرط فيما بعد ذلك إلى  
قوله أو الرد بعيب .

لا خيار له إذا رآه والمُتَابَعُ بَأَن يَنْبِذَ كُلُّ مِمَّا نَوَيْتُهُ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا<sup>(١)</sup>  
 بِالْآخَرِ وَلَا خِيَارًا إِذَا عَرَفَ الطَّوْلَ وَالْعَرْضَ أَوْ بَأَن يَنْبِذَهُ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ<sup>(٢)</sup>  
 مَعْلُومٍ وَالْمُحَاقَّةُ وَهِيَ يَبِيعُ الْبُرِّيَّ فِي سُنْبِلِهِ<sup>(٣)</sup> وَيَبِيعُ مَا لَمْ يُبَالِكْ إِلَّا فِي سَلَمٍ  
 وَإِجَارَةٍ وَرِبَا<sup>(٤)</sup> وَكَيْفَ تَحْمِلُ بِحَيَوَانٍ وَلَوْ غَيْرَ مَا كَوَّلَ وَيَجُوزُ يَبِيعُ لَبَنٍ  
 بِحَيَوَانٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ضَرْعِهِ<sup>(٥)</sup> لَبَنٌ مِنْ جَنْسِهِ وَكَيْفَ شَاؤَ لَبُونٍ<sup>(٦)</sup> بِمِثْلِهَا  
 وَيَبِيعُ الْحَصَاةَ كَأَن يَبِيعَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ الْحَصَاةُ وَيَبِيعُ الْمَاءَ  
 الْجَارِيَّ وَلَوْ مَدَّةً مَعْلُومَةً وَيَبِيعُ الثَّمَرَةَ قَبْلَ الصَّلَاحِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ وَلَوْ  
 بَاعَ غُضْلًا وَعَلَيْهِ ثَمَرَةٌ مُؤَبَّرَةٌ<sup>(٧)</sup> فَهِيَ لِلْبَائِعِ أَوْ غَيْرُ مُؤَبَّرَةٍ فَلِلْمُشْتَرِي وَيَبِيعُ  
 رُطْبًا بِمِثْلِهِ أَوْ بَشْمَرًا وَثَرًا مَبْلُولًا بِمِثْلِهِ أَوْ بِحَافٍ وَلَحْمَ طَرِيٍّ بِمِثْلِهِ أَوْ بِقَدِيدٍ<sup>(٨)</sup>  
 وَرِبَاسٍ بِمِثْلِهِ مُتَفَاعِلَيْنِ<sup>(٩)</sup> إِنْ اتَّحَدَا<sup>(١٠)</sup> الْجِنْسُ وَاللَّحْمَانِ<sup>(١١)</sup> وَالْأَلْبَانُ وَالْأَدَهَانُ<sup>(١٢)</sup>

- 
- (١) أى مبادلة (٢) أى بدون صينة (٣) أى يبيع المحاققة كبيع البري في سنبله بغير صاف خارج سنبله ، ومثل ذلك يبيع البري في سنبله بمثله وبدرهم أو مبادلة بشيء آخر فهو فاسد لعدم رؤية المبيع ولكن لا يسمى يبيع المحاققة إلا الأول (٤) أى يجوز يبيع الربوي كالعلماء مثلا بربوي آخر في الذمة وإن لم يكن المبيع موجودا عند البائع أى علوكا له ومثل ذلك غير الربوي وإنما خصه بالذكر لثوم عدم صحته (٥) الضرع الثدي ، فان كان في الحيوان لبن من جنس اللبن المبيع كبيع لبن بقر ببقرة أو لبن حمل بناق لم يصح أما إذا لم يكن في الحيوان لبن أصلا أو فيه لبن من غير جنسه كبيع لبن بقرة بشاة فيها لبن أو حمل ببقرة فيها لبن فيصح (٦) أى ذات لبن يتفتح به (٧) أى ملقحة والتلقيح هو وصول طلع الذكر من النبات إلى طلع الإناث منه لأنه متى تلقح صار قريب المنال بخلاف ما لم يلحق (٨) أى بحفف (٩) أى يزيد أحدهما على الآخر ولو احتمالا (١٠) واجمع إلى ما ذكر من أول قوله ولحم طري (١١) جمع لحم كركبان جمع ركب (١٢) جمع دهن كالسمن والزيت ونحوهما

والسمك والمخلول<sup>(١)</sup> وأنواع الخبز أجناس<sup>(٢)</sup> وكيع نخس<sup>(٣)</sup> وحر وأم ولد<sup>(٤)</sup> ومكاتب وحشرات وحسب الفحل وهو أجرة ضرابه وينع الغرركسك في فأرة<sup>(٥)</sup> وصوف على ظهر قم ويبيع عبد مسلم من كافر<sup>(٦)</sup> ولا يدخل<sup>(٧)</sup> مسلم في ملك كافر ابتداء<sup>(٨)</sup> إلا بالإرث<sup>(٩)</sup> وباستزجاءه<sup>(١٠)</sup> بأفلاس المشتري ويُرْجوه في هبته<sup>(١١)</sup> لو ولد له ويرد عليه<sup>(١٢)</sup> ويقوله لمسلم أعنتك عندك<sup>(١٣)</sup> عني فيعتقه عنه ويشرائه من<sup>(١٤)</sup> يعتق عليه وكيع العرايا<sup>(١٥)</sup> وهو بيع الرطب على الشجرة بتمر<sup>(١٦)</sup> أو العنب عليه بزيب في خمسة

- (١) جمع خل (٢) أى يجوز بيع نوع منها بنوع آخر متماثلين كبيع لحم ضأن بلحم بقر وسمك موسى بسمك البلطي وسمن بزيب وغل زيب بغل وطلب أو تمر  
(٣) هذا من البيوع الباطلة .  
(٤) الأمة التى أولدها سيدها لا يجوز بيعها (٥) الفأرة الجلدة التى يكون فيها السمك  
(٦) أى يبيع الكافر لما فى ملكه من الإهانة (٧) أى عبد مسلم  
(٨) يعنى من أول الأمر بعد ظهور الاسلام وقوته أما دوما فالعبيد الذين أسلوا عند الكفار لا يستبرون دخولوا فى ملكهم ابتداء بل استمر ملكهم لهم  
(٩) بأن أسلم عبد الكافر ثم مات الكافر فوراً الكافر (١٠) بأن باع الكافر عبده لشخص فأسلم العبد عنده فبين أن المشتري مفلس فيسترجعه الكافر  
(١١) بأن وهب الكافر عبداً لولده فأسلم العبد عند الولد ثم عاد الكافر في هبته  
(١٢) بأن يبيع الكافر العبد فيسلم العبد عند المشتري ثم يظهر عيب فى العبد فيرده المشتري فيدخل فى ملك الكافر وهو مسلم  
(١٣) يقول الكافر للمسلم أعنتك عندك عني بكذا فيعتقه المسلم فيدخل العبد فى ملك الكافر ثم يخرج بالعق فهو ملك ضمني (١٤) كشرائه بفضه كآبته أو أصله أو من يشهد بحريته وهو مسلم فيملكه ثم يعتق عليه بمجرد ملكه  
(١٥) العرايا جمع عرية وهى فى الأصل النخلة التى يستثنيها صاحب البستان من البيع لئلا تكل ثمرها سميت بذلك لأنها عريت عن حكم البستان ثم سى البيع المذكور بذلك  
(١٦) بتمر ليس على الشجر وكذلك الريب المبيع به العنب .

أَوْسُقٍ فَأَكْثَرَ وَيَجُوزُ فِيهَا دُونَهَا<sup>(١)</sup> بَعْدَ الصَّلَاحِ .

### بابُ الصِّلَحِ<sup>(٢)</sup>

يَكُونُ هِبَةً<sup>(٣)</sup> بَأَنْ يُصَالِحَ مَنْ هَبَّ عَلَى بَعْضِهَا<sup>(٤)</sup> وَيَمَّا بَأَنْ يُصَالِحَ مِنْهَا عَلَى غَيْرِهَا<sup>(٥)</sup> وَإِجَارَةً بَأَنْ يُصَالِحَ مِنْهَا عَلَى مَنَفَعَةٍ<sup>(٦)</sup> أَوْ مِنْ مَنَفَعَتِهَا عَلَى غَيْرِهَا<sup>(٧)</sup> وَإِبْرَاءً<sup>(٨)</sup> بَأَنْ يُصَالِحَ مَنْ دَيْنَ عَلَى بَعْضِهِ وَغَيْرِهَا<sup>(٩)</sup> .

### بابُ الْحَوَالَةِ<sup>(١٠)</sup>

يُعْتَبَرُ لَهَا<sup>(١١)</sup> مَحْمِلٌ وَمَحْتَالٌ<sup>(١٢)</sup> وَصِيَّةٌ وَصَرِيحٌ أَحْلَتْكَ عَلَى فُلَانٍ بِالَّذِينَ الَّذِينَ

(١) أى يجوز بيع الراياني أقل من خمسة أوسق والوسق ١٢٠ قنصا مصريا بعد بدو صلاح الثمر وفي خمسة أوسق فأكثر بعد اكتمال النضج

### باب الصِّلَحِ

(٢) الصِّلَحُ فى اللغة قطع النزاع وفى الاصطلاح عقد يحصل به قطع النزاع والمراد هنا قطع النزاع فى العمالة والدين (٣) أى يحصل الصِّلَحُ بطرق كثيرة يدخل بعضها فى حكم الهبة فيكون له حكمها وشروطها وبعضها فى حكم البيع فيكون له حكمه وشروطه وهكذا بقية ما عده المصنف (٤) كأن يختلف اثنان على دار هذا يدعى ملكها وهذا يدعى ملكها فيصلحان بعد إقرار احدهما بملك الآخر لها على أن يأخذ المقر بعض الدار (٥) كأن يصالحه فى المثال المذكور على مائة دينار أو على أثواب أو نحو ذلك .

(٦) كأن يصالحه فى المثال المذكور على سكنى دار غيرها مدة معينة (٧) كأن يصالحه وقد اختلفا على أيهما أجر الدار على خدمة عبده مدة معينة (٨) أى تنازلا عن بعض الدين وإخلاء ذمة من يخالفه من هذا البعض كأن يختلفا على أن لأحدهما على الآخر عشرة دنانير فيبرى من يثبت له المبلغ صاحبه من خمسة أو من أربعة أو نحو ذلك (٩) فيكون خلعاً مثلاً كقول الزوجة لزوجها صالحتك من الدين الذى لى عليك على أن تطلقنى طلاقاً .

### باب الحَوَالَةِ

(١٠) هى فى اللغة الانتقال والتحول وشرط عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة .

(١١) أى لصحتها . (١٢) المحمِلُ هو الدائن الأول والمَحْتَالُ هو الدائن الثانى =

لك على فإن انقصر على أحلتك على فلان بكذا فكتابة<sup>(١)</sup> ومحال عليه لا رضا<sup>(٢)</sup> ودَيْنَان وكوتهما معلومين<sup>(٣)</sup> يجوز بينهما وتساويهما<sup>(٤)</sup> صفة وقدرًا وحلًا وتأجيلًا<sup>(٥)</sup>.

### باب الوصية<sup>(٦)</sup>

ملكها<sup>(٧)</sup> موقوف على القبول إن وجسد بان حصوله للموصى له بالموت وإلا فلوارث بشرط صحته أن لا تكون مصيبة<sup>(٨)</sup> ولا محالًا<sup>(٩)</sup> وأن لا يكون الموصى له أو به تَخَلًّا أَفْضَلَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ<sup>(١٠)</sup> فأكثر من حين والمحال عليه هو المدين الأول وصورة ذلك أن يكون على محمد دين لحاله ثم يستدين حاليه من علي ويريد سداد دين بدين فيحيل عاله عليا على عهد فتأجل يحيل وعلى محال ومحمد حال عليه (١) إن نوى بها الحوالة صحت وإلا فلا. (٢) أى لا يشترط رضا المحال عليه (٣) أى لا يصح أن يكون الدينان مجولين ويجب أن يكونا الدينان حرين يمكن التصرف فيما فإذا كانا غير حرين كدين السلم ومال كتابة العبد فلا تصح الحوالة لأتاهما لا يجوز بينهما (٤) أى الدينين المحال به والمحال عليه ولو كان أحدهما أكثر من الآخر لكن أحال بقدر ماله كأن يكون له خمسة عند محمد وعليه عشرة لعلى فيحيل عليا بخمسة من العشرة على عهد (٥) أى يشترط تساوى الدينين في الحمول والتأجيل فلا يحيل شخص بدين حال على دين مؤجل أما لو أحال بمؤجل على حال فيجوز ويعتبر ذلك تعجيلًا لدفع (٦) هى فى اللغة الإيصال من وصى الشيء بكذا وصله به وشرعًا تبرع بحق بعد موت المتبرع (٧) أى ملك الوصية بمعنى الموصى به موقوف على قبول الموصى له وقبوله إما يكون بعد موت الموصى أما قبل الموت فيجوز للموصى الرجوع فى وصيته فإن قبل ملك المال وإن لم يقبل فملكه الوارث (٨) كأن يوصى بسلاحه لحربى أو بعبدة مسلم لكافر أو بكتب علم وحديث لكافر (٩) أى ألا تكون الوصية بشيء غير موجود كأن يوصى بدارهم أو كتب أو عقارات وليس له شيء منها والعبرة بما بعد الموت فإن أوصى بشيء من ذلك وكان ماله قبل الموت وبعده لم يوجد له شيء بأن باعه أو احترق أو سرق فلا تصح الوصية (١٠) لأنه لو كان كذلك لاحتج بأنه حدث بعد الوصية إذ أقل مدة الحمل ستة أشهر فيكون أوصى العدم وهو لا يصح.

الوصية إن كانت أمه فراشاً ولا<sup>(١)</sup> فتصح إن انفصل لأربع سنين فأقل<sup>٢</sup>  
وتصح بحمل حديث<sup>(٣)</sup> وكذا بما لا يخرج<sup>(٤)</sup> من الثلث إن أجازهُ الوارثُ  
وتصح لقاتل<sup>(٥)</sup> وحربي ومُرتد ولو ارث إن أجاز بقية الورثة المطلقين<sup>(٦)</sup>  
التصرف حتى لو أوصى لكل من يئيه بعين بقدر نصيبه صحَّت<sup>(٧)</sup> وتصح  
مَنْ عليه دين<sup>(٨)</sup> مُستغرق إن أسقط يارثه أو غيره وكل وصية لا تتوقف  
على إجازة<sup>(٩)</sup> من الثلث إلا عتق أم الولد وعتقاً معلقاً بصفة<sup>(١٠)</sup> ومات<sup>(١١)</sup>  
قبل المُنْتَقِ ولا مال له غيره.

### بابُ المساقاة والمزارعة<sup>(١٢)</sup>

المساقاة أن يعقدَ على غنٍ أو شجرٍ عنبٍ لمن يتعهدُهما بحِمْزٍ معلومٍ عما يخرجُ

(١) ولا أي وإن لم تكن أمه فراشاً أي موطوءة السيد أو كانت ولم يمكنه وطؤها  
تصح الوصية لاحتمال وجوده في الغالب عند الوصية (٢) أي بحمل سيحدث كأن  
يوصي بحمل هذه الناقه في هذه السنة وهي لم تحمل بعد أو في السنة القادمة ونحو ذلك  
(٣) الأصل في الوصية أنها لا تجوز إلا في الثلث فأقل فإن زادت على الثلث جازت  
بشرط إذن الوارث فإذا لم يأذن لم تصح (٤) بأن أوصى لشخص فقتله أو لشخص  
فظهر بعد الموت أنه حربي أو ارتد بعد موت الموصي فتصح الوصية في هذه الصور أما  
لو كان يعلم من أول الأمر بأنه حربي أو مرتد أو قال أو صيت لقاتل فلا تصح لأنه  
تشجيع للصفات المحرمة المذكورة (٥) فإذا لم يجزوا لم تصح الوصية وكذا إن  
كانوا غير مطلق التصرف إلا إن أذن أولياؤهم (٦) بشرط إجازة الباقيين (٧) أي  
يجوز أن يوصي الشخص الذي عليه دين يستغرق ماله ، ثم إن سقط هذا الدين أو بعضه  
يارثه أو سدد جلات الوصية بشروطها وإن لم يسقط لم تصح لأن الدين مقدم على الوصية  
(٨) أي تحسب من الثلث (٩) ووجدت الصفة في حالة المرض بغير اختيار السيد  
(١٠) أي مات العبد العتيق قبل موت الممتق وليس له مال غيره فيحسب من رأس  
المال لا من الثلث وكذلك إذا كان له مال غيره .

### باب المساقاة والمزارعة

(١١) أي والمخابرة ولم يذكرها في العنوان لأنها باطلة .

منهما<sup>(١)</sup> ولا يجوز في غيرهما الإلتزام لهما<sup>(٢)</sup> ويخالفان<sup>(٣)</sup> غيرهما في الحرص<sup>(٤)</sup> والزكاة<sup>(٥)</sup> والرياء والمساقاة ، ويزيد النخل على العنب بالتأخير<sup>(٦)</sup> والمزارعة أن يعقد على أرض لمن يزرعها بحره معلوم عما يخرج منها والبذر من المالك فإن كان من العامل فهي مخايرة وهي باطلة<sup>(٧)</sup> وكذا المزارعة<sup>(٨)</sup> إلا في البياض بين النخل أو العنب إن عسر سقيهما إلا يسقيه واتحد العامل ولم يفصل بين العقدين وأن تأخر المزارعة على المساقاة<sup>(٩)</sup>.

### باب الإجارة<sup>(١٠)</sup>

تقدر بمدة<sup>(١١)</sup> أو بعمل ، وشرط صححتها العلم بالمدة والأجرة وأن

- (١) ويشترط أن تكون الأشجار معينة مرئية وأن تشر في المدة غالباً وألا يشترط على العامل ما ليس من جنس عمله (٢) فالمساقاة خاصة بالنخل والعنب فإذا وجد تبعاً لهما أشجار غيرهما تشترك معهما في السقي والرياسة كأشجار المشمش والبرقوق جز ذلك أما إذا كان المشمش والبرقوق وحدهما فلا تجوز المساقاة فيهما (٣) أى النخل والعنب (٤) هو الحذر والتخمين في تقدير البلع والعنب على شجرهما لتقدير الزكاة فيهما .
- (٥) أى وجوب الزكاة فيهما (٦) أى بمسألة التأخير السابقة وهي إذا بيع النخل وعليه بلع لم يلقح فهو للشري وإذا كان قلع فهو للبائع (٧) لعدم وردها ، وعلى الوارح دفع أجرة المثل لصاحب الأرض عن أرضه (٨) والمزارعة التي عرفها لا تصح إلا في البياض وهو الأرض الخالية من الزرع الموجودة بين أشجار الخيل وأشجار العنب فتصح تبعاً للمساقاة أما في غير ذلك فلا تصح والنتائج كله للمالك وعلى المالك أجرة المثل للزارع .
- (٩) لأنها إنما جازت تبعاً لها فيجب تأخيرها عنها .

### باب الإجارة

- (١٠) هي لغة اسم للأجرة وشرط عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم (١١) المدة كإيجار الدار أو الأرض سنة والعمل كإيجار العربة أو الدابة لتوصل إلى بلد معلوم ولا يصح الجمع بين المدة والعمل فلو أجر شخصاً ليبني له بيتاً في شهر =

لا تُشترط<sup>(١)</sup> بعقد آخر وأن يتصل الشروع في استيفاء المنفعة<sup>(٢)</sup> بالعقد في إجازة العين إلا في إجازة مدة تلي مدة إجازة قبل انقضائها للمالك منفعتها وإلا في كراه العقب<sup>(٣)</sup> وهو أن يؤجر دابته واحداً ليركبها بعض الطريق<sup>(٤)</sup> أو اثنين ليركب<sup>(٥)</sup> كل واحد منهما مدة معلومة ثم يقتسمان مالهما وإلا في كراه حيوان لعمل مدة هل أن يفتنع به المكترى الأيام دون الليالي<sup>(٦)</sup> وإلا في غيرها<sup>(٧)</sup> والمنافع من ضمان<sup>(٨)</sup> المكترى ولو بعد القبض<sup>(٩)</sup>.

### باب العارية<sup>(١٠)</sup>

هي مضمونة<sup>(١١)</sup> بقيمة يوم التلف إلا ما استعاره ليرهنه فرهته فتلّف

لم يصح، أمالو أجره البناء شهراً فيصح (١) أى ولا ترتبط بعقد آخر يكون شرطاً فيها كأن يقول أجر تلك دابتي على أن تبيعني دارك أو دابتك فلا يصح (٢) أى بمجرد تأجير العين يبتدىء في الانتفاع فلا يصح أن يؤجر داره لمستأجر السنة الآتية مع أنها عالية ليست مكثرة لأحد، فلو كانت الدار مؤجرة لآخر وأجر المستأجر الجديد مدة تلي المدة الأولى جاز عدم اتصال الانتفاع بالعقد (٣) جمع عقبة وهي التوبة .

(٤) وينزل عنها البعض الآخر له ليركبها هو (٥) أى يتناوبان الركوب فيقتسمان المدة هذا مرحلة وذلك مرحلة أو هذا ثلاث ساعات وذلك مثلها فتصح الإجازة وإن لم تتصل المنفعة بالعقد (٦) أى ووقع العقد ليلاً (٧) كإجازة الأرض المغورة بالماء قبل انحصار الماء عنها (٨) أى أن المكترى أو المؤجر يضمن المنفعة للمكترى والمستأجر فلو تلف الشيء المكترى أو المؤجر قبل استيفاء المنفعة انقضت الإجازة وعلى المالك رد القيمة، أو تلف بعد استيفاء جزء منها رد بقدر الباقي (٩) أى بعد استيلاء المكترى أو المستأجر على العين للانتفاع بها لأن يده علم يد أمانة ولا يضمن له إلا بالتعدي .

### باب العارية

(١٠) هي لفظة اسم لما يعار وشرعاً إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه بدون مقابل (١١) أى يضمن المستعير الشيء الذي استعاره فتلّف عنده بقيمته يوم تلفه



عند المرتين فلا ضمان بناء على أنه ضمان دين في رقة<sup>(١)</sup> المعار فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته والمرهون عنده ولا يضمن<sup>(٢)</sup> ما تلف باستعمال والمستعير الاتفاع بحسب<sup>(٣)</sup> الإذن وهي جائزة من الطرفين<sup>(٤)</sup> كما مر إلا إذا أعار لدفن ميت ودُفن فلا يرجع حتى يندرس أمره أو استعار مكاناً لسكنى معتدة فليس<sup>(٥)</sup> له الرد.

### باب الوديعة<sup>(٦)</sup>

يضمن الوديع ما تعدى فيه منها<sup>(٧)</sup> إلا أن يأخذ درهما مثلاً من

(١) أى أن الدين متعلق بالشيء المستعار لا بذمة المستعير فلو حل الدين أى اقتضى ميعاد الرهن قل المرتين يبعه ويرجع صاحب الشيء على المستعير بقيمته ولذلك يشترط الشروط الآتية حتى يكون صاحب الشيء على بينة من أمره (٢) أى لا يضمن المستعير ما تلف من الشيء المعار من ذات أو صفة لأن التلف نشأ عن استعمال مأذون فيه فلو استعار دابة ليحمل عليها فانت أثناء الحمل لم يضمنها وكذلك إذا استعار قدراً لطبخ فيه فهدى. القدر بسبب استعماله لا يضمن يباحه (٣) أى يفعل المستعير بالشيء المستعار ما أذن له صاحبه فيه أو مثله أو أقل منه ، فلو استعار قدراً للطبخ جاز له الطبخ وغلى الماء لأنه مثل الطبخ ووضع الماء البارد فيه لأنه أقل من الطبخ ولا يجوز له إدخاله قرناً ذا حرارة عالية لأنه يضر به وهذا أكثر مما أذن فيه المالك (٤) أى عقد جائز لا لازم كما مر في العقود (٥) أى ليس للمستعير الرد بل يلزمه إسكانها فيه متى أطاره إياه مالكوها وللمالك الرجوع وطلب الأجر فإذا رضى المستعير بدفع الأجر دفعه وإلا قلبها إلى أقرب مكان المكان المستعار .

### باب الوديعة

(٦) أى الإيداع وهو توكيل بحفظ مال (٧) أى ما يتلف من الوديعة عند الوديع بتعديده يضمنه فإن تلفت الوديعة كلها أو بعضها ضمنها كأن ليس ثوباً مودعاً عنده قبل الثوب بكثرة لبسه فيضمنه أو استعمال نحاساً مودعاً عنده فنقصت قيمته فيضمن ما نقص

كيس<sup>(١)</sup> ثم يرد إليه مثله فيضمن الجميع<sup>(٢)</sup> إذا لم يميز ويضمن بإيداع<sup>(٣)</sup> غيره بلا إذن ولا عذر له<sup>(٤)</sup> ويوضعها في غير حرز مثلها وينقلها إلى دون حرز مثلها وبترك دفع متلفاتها وبالعدول عن الحفظ المأمور به مع تلفها بذلك وبالاتفاق بها<sup>(٥)</sup>.

### باب القراض<sup>(٦)</sup>

يختص بالدرهم<sup>(٧)</sup> والدنانير والريح مشترك بحسب<sup>(٨)</sup> الشرط فإن شرطاه كله لأحدهما<sup>(٩)</sup> قراض فاسد ولا يجوز تقيده بمدة ويمنعه التصرف أو البيع<sup>(١٠)</sup> بعدها فإن منعه الشراء<sup>(١١)</sup> فقط بعد مدة جاز.

(١) أى مفتوح أما لو كان مغلقا ففتحته فيضمن الجميع (٢) أى إذا لم يميز الدرهم المردود عن البقية أما إن تميز الدرهم المردود فيضمنه فقط . (٣) أى يضمن الوديع الوديعة إذا أودعها عند غيره بلا إذن من صاحبها وتلفت عند الوديع الجديد ولو كان الجديد قاضيا أو رئيس حكومة (٤) أى ولا عذر له في إيداعها عند غيره أما لو كان له ضرر كان حدث حريق بمنزله أو أغار العدو على جهته فأودعها عند غيره فلا يضمنها (٥) أى يضمن الوديع الوديعة بالأمور السابقة من أول قوله ويوضعها في غير حرز مثلها ومعنى ضمانه بالاتفاق بها أنه لو تلفت الوديعة بسبب اتفاق الوديع بها ضمنها كما إذا استعمل حيوانا في الحرث أو في الركوب فأتى فيضمنه وكذلك إذا فقد شيئا من حبه أو متاعه ضمنه .

### باب القراض

(٦) هو أن يعطى الشخص مالا لغيره ليتجر فيه على أن يكون الربح مشتركا بينهما (٧) أى لا يكون القراض إلا بدفع المال الصحيح من لذهب والفضة ، فلا يصح القراض بالسلع ولا بالنقد المغشوشة (٨) أى مشترك بينهما بالنسبة التي اتفقا عليها في العقد سواء كانت الثلث أو الثلثين أو النصف أو الربع أو ثلاثة الأرباع أو غير ذلك ، ولا يجوز اشتراط شيء من الربح لغيرهما (٩) أى للعامل أو المالك (١٠) أى لا يجوز تقييد القراض بمدة معينة في العقد لأن لكل من صاحب المال والعامل حق النسخ متى أراه (١١) أى إن قيد شرائه فقط بمدة مع استمراره في البيع وكان ذلك لمصلحة القراض جاز ذلك

## باب الوكالة<sup>(١)</sup>

تصح<sup>(٢)</sup> إلا في مجهول مطلق كأن وكّله في كل قليل وكثير وإلا في حمل حد<sup>(٣)</sup> أو قود<sup>(٤)</sup> أو قبض في روى<sup>(٥)</sup> أو رأس مال سلم وإلا في وطء<sup>(٦)</sup> أو شهادة<sup>(٧)</sup> أو عيّن كإيلاء<sup>(٨)</sup> ولعان<sup>(٩)</sup> أو إقرار<sup>(١٠)</sup> أو ظهار<sup>(١١)</sup>

### باب الوكالة

(١) هي لغة التفويض . وشرطا تفويض شخص أمره لآخر في شيء يقبل النيابة على أن يفعله في حياته (٢) تصح في العقود كالبيع والهبة والضمان والوصية والحالة ، والفسوخ كالإقالة والرد بالعيب في البيع وقبض الدين أو العيّن وإقباض الدين ، بشرط أن تكون في معين أو في مجهول جهلا من بعض فواحيه أما إذا كان مجهولا مطلقا ، كأن قال له وكلتك في كل أمرى صغيره وكبيره وقليله وكثيره فلا تصح الوكالة ، أما لو قال له وكلتك في بيع أموالى وهى غير معلومة فيصح لجهلها من بعض النواحي

(٢) أى لا يصح أن يجهل أحد مكان أحد أو رجم بدله وكذلك لا يصح تفعل أحد تمزيق غيره كأن قرر الحاكم عقوبة الحبس أو الجلد الذى لا يبلغ الحد لأحد فلا يصح تفعل غيره له ، أما التوكيل في استيفاء الحد فيجوز

(٤) القود هو القصاص في نفس أو عضو أو غير ذلك لا يصح التوكيل في تحمله أى لا يصح أن يقتل أحد مكان أحد ووجب عليه القتل قصاصا ولا أن تقطع أقر أحد بدل أحد ووجب عليه قطع الأقر قصاصا أو غير ذلك (٥) لأنه يشترط في الربوى الحلول والتقاضى ومادام المتبايعان حاضرا فلا داعى لتوكيل فلو كان أحدهما غير حاضر كان توكيلا في البيع لا في القبض (٦) بأن عجز عن إزالة بكارة زوجته فلا يصح له التوكيل فيه (٧) أى ادائها فلا يصح أن يوكل الشاهد غيره في الإدلاء بشهادته أما إذا شهد على شهادته فيصح الإدلاء بالشهادة الثانية أمام القاضي (٨) هو الحلف على عدم وطء الزوجة (٩) هو حلف كل من الزوجين عند عدم اعتراف الزوج بالولد

(١٠) أى لا يصح التوكيل في الإقرار بما في الذمة كان يقول له وكلتك لتقر عنى لفلان بكذا فيصير مقرا بمجرد التوكيل ويلغو التوكيل

(١١) هو أن يقول الزوج لزوجته أنت على كظهر أبى أو كعضو من أعضائها المحترمة فلا يصح التوكيل في هذا وسابقه

أو في عبادة إلا نسكا<sup>(١)</sup> وتفرقة زكاة وذبح أضحية.

### باب الشركة<sup>(٢)</sup>

هي نوعان أحدهما في الملك<sup>(٣)</sup> كإرث وشراء والثاني بالعقد وهي<sup>(٤)</sup> أربعة  
شركة أبدان<sup>(٥)</sup> ووجوه<sup>(٦)</sup> ومفاوضة<sup>(٧)</sup> وهن<sup>(٨)</sup> وهي<sup>(٩)</sup> باطلة إلا  
الآخيرة فصحيحة بشرط أن يكون رأس المال مثليا<sup>(١٠)</sup> وأن يتجدد المالان  
جنسا وصفة<sup>(١١)</sup> بحيث لو خلط لم يتميز وأن يخطأ قبل العقد وأن يشترطا  
الربح والخسران على قدر<sup>(١٢)</sup> المالكين، ولو كان لواحد بطل<sup>(١٣)</sup> ولا خرواوية<sup>(١٤)</sup>  
والآخر يسقي بالحاصل له<sup>(١٥)</sup> وعليه أجرة البغل والراوية.

(١) لا يصح التوكيل في العبادة كالصلاة والصوم وغيرهما إلا في الحج والعمرة فيجوز  
للعجز عن الحج وفي الحج عن الميت وعليه حج وكذلك يجوز التوكيل في تفرقة الزكاة  
وذبح الأضحية.

### باب الشركة

(٢) هي لغة الاختلاط، وشرعا عقد يثبت به حق شائع في شيء لمنعقد  
(٣) أي شركة في المال المملوك سواء كانت الشركة قهرا عن الشريكين كالإرث أو  
اختيارا كان اشتريا شيئا معا باتفاق بينهما وهذه شركة بدون عقد  
(٤) أي الشركة بالعقد (٥) كشركة الحاملين والحياطين وغيرهما من كل ذوي حرة  
وسميت بذلك لأن الشريكين يكسبان بينهما (٦) أي شركة المشهورين والأعيان بأن  
يشتركا في الشراء بالذمة ويكون الكسب بينهما ومثلها غير الوجاه والأعيان وإنما سميت  
باسم الوجوه وهم الأعيان والأشراف لأنهم المشتغل بآلتهم على شرائهم في الذمة  
(٧) كأن يشترك اثنان بأموالهما أو أبدانهما بينهما كسبهما وعليهما ما يحدث من غرم  
وسميت بذلك لما فيه من التفاوض والاتفاق (٨) أي ظهور والمراد ظهور رأس مال  
كل من الشريكين (٩) أي أنواع الشركة الأربعة (١٠) كالدرهم والدنانير والقمح  
والمراد بالمثل الذي لا يتميز من صاحبه عند الخلط (١١) لا داعي لذكر هذا الشرط  
بعد اشتراط كون المال مثليا إلا أن يقال إنه توضيح له (١٢) فلو شرطا غير ذلك  
بطل العقد (١٣) أي دابة (١٤) أي قرية أو دفتاس، مثلا كما في هذه الأيام  
(١٥) أي الساق، ولم تصح الشركة لعدم وجود المال المثل فأشبهت شركة الأبدان

### باب الهبة<sup>(١)</sup>

إن كانت صيغتها بعوضٍ معلوم<sup>(٢)</sup> فهي بيعٌ أو مجهول<sup>(٣)</sup> فباطلةٌ أو بغيرِ عوضٍ<sup>(٤)</sup> هبةٌ ولا رجوع فيها إلا إن كانت من أصل<sup>(٥)</sup> وبقي الموهوبُ في سلطنة المتهب ومنها العُمرى والرُقْبَى كأن يقول أعتزتك<sup>(٦)</sup> دارى وإن قال فإن مت قبل رجعت إلى، وكأن يقول أرقبتكما<sup>(٧)</sup> وإن قال فإن مت قبل رجعت إلى وإن مت قبلك استقرت لك، وإنما تملك الهبة بالقبض<sup>(٨)</sup> بالإذن.

### باب الضمان<sup>(٩)</sup>

هو نوهان ضمان بدن<sup>(١٠)</sup> وهو باطلٌ في عقوبة الله تعالى<sup>(١١)</sup> صحيحٌ في

#### باب الهبة

(١) هي تملك تطوع في الحياة (٢) بأن قال وهبتك هذا الشيء على أن تعطيني بدله كذا فهي بيع حقيقة ولفظها لفظ الهبة (٣) بأقال له وهبتك هذا الشيء على أن تعطيني بدله شيئاً، وليست هذه بيعاً ولا هبة وإنما لفظها فقط لفظ الهبة وهي غير صحيحة في النوعين (٤) بأن قال له وهبتك هذا الشيء وسكت (٥) أى من أصل لفرعه وبقي الموهوب عنده فإن لم يبق عنده بأن باعه أو وهبه أو سرق أو هلك بأى طريقة فلا رجوع للأصل في هبته (٦) أى وهبتك لك طول عمرك فهي هبة ولا قيمة للتحديد بالعمر بل هي ملك له تورث بعده حتى لو قال فإن مت قبل رجعت إلى أو فهي لفلان أو فهي وقت لنا هذا الشرط أيضاً (٧) أى جعلتك رقيقاً عليها فهي هبة صحيحة حتى لو قال فإن مت قبل رجعت إلى وإن مت قبلك استقرت لك لم يصح هذا الشرط وتنع الهبة (٨) أى لا تملك الهبة إلا إذا استولى عليها الموهوب بعد إذن الواهب له في الاستيلاء

#### باب الضمان

(٩) هو لغة الالتزام المطلق، وشرعاً عقد يحصل به التزام حتى ثابت في ذمة الغير أو إحضار من هو عليه أو عين مضمونة (١٠) أى أن يتكفل أحد الناس بإحضار شخص معين ويسى كفالة أيضاً (١١) كحد الزنا أو الخمر أو التعزير.

غيرها كقَوْدٍ وَحْدٍ كَقَفْرِ<sup>(٧)</sup> وَضْمانِ مالٍ<sup>(٨)</sup> وهو صحيحٌ إن ثبتَ المالُ  
وَعُلِمَ قدرُهُ ومن هُوَ له وَكانَ لازماً أو آيلاً إلى الزوم فلا يصحُّ ضْمانُ ما لم  
يُثَبَّتْ ولا بجهول ولا نحو نجومٍ<sup>(٩)</sup> الكتابةُ وَيصحُّ ضْمانُ الثمن قبل الزوم<sup>(١٠)</sup>  
وضْمانُ ردِّ الأعيانِ<sup>(١١)</sup> وضْمانُ التَّركِ<sup>(١٢)</sup> بعد قبضِ المضمون وهو أن يضمن  
لأحد العاقدَيْنِ ما بذله للآخران خرج مُقابِلُهُ مُستَحَقّاً أو مبيعاً أو ناقصاً  
لنقص الصَّنْجَةِ .

### بابُ الرهنِ<sup>(١٣)</sup>

مَا جازَ بَيْعُهُ جازَ رهنُهُ إلا في المنافع<sup>(١٤)</sup> والمُدَبَّرِ<sup>(١٥)</sup> والمعلَقِ<sup>(١٦)</sup> بصفةٍ  
لم يعلم الحلول قبلها والزرع قبل اشتداد<sup>(١٧)</sup> حَبِّهِ وإن شُرْطَ قطعُهُ عند حلول  
الدينِ، ويجوزُ رهنُ المصحفِ والعبدِ المسلم من كافرٍ<sup>(١٨)</sup> ورهنُ الأمِّ دُونِ<sup>(١٩)</sup>

(١) لأن حد الضلف خاص بالإنسان (٢) أى تكفل بسداد المال

(٣) أى أفسط العبد المكاتب الذى يدفعها لسيده ليعتقه .

(٤) بأن لم يته خيار الشرط فيضمن الثمن وإن كان لا يلزم إلا بعد انتهاء ثلاثة أيام

(٥) كالعين المخصوصة والمستعارة (٦) بفتح الدال والراء أى إدراك أحد المتعاقدين

مادفنه بضمان الضامن .

### باب الرهن

(٧) هو لغة الاحتباس ، وشراعاً جمل عين متمولة وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر

وفائه (٨) لأن المنفعة تستغنى فلا يبقاء لها (٩) العبد المدبر هو المعلق عتقه بموت

سيده . (١٠) أى المعلق عتقه بوقت أو بمحدث غير موت السيد ولم يعلم حلول الدين

قبل وقوع الصفة بخلاف حلوله قبلها فيجوز رهنه (١١) لأنه لا يضمن بقاءه إلى حلول

الدين (١٢) أى رهنهما عند الكافر لكن لا يسلان إليه بل يسلان لعنل أمانة إلى

سداد الدين (١٣) أى تعليق حق الدائن بالأم دون الولد أو بالولد دون الأم لكن

لا يفرق بينهما وعند البيع لا يجوز بيع النكاح دون ولدها المذكور ولا الولد دون أمه فتقدر

قيمة كل واحد ومع صاحبه ويدفع الدين من ثمن المرهون منهما

والبعض غير المميز وعكسه وإن امتنع بيع ذلك ، والرهن أمانة<sup>(١)</sup> إلا في منصوب  
تحويل رهناً ومرهون تحول غصباً أو عارية وعارية ومقبوض سوماً أو بيع  
فاسد إذا تحول رهناً في الثلاثة<sup>(٢)</sup> وأن يقبله<sup>(٣)</sup> في بيع شيء ثم يرهنه منه  
قبل قبضه أو يخالها على شيء ثم يرهنه منها قبل القبض .

### باب الكتابة<sup>(٤)</sup>

تصح بشرط أن يكتب كل الرقيق<sup>(٥)</sup> إلا أن يكون باقية حراً<sup>(٦)</sup> أو  
يكتبه مالكه معاً وافقت النجوم وجعل المال على نسبة ملكيتها وأن  
يقول إذا أدت إلى<sup>(٧)</sup> فانت حراً أو يوثقه وأن يكون عوضاً معلوماً وأن  
يتعد النجم<sup>(٨)</sup> فإن كاتب على دينار<sup>(٩)</sup> وخدمة شهر لم تجز أو على خدمة شهر  
ودينار في أثنائه أو بعده جازت<sup>(١٠)</sup> وحكم فاسدها حكم صحيحها<sup>(١١)</sup> إلا في

(١) أي لا يضمه الرهن إلا إذا تلف بتعدي (٢) أي تستثنى الصور الماضية من  
علم ضمان الرهن للرهن ، فيضمن فيها (٣) الإقالة في البيع أن يشتري شخص شيئاً  
من شخص اشترك معه في شرائه فيأخذ أحدهما كل الشيء ويترك الآخر نصيبه فيه ويرهنه  
عند المقليل .

### باب الكتابة

(٤) هي لغة العزم والجمع ، وشرط عقد حق بلفظ الكتابة ( كان يقول السيد  
لعبدته كاتبك على كذا تدفعه لي فتعق ) بعوض منجم بنجمين فأكثر أي مقسط على  
قسطين فأكثر . (٥) أي لا تصح كتابة بعض الرقيق وترك بعضه الآخر عبداً كما  
كان لأنه لا يستطيع المكاتب بيعه كسب نجوم الكتابة . (٦) فتجوز الكتابة على  
بعض الرقيق . (٧) أي إذا دفعت إلى النجوم سواء تلفظ بذلك أو نواه .

(٨) أن تكون الكتابة على أقساط متعددة اثنين فأكثر كما ذكر في التعريف .

(٩) أي على دينار يدفعه فوراً لم تجز لعدم التقسيط لأن الدينار والخدمة حدثاً معاً

(١٠) الحدوث التقسيط لأن الدينار في وقت والخدمة باعتبار أولها في وقت آخر .

(١١) الكتابة الفاسدة هي التي فقدت شرطاً من الشروط السابقة وتستوى هي  
والصحيحة في أحكامهما من استقلال المكاتب بنفسه كالحر في وقت الكتابة .

أَنَّ الْفَاسِدَةَ غَيْرُ لَازِمَةٍ مِنْ جِهَةِ <sup>(١)</sup> السَّيِّدِ كَمَا لَا تَلَزِمُ مِنْ جِهَةِ الرَّقِيقِ مُطْلَقاً <sup>(٢)</sup> وَأَنَّ سَيِّدَهُ يَرْدُّ عَلَيْهِ مَا قَبَضَهُ <sup>(٣)</sup> مِنْهُ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ <sup>(٤)</sup> وَأَنَّهُ لَا يَغْتَنِي بِأَدَائِهِ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ وَلَا فِيهَا <sup>(٥)</sup> إِذَا حَطَّ عَنْهُ سَيِّدُهُ شَيْئاً مِنَ النُّجُومِ وَيَجِبُ الْإِيْتَاءُ <sup>(٦)</sup> إِلَّا إِذَا كَاتَبَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ وَلَمْ يَحْتَمِلِ الثَّلَاثُ أَكْثَرَ مِنْ <sup>(٧)</sup> قِيَمَتِهِ أَوْ كَاتَبَهُ عَلَى مَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ <sup>(٨)</sup> وَلَهُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَلَى الْعَتَقِ <sup>(٩)</sup> أَيْضاً فِي بَيْعِ الرَّقِيقِ مِنْ نَفْسِهِ وَقَوْلُهُ لِسَيِّدِهِ أَهْتَقْنِي عَلَى كَذَا فَيَفْعَلُ وَالْوَلَاءُ <sup>(١٠)</sup> فِيهَا لِسَيِّدِهِ وَقَوْلُ غَيْرِهِ لَهُ أَعْتَقَ رَقِيقَكَ عَنِّي عَلَى كَذَا فَيُغْتَقُّهُ وَالْوَلَاءُ لِلْسَّائِلِ <sup>(١١)</sup>.

### بَابُ الْإِقْرَارِ <sup>(١٢)</sup>

لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ صَبِيٍّ وَبَجْنُونٍ وَلَا إِقْرَارُ مُفْلِسٍ بِدَيْنٍ فِي حَقِّ غُرْمَائِهِ <sup>(١٣)</sup>

(١) قُلَّةُ الرَّجُوعِ فِيهَا إِذَا أَرَادَ . (٢) أَيْ سَوَاءَ كَانَتْ صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً لَا تَلَزِمُ الرَّقِيقَ قُلَّةُ الرَّجُوعِ فِيهَا . (٣) أَيْ عِنْدَ الرَّجُوعِ فِي الْكِتَابَةِ . (٤) أَيْ يَطْلُبُ الْعَبْدُ بِقِيَمَةِ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ عَتَقَ بِقَدَرِ قَاسِدٍ . (٥) أَيْ وَلَا يَسْتَقِ إِذَا حَطَّ عَنْهُ سَيِّدُهُ شَيْئاً مِنَ النُّجُومِ لِأَنَّ الْعَقْدَ قَاسِدٌ . (٦) أَيْ الْإِعْطَاءُ ، وَهُوَ إِعْطَاءُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ الْمَكَاتِبَ شَيْئاً يَبْنِيهِ عَلَى الْعَتَقِ . بِأَنَّهُ يَحِطُّ عَنْهُ شَيْئاً مِنَ نَجْمِ الْكِتَابَةِ أَوْ يَدْفَعُ لَهُ شَيْئاً مِنْهَا وَسِيرِدَهُ الْعَبْدَ إِلَيْهِ ، وَالْحَطُّ أَسْلُفُ وَالْدَّفْعُ بَدْلُ عَنْهُ . (٧) فَلَا يَجِبُ الْحَطُّ وَلَا الدَّفْعُ مَا لَمْ يَجِزِ الْوَرُثَةُ . (٨) كَأَنَّهُ كَاتَبَهُ عَلَى خِدْمَةِ سَنَةٍ وَعَلَى بِنَاءِ مَنْزِلٍ فَلَا يَجِبُ الْإِعْطَاءُ لِأَنَّ الْحَطَّ وَالْدَّفْعَ إِنَّمَا يَكُونَانِ إِذَا كَانَ فِي الْكِتَابَةِ أَصْيَانٌ . (٩) أَيْ يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ لِعَبْدِهِ نَفْسَهُ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ بَعْتُكَ نَفْسَكَ بِكَذَا فَيَقُولُ الْعَبْدُ قَبِلْتُ . (١٠) أَيْ الْإِرْثُ إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ . (١١) أَيْ لِمَنْ طَلَبَ مِنْ سَيِّدِ الْعَبْدِ حَقَّهُ وَدَفَعَ لَهُ بَدْلَهُ .

### بَابُ الْإِقْرَارِ

(١٢) هُوَ لَفْظُ الْإِثْبَاتِ ، وَشَرْعاً اخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ عَلَيْهِ وَيُسَمَّى الْإِعْتِرَافَ .

(١٣) أَيْ دَائِمِيهِ .



إن أسند وجوبه لما بعد الحجر بمعاملة<sup>(١)</sup> أو مطلقاً والإقبال<sup>(٢)</sup> ولا إقرار<sup>(٣)</sup> محجور بسفه إلا في نذر قرينة بدنية<sup>(٤)</sup> وتذير<sup>(٥)</sup> ووصية وحسد وقود<sup>(٦)</sup> وطلاق وخلع<sup>(٧)</sup> وظهار ونفي نسب واستلحاق له ولا إقرار رقيق على سيده إلا في معاملة<sup>(٨)</sup> أذن له فيها ويؤدى من كسبه وما في يده والإقرار الصحيح لا يقبل الرجوع عنه إلا في ردة وزنا وشرب خمر<sup>(٩)</sup> وسرقة وقطع طريق<sup>(١٠)</sup> في سقوط القطع لا المال ولا يلزم الإقرار إلا بالتفسير<sup>(١١)</sup> إلا أن يُقر بدراهم ويُطلق أو يقول عدة<sup>(١٢)</sup> فيُحمل على أنها وازنة إلا أن تكون دراهم البلد في الثانية عدة ويقبل إقراره لو أقره في مرض موته<sup>(١٣)</sup>.

(١) أى لا يقبل إقراره على دافئه سواء ادعى أن الدين الذى له عندهم بسبب المعاملة أو لم يبين بل أطلق . (٢) أى وإن لم يسند الوجوب لما بعد الحجر بأن أسنده إلى ما قبله قبل فى حق الغرماء وفى حق المفلّس .

(٣) لأن القرينة البدنية ليست تصرفاً مالياً . (٤) أى عتق العبد بعد وفاة سيده . (٥) خلع الزوجة السفية من زوجها فيقبل ويقبض الولي العوض من الزوج فهي آخذة لا محطية وباقي الصور لا تملك بالمال فلذا جازت من السفية وقبل إقراره فيها (٦) أى إلا في دين تجارة أذن له سيده فيها فيقبل إقراره على سيده ويدفعه العبد من كسبه وما في يده من مال التجارة . (٧) فيقبل رجوعه فى إقراره بذلك .

(٨) أى يقبل رجوعه فى الإقرار بالسرقة وقطع الطريق فلا تقطع يده ولا رجله ولا يقبل الرجوع فى المال فيجب أن يؤدى المال الذى أقر به أنه سرقة أو أخذه أثناء قطع الطريق . (٩) أى إذا قال له على دين عظيم أو كثير أو نحو ذلك ولم يحدد المبلغ لم يجب عليه إلا أهل المال . (١٠) إذا قال له على دراهم ، أو له على دراهم عدة فيلزمه

ثلاثة دراهم موزونة بالميزان الشرعى وهو ستة دوايق فى المسألة الأولى وكذلك فى الثانية إذا كانت دراهم أهل البلد عدة فيلزمه من دراهم أهل البلد .

(١١) لأنه وقت يغلب فيه الصدق ويقل فيه الكذب .

### بابُ الشفعة (١)

إنما ثبت في أرضٍ وما يتبعها في البيع كبناء (٣) وغراس (٣) وثمرة (٤) لم تظهر لشريك (٥) عند البيع فيما لو قسم لم تبطل منفعته (٦) المقصودة .  
بابُ الغصب (٧)

هو استيلاء على حق الغير بغير حق ، وإذا عمل فيه عملا فله إبطاله (٨) إلا في نحو ما لو غصب غزلا فنسجه أو طينا فضربه لبناء أو زجاجا فاتخذهُ قدحاً أو ذهباً أو فضةً فاتخذهُ حلياً (٩) والمضمنات (١٠) غصب (١١) وعارية (١٢)

### باب الشفعة

(١) لئلا يعمد وشرعاً حتى يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بوض (٢) إذا كانت الأرض مملوكة أما لو كانت عمارة أو مؤجرة فلا توجد الشفعة (٣) أي شجر رطب يضر خلقه من الأرض أو يحتاج إلى نفقات جديدة كصرف ومسقى ونحو ذلك مما يضر الشريك (٤) وثمرة لم تظهر ، كالبيع قبل تأخير والمشمش قبل ظهوره ونحو ذلك (٥) أما غير الشريك فليس له الأخذ بالشفعة ولو كان جلا ملاصقا ، هذا مذهب الشافعي ، أما الأحناف فقالوا ثبتت للجار الملاصق والمقابل إذا كان الطريق بينهما غير نافذ (٦) أما فيما لو قسم بطلت منفعة فلا تثبت الشفعة ، لأنه لا يجوز قسمة الشيء وإذا طلبها الشريك لم يجابا إليه ، والشفعة إنما شرعت لعدم تحميل الشريكين نفقات القسمة وما يتبعها من إنشاء المرافق ، ومثال ذلك بيت صغير إذا قسم لا يصلح بيتين فلا شفعة فيه لعدم جواز القسمة

### باب الغصب

(٧) هو لئلا يأخذ الشيء ظلما ، وشرعا استيلاء على حق الغير بغير حق (٨) أي إذا غصب الغاصب المنصوب بشيء يمكن إبطاله جلا له إبطاله حتى لا يضمن ما يتشأ عنه من ضرر ، كأن غصب شجرة ففرسها أو أرضا فحرق فيها حفرة فله قلع الشجرة وودم الحفرة أما فيما إذا غصبه بشيء يضر إبطاله فليس له إبطاله كما مثل المصنف بالقرنل وما بعد (٩) فلا يجوز إبطال شيء من ذلك وإذا طلبه صاحب الشيء لا يجاب إليه لأن ما فعله الغاصب إصلاح للمنصوب وفي إبطاله مشقة لاداعي إليها (١٠) أي المسيبات لضمان المال (١١) سواء تعدى الغاصب بما حدث في المنصوب أو لم يتعد (١٢) لا يضمن إلا إذا تعدى بالضرر

وإتلاف وقبض بسوم<sup>(١)</sup> أو بيع فاسد<sup>(٢)</sup> أو تعد<sup>(٣)</sup> والضمان أربعة<sup>(٤)</sup> أنواع، بالمثل في المثل وهو ما حصره كيل<sup>(٥)</sup> أو وزن<sup>(٦)</sup> وبجاز السلم<sup>(٧)</sup> فيه وبالقيمة في المتقوم كالمنافع<sup>(٨)</sup> وبأقل الأمرين من القيمة والأرض من السيد إذا تلف عبده الجاني<sup>(٩)</sup> وبغير ذلك<sup>(١٠)</sup> في المبيع يد البائع<sup>(١١)</sup> ولبن المصراق<sup>(١٢)</sup> والمهر يد<sup>(١٣)</sup> الزوج وجنين<sup>(١٤)</sup> الأمة وقد يُضمن الشيء بشئين<sup>(١٥)</sup> فيما لو قتل محرماً صيداً مملوكاً يضمنه بالجزاء لحق الله وبالقيمة للمالك وفيما لو جنى المغصوب في يد الغاصب ثم تلف عنده فإنه يضمن

(١) هو أن يأخذ مبيعا يرى هل يسجه أو لا أولي به لاهل منزله مثلا أو نحو ذلك فيضمن ما يحدث فيه من ضرر

(٢) بأن أخذ المشتري المبيع يبيع فاسد ثم أراد فسخ البيع أو فسده الحاكم وقد تلف المبيع عند المشتري فيضمنه بثمنه (٣) بأن كان الثمن في البيع حالا ولم يدفعه المشتري وتسلم المبيع قبل دفع الثمن تلف عنده فيضمنه بثمنه (٤) أي أربعة أنواع بالمثل وبأقل الأمرين وبالقيمة في المتقوم وبغير ذلك (٥) كأردب قح أطلقه من يده فيلزمه أردب مثله (٦) كأن فوت على مالك الدار سكناتها أو تأجيرها فيضمن قيمة ذلك وكل حيوان إذا فوت منفعة كأن ركب وفوت على صاحبه ركوبه أو إجارته ، أو تلفه بأن مات في يده فيدفع قيمته (٧) مثال ذلك أن يكون لرجل عبد فيجنى العبد جنابة لها أرض أي قيمة نقدية وليس فيها التقصاص ، ثم يتلف السيد عبده بأن يقتله أو يعتقه فيلزم أقل الأمرين من قيمة العبد وأرض الجنابة ، فإذا كانت قيمة العبد مائة جنية وأرض الجنابة ثمانون لزم السيد الثمانون . أما الباقي فهو ملك له فلا يضمنه لعدم استحقاقه لاحد .

(٨) أي بنهر المثل والقيمة وأقل الأمرين وذلك في أربعة أنواع (٩) إذا كان المبيع يد البائع تلف ضمنه البائع بمعنى أنه لا يأخذ منه أو يرد الثمن إذا كان أخذه (١٠) أي كل حيوان له لبن إذا رده المشتري يجب فانه يضمن اللبن بضاع تمر أو نحوه فيرد مع المبيع صاعا من طعام (١١) إذا تلف المهر يد الزوج قبل أن تقبضه الزوجة ضمنه بمعنى أنه يدفع غيره (١٢) أي إذا تسبب شخص في إجهاض أمة قتلت جنينها ضمنه بشر قيمتها (١٣) في ثلاث مساقا .

للحي على أقلّ الأمرين من قيمته والأرض ولئالك قيمته وفيما لو وطئ زوجة أصله أو فرعه بشبهة يغرّم مهرين بعد الدخول <sup>(١)</sup> ومهرأ ونصفاً قبله  
باب اللقطة <sup>(٢)</sup>

هي أنواع <sup>(٣)</sup> أحدُها حيوان <sup>(٤)</sup> وجده في عمارة <sup>(٥)</sup> يحمل التقاطه ويرثه سنة فإن ظهر مالكه وإلا تملكه بلفظ <sup>(٦)</sup> وكذا إن وجده بمفازة <sup>(٧)</sup> وهو غير مُمتنع من صغار السباع وإلا فيحل التقاطه للحفظ ، الثاني غير حيوان <sup>(٨)</sup> لا يخشى فسادَه فهو كالأول <sup>(٩)</sup> الثالث يُخشى <sup>(١٠)</sup> فسادَه فيخبر بين أكله ويضعه  
(١) مهر الزوجة الأصل أو الفرع وهو مهر المثل لأن الوطء بالشبهة يوجب مهرًا للزوج إذا كان دخل بالزوجة ونصف المهر إذا لم يدخل بها لأن الوطء بالشبهة في مثل هذه الحالة يفسخ النكاح فيسترد الزوج نصف مهره ، فيدفع الواطئ نصف المهر لأنه الذي ضيعه على الزوج .

### باب اللقطة

(٢) هي لغة الشيء الملقوط أى المأخوذ ، وشرعاً ما وجد من حق ضائع محرم غير موضوع في حرز مثله ولا يمتنع بقوته ولا يعرف واجده مستحقه .  
(٣) هي تسعة أنواع . (٤) مطلق الحيوان سواء كان يمتنع بنفسه من السباع والوحوش كالجل والفيل ونحو ذلك أو غير يمتنع كالشاة والبعجل ، فإنه يجوز التقاطه متى وجده في عمران . (٥) المراد بها ضد المفازة والمفازة هي الصحراء وسيأتى في الصورة الآتية . (٦) بلفظ : أى يتلفظ ويقول تملك هذا الحيوان وقيل تكفى نية التملك وقيل يملكه بعض المدة وعدم حضور صاحبه وإن لم يتلفظ ولم ينو .  
(٧) المفازة الصحراء وإذا وجد بها حيواناً غير يمتنع بنفسه من السباع والوحوش فله التقاطه بقصد اللقطة . أى بقصد تملكه إذا لم يوجد صاحبه أو بقصد الحفظ ، أما إذا كان الحيوان يمتنع بنفسه فله التقاطه الحفظ فقط إلى أن يحضر صاحبه وليس له التقاطه بقصد اللقطة أى بقصد مريان أحكامها عليه . (٨) كالحديد والنحاس والخشب .  
(٩) أى إن وجده بمارة حل التقاطه التملك أو للحفظ وإن وجده بمفازة حل التقاطه الحفظ . (١٠) أى غير حيوان يخشى فسادَه .

فإن ظهر مالكة أعطاه قيمته<sup>(١)</sup> أو ثمنه، الرابع أن يجد اللقطة بحرم مكة فيلتقطها للحفظ<sup>(٢)</sup> ويجب تعريفها، الخامس أن يجدها بدار كفر في غنيمة تخمس وله أربعة أخماسها<sup>(٣)</sup> السادس أن يجدها مع لقيط<sup>(٤)</sup> مشدودة في ثيابه في اللقيط أو بجنبه أو مدفونة تحته فلقطة السابع أن يجد هذياً<sup>(٥)</sup> ويخاف فوت وقت النحر فيدفعه لحاكم لينحره أو ينحره بنفسه الثامن لقطه الحربى بدار الإسلام لا يملكها بل هي غنيمة<sup>(٦)</sup> التاسع لقطه المرتد يردها على الإمام وهي<sup>(٧)</sup> في إلا أن يسلم فإن كان الواجد رقيقاً غير مكاتب فسيده<sup>(٨)</sup> إن التقط بإذنه وأقرها عنده وإلا انتزعت منه فإن

(١) قيمته إذا أكله وثمان إذا باعه وحفظ ثمنه .

(٢) الحفظ لا التملك فلا يجل تملكها ويجب تعريفها على الدوام لا سنة كثير حرم مكة ويجب على الملتقط أن يعرف اللقطة بنفسه أو بنائبه أو يدفعها للحاكم إذا أراد مناداة مكة ، ولا يأتي هذا الحكم في حرم المدينة بل هو مثل بقية البقاع .

(٣) والخمس الباقي لبيت مال المسلمين يصرف فيما يصرف فيه خمس الغنيمة

(٤) هو الصغير الضال عن أهله . (٥) الهدى هو النعم المتقرب به إلى الله في الحج ويكون مملاً .

(٦) هذا رأى وهو ضعيف والأصح أن من وجد من المسلمين لقطه مع حربى في دار الإسلام يأخذها منه فيعرفها سنة ثم يملكها على شرط اللقطة ، أما رأى الأول الضعيف فيعتبرها غنيمة لمن أخذها من المسلمين من الحربى .

(٧) في لقطه المرتد خلاف هل يجوز لقطه أو لا يجوز . الرابع أنه يجوز لقطه وتكون اللقطة التي معه موقوفة كسائر أملاكه فإن عاد إلى الإسلام فهي له إن شاء تملكها وإن شاء حفظها أو أكلها على شرط اللقطة ، هذا إذا لم يدفعها للحاكم أو يأخذها الحاكم منه ، فإن مات وهو مرتد فلقطته فيه للمسلمين تقسم تقسيمه ، أما رأى الأول الضعيف فهو أنه تصح لقطته ويجب على الحاكم الاستيلاء عليها وعلى المسلمين أن يأخذوها منه ، ومن أخذها عرفها ويجرى فيها حكم اللقطة . (٨) فسيده هو الملتقط ، فإن كان لقطها بأذن سيده بأن قال له إذا وجدت شيئاً فلك لقطه أو أذن له في لقطه بيننا وأقر =

أَتْلَفَهَا<sup>(١)</sup> تَعْلَقُ الضَّمَانُ بِرَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ مُكَاتَبًا فَهِيَ لَهُ إِنْ لَمْ يَجِزْ<sup>(٢)</sup> وَلَا أَخَذَهَا الْقَاضِي وَحَفِظَهَا لِمَالِكِهَا أَوْ صَدِيقًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مَعْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفْهِ انْتِزَعًا مِنْهُ وَلِيُّهُ وَعَرَقَهَا وَتَمَلَّكَهَا لَهُ أَوْ فَاسَقًا صَحَّ التَّقَاطُطُ لَكُنْهَا تُنْزَعُ مِنْهُ وَتَوْضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ وَلَا يُعْتَبَرُ تَعْرِيفُهُ بَلْ يُضْمَرُ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup> رَقِيبٌ وَمَنْ يَرِيدُ سَفَرًا لَا يَسَافِرُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ التَّعْرِيفِ .

### باب الأجل<sup>(٤)</sup>

هِيَ مَضْرُوبَةٌ بِالْشَّرْعِ وَهِيَ عَشْرُونَ الْعِدَّةُ<sup>(٥)</sup> وَالْإِسْتِبْرَاءُ<sup>(٦)</sup> وَالْهَدَّةُ<sup>(٧)</sup> وَالزَّكَاةُ<sup>(٨)</sup> وَالْمَنَّةُ<sup>(٩)</sup> وَاللَّقِطَةُ<sup>(١٠)</sup> وَالرَّضَاعُ<sup>(١١)</sup> وَالْحَمْلُ<sup>(١٢)</sup> وَخِيَارُ الشَّرْطِ<sup>(١٣)</sup> وَأَقْلُ الْحَيْضِ<sup>(١٤)</sup> وَالنَّفَاسِ<sup>(١٥)</sup> وَأَكْثَرُهُمَا<sup>(١٦)</sup> وَأَقْلُ الطُّهْرِ<sup>(١٧)</sup> وَمُدَّةُ مَقَامِ<sup>(١٨)</sup>   
 = بَقَاءِهَا مَعَهُ بَقِيَّتُ وَعَرَفَتْ كَمَا تَعْرِفُ كُلُّ لِقَاطَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذُنُ لَهُ وَلَمْ يَقْرَ بَقَاءُهَا عِنْدَهُ أَتَرَكَتْ مِنْهُ وَوَضَعَتْ عِنْدَ سَيِّدِهِ هَذَا إِذَا كَانَ أَمِينًا فَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَا يَصِحُّ بَقَاؤُهَا عِنْدَهُ وَلَوْ أَذُنَ سَيِّدِهِ . (١) فَإِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ فَأَتْلَفَهَا ضَمِنَهَا رَقَبَتَهُ .  
 (٢) أَيْ إِنْ لَمْ يَجِزْ عَنْ أَدَاءِ النِّجْمِ لِأَنَّهُ يَهُودٌ رَقِيبًا فَيَأْخُذُهَا الْحَاكِمُ .  
 (٣) أَيْ يَضْمَرُ لِلْفَاسِقِ عَدْلٌ رَقِيبٌ عَلَيْهِ وَقَدْ تَعْرِيفٌ حَتَّى لَا يَقْصُرَ فَيُؤْوِلَ مَلِكًا إِلَيْهِ  
 (٤) (باب الأجل)

(٤) جَمْعُ أَجَلٍ وَهُوَ الْمُدَّةُ وَقَدْ عَدَّ الْمُصَنِّفُ هُنَا أَنْوَاعًا مِنَ الْأَجَالِ الشَّرْعِيَّةِ وَقَسَمَهَا قِسْمَيْنِ مَضْرُوبَةٍ بِالْشَّرْعِ أَيْ عِدَّةٌ بِتَحْدِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِدَّةٌ بِالْعَدِّ أَيْ بِفِعْلِ النَّاسِ وَإِنْ كَانَتْ هِيَ أَيْضًا شَرْعِيَّةً (٥) هِيَ مُدَّةُ تَرْبِصِ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لِيَعْلَمَ خُلُوعُ رَحْمَتِهَا مِنَ الْوَلَدِ (٦) هُوَ مُدَّةُ تَرْبِصِ الْأَمَةِ لِيَعْلَمَ بَرَاءَةَ رَحِمَائِهَا مِنَ الْوَلَدِ (٧) وَهِيَ عِدَّةُ بَارِعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ بَشْرَتَيْنِ أَوْ عِدَّةٍ بَيْنَهُمَا (٨) أَيْ عِدَّةُ بَحْلُولِ الْحَوْلِ أَوْ بِاشْتِدَادِ الْحُبِّ وَصَلَاحِ الثَّمَرِ (٩) عِدَّةُ ظُهُورِهَا وَعَدَمِهِ بَسَنَةً (١٠) عِدَّةُ تَعْرِيفِهَا بِسَنَةٍ يَحِلُّ تَمَلُّكُهَا بِعَدَمِهَا (١١) عِدَّةُ بَحْلُولَيْنِ كَامِلَيْنِ (١٢) عِدَّةُ بَسَنَةٍ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ إِلَى أَرْبَعِ سَنِينَ (١٣) عِدَّةُ بَثْلَاةِ أَيَّامٍ (١٤) عِدَّةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ (١٥) عِدَّةُ بِلْطَةِ (١٦) أَكْثَرُ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشْرِ يَوْمًا وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ سِتُونَ يَوْمًا (١٧) عِدَّةُ بَخْمَسَةِ عَشْرِ يَوْمًا (١٨) أَيْ مُدَّةُ الْإِقَامَةِ فِي بَلَدٍ السَّفَرِ الَّتِي يَتَوَبَّعُهَا الْمَسَافِرُ =

السفر ومدة مسح المقيم<sup>(١)</sup> والمسافر<sup>(٢)</sup> ومدة البلوغ<sup>(٣)</sup> ومبدأ الحيض والاحتلام<sup>(٤)</sup> والآياس<sup>(٥)</sup> ومضروبة<sup>(٦)</sup> بالعقد<sup>(٧)</sup> وهو خمسة أنواع ما يطله الأجل وهو الربوي<sup>(٨)</sup> والسلم بتأجيل<sup>(٩)</sup> رأس ماله وما لا يصح إلا به<sup>(١٠)</sup> وهو الإجارة والكتابة والجزية وما يصح به<sup>(١١)</sup> وبالحلول كيوع الأعيان والصفات وما يصح به<sup>(١٢)</sup> مجهولا لا معلوماً وهو الرهن والقراض والعمرى والرقبي وما يصح به<sup>(١٣)</sup> معلوماً ومجهولاً وهو العارية والوديعة .

### باب الحجر<sup>(١٤)</sup>

هو خاص بالحجر على الرأهن في المرهون إلى وفاء الدين وعلى السيد

== وهي محددة بأقل من أربعة أيام صحاح غير يوى الدخول والخروج يجوز له فيها القصر والجمع والفطر وغير ذلك من رخص السفر (١) هي يوم وليلة (٢) هي ثلاثة أيام بليالين (٣) محددة بخمس عشرة سنة (٤) محددة بتسع سنين قرية (٥) أى اقطاع الحيض وهو عدد باثنتين وستين سنة على الأصح (٦) شروع في النوع الثاني من الأجل وهو المضروب بالعقد (٧) أى الأجل الذى يضرب بسبب العقد (٨) أى بيع الربوي وهو الطعام والذهب والفضة مضروبين أو غير مضروبين لا بد في يبيها من الحلول (٩) أى لا بد من دفع الثمن وقت عقد السلم فلا يصح تأجيله ولو إلى آخر المجلس (١٠) أى بالأجل فالإجارة والكتابة والجزية لا تصح إلا بالأجل لأن الأجل من ماهية العقد في الإجارة والكتابة والجزية تستحق في مدة معلومة (١١) أى ما يصح بالأجل وبالحلول كبيع الأشياء المعينة والأشياء الموصوفة في الذمة ماعدا السلم (١٢) أى ما يصح العقد فيه بالأجل مجهولاً لمعلوماً لأن الرهن لا يتحدد فيه مدة وكذلك القراض ، والعمرى والرقبي لا يعلم فيهما عمر المنتفع بالشيء فهو مجهول (١٣) أى ما يصح العقد فيه محدداً بزمان معلوم ومجهول كالعارية فتجوز إعارته لشيء لمدة معلومة أو إلى أن ينقضى غرض المستعير من غير تحديد مدة وكذلك الوديعة يجوز أن يرد الشخص الوديعة لمدة معلومة أو لمدة غير معلومة

### باب الحجر

(١٤) هو لنة المنع مطلقاً. وشرعاً المنع من تصرف خاص بسبب خاص . كلنوع من ==

والمكاتب<sup>(١)</sup> وفي بيع الآبق<sup>(٢)</sup> والمنصوب والمبيع قبل القبض وعام<sup>(٣)</sup> وهو حجر فلس<sup>(٤)</sup> ويخص بالمال وسفه<sup>(٥)</sup> ويخص بالمال والإقرار<sup>(٦)</sup> وجنون في كل شيء<sup>(٧)</sup> وصغر<sup>(٨)</sup> في غير العبادات ورق<sup>(٩)</sup> في حق السيد ومرض في الثلثين<sup>(١٠)</sup> إذا تصرف فيها بلا عوض وفي كل المال مع الوارث وردة<sup>(١١)</sup> فإن عاد للإسلام تبين قوذة تصرفه وإلا فلا ويرفع حجر الفلس والسفه بعد الرشد<sup>(١٢)</sup> برفع الحاكم له وحجر البقية<sup>(١٣)</sup> بارتفاعها بنفسها.

= تصرف الراهن في الموهون ، ومنع السفه من التصرف في ماله إلا بإذن القيم والفلس من التصرف في أعيان ماله بما يضر بالدينين (١) لا يجوز للسيد التصرف في العبد المكاتب بالبيع أو بالرهن أو غيرهما مادام العبد مكاتباً (٢) أي العبد الحارِب لا يصح أن يبيعه سيده أو يرهنه أو غير ذلك . والمنصوب لا يصح بيعه إلا لمن يقدر على اقتضائه من الغاصب ، والمبيع لا يصح تصرف المشتري فيه قبل قبضه ببيع ولا برهن ولا بغيرهما والحجر في هذه الصور خاص لأنه محدود بوقت (٣) الفلس هو من لا يكتفي ماله لسداد ديونه وإن كان تحت يده مال كثير (٤) والسفه هو من لا يحسن التصرف في ماله لعدم قدرته على ضبط تصرفاته (٥) أي والإقرار بالمال ، فلا يمنع السفه من الإقرار باستحقاقه للحد ونحوه (٦) أي من أمواله وأقواله وأفعاله التي لها صلة بغيره ولو عبادة الصغير يمنع من التصرف في ماله حتى يبلغ رشده ولا يمنع من العبادات ولو كانت مالية (٧) أي يمنع الرقيق من التصرف في المال لأنه لا يملك شيئاً وماله ملك لسيده وفي غيره من خدمة غير سيده لسبب حق سيده عليه لأنه لو تصرف كما يجب لزم على ذلك عدم إبقائه حق سيده دفين ، من قوله في حق سيده سببية (٨) أي يمنع المريض من التصرف في غير ثلث ماله فله حق التصرف فيه إذا كان الأخذ للبال غير الورثة أما الورثة فلا يصح له إعطاؤهم شيئاً من ماله في مرض موته فهو محجور عليه بالنسبة لجميع المال (٩) أي يمنع المرتد من التصرف في ماله إلى أن يسلم ، إلا إذا تصرف بوقف أو حق فإن عاد إلى الإسلام فقد تصرفه وإلا بطل (١١) المراد بالسفه بعد الرشد أن يحدث السفه للشخص بعد بلوغه رشداً غير سفه بالحجر والفلس بارتفاع بعد رفع الحاكم لها ، أما إذا بلغ سفيهاً ولم يحجر عليه الحاكم فإنه يسمى سفيهاً ميملاً ويرفع جواز الحجر عليه بعد رشده (١٢) أي حجر الصغر والجنون والمريض والرق وغيرهما بارتفاع بزوال أسبابه من غير توقف على إذن الحاكم



## باب التفليس<sup>(١)</sup>

إذا حَجَرَ الحاكمُ على أحدٍ يَفْلَسُه قَطَمَ على الغرماء<sup>(٢)</sup> مؤنَّته<sup>(٣)</sup> في حياته إن لم يستغنِ بكسب<sup>(٤)</sup> ومؤنَّته تَجْهِيْزُهُ<sup>(٥)</sup> بعدَ موتهِ ومؤنَّته يبيع ماله كأجرة دَلَالٍ ودينه اللازم قبل الحجر إن كان به رهن<sup>(٦)</sup> والبائعُ بجميعه<sup>(٧)</sup> إن لم يقبض ثمنه ووجده بحاله أو ناقصاً نقص صفة بأن لا يُفَرِّدَ<sup>(٨)</sup> بالعقد أو زائداً زيادة متصلة أو منفصلة<sup>(٩)</sup> أو كانت أثراً<sup>(١٠)</sup> كقصارة لكن الزيادة المذكورة<sup>(١١)</sup> للمفلس فإن كان زائداً من وجه ناقصاً من وجه فإن

### باب التفليس

(١) التفليس لغة التذلل على المفلس بصفة الإفلاس ، وشرما الحجر على من عليه دين حال لا يفي به ماله (٢) أى قدم على حق الغرماء وهم الدائون (٣) من نفقة وكسوة وغيرهما من لوازم المعيشة له ولن تجب عليه نفقته إلى يوم تقسيم ماله بين الغرماء .

(٤) أى أن لم يكن يكسب نفقته من كسب غير المال المحجور عليه (٥) لأن حصل موته قبل يوم التقسيم أو في يومه (٦) أى إن كان المفلس رهن شيئاً من ماله بدين قبل الحجر استوفى الدين ذو الرهن من المرهون فإن بقي شيء ضم إلى أمواله التى يقسمها الغرماء ولا يقسم الغرماء في المرهون كله لأن دين الرهن لزم قبل الحجر (٧) أى إذا كان أحد الناس باع المفلس شيئاً ولم يقبض ثمنه متوجود مبيعه بحاله أخذه ولا يشترك الغرماء فيه ، وكذلك إذا وجده ناقصاً في الصفة كإزالة الحيوان وقطع عضو في العبد وتغيير لون في العروض (٨) أى بأن كان الناقص لا ينفرد بالمقد في البيع فإن اليد والسمن واللون الذى ذهب لا يباع وحدهما (٩) الزيادة المتصلة كالسمن والصنعة في اليد والمنفصلة كالولد في الحيوان والثمرة في الشجر (١٠) أى أو كانت الزيادة أثراً لا عيناً كقصارة وهى صباغة الثوب (١١) معنى كون الزيادة للمفلس أنه إذا زادت قيمة الشيء بسبب الزيادة المتصلة فيكون المفلس شريكاً للدائن بنصيبه فإذا كان الشيء من غير الزيادة يساوى خمسة وبها يساوى ستة كان له السادس .

كانا في الذات<sup>(١)</sup> ردّ البائع الزيادة وضارب مع الغرماء بالنقص أو الصفة<sup>(٢)</sup> فهو للبائع ولا شيء له في النقص ولا عليه في الزيادة أو كان النقص في الصفة والزيادة<sup>(٣)</sup> في الذات أو الآخر فلا شيء له والزيادة للمفلس وفي عكسه له<sup>(٤)</sup> الرجوع في المبيع والمضاربة مع الغرماء بالنقص وإن وجدته مختلطاً بمثله أو دونه فله أخذ قدر المبيع من المختلط<sup>(٥)</sup> أو بأجود فلا رجوع<sup>(٦)</sup> في المختلط لكنه يضارب مع الغرماء .

### باب الوقف<sup>(٧)</sup>

التبرع وصية وهبة وعق وإباحة<sup>(٨)</sup> ووقف وشرطه صيغة كوقفت وحسبت وسبّلت وأن يكون الواقف أهلاً للتبرع<sup>(٩)</sup> والموقوف عليه

(١) أي الزيادة والنقص بأن تلف أحد الميعين وولد التالف أو الباقي ولذا فإنه يترك الزيادة للمفلس ويشارك مع الغرماء في التالف .  
(٢) أي لو كان النقص والزيادة في الصفة كأن هزل المبيع أو سمن فالتقص على البائع ولا شيء له في الزيادة .  
(٣) أو هزل فالزيادة للمفلس والمبيع ينقصه البائع . (٤) المراد بعكسه أن يكون النقص في الذات والزيادة في الصفة كأن تلف أحد الميعين وسمن الآخر فله الرجوع في المبيع والمضاربة مع الدائنين في النقص فهو غير بين الأمرين . (٥) ويكون مساعاً فيما أخذ دون مبيع . (٦) أي إذا اختلط المبيع بأجود منه فلا يرجع في البيع بل يشترك مع الغرماء بأخذ ثمن مبيعهم حتى لا يتضرر المفلس بسبب الرجوع .

### باب الوقف

(٧) هو لغة الحبس : وشرطاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح . (٨) أي لإباحة الانتفاع بالشيء . (٩) فلا يصح وقف السفينة والصغير والمجنون والمفلس وغير ذلك من لا يباح تصرفهم المالي .

موجوداً عند<sup>(١)</sup> الوقف وليس موصية<sup>(٢)</sup> ويمكن<sup>(٣)</sup> تملكه إن كان معيناً<sup>(٤)</sup> والموقوف<sup>(٥)</sup> يدوم نفعه لا قطعوم وريحان والمالك فيه ينتقل لله سبحانه<sup>(٦)</sup> وتعالى عن اختصاص الآدميين .

### باب إحياء<sup>(٧)</sup> الموات

هو الأرض<sup>(٨)</sup> التي لم تعمر قط<sup>(٩)</sup> والبلاد ضربان بلاد كفر فهي لمن غلب عليها، وبلاد إسلام، فالعامة عمارة إسلامية وإن خرب لأمه<sup>(١٠)</sup> وإن لم يعرفوا، والعامة عمارة جاهلية يملك بالإحياء<sup>(١١)</sup> والخراب يملكه المسلم بالإحياء حتى ما ظهر فيه من معدين باطن لم يعلبه<sup>(١٢)</sup> والمعدن قتمان ظاهر وهو ما خرج بلا علاج<sup>(١٣)</sup> وهو مشترك بين المسلمين لا يجوز إحياءه<sup>(١٤)</sup> ولا إقطاعه

(١) ولا يشترط قبوله للوقف . (٢) كالوقف على بيوت النار التي يبدها المحروس أو الوقف على القنطرة والساردين ونحو ذلك . (٣) أن يكون الموقوف عليه ممن يمكن ملكه للأشياء وهو أهل للتملك فلا يصح الوقف على جنين ولا دابة ولا وقف العبد على نفسه . (٤) فإن كان غير معين كان وقف على ذريته فيكون للجنين بمجرد ولادته حتى في الوقف مع أنه لم يكن ساعة الوقف أهلاً للتملك . (٥) أي يشترط أن يكون الموقوف شيئاً دائماً النفع لا منقضي كالعلم والرياض فلا يصح وقفهما . (٦) أي بعد أن يقف الواقف ملكه ينتقل الملك لله تعالى فليس ملكاً للواقف ولا للوقوف عليه .

### باب إحياء الموات

(٧) أي عمارة الأرض الخربة : لجعلت الأرض الخربة كالميت وعمارته إحياءه . (٨) أي الموات . (٩) وعمرت في الجاهلية . (١٠) أي هي ملك لأهلها من المسلمين وإن لم يعرفوا فلا تملك لغيرهم ولا تملك بالإحياء بعد خرابها . (١١) أي بالاستيلاء عليه . (١٢) وكذا إن طلع . (١٣) أي ما خرج بدون مشقة وكان ظاهراً على وجه الأرض كالمخبر والمجير والغاز إذا ظهر على وجه الأرض بنفسه . (١٤) أي لا يجوز تملكه ولا تملك الإمام له لأحد من المسلمين .

فإن ضاق<sup>(١)</sup> قُدِّم السابق بقدر حاجته فإن جاء معاً قدم بقرعة وباطن وهو ما لا يخرجُ إلا بعلاج<sup>(٢)</sup> وللسلطان إقطاعه ولا يملك إلا بالإحياء<sup>(٣)</sup> ومن سبق إليه فهو أحقُّ به ما دام يعمل فيه إلا إذا طال مُقامه<sup>(٤)</sup> وثُمَّ محتاج غيره فيزجج كالمعدن الظاهر وإذا قطع العمل لم يُمنع منه غيره وللإمام أن يجمي بقعة<sup>(٥)</sup> لرعى محتاج لا لنفسه ويجوز تقضُّ ما حماء للحاجة<sup>(٦)</sup> بإقطاع أو غيره إلا ما حماء النبي صلى الله عليه وسلم.

### كتاب الفرائض<sup>(٧)</sup>

أسبابُ الإرث أربعة: قرابة<sup>(٨)</sup> ونكاح<sup>(٩)</sup> وولاية<sup>(١٠)</sup> وإسلام<sup>(١١)</sup> فتُصرفُ التركة أو باقيةا لبيت المال إرثاً إذا لم يكن وارثٌ خاص أو مُستغرق<sup>(١٢)</sup> وموانعه ستة رِقٌّ وِرْدَةٌ<sup>(١٣)</sup> وقتل واختلاف دين ودار ذوى الكفر<sup>(١٤)</sup>

(١) أى إن اختلف عليه بأن حضر اثنان للأخذ منه . (٢) كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرماس غير الظاهرة على وجه الأرض . (٣) أى بهارة المكان الذى هو فيه . (٤) أى إقامته وهناك محتاج غيره فيزجج أى يؤمر بترك المكان ليتنفع غيره كالمعدن الظاهر يزجج فيه من يطول مقامه . (٥) أى يحرم على بقعة من الأرض أن يرعى فيها غير شخص محتاج أو ضعيف . (٦) أى لا يجوز للإمام أن يرجع فى حمايته للسكن ويقطعه لشخص يصره إذا كانت المصلحة فى ذلك .

### كتاب الفرائض

(٧) جمع فريضة بمعنى مفروضة والفريضة والفرض لنة التقدير وشرعاً نصيب مقدر بالشرع للوارث . (٨) أى نسب . (٩) أى زواج . (١٠) أى إتمام بإعتاق العبد فبرئته معتقه إذا مات ولا وارث له . (١١) هو إرث بيت المال للبيت الذى لا وارث له . (١٢) أى إذا لم يوجد وارث مستغرق لجميع التركة بأن لم يكن فى الوارثين عصابة وأخذوا فروضهم وبقى شئ فبأخذه بيت المال . (١٣) أى لا يرث الرقيق ولا المرتد ولا يورثان ولا القاتل ولا من له دخل فى القتل ولا من دينه غير دين الميت فلا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم . (١٤) أى واختلاف دار ذوى الكفر =

ودور<sup>(١)</sup> حكي والوارثون من الرجال عشرة ابن وابنه وإن نزل<sup>(٢)</sup> وأب وأبوه وإن علا<sup>(٣)</sup> وأخ مطلقاً<sup>(٤)</sup> وابنه إلا للأم<sup>(٥)</sup> وعم وابنه إلا للأم<sup>(٦)</sup> وزوج، وذو ولاه، ومن النساء سبع بنت وبنت ابن وإن نزل<sup>(٧)</sup> وأم وجدّة وأخت<sup>(٨)</sup> وزوجة وذات ولاه ثم إن لم يتظلم بيت المال ردّ ما فضل على ذوى الفروض غير الزوجين بنسبتها<sup>(٩)</sup> ثم ذوو الأرحام وهم أحد عشر ولد بنت وأخت<sup>(١٠)</sup> وبنت أخ وعم<sup>(١١)</sup> وعم<sup>(١٢)</sup> لأم وخال وخاله وعمه<sup>(١٣)</sup> وجدّ أبو أم وجدّة أم أبي أم وولد أخ لأم.

«ويرث بالفرض<sup>(١٤)</sup> من الرجال خمسة أب وجدّ وأخ لأم وأخ لأبوين في المشتركة<sup>(١٥)</sup> وزوج والعصبة خمسة عشر ابن وابنه وأب وأبوه» مانع من الميراث، فلا يرث الحر الذي ولا الذي الحرى ويتوارث الحرى والذميان. (١) أى أن يترتب على الإرث عدمه، كأن أقر أخ وارث حازر لجميع التركة باين البيت فإن إقراره يمنع إرثه فيثبت نسب الولد ولا يرث لأنه لو ورث لحجب الأخ. (٢) كابن ابن الابن وابن ابن الابن. (٣) كالجدة وجد الجد وجد الجد على فرض وجوده. (٤) أى شقيقاً كان أو لاب أو لأم. (٥) أى ابن الإخ لأم لا يرث. (٦) أى العم وابن العم إذا كانا من الأم لا يرثان. (٧) كبنات ابن الابن. (٨) الأخت مطلقاً أى سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم ترث كالأخ. (٩) أى بنسبة الفروض إلى مجموع المأخوذ. (١٠) أى وولد أخت. (١١) أى وبنت عم. (١٢) الأوراث العم نفسه هنا لا بنته. (١٣) سواء كان الثلاثة أشقاء أو لأب أو لأم.

الوارثون بالفرض

(١٤) الذى يرث بالفرض من له حصة معلومة يأخذها ولا يزداد عليها إلا بالرد أما العصبة الآتى فيأخذ جميع التركة إذا انفرد وبأخذ ما يبقى بعد أصحاب الفروض إذا وجدوا معه. (١٥) سيأتى باب خاص للسألة المشتركة أو المشتركة وليس إرث الأخ للأبوين وهو بالفرض أصلياً فكان الأول إسقاطه.

وأخ لأبوين وابنه وأخ لأب وابنه وإن بعد وعم لأبوين وابنه وعم لأب وابنه والأخوات مع البنات وذو ولاو ويدت المال ، والعصبة من النساء ثلاثة أقسام عصبة بنفسها وهي ذات الولاء وعصبة بغيرها <sup>(١)</sup> وهي البنات وبنات الابن والأخوات لأبوين أو لأب مع إخوان <sup>(٢)</sup> وعصبة مع غيرها <sup>(٣)</sup> وهي الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن ، والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة ثلثان وثلث وسدس ونصف وربع وثمان (فالثلثان) فرض أربعة بتان وبتان ابن وأختان لأبوين أو لأب <sup>(٤)</sup> (والثلث) فرض اثنين أم ليس لهما فرع وارث ولا عدد من الإخوة <sup>(٥)</sup> والأخوات إلا في زوج <sup>(٦)</sup> أو زوجة مع أبوين فلها ثلث ما يبق وعدة <sup>(٧)</sup> من ولد الأم يستوى فيه الذكر وغيره (والسدس) فرض سبعة أب وجد لهما فرع وارث وأم لهما ذلك أو عدد من الإخوة والأخوات وجدة <sup>(٨)</sup> وبنت

(١) أي بسبب وجود غيرها معها من العصبات بأقسامهم . (٢) أي إذا اجتمع كل من هذه الأصناف المؤثرة مع ذكره كان عصبة بغيره فالبنت مع الابن وبنت الابن مع ابن الابن والأخت مع الأخ . (٣) أي إذا اجتمع ذرا فرض مع بعضهما كونا عصبة كالأخوات مع البنات أو بنات الابن (٤) أي إذا لم تكونا عصبة بالغير أو مع الغير كما مر . (٥) فإذا كان لهما فرع وارث أو عدد من الأخوة والأخوات فلها تنقص إلى السدس . (٦) أي إلا في مسألة للبيت فيها زوج أو زوجة ، وأب مع الأم فإن الزوج يأخذ النصف والأم تأخذ ثلث الباقي أي ثلث النصف ويأخذ الأب الباقي بالنصيب . وإن كانت زوجة تأخذ الربع والأم ثلث الباقي أي ربع أيضا لأن الباقي ثلاثة أرباع ويأخذ الأب وبعان أي نصفاً ، وهاتان المسألتان تسميان بالعريتين لقضاء عمر رضى الله عنه بهما بذلك . وتسميان بالفرأوين وبالفرأيتين لفرأتهما عن مسائل الميراث . (٧) أي والثلث فرض عدد من ولد الأم أي الأخوة والأخوات للأم يشتركون فيه لافرق بين الذكر والإناث ( فالتقسيم في هذه المسألة على الرؤس ) . (٨) سواء كان لهما فرع وارث أم لا .

ابن فأكثر مع بنت ، وأخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين<sup>(١)</sup> وواحد من ولد الأم (والنصف<sup>(٢)</sup>) فرض خمسة بنت وبنت ابن وأخت لأبوين أو لأب منفردات<sup>(٣)</sup> وزوج ليس لميته فرع وارث (والرُّبع<sup>(٤)</sup>) فرض اثنين زوج لميته فرع وارث وزوجه ليس لميتها ذلك (والثُّمن<sup>(٥)</sup>) فرض زوجة فأكثر<sup>(٦)</sup> لميتها ذلك .

### فصل في العول<sup>(٧)</sup>

والذي يعول من أصول الفرائض ثلاثة الستة تعول إلى عشرة شفعاً وورثاً<sup>(٨)</sup> والاثنا عشر إلى سبعة عشر ورثاً<sup>(٩)</sup> والأربعة والعشرون

(١) أى والـس فرض الواحد من الأخوة للأم أو الأخوات للأم لا فرق بين الذكر والأنثى عند انفردهما عن ثالث فإن زادوا عن ذلك استروا في الثلث كما سبق .

(٢) أى لم يوجد معين من يعصيه أو يعصيه حجب حرمان أو قص .

(٣) أى إذا كان لليت زوجة واحدة مع وجود الفرع الوارث أخذت الثمن وكذلك إذا تعدد الزوجات ، وترث الزوجة من زوجها والزوج من زوجته في عدة الطلاق الرجعي بائناً بالآفة الأربعة فإن كان الطلاق بائناً لم ترث عند الشافعي .

### فصل في العول

(٤) هو قمعان الأنصبة عن الوفاء بالمستحقين ، فيراد عددها وتنقص قيمتها لثني الوراثين . مثال ذلك زوج واختان لغير أم الزوج مثاله النصف لعدم وجود الفرع

الوارث والاختان لهما الثلثان ، فإذا جمعنا يكون  $\frac{1}{3} + \frac{1}{3} = \frac{2}{3}$  في هذه الحالة تجعل الأنصبة سبعة يعطى للزوج ثلاثة وهى أقل من نصيبه في الأصل وللأختين أربعة وهى أقل من نصيبهما في الأصل . (٥) أى تعول إلى سبعة كالمسألة السابقة وهى وتر وإلى ثمانية كالمسألة السابقة إذا زاد على المورثة أم وإلى تسعة وهى وتر إذا زاد على المسألة الأولى أخ للأم . وإلى عشرة وهى وتر إذا زاد على المسألة الأولى أخوان للأم .

(٦) أى تزداد إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر فالأولى زوجة وأم وأختين =

إلى سبعة وعشرين<sup>(١)</sup> فقط .

### فصل في بيان الحجب<sup>(٢)</sup>

ولدُ الابنُ بحجبُ بالابنِ والجدُّ بالآبِ والجدَّةُ بالأمِ والأخُ لآبٍ  
بالأخ لآبوين والعَمُّ لآبٍ بالعم لآبوين وإبنكهما<sup>(٣)</sup> كذلك وبنتُ الابنِ  
بالبنتِ إلا أن يكونَ مَمْنٌ أو أنزلَ مِنْهُ ذَكَرٌ فَيُعَصِّبُ<sup>(٤)</sup> والـأخواتُ  
لآبٍ بالأخواتِ لآبوين ثنتين فأكثرُ إلا أن يكونَ مَمْنٌ ذَكَرٌ فَيُعَصِّبُ<sup>(٥)</sup>  
وولدُ الأمِ<sup>(٦)</sup> بفرعِ الميتِ وأبيه وأبى أیه .

### فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الإرث

ابنُ الابنِ كالابنِ إلا أنه ليسَ له مع البنتِ مثلاًها<sup>(٧)</sup> وبنتُ الابنِ  
= لنهرأم والثاني كالمسألة السابقة بزيادة أخ لأم وذلك كالمسألة السابقة إذا زاد أخ لأم  
آخر . (١) أى تحول مرة واحدة فقط فترفع من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين  
ومحوت ومثالها بنتان وأبوان وزوجة وتسمى هذه المسألة بالمتبرية لأن علياً رضى الله عنه  
أقنّى فيها على المتبر بالمول وقال صار بمن الزوجة تسعاً .

### فصل في بيان الحجب

(٢) هو المنع من الميراث مطلقاً أو من بعضه بسبب قص التثريب بوجود الحاجب  
ويسمى الأول حجب حرمان والثاني حجب قصان . (٣) أى وابن الأخ لآبٍ بابن  
الأخ الشقيق وابن العم للآبٍ بابن العم الشقيق . (٤) إذا كان مع بنت الابن أخ لمن  
أو ابن ابن أنزل منه درجة بأن كان ابن ابن ابن فَيُعَصِّبُ أى يأخذ مَمْنُ الباقي من التركة  
بعد تلك البنات وكذلك إذا كان مع الأخوات للآبٍ أخ لآبٍ في درجتين فَيُعَصِّبُ أى  
يأخذ الباقي مَمْنُ . (٥) أى يحجب الأخ لأم بفرع الميت ذكرًا كان أو أنثى وبالآبِ  
والجد ولا يحجب بالأخ الشقيق ولا بالأخ الأب .

### فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الإرث

(٦) أى لا يأخذ مثل البنت لأنه لا يصحبها فله النصف .



كالبت<sup>(١)</sup> إلا أنها تحجب بالابن والجدّة كالأم إلا أنها لا تترك<sup>(٢)</sup> الثلث<sup>(٣)</sup> ولا ثلث الباقي والجد كالآب إلا أنه لا يحجب الإخوة لأبوين أو لآب<sup>(٤)</sup> والاخت<sup>(٥)</sup> لآب كالآخ لأبوين إلا أنه ليس له مع الاخت لأبوين<sup>(٦)</sup> مثلاًها والاخت لآب كالآخت الشقيقة إلا أنها تحجب بالآخ الشقيق<sup>(٧)</sup>.

### فصل في بيان عدد أصول الفرائض<sup>(٨)</sup>

أصول الفرائض سبعة اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون فكل فريضة فيها نصفان أو نصف وما بقي فأصلها اثنان أو ثلثان وثلث أو ثلثان وما بقي أو ثلث وما بقي فأصلها ثلاثة أو ربع وما بقي فأصلها أربعة أو سدس وما بقي أو سدس وثلث أو ثلثان أو سدس ونصف فأصلها ستة أو ثمن وما بقي أو نصف وما بقي فأصلها ثمانية أو ربع وسدس فأصلها اثنا عشر أو ثمن وسدس وما بقي فأصلها أربعة وعشرون.

(١) أي تأخذ النصف إذا انقرضت والثلثين إذا اجتمعت مع غيرها من جنسها ولكنها تحجب بالابن وليست البنت كذلك وتحجب أيضاً بالبنين فأكثر (٢) بل فرضها دائماً السدس (٣) وإنما يحجب الأخوة لأم كما سبق. (٤) لأنه لا يعصبها وإنما هو عصبه يعصب أخواته التي في درجته. (٥) لأنه أقوى منها.

### فصل في بيان عدد أصول الفرائض

(٦) هذا شروع في باب الحساب في الفرائض ، وطريقته أن يجعل كل نصيب كسراً من واحد صحيح هذا الواحد إما أن يقسم إلى قسمين أو إلى ثلاثة أو إلى أربعة أو إلى ستة أو إلى عشرة أو أربعة وعشرين بحسب ما فيها من أنصبة ثم يجعل نصيب كل فرد بسطاً على المقام الموحد فتلا مسألة فيها زوج وأب وابن وأم : للزوج ١ وللأب ١ وللأم ١ وللبن الباقي فالمقام الذي يجمع كل البسوط هو ٦ لأنها تقبل القسمة على نفسها وعلى الاثنين ، فيكون للزوج ثلاثة وللأب واحد وللأم واحد والباقي للابن وهكذا تحمل مسائل الميراث بطريقة الكسور بعد توحيد المقام بطريقة مضاعفة المقام الصغير إلى مقام كبير.

## فصل في التصحيح<sup>(١)</sup>

إن انكسرت الفريضة على جنس<sup>(٢)</sup> وأحد ضرب عدده<sup>(٣)</sup> في أصلها<sup>(٤)</sup> وبعولها أو على جنس فأكثر ضرب بعضها في بعض ثم في أصل الفريضة<sup>(٥)</sup> وبعولها<sup>(٦)</sup> فما بلغت صحت منه .

### فصل في التصحيح

المراد من التصحيح أن يأخذ كل فرد نصيبه صحيحا بدون كسر وسبين المصنف طريقة التصحيح في هذا الفصل . (٢) أى على نوع واحد من الورثة كاخوة أو أعمام كإسحاق . (٣) أى عدد الورثة الذين انكسر نصيبهم . (٤) أى أصلها الذى لم يحدث فيه عول فإن حدث فيه عول ضرب عدد الورثة المنكسر نصيبهم في أصلها العائل وهذا معنى قوله وبعولها ومثال ذلك أن يترك الميت زوجا وأخوين شقيقين أو لأب للزوج النصف وللأخوين الباقي فيكون أصلها اثنين ولا عول هنا يأخذ الزوج واحدا ويبقى للأخوين واحد لا تصح قسمة صحيحا بينهما فنضرب عدد الورثة المنكسر نصيبهم وهو اثنان في أصل المسألة وهو اثنان فيصير أصلها أربعة للزوج اثنان وللأخوين اثنان لكل أحد منهما واحد ومثال ذلك أيضا أم وأربعة أعمام لغير أم ، للام الثلث وللأعمام الباقي فأصلها ثلاثة تأخذ الأم واحدا ويبقى اثنان للأعمام الأربعة لكل نصف فنضرب عدد الأعمام وهو أربعة في الأصل وهو ثلاثة فيصير الأصل اثني عشر ويمكن اختصاره إلى ستة للام اثنان وللأعمام كل عم واحد ، ومثال العول زوج وخمس أخوات لغير أم للزوج النصف وللأخوات الثلثان فيكون أصلها ستة للزوج ثلاثة ويبقى ثلاثة لا تكفى فيزداد اثنان للعول فيصير الأصل سبعة فيضرب عدد الورثة الذين انكسر نصيبهم وهو هنا البنات الخمس في الأصل العائل وهو سبعة فيصير أصلها خمسا وثلاثين للزوج خمسة عشر للبنات عشرون لكل بنت أربعة . (٥) لأن لم يكن فيها عول . (٦) وبعولها أى يضرب بعضها في بعض ثم في الأصل العائل ، ومثال ذلك ثلاث بنات وجدتان وعم البنات الثلاث والجدتين السدس ولعم الباقي فأصلها ستة ثلثاها أربعة لا تقبل القسمة على البنات الثلاث وسدسها واحد لا يقبل القسمة على الجدتين صحيحا والواحد يقبل القسمة على صاحبه فقد انكسر النصيب على نوعين من الورثة بلا عول فيضرب الثلاثة وهو عدد البنات في الاثنين عدد الجدات ينتج خمسة فنضرب الخمسة في الأصل وهو ستة ينتج ستة وثلاثون فتكون هي الأصل =

## فصل في الاختصار في مسائل الفرائض<sup>(١)</sup>

الاختصار نوعان أحدهما بين السهام فَرَّدَ الفريضة لِرِوَقِهَا الثاني بين الرؤوس فإن كان بينهما مأكلة اقْتَصَرَ على أحدهما أو مداخلة فعلى أكثرهما أو موافقة فعلى الرِوَقِ فلو توافق عددان في جزء ضرب ذلك الجزء من أحدهما في الآخر .

فصل في المناسخة<sup>(٢)</sup>

هي أن لا تقسم التركة حتى يموت بعض الورثة فتُصَحَّحُ فريضة كلٍّ =  
وتصح بها القسمة ، لبنات ٢٤ وللجدتين ٦ وللم ٦ ، ومثلها بالمول أم وثلاثة إخوة لام  
وخمس أخوات لأب أصلها ستة وتعمل إلى السبعة ، لام سيم وللأخوة سهمان وللأخوات  
أربعة فالسهمان لا يقبلان القسمة صحيحة على الأخرى الثلاثة والأربعة لا تقبل القسمة  
على الأخوات الخمسة ، فتضرب الثلاثة في الخمسة ينتج ١٥ ثم تضرب ١٥ في ٧ فينتج ١٠٥  
فيكون ذلك أصلها لام ١٥ وللأخوة ٤٥ لكل ١٥ وللأخوات ٤٥ لكل أخت ٩ .

### فصل في الاختصار في مسائل الفرائض

(١) هذا الباب نوع من الحساب يسمى بالاختصار أو بالاختزال في اصطلاح الحسابين  
فإذا لم يمكن الاختزال لعدم التوافق بين عدد الورثة أوجدنا القاسم المشترك الأصغر وجعلناه  
أصلا للسألة مثال ذلك أن يترك الميت بنتا وزوجة وجدا للزوجة وللجد وللبنات  
النصف بالفرض والباقي بالتعصيب فالأصل الذي يقبل القسمة على الجميع ٢٤ لأنها  
التي تقبل القسمة على ٨ ، ٦ ولكن يمكننا إرجاعها إلى ثمانية للزوجة ١ ، والبنت أربعة  
والجد ثلاثة ، ومثال ما لا يقبل الاختزال ثلاث جدات وأربعة أخوة لام وخمس أعمام ،  
للجدات السدس وللأخوة الثلث وللأعمام الباقي للجدات واحد من ستة وللأخوة ٢ من  
سنة لا تقبل القسمة عليهم وللأعمام ثلاثة لا تقبل القسمة عليهم فتضرب :

$$٣٦٠ = ٦ \times ٦٠ = ٥ \times ٤ \times ٣$$

فيصير ذلك أصلها وتقبل القسمة لام ٦٠ وللإخوة ٢٢٠ لكل أخ ٦٠ وللأعمام الباقي ٦٠  
ومثلها أيضا ما تكون فيه مداخلة كثلاثة وستة و١٢ فيقتصر على الأكثر وهكذا .

### فصل في المناسخة

(٢) هي مفاعلة من النسخ أى التغير والتبديل لأن موت أصل الورثة ينسخ المسألة =

ميت ثم يُضْرَبُ بعضها في بعضٍ بعد اعتبار الاختصار السابق فما بلغ صحته منه .

### فصل في المشتركة<sup>(١)</sup>

هي زوجٌ وأمٌ وولداها وأخٌ لأبوين للزوج النصف وللأم السدس ولولدى الأم الثلث يشاركما فيه الأخ لأبوين فإن كان لأخٍ لأب سقط .  
فصل في ميراث الجد

يرث مع الفرع الذكر السدس ومع الأنثى السدس فرضاً والباقي تعصياً وإن كان معه أولاد أبوين أو أب فله الأكر من مقاسمتهم والثلث<sup>(٢)</sup>  
= الأولى ويبدلها مسألة ثانية هي كما قال المصنف ألا قسم التركة إلا بعد موت أحد الورثة فتصح المسألة على ما حدث . مثال ذلك ماتت امرأة عن زوج وابن ثم مات الابن عن ثلاثة بنين فالمسألة الأولى أصلها أربعة للزوج ١ وهو واحد وللبن الباقي وهو ثلاثة فإذا مات الابن صحت قسمة نصيبه على البنات الثلاث فلا تحتاج لتصحيح جديد وإذا لم يصح الأصل الأول صحت المسألة من جديد مثال ذلك إذا مات الابن في المسألة الأولى عن خمسة بنين فلا يقبل نصيبه وهو الثلاثة القسمة عليهم فتضرب عدد الورثة الجدد في أصل المسألة الأولى فنقول  $٤ \times ٥ = ٢٠$  فتصح المسألة للزوج ٥ وللأبناء خمسة عشر لكل ابن ثلاثة وهكذا .

### فصل في المشتركة

(١) مات الميت وترك زوجاً وأماً وأخوين لأم وأخاً شقيقاً . للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين للام الثلثان ويشاركما فيه الثلث الأخ الشقيق لاشتراكهما في الإدلاء للميت بالأم فلو كان مع الأخوة للام أخ لأب لم يرث لعدم إدلائه بالأم وهو عصبة فلا يشارك أصحاب الفروض ، وارث الأخ الشقيق في هذه المسألة خروج على أصل المصنات .

### فصل في ميراث الجد

(٢) أي إن كان معه أخوة أشقاء أو لأب أو أم جميعاً مع أي الأشقاء وإنذين =

ويُعدُّ أولاد<sup>(١)</sup> الأبوين عليه أولاد الأب إذا اجتمعوا معه ولا يرثون إلا أن  
تخص<sup>(٢)</sup> أولاد الأبوين إناثاً فما زاد على فرضهن فهو لأولاد الأب فإن  
كان معهم<sup>(٣)</sup> صاحب فرض فله الأكثر<sup>(٤)</sup> من المقاسمة وثالث الباقي والسدس  
وقد لا يبقى شيء كبنتين وأم وزوج فيفرض له وتعال وقديقي دون<sup>(٥)</sup> سدس  
كنتين وأم فيغزب به وتسقط الأخوة في هذه الأحوال .

== للاب وم عصبته الأكثر من مشاركتهم أو أخذ الثلث فإن كان الثلث أكثر من نصيبه  
المشارك معهم أخذه وإن كان أقل شاركهم في ما يأخذونه بالتصيب .

(١) أى بحسب الإخوة لأب ضمن الورثة مع الجد إذا اجتمعوا مع الإخوة الأشقاء  
إذا كان عددهم ينقص نصيب الجد وإن كان الإخوة للاب لا يرثون مع الإخوة الأشقاء  
لأنهم محجوبون بهم فيعدون في الحساب لاقى الأخذ كجد وأخ شقيق وأخ لأب فإذا  
شارك الجد الأخ الشقيق أخذ النصف وإذا لم يشاركه أخذ الثلث فيحسب الأخ للاب  
وارثاً حتى يستوى نصيب الجد في الشركة وعدمها فيأخذ الثلث فيضار بذلك .

(٢) أى في هذه الصورة يرث الأخوة لأب وهم أن يكون للبت أخوات شقيقات  
وأخوات لأب فيأخذ الأخوة للاب ما يبقى ما بعد الثلثين لأن الأخوات الشقيقات لا يحجب  
الأخوات للاب . (٣) أى مع الأخوة والجد . (٤) أى للجد ، مثال ذلك بنت وجد  
وأخ وأخت للبت النصف وللأخ والأخت مع الجد الباقي فإذا قام الأخ والأخت  
كان نصيبه مثل نصيب الأخ فيأخذ كل منهما نصف الأخت فيقسم النصف وهو ثلاثة  
بينهم فيأخذ أكثر من ثلث الباقي بعد نصف البنت الذى هو واحد من ثلاثة وأكثر من  
السدس وهو واحد من ستة يعادل في القيمة ١ من ٣ من النصف الباقي بعد البنت .

(٥) أى قد يبقى أقل من السدس كبنتين وزوج للزوج الربع والبتين الثلثان  
فيكون الباقي .

$$\frac{1}{4} = \frac{1}{12} - \frac{1}{12} = \frac{1}{12} = \frac{3}{12} = \frac{1}{4} + \frac{1}{12}$$

هذا هو الباقي وهو أقل من السدس لأنه نصف السدس فيفرض له السدس وتعال  
المسألة فترداد إلى خمسة عشر حتى يأخذ الجد السدس وتسقط الأخوة في هذه المسألة  
والمسألة الآتية بعد تلك .

## فصل في ميراث المرتد

لا يورث المرتد كما لا يرث بل ماله في (١) ولا يورث ولداً ولا المملعة بقرابة (٢) الأب .

### فصل (٣)

إذا اجتمع في شخص جهتا فرض لم يرث إلا بأقوامها والقوة بأن نجب أحداً من الأخرى كبت هي أخت لأم بأن يطأ (٤) نحو مجوسى أو غيره بشبهة أمه قتل بنتاً أو لا تنجب كأم هي أخت لأب بأن يطأ بنته قتل بنتاً (٥) أو تكون أقل حجبا كأم أم هي أخت لأب بأن يطأ هذه البنت الثانية قتل ولداً فالأولى أم أمه وأخت فلان كانتا جهتي فرض وتصيب كزوج هو معتق أو ابن عم ورث بهما .

### فصل في ميراث المرتد

(١) يقسم تقسيم الفرية . (٢) أى لا يرث أبوه ولا أخوه من الأب وجده لا يه ولا عمه لا يه ولا الشقيق لأن هؤلاء وأمثالهم أدلوا إليه بقرابة الأب وقد نفى الأب قرابته أما أمه وأخوه لأمه وجده لأمه ونحوهم فمردون لأن قرابتهم إليه من جهة الأم وهي باقية غير منقبة .

### فصل

(٣) هذا الفصل مقود لبيان حكم الشخص الذى يجتمع فيه جهتا ميراث بالفرض أو بالتصيب أو بهما معاً . (٤) صورة هذه المسألة أن يطأ شخص مجوسى أمه بشبهة قتل بنتاً ثم يموت هذا الشخص الواطى فهذه البنت الناشئة من وطء الشبهة أخت لليت وبنت له قبل ترث بوصفها بنتاً أو بوصفها أختاً ؟ ترث بالأقوى وهو كونها بنتاً دون كونها أختاً لأن الأخت محجوبة بالبنت . (٥) أو يطأ الشخص المتقدم بنته بشبهة قتل بنتاً ثم يموت البنت المولودة فأمها أختها فهل ترث فيها بالأخوة أو بالأخوة ؟ ترث بالأخوة لا بالأخوة لأن الأم لا تنجب بأحد بخلاف الأخت فإنها تنجب بالجمدة .

## فصل (١)

يرثُ للمشكّل القدرَ المتيقّن ويوقفُ الباقيَ إلى التّيقّن (٣) والمفقود لا يرثُ (٢) ويوقفُ (٤) نصيبه في الميراثِ حتّى يتيقّنَ حاله ويوقفُ ميراثُ الحمل ولا يعطى غيره (٥) إلا ما يتيقّن أنه يرثه معه .

## كتاب النكاح (٦)

هو حرّ أمّ ومكروهٌ وحلالٌ - فالحرّ أمّ إما لعينه (٧) لنسب (٨) وهو نكاحُ الأمّ والبنتِ والأختِ والعمةِ والحالةِ وبنتِ الأخِ والأختِ (٩) أو الرضاع (١٠) وهو كالنّسبِ أو لمصاهرةٍ وهو نكاحُ زوجةِ الأبِ والابنِ (١١) وزوجِ البنتِ

### فصل

- (١) هذا الفصل لبيان حكم ميراث الحثّ المشكّل والمفقود والحمل .
- (٢) مثال ذلك زوج وأب وابن حثّ ، الزوج الربع ولأب السدس وللابن النصف ويوقف الباقي إلى أن تتبين حال الابن فإن ظهر ذكر أخذه وإن ظهر أنثى أخذه الأب .
- (٣) بل يترك ميراثه بدون توزيع إلى أن يصل موت حقيقته أو يحكم القاضي بذلك بظنّه .
- (٤) ولا يرث بل يوقف نصيبه إلى حضوره أو ظهور موته حقيقة أو بظنّه .
- (٥) أي يعمل بالأحوط فإذا ترك الميت زوجة وأباً وحلاً ، أخفت الزوجة الثمن على اختيار انفصال الحمل حياً وأخذ الأب السدس ولا يرث الأب بالتصيب فيأخذ بقية المال لاحتمال أن يكون الحمل ذكراً .

## كتاب النكاح

- (٦) هو لغة الضمّ وشرعاً عقد يعتبر فيه لفظ النكاح أو التزويج أو مثلهما .
- (٧) أي حرام على النّوام لسبب في ذات النكاح أو المنكوحة لا لسبب خارجي يزول التحريم بزواله كما سيأتى في تحريم نكاح أخت الزوجة مادامت زوجة فإذا طلقت حلت الأخت التي كانت محرمة . (٨) أي لقرابة شرعية . (٩) أي وبنت الأخت . (١٠) أي يحرم به ما سبق في النّسب لكن لسبب الرضاع فالأم من الرضاع والأخت من الرضاع وهكذا تحرم كلها كما تحرم بالنّسب . (١١) أي أن ينكح الرجل أي يتزوج =

والأم وإما بالجمع<sup>(١)</sup> بين المرأة وأمتها أو بنتها أو أختها أو عمتها أو خالتها وبين أمتين والزوج حر<sup>(٢)</sup> وبين أكثر من أربع له<sup>(٣)</sup> ومن ثنتين لغيره<sup>(٤)</sup> وبين زوجين<sup>(٥)</sup> لامرأة وإما لاشتباه محرمه بأجنبيات محصورات<sup>(٦)</sup> وإما لسبب في العقد وهو نكاح الشغار<sup>(٧)</sup> والمنفعة<sup>(٨)</sup> والمحرم<sup>(٩)</sup> وإنكاح وليين<sup>(١٠)</sup> امرأة ونكاح المعتدة والمستبرأة<sup>(١١)</sup> والمربوبة<sup>(١٢)</sup> بالحل والكافرة غير الكتابية<sup>(١٣)</sup> والمملوكة<sup>(١٤)</sup> للنكاح، والمكروه كنكاح بعد خطبة على خطبة غيره إن

== زوجة أبيه أو جده أو جد جده وأن يتزوج زوجة ابنة أو ابن ابنة أو ابن ابنة ، وأن تسكن المرأة زوج بنتها ولو لم يدخل بها أو بنت بنتها أو بنت بنتها ، ويحرم على البنت أن تتزوج زوج أمها إذا دخل بها أما قبل الدخول فإذا طلق الأم فله زواج بنتها وكذلك الجدة وأما . (١) حرمة النكاح هنا ليست لعينة وإنما لسبب خارجي وهو جمع المراتين معا فإذا أفرد كل واحدة جلا . (٢) لانقاع حاجته بواحدة منها . (٣) أى للحر أما العبد فليس له الجمع فوق الاثنين كما سيأتي . (٤) أى لغير الحر . (٥) أى لا يصح أن تجمع المرأة بين زوجين لها . (٦) بأن علم أن في هؤلاء النسوة العشر أو العشرين أو المائة امرأة محرما له أى يحرم نكاحها بالنسب فيحرم عليه زواج الجميع احتياطا ، أما لو كان المدد غير محصور فيجوز له الزواج من أى واحدة منهن بعد التحرر على قدر الامكان . (٧) هو نكاح المبادلة بدون مهر كأن يقول أحد رجلين للأخر زوجني بنتك على أن أزوجه ابنتي وبضع كل منهما صدق الأخرى .

(٨) هو النكاح المؤقت بمن عند الجمهور ، والنكاح الحلي من الولي واليهود عند ابن عباس . (٩) أى الحاج أو المشر فلا يصح أن يتزوج أو يتزوج غيره أى أن يكون وليا في النكاح . (١٠) كأخوين شقيقين أذنت لكل منهما في الولاية ووقع النكاحان معا أو لم يعلم السابق منهما فان علم السابق فهو الصحيح والثاني باطل . (١١) هى الأمة في وقت تربصها حتى يبرأ زوجها أى يملأ خلوها من الولد وهو مثل العنة في الحرة . (١٢) أى من شكت هل هى حامل أو لا في أثناء عدتها فيحرم نكاحها لأن عدة الحامل بوضع الحمل أما إذا شكت بعد انقضاء العدة فلها النكاح ، (١٣) كالنجسية والوثنية أما الكتابية فتحل . (١٤) أى لا يصح للسيد زواج ==





## فصل في بيان الأولياء

وليُّ النكاح الأقرب<sup>(١)</sup> من العصابات إلا الابن بالبنوة<sup>(٢)</sup> ثم المتفق<sup>(٣)</sup> ثم عصبته<sup>(٤)</sup> وزوج عتيقة المرأة في حياتها وليها وبعد موتها من له الولاء ثم السلطان ويشترط في الولي حرية وذكورة ورشد<sup>(٥)</sup> وعدالة<sup>(٦)</sup> فإن عضل<sup>(٧)</sup> أو سافر إلى مرحلتين أو أحرم<sup>(٨)</sup> أو أراد الزوج<sup>(٩)</sup> بمولته زوج السلطان وقدم عند اجتماع أولياء في درجة<sup>(١٠)</sup> بقرعة ويشترط في الشاهدين ما في الشهادات<sup>(١١)</sup> وينعقد النكاح بآبي الزوجين<sup>(١٢)</sup> وأبويهما وعدوئهما ومستورى العدة لا الإسلام<sup>(١٣)</sup> والحرية ولو بان فسق أحدهما عند العقد بأن بطلانه .

### فصل في بيان الأولياء

(١) فيقدم الأب ثم الجد أبو الأب وإن علا ثم الأخ الشقيق ثم لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم لأب ثم الأم ثم ابن الأم الشقيقتين أو لأب . (٢) أي لا تكون البنوة مع قربها من الأم مقتضيا للولاية فلا يزوج الابن أمه لأنه لا يشترك معها في النسب إلا إن كان ابن ابن عمها أو قاضيا . (٣) أي عصبة المتفق وهم الذين يرثونه بالتعصيب إذا مات . (٤) هو صلاح الدين والمال فلا يكون فاسقا ولا سفيا ولا محتل نظر بسبب مرض أو كبر سن . (٥) هي عدم الفسق وهي من ذكر الخاص بعد العام . (٦) أي منع التزويج . (٧) والمحرّم لا يحل له التزويج . (٨) كأن كان وليا لبنت عمه وأراد أن يتزوجها لنفسه في الأحوال السابقة يتولى السلطان التزويج . (٩) أي إذا اجتمع أكثر من ولي لزوجته وكانوا متساوين في الدرجة والشرط تعمل قرعة لتولي أحدهم العقد كاخوة أشقاء أو أبناء عم أو نحو ذلك . (١٠) سيأتي ذلك في باب الشهادات وهو أن يكون الشاهد عدلا حائطا أهلا لتحمل . (١١) أي يجوز أن يكون الشاهدان في النكاح ابنتين للزوج وحده أو الزوجة وحدها أو لكل منهما ولد وأبويهما إذا لم يكن أحدهما وليا وعدوئهما فلا تشترط صداقة الشهود وإن كان ذلك غير الغالب . (١٢) أي لا يصح أن يكون الشاهدان مستورى الإسلام ولا الحرية أما مستورا العدة فتجوز شهادتهما .

## فصل

في الانكحة الباطلة وهي نكاح الشغار كأن يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني ببتك ويضع كل صدق الأخرى وإن سمي<sup>(١)</sup> مع ذلك مهرأ فلان لم يجعل البضع مهرأ صح<sup>(٢)</sup> والمتعة وهي النكاح إلى أجل والمحرم ويجوز في الإحرام الرجعة والشهادة وإنكاح ولين<sup>(٣)</sup> امرأة زوجين ولم يعرف سبق أحدهما معينا فلان دخل بها أحدهما لزمه مهر مثلها وإن عرف عين السابق فهو الصحيح ونكاح المعتدة والمستبرأة من غيره ولو من شبهة ولو شك<sup>(٤)</sup> في الانقضاء فلان دخل بها حذ إلا إن ادعى الجهل ونكاح المرتابة بالحل قبل انقضاء عدتها فيحرم نكاحها حتى تزول الريبة وإن انقضت الأقراء فلو نكحها ثم بان أن لا حمل أو من ظنها معتدة أو مستبرأة أو محرمة أو محرما ثم بان خلافه فالنكاح باطل ونكاح المسلم كافرة غير كتابية<sup>(٥)</sup> خالصة فإن كانت خالصة وهي إسرائيلية حلت لنا إن لم ندخل أصولها في ذلك الدين بعد نسخه أو غير إسرائيلية حلت لنا إن علم دخولهم في

## فصل

(١) بأن قال ويضع كل منهما عشرة جنيهات صدق الأخرى فلا يصح .  
(٢) أى يصح نكاح التبادل بدون جعل البضع مهرأ فلو قال زوجتي ببتك على أن أزوجك بنتي صح ذلك ويجب مهر المثل . (٣) سبق بيان هذا . (٤) أى شك في انقضاء العدة ودخل بها قبل تيقن انقضائها . (٥) المراد بالكتابية اليهودية والنصرانية فقط بالشرط الذى ذكره المصنف أما غيرهما فلا تحمل لنا وكذلك إن لم يتحقق شرط المصنف من علم دخول أصولها في اليهودية بعد نسخها وعلم دخول أصول النصرانية فيها قبل النسخ فلا تحمل مع فقد الشرط .

ذلك الدين قبل نسخه ولو بعد تبديله إن تجنبوا المبدل، فتحل اليهودية والنصرانية للشرط المذكور وكذا السامرة<sup>(١)</sup> والصابئة<sup>(٢)</sup> إن وافقتا اليهود والنصارى في أصل دينهم والمتنقل<sup>(٣)</sup> من دين إلى آخر لا يقبل منه إلا الإسلام ولا تحمل مسلمة لكافر<sup>(٤)</sup> ولا مرتدة لأحد<sup>(٥)</sup> فإن ارتد أحد الزوجين قبل الدخول بطل النكاح أو بعده فإن جمعهما<sup>(٦)</sup> الإسلام في العدة دام النكاح وإلا فلا ولا نكاح ملك اليمين فلا ينكح أمته ولا السيدة عبداً فلو طرأ الملك بعد النكاح بطل النكاح نعم إن اشترت زوجها قبل الدخول بمهرها<sup>(٧)</sup> بطل الشراء ودام النكاح.

### فصل

في الأنكحة المكروهة كالنكاح بعد خطبة منهي عنها تنزيهاً<sup>(٨)</sup> كخطبة

- (١) طائفة من اليهود ينسبون للسامري الذي صنع لليهود العجل من ذهب فعبدهوه .
- (٢) طائفة من النصارى ، وتعلق على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن إبراهيم عليه السلام ينسبون لصابي. هم نوح عليه السلام يعبدون الكواكب .
- (٣) هذا استطراد لبيان حكم من انتقل من دين إلى دين ويتبعه حرمة نكاحه ما لم يسلم .
- (٤) ولو كان كتابياً مسترقياً للشروط المذكورة سابقاً .
- (٥) لا تحمل لمسلم ولا لكافر لأنها مطلوبة بالإسلام وإلا قتلت .
- (٦) صورة هذه المسألة أن يرتد أحد الزوجين من المسلمين بعد دخولها منزل الزوجية فإذا عاد المرتد إلى الإسلام قبل انقضاء العدة عادت الزوجية وإلا بطل النكاح وفسخ .
- (٧) صورة هذه المسألة أن يكون في ذمة السيد مال للزوجة الحرة فقتلته به العبد الذي تزوجته قبل دخولها فيبطل الشراء ويدوم النكاح لأنه لو صح الشراء لبطل الزواج ولو بطل الزواج سقط المهر فيجئ الدور .

### فصل في الأنكحة المكروهة

- (٨) الكراهة التنزيهية ما لم يرد بجرمها فص من كتاب أو سنة أو أثر وإنما منعت لحسن المعاملة والإخاء بين المسلمين ومراعاة لمقتضى الذوق .

على خطبة من أجابته تعرضاً من تعتبر إجابته ولم يأذن ولم يترك ولم يُعرض  
الحجب ويحرم خطبة المعتدة بالتصريح لا بالتعرض إلا لرجعية<sup>(١)</sup> وكنكاح  
المحلل بأن يتزوجها على أن يحلها لزوجها الأول بعد طلاقها بشرطه<sup>(٢)</sup> فإن  
تزوجها بشرط أنه إذا وطئها طلقها بطل النكاح وكنكاح المغرور بجمريتها أو  
نسبها فلو شرط حريتها في العقد فإن رقبها وهو من لا يحل له نكاح الأمة<sup>(٣)</sup>  
فهو باطل ولا فصيح<sup>(٤)</sup> وللحر الخيار فإن فسخ قبل الدخول فلا مهر ولا  
متعة أو بعده لزمه مهر مثلها فإن ولدت بان<sup>(٥)</sup> انعقاده حراً ولزمه قيمته  
يوم الوضع إن وضعت حياً ورجع بها لا بالمهر على من غره<sup>(٦)</sup> وإن بان  
نسبها<sup>(٧)</sup> دون المشروط صح وله الخيار إن بان دون نسبها وحكم المهر  
مامر<sup>(٨)</sup> ولا يلزمه قيمة الولد<sup>(٩)</sup> فإن كانت هي المغرورة فحكم الخيار  
والمهر والمتعة مامر.

### فصل

غير الحر ينكح امرأتين وله نكاح أمة على حرة<sup>(١٠)</sup> ولا يملك إلا

- (١) فيحرم التعرض بخلتها لأنه تعد على حق الزوج الأول قبل انقضاء غرضه من زوجته.
- (٢) بشرط النكاح الصحيح من غلو المرأة من العدة ومع وجود الولي والشاهدين وغير ذلك وعدم اشتراط الأجل في العقد.
- (٣) بأن كان حراً موسراً فإن كان يحل له نكاحها فيصح.
- (٤) أى إن ولدت الأمة ولدا فهو حر لأنه وطئها وهو يعلم حريتها فيلزمه قيمته يوم الوضع إن وضعت حياً يدفعها لسيدها ويرجع بهذه القيمة على من غره.
- (٥) بأن غر بنسب حرة أنه حال قتيبن خلافة فإن كان أقل من نسب لم يفسخ وله الخيار وإن كان مثل نفسه أو أعلى فليس له الخيار. (٦) أى مهر المثل بعد الدخول وعدم المهر إذا علم ذلك قبل الدخول. (٧) لأنه حر.

« فصل في عدد ما يجوز للرقيق من الزوجات وعدد طلاقاته وشروط نكاحه »  
(٨) بخلاف الحر فلا ينكح الأمة على الحرة بل لا ينكحها مطلقاً إلا بالشروط الآتية.

ملقطين وإن كانت زوجته حرة فإن تزوج باذن سيده صح والمهر في ذمته إلا أن يكون مكتسباً أو مأذوناً له في تجارة ففي كسبه بعد وجوب دفعه<sup>(١)</sup> وفيما بيده من مال التجارة أو بغير إذن أو خالفه لم يصح فإن دخل بها لومه مهر المثل في ذمته ويحل للحر نكاح من بها رقب بشرط أن تكون مسلمة وأن يعجز عن تصالح<sup>(٢)</sup> للتمتع وأن يخاف زناً .

### فصل

العيوب المثبتة للخيار في النكاح جنون<sup>(٣)</sup> وجذام<sup>(٤)</sup> وبرص<sup>(٥)</sup> بأحد الزوجين ورق<sup>(٦)</sup> وقرن<sup>(٧)</sup> بها وجب<sup>(٨)</sup> وعنة<sup>(٩)</sup> به والنسخ فوري بعد رفع الأمر إلى الحاكم وثبوته عنده إلا العنة فتوجب سنة<sup>(١٠)</sup> من يوم ثبوتها

(١) وجوب دفعه بمجرد التمتع وهو في ذمته إن لم يكن مكتسباً كالعبد النجار أو المأذون له في التجارة فالمرء يؤخذ من كسبه أو من مال تجارته متى تزوج بإذن سيده لأن الإذن في الزواج إذن في دفع المهر ، فإن تزوج بغير إذن أو بإذن ولكنه عاقب الإذن لم يصح نكاحه فإن دخل بزوجة وجب عليه مهر المثل في ذمته (٢) أي حساً بأن فقد الحرة الصالحة للتمتع فهي غير موجودة أصلاً أو شرطاً بأن عجز عن مهرها أو قدر عليه وكان تحت حرة غير صالحة للتمتع بسبب مرض أو كبر سن أو نحو ذلك .

### فصل في عيوب النكاح

(٣) الجنان مرض يحرم منه العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم يتأمر .  
(٤) البرص مرض يسبب بياض الجلد بياضاً شديداً في ققط مختلفة حجاوي يذهب دمويه (٥) هو انسداد الفرج بلحم (٦) هو انتشار الذكر (٧) هو قطع الذكر (٨) هي مرض يتسبب عنه عدم انتشار الذكر (٩) فذه السنة مهلة للزوج حتى يثبت صلاحه للزوجة فربما تكون عته لما مرض يذهب في أثناء السنة .

فإن أدى الوطء<sup>(١)</sup> صدق إلا أن تقوم بينة يكارها وتحلف<sup>(٢)</sup> معها .

### فصل في الاسلام على النكاح

من أسلم على كتابية<sup>(٣)</sup> دام نكاحه أو كفره غيرها وتحلفت أو أسلمت وتحلفت فإن كان قبل الدخول بطل النكاح وسقط المهر في إسلامها<sup>(٤)</sup> وتشطر<sup>(٥)</sup> في إسلامه أو بعده فإن جمعها الإسلام في العدة دام النكاح وإلا حصلت الفرقة بإسلام أولهما وإن أسلما معاً دام النكاح وإن شك في المعية فإن كان بعد الدخول وجمعها الإسلام في العدة دام النكاح أو قبله فإن تصادقا على معية أو تعاقبا<sup>(٦)</sup> عمل به وإن قال الزوج بالتعاقب قبل أو بالمعية<sup>(٧)</sup> فلا وإن أسلم على من يحرم الجمع بينهما كأختين أو حرّاً على أكثر من أربع أو غيره على أكثر من اثنتين اختار أحدهما أو أربعا أو اثنتين إن أسلمت معه أو في العدة أو كاتبا كتابيتين أو كتابيات<sup>(٨)</sup> وانفسخ نكاح من بقي فإن أبي حنيس<sup>(٩)</sup> وأفق عليهما أو عليهن من ماله حتى يختار أو على

(١) أى أدى أنه قدر على الجماع وجامع صدق بعد أن يحلف على ذلك .

(٢) إنما وجب حلفها مع البكارة لاختيال عود البكارة بعد إزالتها إذالة خفيفة وترك الجماع مدة .

### فصل في الاسلام على النكاح

(٣) المراد كتابية تعمل له ابتداء أى مستوفية للشروط السابقة في نكاح الكتابية (٤) لأن الفرقة من جهتها (٥) يجب نصف المهر إذا أسلم هو وبقيت كافرة لأنه سبب الفراق (٦) الأمر مع المعية ظاهر فيبني النكاح ومع التعاقب إن كان قبل الدخول بطل النكاح وإن كان بعده فإن جمعها الإسلام في العدة بقي وإلا فسخ النكاح (٧) لأنه مدعى عليه سيلزمه بدفع نصف المهر إذا كان أسلم قبلها فيقبل قوله في التعاقب (٨) لا في المعية (٩) مستوفيات للشروط السابقة (٩) أى إن أبي الاختيار حنيس حتى يختار .

إماماً وأسلمن معه أوفى العدة انفسخ نكاحهن إلا أن تحل لها الأمة عند اجتماع إسلامهم فله اختيار واحد تحل أو حرق وإمام تعينت<sup>(١)</sup> إن أسلمن معه أوفى العدة وإن أصرت لا تقضه العدة اختار أمة إن حلت له أو على أم وبنتا كتايبين أو أسلمتا<sup>(٢)</sup> فإن لم يدخل بهما أو دخل بالبنت تعينت وإن دخل بهما أو بالأمة حرمتا على التأيد.

### فصل

لو عتقت تحت من به رق ثبت لها الخيار<sup>(٣)</sup> إلا إذا كان في مرض<sup>(٤)</sup> الموت والثالث لا يحتمل سقوط المهر مع قيمتها وهو فوري<sup>(٥)</sup> فإن عتق قبل فسحها بطل خيارها<sup>(٦)</sup>.

(١) إذا أسلم وهو متزوج حرة وإماماً وأسلمن معه أوفى العدة تعينت الحرة وإن أصرت الحرة على الكفر حتى انقضت العدة فإن كان من يحل له الإمام اختار أمة من تحتها وترك الباقي فإن لم تحل له ترك الجميع وتزوج من جديد (٢) أى أو كافرتين وأسلمتا معه أوفى العدة فإن لم يدخل بهما تعينت البنت وكذلك إذا كان دخل بالبنت دون الأم تعين البنت فإن كان دخل بهما جميعاً حرمتا على التأيد لأن العقد على البنات يحرم الأمهات والدخول بالأمهات يحرم البنات.

### فصل في خيار العتقة

(٣) لأنها انصفت بكاملها لم يتصف به الزوج (٤) صورة ذلك أن يكون السيد اعتقها في مرض الموت وتصره لا ينفذ إلا في الثلث فإذا اختارت الفسخ سقط المهر والثالث لا يحتمل عتقها إلا إذا دخل المهر إلى مال السيد وأصبح جزءاً منه فليس لها الخيار لأن خيارها يمنع عتقها والعتق مقدم على ضررها بزواج السيد (٥) أى الخيار والفسخ به فوري لا يحتاج إلى الرفع للحاكم لثبوته بالنص والاجماع (٦) لتساويهما



## فصل

يُسْنُ لِمَنْ وَطِءَ الْحَائِضَ <sup>(١)</sup> أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ إِنْ وَطِءَ فِي إِقْبَالِ النَّهْرِ  
وَبَنَصْفِهِ فِي إِدْبَارِهِ .

### كتاب الصداق <sup>(٢)</sup>

هو نوعان مسمى <sup>(٣)</sup> ومهرٌ مثلُ فالأولُ ما يستقرُّ بالوطءِ أو بموتِ  
أحدهما ويتنصفُ بفرقةٍ لا من جهتها <sup>(٤)</sup> قبلَ الدخولِ والثاني يعتبرُ بنسائه  
هصباتها ثم بنسائه الأرحامِ كجداتٍ وخالاتٍ ثم بنسائه بلديها ومن يناسبها  
بجمالٍ أو ضده <sup>(٥)</sup> ويجبُ في نكاحٍ ووطءٍ وخلعٍ ورجوعٍ عن شهادةٍ ورضاعٍ

#### فصل فيما يقتضيه جماع الزوجة الحائض

(١) مثل الحائض في ذلك النفساء والمهني في التصديق إذا وطئ الزوج زوجته الحائض  
أن الله يحفف عنه أذى الدم بسبب صدقته لأن الحسنات يذهبن السيئات

#### كتاب الصداق

(٢) الصداق هو المهر وهو ما ينفقه الزوج لزوجته نظير تمتعها كما أمر الله وكل د ص ح  
ثمنا ص ح صداقا . وهو لغة مأخوذ من الصنق ضد الكذب لأنه يدل على صدق رغبته في  
الزواج ، زشرعا ماوجب بنكاح أو وطء أو وطء الشبهة أو تعويت بضع قهرا كالأرضاع  
لما لو أرضعت زوجة كبيرة زوجة صغيرة كان عقد عليها الزوج وانتظرها إلى أن تكبر  
فقد فسح العقد فيجب على الزوج الفسوخ فقدما نصف المهر ويجب على الزوجة الكبرى  
لزوجها ما دفعه لأنها فوتت عليه بضع زوجته الصغرى

(٣) أى معين كعسرين أو مائة أو مائتين أو ثوب أو غاتم أو قرط أو خدمة سنة أو نحو  
ذلك . (٤) فإن كانت الفرقة من جهتها كأن ارتدت وبقي على إسلامه فليس لها شيء كما  
سبق أو كانت رقتا أو قرتا . (٥) يكون مهر المثل إذا لم يمين في العقد شيء أو يسمى  
غير صالح للمهر كخزير ونحوه وفي وطء الشبهة وفي الخلع إذا لم يسم شيء عوضا والرجوع  
عن الشهادة بأن شهد رجلان مثلا بأن فلانا طلق زوجته طلاقا باتنا أو أنه أخوها من  
الرضاع ثم رجعا عن شهادتهما فيلزمهما مهر المثل لأن الرجل سيتحمله إذا تزوج من جديد  
وفي الإرضاع كما مر في إرضاع زوجته الكبرى زوجها الصغرى .

فالنكاح فيما لو تزوجها مَفْوُضَةً<sup>(١)</sup> ووطئها أو مات أحدهما قبل الفرض<sup>(٢)</sup> وفيما لو كان المسمى حراماً أو ملك غيره أو مجهولاً أو ميتاً تلفت قبل قبضها أو شُرِطَ فيه شَرْطٌ فاسدٌ<sup>(٣)</sup> أو نكح نسوةً بهر واحد<sup>(٤)</sup> أو أو صدقها ثوباً على أنه هرَوى فإن<sup>(٥)</sup> مروياً وفي الغرور كما مر وفي غير ذلك<sup>(٦)</sup> والوطء فيما لو كان بشبهة أو في نكاح فاسدٍ والخلع يجب فيه ما يجب في النكاح والرضاع فيما لو أرضعت زوجته الكبرى زوجها الصغرى والشهادة فيما لو شهدا بطلاق ثم رجعا ولو وهبه صداقها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف بدل المهر ولو وهبه أبوها<sup>(٧)</sup> لم يحز.

### فصل

في المِئْنة<sup>(٨)</sup> - لكل مفارقة مئة إلا التي فرض لها مهرٌ وفُرِقت قبل الدخول أو كانت الفرقة بسببها<sup>(٩)</sup> أو بملكها<sup>(١٠)</sup> أو بموت<sup>(١١)</sup> وفرقة

(١) أي كبيرة تستأمر في النكاح ولم يسم المهر في العقد . (٢) أي قبل تحديد المهر . (٣) كأن شرط فيه الخيار للزوج كأن قال زوجتك أبقي هكذا على أن لي أو لك الخيار إن شئت أبقيت العقد عليه وإن شئت فسخته .

(٤) لأن الصداق حينئذ مجهول فلا يعرف ما لكل واحدة . (٥) ولم تقبل الزوجة فإن قبلت صح النكاح . (٦) كأن اصدقها شيئاً لا تقدر على تسلمه كنسوب ومروء وهي غير قادرة على الاتزاع أو ثمر لم يبد صلاحه بنهر شرط القطع أو ما لا يعود فقه عليها كتعليم ولها . (٧) لزوجها لأنه لا يملكه .

### فصل في المِئْنة

(٨) هي قدر من المال يعطيه الزوج لزوجته التي فارقها فاستوحشت وتألمت بسبب فراقه ويسن ألا تنقص عن ثلاثين درهماً ولا تبلغ نصف المهر فإن تراضيا على شيء صح وإن تنازعا قدرها الحاكم باجتهاده . (٩) كأن ارتدت أو فسخت النكاح بسبب عيب الزوج أو فسخ الزوج النكاح بسبب عيبها . (١٠) إذا كانت أمة . (١١) أي بموت لها معا أو لأحدهما فلا مِئْنة .

اللعان بسببه <sup>(١)</sup> والعنة بسببها <sup>(٢)</sup>.

## فصل

الوليمة <sup>(٣)</sup> شئنة والإجابة للعرس واجبة <sup>(٤)</sup> ولغيرها سنة بشروط منها أن لا يكون ثم معصية كسكر وملاة وصورة حيوان منصوبة وكان بحيث لو نهاهم عنها لم ينتهوا ويحل ثمر سكر ولقطه وتركها أولى <sup>(٥)</sup>.

## باب القسم <sup>(٦)</sup> والنشوز

القسم نوعان خصوص وعموم فالخصوص فيما لو زفت إليه بكرٌ فيخصها بأقامة سبع عندها بلا قضاء أو ثيبٌ ثلاثٌ فان زادها <sup>(٧)</sup> إلى سبعٍ قضاه <sup>(٨)</sup> للباقيات وفيما لو سافر لا لتفلة <sup>(٩)</sup> بأحدى نسائه بقرعة فلا يقضى (١) عليه المنة . (٢) فليس لها منة .

## فصل في الوليمة

(٣) هي الطعام الذي يتخذ في السرور ويجتمع عليه الناس واشتهرت في طعام العرس .  
(٤) وجوب عين فيجب حل من دعى إلى وليمة العرس أن يلعب بنفسه ولا يكتفى بلعاب غيره . (٥) أى ترك النثر والقط أولى من فعله .

## باب القسم والنشوز

(٦) القسم : هو أن يقسم الرجل الليالى بين زوجتيه أو زوجاته ، والنشوز هو خروج المرأة عن طاعة زوجها والمراد بيان أحكامهما ، ويشمل النشوز خروج الزوج عن طاعة الله فيما وجب عليه المرأة من فقة ومسكن وكسوة ومهر وقسم ولكنه لم يشتر في حق الرجل . (٧) أى زاد الثلاث الثيب إلى سبع أو زاد الثيب إلى سبع فيفصل فان كان باختيارها قضى الليالى السبع للباقيات من الزوجات فيبيت عند كل واحدة سبع ليال متوالية وإن كان بغير اختيارها قضى الزائد على الثلاث الباقيات فيبيت عند كل واحدة أربع ليال متوالية ومثل ذلك إذا زاد السبع في البكر إلى عشرة فيقضى الزائد على السبع الباقيات فيبيت عند كل واحدة ثلاث ليال متوالية . (٨) أى قضى السبع كلها أو الزائد على الثلاث على التفصيل المتقدم ويسن أن يغير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء . (٩) السفر =

للباقيات مدة السفر وفيما لو كان تحت حرة وأمة فلها ليلة وللحرى ليلتان  
فيخصها بزيادة ليلة<sup>(١)</sup> وفيما لو نشزت<sup>(٢)</sup> إحدى نسائه أو سافرت لأمه<sup>(٣)</sup>  
بلا إذن أو به<sup>(٤)</sup> بغير حاجته أو منع الأمة سيئها<sup>(٥)</sup> فيقسم الباقيات بلا  
قضاء للناشزة والمسافرة والأمة والعموم<sup>(٦)</sup> أن يسوى بينهم بأن يقسم  
لكل واحدة ليلة أو ليلتين أو ثلاثاً ولا يلزمه وطء<sup>(٧)</sup> فإن خرج في  
نوبة أحدهن ليلاً ولو لمعذر قضى لها ما فات ، ولو ظهر أماره نشوز<sup>(٨)</sup>  
وعظماً<sup>(٩)</sup> أو تحققته<sup>(١٠)</sup> وإن لم يتكرر وعظماً وهجرها في المضجع وضرب<sup>(١١)</sup>  
فإن ادعى كل تعدى الآخر واشتبه بعث القاضي حكيمين برضاها  
يعلان المصلحة من إصلاح وتفرق وهما وكيلان لها<sup>(١٢)</sup> فيؤكل حكمه  
بطلاق وقبول عوض وتوكل حكمها يذل عوض وقبول طلاق به<sup>(١٣)</sup> .

==الثقة أى السفر للإقامة في بلد آخر غير بلده الذى هو فيه ، فإن سافر لزيارة صديق أو  
لقضاء مصلحة عارضة سن أن يعمل قرعة بين زوجته عند هذا السفر فن خرجت عليها  
القرعة صحها ، ولا يقضى مدة السفر الباقيات ، أما لو كان السفر لثقة فيجب عليها أن يصحب  
جميعاً أو يصحب البعض ويطلق البعض فإن صحب البعض وترك البعض صحى وقضى  
للباقيات أيام السفر التى قضاه مع البعض الآخر . (١) ولا يقضى للأمة لأن هذا حكم  
التفاح . (٢) أى خرجت من طاعته ولم تمكنه من جماعها . (٣) أى رخصها أو  
مع غيره . (٤) أى بالإذن لغير مصلحة الزوج فقط سواء كان لمصلحتها هى وحدها أو  
مع مصلحة الزوج أو لمصلحة شخص آخر غيرهما . (٥) أى منع سيد الأمة الأمة من تمكين  
زوجها ، فلا قضاء لهؤلاء الثلاثة وبليت عند غيرهن بلا قضاء لهن . (٦) أى والقسم  
العام أى وهو الدائم . (٧) أى لا يلزم الزوج جماع زوجته في ليلة قسمها بل الواجب  
المبيت معها فقط . (٨) أى علامة خروج على الطاعة كأن تحببه بكلام خشن أو تعرض  
عنه وتبس في وجهه . (٩) أى ذكرها بالواجب عليها من طاعته . (١٠) بأن امتنعت  
من إجابته إلى جماعها . (١١) أى ضرباً غير مبرح وفي غير الوجه والمقاتل . (١٢) كل  
حكم وكيل عن واحد من الزوجين لأن كل واحد منهما من أهل صاحبه (١٣) أى بالعرض .

## باب الخلع

هو فرقة بمعرض<sup>(١)</sup> بلفظ طلاق أو خلع وهو بلفظ الخلع طلاق لا فسخ فان وقع بمسمى صحيح لازم<sup>(٢)</sup> أو فاسد أو بلا عرض وجب مهر المثل وهذه الفرقة فرقة يثنون<sup>(٣)</sup>.

## كتاب الطلاق<sup>(٤)</sup>

فرقة النكاح طلاق وفسخ فالطلاق أنواع المعهود<sup>(٥)</sup> والخلع وفرقة الإيلاء<sup>(٦)</sup> والحكمين<sup>(٧)</sup> والفسخ أنواع<sup>(٨)</sup> فرقة إحصار مهر<sup>(٩)</sup> أو نفقة<sup>(١٠)</sup>

### باب الخلع

(١) يأخذ الزوج من الزوجة في نظير تطليقها ، ويصح فيه لفظ الخلع والطلاق والإبادة والفرقة فلو قال لها خالعتك أو طلقتك أو ابتكت أو فارقت طلقت منه طلاقاً بائناً لأرجعة لها كما لو طلقت ثلاثاً في غير الخلع ويترتب على الخلع أحكام الطلاق البائن كلها إلا وجوب نكاحها رجلاً غيره فلا يجب بل يجوز أن يعقد عليها عقداً جديداً بمهر من جديد ، إلا إن نوى بخلعه لها أنه طلقها ثلاثاً فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ولا تستحق نفقة ولا كسوة ولا سكناً إلا إذا كانت حاملاً ولا توارث بينهما وإذا جامعها بعد .  
(٢) لازم دفع المسمى للزوج . (٣) سبق شرح ذلك في رقم ١٠٠ ، السابق .

### كتاب الطلاق

(٤) هو لغة حل التقيّد وشرها حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه . (٥) أي المعروف عند الناس من قول الزوج لزوجته انت طالق أو طلقتك ولها ألفاظ صريحة وكناية ستأتي كلها . (٦) ستأتي في باب الإيلاء . (٧) أي وفرقة الحكمين وهي طلاق ولكنه على يد الحكمين وقد سبق معرفتها . (٨) للفسخ سبعة عشر نوعاً بينها المصنف هنا كلها . (٩) أي قبل الجماع أما بعد الجماع فلا فسخ بالأصهار بالمهر بل طالبه به عند الحاكم ويستمر في ذمته إلى أن يؤديه .

(١٠) أي عدم قدرة الزوج على الإتيان على زوجته أقل أنواع النفقة ، أما لو كان يقدر على نفقة قليلة والزوجة غير راضة بها فليس لها الفسخ .

وُفُوقُ لَمَّا كَانَ<sup>(١)</sup> وَعِثْقَةُ<sup>(٢)</sup> وَحُيُوبٌ وَغُرُورٌ وَطُغْيَانٌ<sup>(٣)</sup> وَسَبِيٌّ<sup>(٤)</sup> وَإِسْلَامٌ<sup>(٥)</sup>  
وَرِدْءٌ وَإِسْلَامٌ<sup>(٦)</sup> عَلَى أُخْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ أَوْ أَمْنَيْنِ وَمَلِكٍ أَحَدٍ  
الرَّوَجِينَ<sup>(٧)</sup> الْآخِرَ وَعَدَمُ الْكُفَاةِ<sup>(٨)</sup> وَانْتِقَالُ مَنْ دِينَ إِلَى آخَرٍ<sup>(٩)</sup> وَرَضَاعٌ<sup>(١٠)</sup>  
وَالطَّلَاقُ صَرِيحٌ<sup>(١١)</sup> وَكِنَايَةٌ<sup>(١٢)</sup> فَصَرِيحُهُ الطَّلَاقُ وَالْفَرَاقُ<sup>(١٣)</sup> وَالتَّرَاحُ  
وَالخَلْعُ وَنَعْمَ فِي جَوَابِ الْقَائِلِ لَهُ أَطْلَقْتَ زَوْجَكَ إِنْ أَرَادَ الْقَائِلُ الْقَاسَ  
الْإِنْشَاءَ<sup>(١٤)</sup> فَإِنْ أَرَادَ الْاسْتِخْبَارَ فَنَعْمَ إِقْرَارُ وَكِنَايَتُهُ مَا احْتَمَلَهُ<sup>(١٥)</sup> وَغَيْرُهُ

(١) سَأَى فِي بَابِهِ . (٢) سَبَقَ بَيَانُ هَذِهِ وَالْأَمْنَيْنِ بَعْدَهَا . (٣) أَتَحْرَمُ عَلَيْهِ  
زَوْجَتَهُ وَأَمَّا بَعْدَ وَطءِ الْأُمِّ أَوْ بَنَاتِهَا بِالصَّبَةِ وَالْمُرَادُ بِبَنَاتِهَا غَيْرُ زَوْجَتِهِ . (٤) أَيْ إِنْ  
يَأْسِرُهَا الْعَدُوُّ أَوْ بَعْضُهَا . (٥) سَبَقَ بَيَانُ حُكْمِ هَذِهِ وَالتِّي بَعْدَهَا . (٦) فَيَتْرَكُ  
إِحْدَى الْأُخْتَيْنِ وَمَا فَوْقَ الْأَرْبَعَةِ وَإِحْدَى الْأَمْنَيْنِ أَوْ كُلَّتَهُمَا إِذَا كَانَ لَا يَجِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ .  
(٧) سَبَقَ بَيَانُ هَذِهِ أَيْضًا . (٨) بِأَنْ كُنَّ الزَّوْجُ لَا يَلَامُ الزَّوْجَةَ حَسَبًا وَلَا نِسْبًا  
وَكَانَتْ أَطْلَقَتْ الْإِذْنَ فِي الْكُفَاةِ وَلَمْ تَقْبَلْ بِهَا فَبَيَانَ الزَّوْجَ غَيْرَ كَفِّهِ . (٩) أَيْ غَيْرِ  
الْإِسْلَامِ إِذَا تَرَافَعَا إِلَيْنَا أَوْ حَلَيْنَا بِالْإِصْطِقَالِ بِدُونِ تَرَافَعٍ لَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ .  
(١٠) أَيْ عِلْمُ أَنَّ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ رَضَعَ عَلَى الْآخَرِ بَعْدَ الْعَقْدِ سَوَاءً كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ  
بَعْدَهُ . (١١) أَيْ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِمَجْرَدِ التَّلَفُّظِ بِهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ الْمُتَلَفِّظُ بِهِ .

(١٢) هِيَ مَا يَتَوَقَّفُ الْحُكْمُ فِيهَا بِالطَّلَاقِ وَعَدَمُهُ عَلَى نِيَّةِ الْمُتَلَفِّظِ بِهِ فَإِنْ قُلْتُ نَوَيْتُ  
الطَّلَاقَ وَقَعُ وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ . (١٣) بِأَنْ يَقُولَ طَلَقْتُكَ أَوْ مُشْتَقَاتُهَا كَأَنْتَ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقةٌ  
وَنَحْوُ ذَلِكَ أَوْ سَرَحْتُكَ أَوْ أَنْتَ مَسْرُوحٌ أَوْ تَرَسَّحْتُ أَوْ قَارَقْتُكَ أَوْ أَنْتَ مُفَارِقَةٌ أَوْ نَحْوُ  
ذَلِكَ . (١٤) أَيْ إِنْ أَرَادَ الْمُسْتَفْهِمُ مِنَ الزَّوْجِ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ حَالًا فَرَأَاهُ وَقَالَ نَعَمْ  
أَيْ زَوْجَتِي طَالِقٌ الْآنَ فَهُوَ طَالِقٌ وَإِنْ أَرَادَ الْاسْتِفْهَامَ أَيْ هَلْ حَلَّ مِنْكَ طَلَاقُ زَوْجَتِكَ  
فَقَالَ الزَّوْجُ نَعَمْ، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حَلَّ وَرَاجَعَ بَعْدَهُ فَلَا طَّلَاقَ وَيَصْلُقُ بِيَمِينِهِ وَإِنْ أَرَادَ  
أَنَّهُ طَلَّقَهَا الْآنَ أَوْ سَابَقًا وَلَمْ يَرَجَعْ فَهُوَ طَالِقٌ . (١٥) أَيْ مَا احْتَمَلَ الطَّلَاقَ وَمَعْنَى  
آخَرُ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ أَنْتَ خَلِيفَةٌ يَحْتَمِلُ خَلِيفَةً مِنْ صِلَتِي بِكَ أَوْ خَلِيفَةً مِنْ أَيْ شَيْءٍ آخَرَ فَلَا يَكُونُ  
طَالِقًا وَمَعْنَى بَرِيَّةٍ بِرِيثِهِ وَبَنَةً أَيْ مَقْطُوعَةً أَيْضًا وَالثَّلَاثَةُ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بَرِيَّةً مِنَ الزَّوْجِ  
فَيَكُونُ طَالِقًا وَمَقْطُوعَةً مِنْهُ أَوْ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ فَلَا يَكُونُ طَالِقًا بَعْدَ النِّيَّةِ .

كانت خلية برية بأن بنة بنة ولا بد لها من النية ويفارق الفسخ الطلاق بان لا سنة فيه ولا بدعة ولا رجعة ولا يثبت فيه شيء من خصائص النكاح كالطلاق والظهار<sup>(١)</sup> والإيلاء ولا أنها لا تحل له<sup>(٢)</sup> بعده حتى تنكح غيره\* والطلاق إما سني\* كأن يطلقها ولو ثلاثاً في طهر لم يطلها فيه ولا في حيض<sup>(٣)</sup> قبله أو بدعي<sup>(٤)</sup> كأن يدخل بها في حيض أو نفاس أو في طهر وطها فيه ولم يظهر بها حمل أولاً ولا<sup>(٥)</sup> وهو أن يطلقها قبل الدخول وطلاق صغيره وآيسة<sup>(٦)</sup> وحامل وإيلاء<sup>(٧)</sup> والحكمين والمختلعة والمتحيرة<sup>(٨)</sup> ويقع الطلاق منجراً ومعلقاً ومن قدر على تعليقه قدر على تجيزه<sup>(٩)</sup> غالباً ومن غيره<sup>(١٠)</sup> الخائض فإن زوجها يقدر على تعليقه سنياً ولا يقدر على تجيزه كذلك<sup>(١١)</sup> ومن به رقة فانه يقدر على تعليق ثلاث طلاقات بعته<sup>(١٢)</sup> ولا يقدر على تجيزها ومن علق طلاقاً بصفة وقع بوجودها إلا فيما إذا وقع التعليق والصفة أو

(١) أي لا يلحق الزوجة بعد الفسخ طلاق ولا إيلاء لأنها لا رجعة لها فيه .  
(٢) أي لا يشترط لمن فسخ نكاحه ثم أراد الزواج بزوجته المفسوخ عقدها ثانية أن تنكح زوجها غيره بل يعقد عليها من جديد بمجرد جديد كما سبق (٣) مثل الحبض النفاس .  
(٤) الطلاق البدعي هو ما يترتب عليه ضرر للمرأة بتطويل حديثها أو زيادة وحشتها والسني بخلافه وقد عده المصنف صور كل منها .

(٥) أي لا هو سني ولا بدعي . (٦) هي من اقتطع حيضها .  
(٧) أي وطلاق إيلاء وطلاق الحكمين وطلاق المختلعة . (٨) المتحيرة هي من ينزل عليها الدم باستمرار فلا يتميز قويه من ضعيفه . (٩) أي على إيقاعه فوراً .  
(١٠) أي ومن غير الغالب . (١١) لأن طلاقها فوراً في الحيض بدعي .  
(١٢) أي أن العبد يملك طلقتين فقط فلا يقدر أن يطلق ثلاثاً إلا إذا عتق ويمكنه تعليق طلاق الثلاث على عتقه ولا يقدر على إيقاع الثلاث في حال رقه .

أحدهما في غير نكاح<sup>(١)</sup> أو في نكاح آخر<sup>(٢)</sup> ولا يقع الطلاق بدون وجودها<sup>(٣)</sup> إلا أن يعلق طلاقها برؤية الحلال ويرأه غيرها<sup>(٤)</sup> أو يقول لها أنت طالق<sup>(٥)</sup> أمس أو فيما مضى<sup>(٦)</sup> أو لرضا<sup>(٧)</sup> فلان أو طلاقه حسنة قبيحة أو يقول لمن لا سنة لها ولا بدعة أنت طالق<sup>(٨)</sup> للسنة أو للبدعة فيقع في الحال<sup>(٩)</sup> ولا يقع الطلاق المعلق بمحال كقوله إن ولدتما ولدا أو حضنتما حضنة فأنتما طالقان ولو طلق زوجته ثلاثاً أو ظاهر منها أولاً عنها ثم ملكها لم يطأها<sup>(١٠)</sup> ولو طلقها ولم تستكمل الثلاث فتزوجت غيره عادت بإيقاعها<sup>(١١)</sup> ولو أوقع

(١) بأن قال لأجنبية إن دخلت دارنا فأنت طالق ثم تزوجها ودخلت داره فلا يقع عليها طلاق (٢) بأن قال لزوجته إن دخلت بيت فلان فأنت طالق ثم طلقها طلاقاً باتناً ثم تزوجها ثانية فدخلت دار فلان المقصود فلا يقع عليها طلاق لا اختلاف النكاح (٣) أي وجود البصيرة (٤) أو يتم الشهر ثلاثين يوماً ولا يرى الحلال أحد تطلق وإن لم تراه لأن العرف يحصل قوله إن رأيت الحلال على حله بطويعه . (٥) لأن معنى ذلك إقرار منه بأنه طلقها في الزمان السابق . (٦) التام هنا للتدخل تطلق وإن لم يرض فلان ولو كره طلاقها وعله وقوعه في هذه والتي قبلها عدم سماح الشارع بالتلاعب في الطلاق وهو أمر خطير يحس كيان المجتمع فأوقعه بمثل هذه الصيغ حتى لا يتلاعب به أحد ولا يهزل ومن خصوصيات الطلاق إزالته كالمعتق (٧) التي لا سنة لها ولا بدعة كالصفر وقوا الآية ، فتطلق بمجرد صدور هذا الطلاق من زوجها ، أما إذا قال لها ذلك ، لها سنة بدعة فإذا كانت في زمن البدة تقول لها أنت طالق السنة انتظرت حتى يذهب حبسها ويأتى شهرها الذي لم يجامعها فيه ، وإذا كانت في زمن السنة وقال لها ذلك . انتظرت إلى زمن البدة لأن يأتي حبسها أو طهرها الذي جامعها فيه . (٨) إلا إذا نكحت زوجاً غيره في الأولى وكفر عن طهاره في الثانية أما الملاعة فلا عمل له أبداً والمراد الزوجة الرقيقة لأنها التي يتأتى ملكها والمراد بوضه الوضه بملك العين . (٩) أي إذا طلق الزوج زوجته طلاقاً ولم يراجعها حتى انقضت العدة ثم عقد عليها ثانية رجعت ولا يملك عليها سوى طلقتين سواء كانت تزوجت غيره أو لا . وإن كان طلقها طلقتين عادت ولا يملك عليها سوى طائفة . وإن كان متفقاً ثلاثاً ثم تزوجت غيره وتزوجها هو بعد ذلك فإنه يملك عليها ثلاث طلاقات من جديد .



نصف الطلاق كمل<sup>(١)</sup> إلا في أمت طالق نصف طلاق فلا يقع إلا واحدة إلا أن يريد كل نصف من طلاق.

٤

### باب الرجعة<sup>(٢)</sup>

تصح بالصرح<sup>(٣)</sup> كارجعتك وأمكنتك وكردتك إلى وبالكتابة بنية كأعدت جلك ورفضت فحرجك وتزوجتك وتخالفت النكاح في أنها تصح بلا ولي وشهود ولفظ إنكاح<sup>(٤)</sup> وتزوج ورضا منها أو من وليها وفي الإحرام ولا توجب مهرأ وشرط صحها إيقاعها قبل تمام عنها فلو وطئت<sup>(٥)</sup> بشبهة لحملت فإنها انتقلت إلى العدة بالحل ومع ذلك للزوج رجعتها فيها<sup>(٦)</sup> وتجديد العقد عليها فيها<sup>(٧)</sup> إن كانت بائناً لأن عنها لم تم وتوكران<sup>(٨)</sup> في الأولى.

(١) لو قال لها أنت طالق نصف طلاق أو ربع طلاق أو ثمن طلاق أو سدس طلاق وقعت طلاق كاملة ، ولو قال نصف طلاق وقعت طلاق واحدة ، إلا إذا أراد نصفين مختلفين من طلقين قطع طلقان ومثل ذلك رمى طلاق وسدس طلاق وهكذا .

### باب الرجعة

(٢) هي لغة المرة من الرجوع وشرطاً رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة  
(٣) الصريح والكتابة هنا كالصرح والكتابة في الطلاق . (٤) أي تصح من غير لفظ الإنكاح والتزويج ومن غير رضا الزوجة وفي الإحرام بالحج أو بالعمرة أو بهما .  
(٥) أي لو وطئت في العدة بشبهة لحملت تنتقل إلى عدة الحمل بدل عدة الأقراء وهذه عدة وطء الشبهة ثم بعد قياسها تكل عدة الطلاق بالأقراء . (٦) أي في عدة وطء الشبهة وهي مدة الحمل . (٧) أي إذا كانت مطلقه طلاقاً بائناً ثم وطئت بشبهة وانتقلت إلى عدة الحمل فلزوجها تجديد العقد عليها ما لم تكن طلق ثلاثاً فلا تصح حتى تنكح زوجاً غيره في غير شبهة وهذا رأى ضعيف والمعتمد أنه لا يجوز له تجديد العقد عليها في عدة وطء الشبهة لاستئصالها بعدة غيره . (٨) أي في عدة غير الشبهة .

## باب الإيلاء<sup>(١)</sup>

هو حلف زوج يتصور وطؤه<sup>(٢)</sup> ويصح طلاقه<sup>(٣)</sup> على امتناعه من وطئه زوجته<sup>(٤)</sup> في قبلها<sup>(٥)</sup> مطلقاً أو فوق<sup>(٦)</sup> أربعة أشهر وينعقد بالصرح<sup>(٧)</sup> كالجماع<sup>(٨)</sup> والوطء واقضاض بكرٍ والكناية بنية كالمباذمة<sup>(٩)</sup> والمباشرة واللمس فإذا مضت الأربعة بلا وطء فلها مطالبته بالفيء<sup>(١٠)</sup> وهي الوطء ثم بالطلاق<sup>(١١)</sup> فإن أبي<sup>(١٢)</sup> طلق عليه القاض وإنما ينعقد بالحلف باقته وصفاته<sup>(١٣)</sup> وبتعلق طلاق أو عتق<sup>(١٤)</sup> أو التزام قرية وإن حلف بما لا يبيح مدة الإيلاء كليله على صوم هذا الشهر فليس بمولٍ وإذا وطئ عتقاً لزمته<sup>(١٥)</sup> كفارة يمين إن حلف بالله فإن عذرًا مانع طبعي<sup>(١٦)</sup>

### باب الإيلاء

- (١) مولدة الحلف مطلقاً وشرطاً ما ذكره المصنف في المتن . (٢) أي غير صغير ومجبوب وعين (٣) أي ليس صبيلاً ولا مجنوناً ولا مكراً . (٤) أي التي يتصور وطؤها فلا يصح الإيلاء من الصغيرة والزماء والفرناء . (٥) أما في دبرها فلا أثر له لأنه ممنوع بالشرع فالحلف عليه كالحلف . (٦) قالو حلف ألا يطأ زوجته مدة أقل من أربعة أشهر فليس له حكم الإيلاء بل هو حلف طاعى فيه كفارة اليمين العامة بإيقاعه . (٧) الصريح والكناية هنا مثلها في الطلاق . (٨) كأن يقول لزوجته واقه لا اجامعك أو لا أطوك أو قوله للبكر والله لأفرض بكارتك . ويسكت أو يقول خمسة أشهر أو سنة أو أكثر . (٩) كقوله والله لا أباضعك أو لا أمسك أو لا أباشرك والمباذمة هي وضع البضع على البضع أي الفرج على الفرج . (١٠) هي الرجوع إلى حاله الأولى قبل الإيلاء . (١١) إن لم ينفى أي يرجع . (١٢) أي امتنع عن الرجوع وعن الطلاق . (١٣) كالخاتق والرازق والمحي والميت ونحو ذلك . (١٤) كقوله إن جامعتك أو باشركت فضررتك طالق أو فله على بقرة أو أرب درهم أو فبدي حر أو فملى صلاة عشرين ركعة أو صوم شهر أو نحو ذلك . (١٥) أي في مدة الإيلاء . (١٦) أما لو كان المانع شرعياً كالأحرام بالنسك فتبا تطالبه بالطلاق .

كمرضى يرجى زواله فبلسائه<sup>(١)</sup> فيقول إذا قدرتُ ففنتُ ويرتفعُ حدة الإيلاء<sup>(٢)</sup> بالوطء والطلاق البائن واقضاء مئة الحلف وموت بعض المحلوف عليهن<sup>(٣)</sup> في قوله في أربع مثلاً والله لا أطوكن ولو وطئ ثلاثاً تعين<sup>(٤)</sup> الإيلاء في الرابعة من حيث إن قال لا أطوكل واحدة منكن فهو مولى من كل واحدة<sup>(٥)</sup>. باب الظهار<sup>(٦)</sup>

يصح من كل زوج يصح طلاقه<sup>(٧)</sup> وهو أن يقول لزوجتي أنت أو عضو من أعضائك الظاهرة على كظهر أى بخلاف الأعضاء الباطنة كالكبد والقلب فإن شبيها بعضو آخر من أعضاء أمه ولم يذكر للكرامة<sup>(٨)</sup> كان ظهاراً وكذا إن ذكر لها كمينها وقصد ظهاراً وقوله أنت كأمى كناية وكالأم محرم لم يطرأ تحريمها<sup>(٩)</sup> وتلزمه كفارة<sup>(١٠)</sup> بالعود وهو أن يسكها زمناً يمكن فراقها فيه ولو ظاهر من أربع بكلمة لزومه بامساكن أربع كفارات.

(١) فيعود بلسائه. (٢) وهو حرمة الوطء وثبوت حق المرأة في مطالبته له بالوطء أو بالطلاق. (٣) إذا ماتت واحدة من المولى من ولم يكن عين كل واحدة سقط حكم الإيلاء من الكل لأز الواحدة جزء المحلوف عليه. (٤) إذا كان له أربع زوجات مثلاً. (٥) لحكمها عاص لا ينقض الإيلاء منها بموت غيرها.

#### باب الظهار

(٦) مؤلفه فقال من الظاهر لا فيسه من ذكر كلمة الظهر في الصيغة الشرعية، وشرع تشبيه الزوج زوجته محرم له بجسمها كله أو بعضو محرم من أعضائها والغالب أن يقول لها أنت على كظهر أى وقد كان الظهار في الجاهلية طلاقاً باتناً لا يحمل الزوجة بعده لزوجها (٧) هو غير المجنون والمكره. (٨) إذا ذكر العضو للكرامة كقوله أنت على كمين أى أو كراس أى فليس ظهاراً ما لم يقصد الظهار فإن لم يذكر للكرامة فهو ظهار كقوله أنت على كغخذ أى أو كغشى أى. (٩) كالأخت والأم والعمة ومثالي التي طرأ تحريمها زوجة الابن والمرصع التي صار الشخص ابنها لها. (١٠) سبق بيان هذه الكفارة في باب الكفارات.

## باب اللعان (١)

هو (٢) أن يقول أربع مرات أشهد بالله إنى لمن الصادقين فيأرميت به هذه من الزنا والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيأرمهاها به من الزنا ويحصل به انتفاء نسب نساء به (٣) ودرء الحد (٤) عنه وتحريم المرأة عليه مؤبداً (٥) وإيجاب الحد عليها (٦) وانفساخ النكاح وسقوط حصانها (٧) في حقها إن لم تلعن فإن أكذب نفسه ثبت النسب ولو لم يحد ولم ترتفع الحرمة ولا يلعن أجنبية إلا إن قذفها وهي زوجته سواها (٨) نفي ولداً أم لا أو وطئها بشبهة (٩) إن كان ثم ولد ينفى نسبه ويحصل به غير (١٠) الرابعة ولا تلعن هي (١١) ولا تتكرر اليمين إلا في اللعان والقسامة (١٢) وشرط اللعان سبق قذف (١٣) يوجب الحد إلا في صورة أن تكون كافرة

### باب اللعان

- (١) هو لغة الطرد والاباد من العنة وهي الطرد فيقال لعنة الله أى طرده من رحمته ، وشرط كليات معدودة جعلت حجة للضطر إلى قذف زوجته التي حنت أو إلى نفي ولده منها .
- (٢) هذا عد للألفاظ المعلومة التي سبق الكلام عنها في التعريف .
- (٣) أى باللعان . (٤) أى دفع الحد عنه فلا يحد بسبب قذف زوجته .
- (٥) فلا تحمل له بعد ذلك نكاح ولا يملك يمين وإن كذب نفسه في لعانه فينبى التحريم ويلحقه الولد ويجب عليه الحد بعد التكذيب . (٦) أى يحد حد الزنا إن لم يلعن هي الأخرى . (٧) فهو غير محصنة بالنسبة له فلا يحد بقذفها بعد ذلك ل يزوجها غيره فيحد بقذفها إن لم تلعن . (٨) ثم طلعها ثلاثاً بائناً له أن يلعنها وهي غير زوجته سواها كان نفي ولداً أم لا ومتلها من ماتت قلّه أز. يلعنها لبي الولد .
- (٩) فيلعن الموطوءة بالنسبة ليقين الولد أما إذا لم يكن ولد فلا تلعن .
- (١٠) الرابعة هي وجوب الحد علماً فلا يجب ويتيقن الولد ولا يجب عليه حد وتحريم المرأة عليه مؤبداً . (١١) لأنها ليست زوجة (١٢) هي اليمين التي تحلف للبرءة من قتل وجد حتى ولم يعلم فاته (١٣) بأن يقول لمن يريد ملامتها إن نية أو ياتلجعة أو زنت في الجبل والقطان الأخيران كناية إن أراد القذف لاعتن وإلا فلا .

أو أمة أو مدبرة أو مكاتب أو أم ولد أو مبعضة أو مجنونة أو صغيرة أو  
مكرهة أو موطوءة بشبهة<sup>(١)</sup> وضابط ذلك أن يكون سبب وجوب التعزير  
فيها التكذيب<sup>(٢)</sup> فإن كان سببه التأديب<sup>(٣)</sup> لكنب معلوم كقذف طفلة  
لاوطأ أو لصدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها فلا لعان<sup>(٤)</sup> وللزوجة  
معارضة لعانه بأن تقول<sup>(٥)</sup> أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا  
والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيه ويشترط في اللعان  
أمر القاضي وتلقين كلامه<sup>(٦)</sup>.

### باب العدة والاستبراء<sup>(٧)</sup>

العدة إما لفرقة حياة<sup>(٨)</sup> وإنما تجب بعد وطء ولو في الدبر<sup>(٩)</sup> أو إدخال  
مئى وهى لحرمة ذات أقرأ ثلاثة أقرأ وغير ذات أقرأ ثلاثة أشهر<sup>(١٠)</sup>

(١) هذه الصور مستثناة من وجوب سبق قذف على اللعان لأن رمى هؤلاء بالزنا  
لا يكون قلنا لعدم استيفائهم لشروط الاحسان ، وشروط الاحسان الاسلام والحرية  
والعفة عن وطء وجب الحد ، فرمى هؤلاء بوجوب التعزير لا الحد .  
(٢) فيلأن لدفع التعزير عنه . (٣) لأن اللعان لاثبات صدق الشخص الراى  
غيره بالزنا وهو فى الصورتين السابقتين إما ظاهر الكذب أو ظاهر الصدق فلا حاجة  
إذا إلى اللعان . (٤) فإذا لم يكن بأمر القاضي فلا يصح . (٥) ومعارضته  
تمنع عنها الحد .

### باب العدة والاستبراء

(٦) العدة لغة المسد لأن فيها عدا الأيام ، وشرعا مدة تربص فيها المرأة  
لفرقة برائة زوجها أو لتبعد كالصغيرة والآيسة أو لتفجع على زوج فيمن توفى عنها زوجها .  
(٧) أى عدة بسبب انفراق الزوجين فى الحياة فاحضاة الفرقة إلى الحياة من إضافة  
الحديث إلى زمانه الواقع فيه وهى ضد الفرقة بسبب الموت . (٨) أما التى لم يدخل  
بها فلا عدة لها . (٩) بأن كانت يائسة أو كبيرة لم تحض أو صغيرة لا تحيض .

لغيرها<sup>(١)</sup> ذات أقران قرآن وغير ذات أقران شهر ونصف وأما لفظة وفاة  
تجب وإن اتقى الوطء واذغال إلى<sup>(٢)</sup> وهي لحرة أربعة أشهر وعشرة أيام  
بلياليها ولغيرها شهران وخمسة أيام بلياليها هذا كله في غير ذات الحمل أما فيها  
فَيُوضَعُ ولو ميتاً أو مضغة غير<sup>(٣)</sup> مصورة أخبر القوايل بأنها أصل آدمي  
بشرط نسبة<sup>(٤)</sup> الحمل إلى صاحب العدة ولو احتالاً كمنى بلعان وانفصاله  
كله حتى ثانی توأمين بأن يكون بينهما دون ستة أشهر والاستبراء<sup>(٥)</sup> واجب  
ومستحب<sup>٦</sup> فالواجب انتقالها من حرية إلى رق كالسيرة أو عكسه كالعتيقة  
وأم الولد بموت سيدها<sup>(٧)</sup> أو من رق إلى رق كالشترأة والموروثة وفي تجديد  
حل وطئها له كالطالقة<sup>(٨)</sup> قبل الدخول والمكاتب بالتعجيل<sup>(٩)</sup> أو لغيره كان  
يريد تزويجها<sup>(١٠)</sup> والمستحب<sup>١١</sup> إما في أمة كأن اشترى زوجته<sup>(١٢)</sup> أو في حرة  
كأن مات ولد زوجته من غيره عن غير أصل وفرع قسبراً<sup>(١٣)</sup> ولا يعتبر

- (١) أي غير الحرة وهي الأمة (٢) أي سواء توفي عنها قبل الدخول أو بعدها لأن  
العدة هنا لتفجع على الزوج لا إبراءة الرحم (٣) أي تنقضي العدة بوضع السقط ولو  
كان مضغة أي قطعة لحم بقدر ما يمتنع مصورة بصورة الأدنى أو أخبر ذوو الخبرة أنها  
أصل آدمي (٤) فالو لم يمكن نسبة الحمل إلى الميت بأن كان صغيراً لا يتأق منه الجماع  
والحمل فلا تنقضي عدتها بوضع الحمل بل بالأشهر (٥) أي طلب إبراءة رحم الأمة من  
حمل يكون فيه وهو عدة أيضاً إلا أنه خص هذا الاسم لأنه مدة تربية فيها الأمة للتأكد  
من برائة رحمها من الحمل (٦) لأنها تصق بمجرد موته (٧) أي كالأمة التي طلقت  
قبل الدخول (٨) بأن يجوز من أداء نجوم الكتابة . لتجدد حلها له (٩) إذا أراد  
السيد تزويج أمته وجب استبرأؤها (١٠) ليشير ولد النكاح عن ولد الملك وإن كانا  
لها الحرة (١١) أي يصبر زوجها عن جماعها مدة يثبت فيها خلو رحمها من ولد قد يكون  
أخاً لأم الميت فثبت فيه .

تابع للولد فهو لمن لحقه الولد بقائه أو غيره <sup>(١)</sup> .

### باب النفقات <sup>(٢)</sup>

لوجوبها سيان نسب وملك <sup>(٣)</sup> فيجب بالنسب نفقة الأصل وزوجته والفرع <sup>(٤)</sup> ويشترط يسار المنفق بفاضل عن مؤنته ومؤنة زوجته <sup>(٥)</sup> ويجب بالملك نفقة الزوجة وعاديتها إن كانت ممن تخدم إذا احتاجت لذلك لزماته <sup>(٦)</sup> أو مرض والمعتدة إن كانت رجعية <sup>(٧)</sup> أو حاملاً <sup>(٨)</sup> غير معتدة عن وفاة المملوك <sup>(٩)</sup> ولا يكلف <sup>(١٠)</sup> من العمل مالا يطيق فلي الغنى للزوجة مدان <sup>(١١)</sup> ولخادمتها مد وثلاث وعلى المتوسط لها مد ونصف ولخادمتها مد وعلى

الذي طلقها ، أما إذا ولدت من شخص آخر فبمجرد الولادة ينتقل الابن إلى أبي الولد الجديد والتحريم يكون عليه وعلى أقاربه (١) صورة هذه المسألة أن تزوج امرأة في العدة قرصاً مع حرمة ذلك أو توفاً بشبهة فلدأ أو ولدتين فيجوز أن يكون الولد في الحالة الأولى من صاحب العدة أو من الزوج الجديد ، وفي الحالة الثانية يجوز أن يكون الولد من الزوج ومن الوافىء بشبهة ، فيستشار خبير في الأنساب فن لحقه الولد فالابن له والتحريم عليه وعلى أقاربه .

### باب النفقات

(٢) هي جمع نفقة وهي قدر من الطعام أو المال يعطيه من يجب عليه النفقة لمن يجب له ، ولوجوبها أسباب سيذكرها المصنف (٣) أي ملك نكاح وبين والأولى أن يجعل النكاح سبباً مستقلاً لأن الزوج لا يملك زوجته وإنما يستبيح التمتع بها (٤) أي نفقة الفرع فقط دون نفقة زوجته بخلاف الأصل (٥) وعاديتها ويكون ذلك فاضلاً عن مؤنة يومه وليته (٦) أي لزماته (٧) أما إن كانت بائنة لا رجعة لها فلا تجب نفقتها (٨) أي أو بائناً حاملاً فتجب نفقتها ، ما لم تكن معتدة عدة الوفاة فلا نفقة لها .

(٩) من رقيق وحيوان (١٠) أي المملوك (١١) المدرطل وثلاث بالوزن وهو ثلث قدح بالكيل .

المعسر ومن به رُقٌ لكلٌ منهما مدٌّ ولو كان له ابن وبنت <sup>(١)</sup> فالقوَّةُ عليهما سواء ومن وجبت له النفقةُ وجب له الأدم والكسوةُ والسكنى وتواشها وتسقط النفقةُ بمضى الزمان <sup>(٢)</sup> إلا قفَّةَ الزوجة .

### باب الحضانة <sup>(٣)</sup>

تقدِّمُ فيها الأمُّ وإن علت إذا كانت أهلاً <sup>(٤)</sup> لها على الأب وإن علا إلى أن يميز الولدُ فيخير بينهما فإن تداخعا <sup>(٥)</sup> أو أقام كل منهما يلد أو تزوجت <sup>(٦)</sup> قلم الأب وتقدم أقاربها الوارثاتُ على أقربه إلا الأخت لأم تقدم عليها أم الأب <sup>(٧)</sup> والأخت لابوين أو لأب ويقوم أبو الأب مقامه في غيبتها في الحضانةِ وغسل <sup>(٨)</sup> الميتِ والصلاة عليه .

(١) أى ووجبت قفَّة أصلهما عليها إذا كان البنت مال أو كسب .  
(٢) أى بمضى المدة بدون إحقاق إلا قفَّة الزوجة فلا تسقط بل تصير ديناً في ذمته  
طالبه بها ويحبس بسبب عدم الوفاء بها ومن له أصل وفرع قفقتة على الفرع .

### باب الحضانة

(٣) هى لغة الضم إلى الحضان وهو الجنب وشراً حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بما يصلحه (٤) شروط أهلية الحضانة هى البلوغ والعقل والحرية السكاملة والعدالة والإقامة يلد المحضون والخلو من زوج لاحق له فى الحضانة وإن رضى بحضنها الولد أو له حق ولم يرض بذلك ، وعدم استناعا من إرضاعه وهى ذات لبن ولو بأجرة إلا إن وجدت مبرضة بالإرضاع والسلامة من المرض المعدى ومن العصى إذا باشرت الحضانة بنفسها (٥) أى امتنع كل منهما منها (٦) أى تزوجت بمن لاحق له فى الحضانة أو له حق ولم يرض بها (٧) أى المجدة من جهة الأب وإن علت (٨) هذا استعراذ لمناسبة قيام المجد مقام الأب فى الحضانة .



## كتاب الجنايات<sup>(١)</sup>

يجبُ القودُ<sup>(٢)</sup> في النفس والطرف<sup>(٣)</sup> والمعنى والجرح<sup>(٤)</sup> بشرط عصمة<sup>(٥)</sup> القتل والمكافأة<sup>(٦)</sup> وهي في النفس أن لا يفضل نَجْيه بحرية أو إسلام أو أصليّة<sup>(٧)</sup> أو سيادة<sup>(٨)</sup> وفي الثانيين<sup>(٩)</sup> ذلك والاسم<sup>(١٠)</sup> الأخصّ وسلامة الخلق<sup>(١١)</sup> وفي الأخير<sup>(١٢)</sup> ذلك والمساحة<sup>(١٣)</sup> والقتل أنواع واجب وهو قتلُ الحربى والمرتد وقامع الطريق والزانى المحصن وتارك الصلاة<sup>(١٤)</sup> ومباح وهو القتل قوداً وحرام وهو قتلٌ من له أمانٌ من<sup>(١٥)</sup> مسلم وغيره

### كتاب الجنايات

(١) الجنايات جمع جناية ومعنى الجناية لغة الكسب والمراد هنا ما يقع على النفس أو الأعضاء ومنها من أفعال تؤثر فيها ضرراً وبيان عقوباتها (٢) هو القصاص أى مقابلة الفعل بمثله من العقوبة المشروعة (٣) هو العضو والمعنى هو منفعة العضو .  
(٤) المراد بالجرح الموضحة فقط لأنها التى يكون فيها القصاص دون غيرها من الجروح وسيأتى بيانها (٥) ألا يكون مهدد بالقتل والزانى المحصن ومحوهما .  
(٦) هى مساواة القتل للقتل حال الجناية فلو قتل عبد عبداً ثم عتق القاتل بعد موت المقتول قتل فيه لتساويهما حال الجناية أما لو عتق قبل خروج روح المقتول فلا يقتل .  
(٧) بأن يكون القاتل أباً أو جداً للمقتول أو أمّاً أو جدة له . (٨) بأن يكون للقاتل سيدها للمقتول . فلا يقتل الأصل بفرقه ولا الحر بالعبد ولا المسلم بالكافر ولا السيد بعبد (٩) أى الطرف والمعنى (١٠) ذلك أى الأمور الأربعة السابقة في النفس والأخص كاليمين أو اليسار فى اليد أو الرجل ، واليمين اليمين أو اليسار .  
(١١) فلا يذهب السلم في مقابل المريض فلا تطلع العين الصحيحة بالعمياء ولا اليد الصحيحة بالشلل ونحو ذلك (١٢) هو الجرح (١٣) أى يشترط أن يكون الجرح فى القصاص فى مساحة ماثلة فى أى مكان من الجسم (١٤) بعد أن يستتاب ثلاثة أيام فإن عاد إليها وإلا قتل والمراد تارك الصلاة كسلاً أما تاركها جهداً فهو مرتد فيقتل لأن لم يعد فوراً إلى الإقرار بها (١٥) أى من لا سلطان لأحد عليه بالقتل الواجب الذى مر ذكره

مدواناً<sup>(١)</sup> وأنواعُ الجناية ثلاثةٌ عمد وشبهُ عمد<sup>(٢)</sup> وخطأٌ ولاقودٌ في الآخرين  
يجب في العمد إلا في قتل الأصل فرعه أو مورث<sup>(٣)</sup> فرعه وانتقال<sup>(٤)</sup>  
بعض ارتك القتل إليه كان قتل أحدٍ آخرين أباهما ثم الآخر أمهما فلا يقتل  
قاتل الأب<sup>(٥)</sup> وقتل سيّد رقيقه ولو مكاتباً وأم ولد<sup>(٦)</sup> وقتل حربى<sup>(٧)</sup> غيره  
وقتل مسلم كافراً<sup>(٨)</sup> إلا في صورٍ إن يجرّح ذمياً أو مرتدّ ذمياً أو مرتدّاً  
ثم يسلم ثم يموت الجريح بالجراحة<sup>(٩)</sup> وقتل حرّ من به<sup>(١٠)</sup> رقٌّ إلا أن يجرّح  
الرقيق رقيقاً ثم يقتل الجراح ثم يموت الجريح<sup>(١١)</sup> بالجراحة أو يقتل  
شخص مجهول النسب عبداً ثم يقرّ بالرق<sup>(١٢)</sup> وقتل شخص مرتدّاً أو حريّاً  
أو زانياً محصناً أو تارك صلاة أو قاطع طريق تخم<sup>(١٣)</sup> قتله وقفه<sup>(١٤)</sup>

(١) أى بدون حق (٢) العمد أن يقصد الماتى الفعل والشخص بما ينطبق الجناية  
غالباً ، وشبه العمد أن يقصد الشخص والفعل بما لا ينطبق الجناية غالباً ، والخطأ هو ألا  
يقصد الفعل أو يقصده ولكن لا يقصد الشخص (٣) أى لا يجب القود إذا قتل  
الشخص مورث فرعه ، كأن قتل رجل زوجته التى له منها أولاد ، فلا يقتل لأن أولاده  
أصحاب الحق في القود والأب لا يقاد لآبته منه فلا يستوفى القود من أبيه لغيره .  
(٤) وإلا في انتقال بعض ارتك القتل إلى القاتل ومنه بعض القود لأنه إذا سقط بعضه  
سقط كله (٥) لأن قاتل الأب ورت من أمه بعض حقها في قود أبيه فيسقط عنه باقي  
القود أما قتل الأم فلم يرت نبيهاً من قوده فيقتل (٦) لعدم التكافؤ (٨) لعدم التزامه  
لأحكامنا (٨) لعدم المكافأة أيضاً (٩) فيقتل بعد إسلامه لمكافأته للمقتول حال  
الجناية كما سبق (١٠) لعدم المكافأة (١١) للمكافأة حال الجناية كما سبق .  
(١٢) فيقتل بالرقيق لمكافأته له حال الجناية بإقراره (١٣) بأن قتل في قطعه الطريق  
قتلاً يقتل قاتلها فلا يقتل قاتل هؤلاء الخمسة لعدم عصمتهم (١٤) أى ولا يقتل من قدم  
أبى شقة والمراد قتله إنساناً وجهده مطلقاً وادعى القاتل أنه لا يجره إنسان .

ينتهي إلى عظم كوضحة<sup>(١)</sup> رأس أو غيره<sup>(٢)</sup> ففي كل منها القود دون غيرها  
فصل في مستوفى القود

القود يثبت لكل الورثة فان اتفقوا على مستوفى<sup>(٣)</sup> وإلا أقرعوا  
يدخلها<sup>(٤)</sup> عاجز ولا يستوفى إلا بأذن الإمام ويعزُر المستقل<sup>(٥)</sup> بذلك وإلا  
بأذن الإمام إلا لعارف<sup>(٦)</sup> بذلك في نفس لا غيرها ويقاد بمثل فعل<sup>(٧)</sup> الجاؤ  
إلا في نحو وطو ونسيف . باب الدييات<sup>(٨)</sup>

هي نوهان مغلطة<sup>(٩)</sup> في العمد وشبهه مطلقاً<sup>(١٠)</sup> وهي أثلث<sup>(١١)</sup>

(١) الموضحة جرح يزيل الجلد ويصل إلى العظم . (٢) كالموضحة في الوجه .  
(٣) كالمأشحة التي تهشم العظم أى تكسره والمنقلة التي تنقل العظم من مكانه إلى مكان آخر .

فصل في مستوفى القود

(٤) أى الذى يتولى القصاص من القاتل (٥) أى إن اتفقوا على واحد منهم  
يقتص من القاتل فهو المستوفى وإن لم يتفقوا أجريت بينهم قرعة فمن خرجت عليه كان هو  
المستوفى (٦) أى لا يدخل القرعة عاجز عن الاستيفاء ولكن يشترط إذنه في الاستيفاء  
بعد خروج القرعة (٧) أى يعاقب عقوبة أقل من عقوبة الحد بالضرب أو الحبس أو  
ما يراه الإمام غير ذلك إذا اقتصر من القاتل بدون إذن الإمام (٨) المراد بالعارف  
القادر على الاستيفاء فلا يصح إسناده إلى امرأة ومريض وشيخ كبير إلا إذا كان الاستيفاء  
لا يحتاج إلى قدرة كإغراق ونحوه (٩) فيفعل بالقاتل كما فعل بالقتيل بالسيف أو بالفرق  
أو بالحرق أو بالسكين أو بالسيف بدل المثل إذا رضى الورثة إلا إذا كان الفعل الذى  
قتل به القاتل جماعاً أفضى إلى القتل فيقتص بالسيف .

باب الدييات

(١٠) الدييات جمع دية وهي المال الواجب بسبب الجناية على الحرقى نفس أو طرف أو  
معنى أو جرح (١١) أى مشددة وهي في العمد مغلطة من ثلاثة أوجه كونها مثلية كما يأتي  
وكونها حالة غير مؤجلة وكونها على القاتل وحده لا تتحمل عاقلته عنه شيئاً ، وفي شبه  
العمد من وجه واحد وهي كونها مثلية ومخففة من الوجهين الآخرين في العمد .  
(١٢) أى تخفف أبداً (١٣) جمع ثلث من حيث الوصف لا من حيث العدد .

ثلاثون حبةً وثلاثون جذعةً وأربعون خلفةً أى حواملٍ ومخففة في الخطأ  
وهي أخماس<sup>(١)</sup> من بناتٍ مخاض وبناتٍ لبون وبنى لبون وحقاقٍ  
وجذعات<sup>(٢)</sup> وتجب الدية في النفس والطرف والمعنى والجرح ثم من ذلك  
ما يجب فيه كل الدية كالشم<sup>(٣)</sup> والمارن<sup>(٤)</sup> واللسان<sup>(٥)</sup> والكلام<sup>(٦)</sup> والحشفة<sup>(٧)</sup>  
والانضاء<sup>(٨)</sup> والعقل<sup>(٩)</sup> وكسر الصلب<sup>(١٠)</sup> وسنخ الجلد إذا لم يثبت بدله  
والاذنين<sup>(١١)</sup> وسمعها ومنه ما يجب فيه نصفها كأذن وسمعها وعين وبصرها  
وشفة ولحي<sup>(١٢)</sup> ويد وبطشها<sup>(١٣)</sup> ورجل ومشها وحلمة<sup>(١٤)</sup> المرأة وفي  
حلمة غيرها<sup>(١٥)</sup> حكومة<sup>(١٦)</sup> وكتصية<sup>(١٧)</sup> والية<sup>(١٨)</sup> وشفر<sup>(١٩)</sup> ونصف  
لسانٍ وشمٍ منخر ونصف عقل<sup>(٢٠)</sup> ومنه ما يجب فيه ثلثها كأومة<sup>(٢١)</sup>

(١) جمع خمس من حيث الوصف والعدد لأن كل جزء عشرون .

- (٢) سبق بيان كل صنف من هذه الأصناف في كتاب الزكاة (٣) هو ما لان من  
الآف وهو يشمل الفتحين والحاجز بينهما (٤) إذا كان مطلقاً أما إذا كان أخرس  
ففيه حكومة وسيأتى بيانها ما لم ينصب الذوق مع اللسان وإلا وجبت دية . (٥) أى في  
إذهاب الكلام مع بقاء اللسان بأن صار أخرس بعد أن كان متكلاً (٦) سبق بيانها  
في الجراح في الفصل وفي الصوم (٧) هو أن يرفع الحاجز الذى بين مدخل الذكر والدبر  
(٨) هو الخبز الذى إذا زال حل عمله الجنون (٩) عظام العمود الفقرى إذا أزال  
به المشى أو المني أو الجراح بأن لم يزل شيء منها ففيه حكومة (١٠) أى الحمة من الخراجات  
في طرف الوجه عرضاً (١١) هو العظم الذى تلتصق عليه الأسنان السفلى والذى يغطى  
بشعر الذقن (١٢) أى قوتها وعملها (١٣) حلة الثدي التى يصبها الطفل (١٤) أى غير  
المرأة من رجل رختى (١٥) الحكومة هى تقدير بدل مناسب للمقتود بواسطة عدلين  
من المسلمين (١٦) هى البيضة من بيض الرجل إذا زالت مع جلدها أما لو سلت وبقي  
جلدها ففيها حكومة (١٧) الآلية هى اللحم البارز فوق الدبر وهما أيتان وفيهما الدية كاملة  
وفي الواحدة نصفها (١٨) هو حرف الفرج (١٩) بأن صار الشخص مجنوناً مجنوناً  
متقطعاً نصف اليوم يسقط ونصفه يمن أو يمن يوماً ويفيق يوماً (٢٠) وهى الجرح =

وجائقة<sup>(١)</sup> وثلك لسان وثلك كلام ومنه ما يجب فيه رُبها كجفن العين<sup>(٢)</sup>  
ومنه ما يجب فيه عشر ونصفه وهو المنقلة<sup>(٣)</sup> ومنه<sup>(٤)</sup> ما يجب فيه عشرها  
كأصبع<sup>(٥)</sup> وهاشمة ومع إصباح<sup>(٦)</sup> ومنه ما يجب فيه نصف عشرها كوضحة<sup>(٧)</sup>  
وسن<sup>(٨)</sup> وأملة لإبهام<sup>(٩)</sup> ومنه ما يجب فيه ثلث عشرها كأملة خنصر<sup>(١٠)</sup>.

### بابُ العاقلة

هي العصابات<sup>(١)</sup> إلا الأصل والفرع وتحمل خطأ وشبه عمد ولا  
تحمل عمداً<sup>(٢)</sup> ولا صلحاً<sup>(٣)</sup> ولا اعترافاً ولا عن عبيد<sup>(٤)</sup> ولا مرتد<sup>(٥)</sup> ولا  
مقتل من كفر إلى كفر<sup>(٦)</sup> وكافر رمى فأصاب بعد إسلامه<sup>(٧)</sup> ومن أسلم  
واختلفت عاقلته في وقت<sup>(٨)</sup> القتل ويحمل القاتل مع العاقلة فيمن جنى ثم

== الذي يصل إلى خريطة الدماغ ولا يغرقها (١) هي الجرح الذي يصل إلى الجوف أى  
إلى داخل العضو كجرح نفذ إلى داخل الصدر أو البطن أو إلى عظم الكتف أو الفخذ .  
(٢) ويربع شيء مما يجب فيه كل الدية (٣) أى الجنابة التى تسبب قتل العظم من  
مكانه المسبوبة بإصباح وهشم (٤) إذا كانت فى الرأس أو الوجه كما مر .  
(٥) أو ضرر (٦) ومثلها أملة جميع الأصابع ما عدا الإبهام .

### باب العاقلة

(٧) من النسب والولا . وبيت المال وفى النسب يختص بالحمل الذكور الأحرار  
المسكفون غير الفقراء فيحملون عنه الدية كل حسب نصيه (٨) أما دية العمد فلى  
القاتل وحده كما سبق (٩) أى إذا صالح أهل القاتل على الدية أو على شيء أقل  
منها فلا يتحمل أهل القاتل شيئاً منها وكذلك إن اعترف بالجنابة إلا إن صدقه فينحملون  
(١٠) بل يتسلق أرش الجنابة برقبته (١١) لا تنماء النصره والولاية (١٢) كالقتل من  
اليهودية إلى المسيحية أو من المجوسية إلى اليهودية لأنه لا يقبل منه إلا الإسلام .  
(١٣) لهدم النصره حال الفعل (١٤) صورة ذلك أن يسلم الشخص ويكون بعض عاقلته  
مسليزوا؛ ضمهم كمار وتختلف العاقلتان وهل القتل حدث بعد الإسلام أو حال الكفر، =

أَرْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ فَأَرَسُ الْجَنَايَةَ<sup>(١)</sup> عَلَى عَاقِلَتِهِ الْمُسْلِمِينَ وَالْبَاقِي عَلَيْهِ وَفِي الْمُبْعَضِ<sup>(٢)</sup> وَفِي ذِي أَوْضَحَ مَثَلًا سَلَامًا ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُسْلِمِ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدَّمِيْنُ أَرَسُ الْمَوْضِعَةِ وَالْبَاقِي عَلَيْهِ وَفِي مَسْئَلَةِ الْأَصْطِدَامِ الْآيَةُ<sup>(٣)</sup> .

### فصل في تغليظ الدية وتخفيفها

تَغْلِظُ دِيَةَ الْعَمْدِ بِكُونِهَا مِثْلَةً حَالَةً عَلَى الْجَانِي وَتُخَفِّفُ دِيَةَ الْخَطَا بِكُونِهَا خَمْسَةَ مِثْلَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ بِحَرَمِ مَكَّةَ أَوْ شَهْرٍ حَرَامٍ<sup>(٤)</sup> أَوْ الْقَتِيلُ مُحْرَمٌ<sup>(٥)</sup> رَجِمَ فَتَغْلِظُ بِكُونِهَا مِثْلَةً<sup>(٦)</sup> وَتَغْلِظُ دِيَةَ شِبْهِ الْعَمْدِ بِكُونِهَا مِثْلَةً وَتُخَفِّفُ بِكُونِهَا مِثْلَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ .

### فصل في بيان الاصطدام

الاصْطِدَامُ إِمَّا أَنْ يَصْطُدَّ حُرَّانِ فَيَمُوتَا وَدَابَّتَاهُمَا فَعَلَى كُلِّ مَنِمَا نَصْفُ قِيَمَةِ دَابَّةٍ الْآخَرِ<sup>(٧)</sup> وَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ نَصْفِ دِيَةِ الْآخَرِ مُخَفَّفَةً<sup>(٨)</sup> إِنْ

== فَلَ تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ شَيْئًا (١) أَيْ تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ الْأَقْلَ مِنْ أَرَسِ الْجَنَايَةِ وَالدِّيَةِ . وَيَحْمِلُ الْجَانِي الْبَاقِيَ إِلَى تَمَامِ الدِّيَةِ إِذْ بَقِيَ شَيْءٌ . (٢) فَيَتَعَلَّقُ بِمَا فِيهِ مِنَ الرِّقِّ أَهْلُ الْأَمْرِينِ وَالْبَاقِي عَلَى عَاقِلَتِهِ ، فَلَوْ قَتَلَ الْمُبْعَضُ حُرًّا وَكَانَ نَصْفُهُ الْمُبْعَضُ حُرًّا وَالْآخَرُ رَقِيْقًا وَقِيَمَتُهُ ثَمَانُونَ مِنَ الْإِبِلِ فَنَصْفُهَا هُوَ أَرْبَعُونَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَقْلٌ مِنْ نَصْفِ الدِّيَةِ لِأَنَّهُ نَصْفُهَا حَسُونٌ وَالْبَاقِي وَهُوَ سِتُونَ عَلَى عَاقِلَتِهِ (٣) وَمَعْنَى تَحْمِلِ الْجَانِي بَعْضَ الدِّيَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَقُوْلُهُ لِأَنَّ الشَّخْصَ لَا يَدْفَعُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا .

### فصل في تغليظ الدية وتخفيفها

- (٤) الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ هِيَ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ .
- (٥) الْمُرَادُ بِمُحْرَمٍ الرِّحْمُ مِنْ نَشَأَتْ قَرَابَتُهُ مِنَ النَّسَبِ لَا مِنَ الرِّضَاعِ وَالْمَصَامَرَةِ .
- (٦) وَتُخَفِّفُ بِالنَّاجِلِ وَكُونِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ .

### فصل في بيان الاصطدام

- (٧) يُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَّتْهُ . (٨) أَيْ مُخَفَّفَةً مِثْلَةً .

لم يقصد ذلك وإلا<sup>(١)</sup> فنصفها مثله أو بان يصطدم سفينتان فكلرا كبير  
إن فعل الملاحان<sup>(٢)</sup> ذلك أو قصرا أو بان يصطدم ماش وواقف<sup>(٣)</sup> فيهدر  
المائى وعلى عاقلته دية الواقف أو ماش وقاعد بطريق ضيق<sup>(٤)</sup> هدر القاعد  
وعلى عاقلته دية المائى ولو رموا بالمتجنق<sup>(٥)</sup> فرجع الحجر عليهم فأتوا هدر  
من دية كل بقدر حصة جنايته وقسم باقيها على عاقلته الباقيين .

### فصل فى الجناية على الجنين

إن ضرب بطن امرأة فالقت جنيناً ميتاً معصوماً<sup>(١)</sup> فعليه غرة رقيق  
يلغُ عشر دية أمه إن كان<sup>(٢)</sup> حراً وإلا فعليه<sup>(٣)</sup> عشر أقصى قيم أمه من  
جنايته إلى<sup>(٤)</sup> الإلقاء وتجبُ فيهما<sup>(٥)</sup> الكفارة<sup>(٦)</sup> فإن ألقته حياً فيه  
الدية<sup>(٧)</sup> أو القيمة<sup>(٨)</sup> إن مات عقبه أو دام ألمه إلى موته وإلا<sup>(٩)</sup> فلا ضمان  
فإن تنازعا<sup>(١٠)</sup> حلف الجاني أنه لم يمت بجنايته .

- 
- (١) أى فإن قصد ذلك وجب نصف الدية مغلظة بالثلث ، ويكون مؤجلاً .  
(٢) إن قصد الاصطدام أو قصرا حتى حدث الاصطدام (٣) فيموتا (٤) فيموتا .  
(٥) آلة من آلات الحرب القديمة تذف بها الحجارة .

### فصل فى الجناية على الجنين

(٦) بأن كان جنيناً مسلماً أما غير المعصوم فهو كجنين الحرية مثلاً (٧) أى إن كان الجنين  
حراً (٨) بأن كان رقيقاً (٩) أى أقصى قيمة تصل إليها أمه من يوم الجناية إلى يوم  
الإسقاط (١٠) أى فى الجنين الحر والرقيق (١١) كفارة القتل المعروفة (١٢) إن كان  
حراً (١٣) إن كان رقيقاً (١٤) أى وإن لم يمت عقب ولادته ولم يستمر ألمه بل مات  
بعد ولادته بمدة من غير ألم فلا ضمان . (١٥) أى إن تنازع الجاني وصاحب الجنين فى  
أنه مات بسبب الجناية أو بتغيرها حلف الجاني ولم يدفع شيئاً .

## باب القسامة (١)

هي حلف مدّع بقتل على معين وهي جائزة بشروطٍ منها غير ما ذكر أن يكونَ نَمَّ لوْثٌ وهو قرينة لصدق المدعى وأن لا يخالط المدعى عليهم غيرهم وأن يحلف المدعى خمسين يميناً فإن تعدد حلف بقدر حصته من الإرث وجبر الكسر (٢) فإن نكلوا (٣) ردت الإيمان على المدعى عليه فإن تعدد حلف كل خمسين (٤) يميناً وإذا حلف المدعى وجبت الدية ولا قود ولو عدأ (٥) ولا تزيد الإيمان على خمسين إلا في جبر الكسر وفيما لو مات الخالف قبل تمامها فيستأنف وارثه (٦) وفيما لو قاب بعضهم وحلف الحاضر فيحلف الغائب (٧).

## فصل في القتل بالسحر

من قتل بسحره وقال أنه (٨) يقتل غالباً لزمه القود أولاً يقتل أولاً يقتل إلا نادراً فالدية (٩).

## باب القسامة

- (١) هي لغة مصدر قسم يقسم من القسم وهو اليمين واصطلاحاً إيمان يحلفها المدعى على شخص بأنه قتل قريبه أو غيره (٢) فلو كان المدعون ثلاثة حلف كل واحد ١٧ يميناً .
- (٣) أي امتنعوا عن الحلف (٤) بخلاف المدعى فيحلف بقدر حصته في الإرث .
- (٥) إلا أنها في العمد تكون على القاتل وفي الخطأ وشبه العمد تكون على العاقلة .
- (٦) سواء كان الخالف مدعياً أو مدعى عليه .
- (٧) أي يحلف الحاضر الإيمان كلها . فإذا حضر الغائب حلف نصيبه من الإيمان .

## فصل في القتل بالسحر

- (٨) أي قال إن سحره يقتل في الغالب .
- (٩) على القاتل إلا إن صدقته عاقلته فتحمل عنه في صورتين اثنتين . أما في الأولى وهي التي تال فيها إن سحره يقتل غالباً فهو عمد ، الدية فيه على القاتل وحده .



## باب أحكام المرتد<sup>(١)</sup>

تجب استتابته<sup>(٢)</sup> ثم يقتل كتارك الصلاة<sup>(٣)</sup> وتنفارق الردة الكفر الأصلي في أن المرتد لا يقرب عليها<sup>(٤)</sup> ويلتزم بأحكامنا ولا يصح نكاحه ويطلق إن لم يسلم قبل انقضاء عدته وتحرم ذبحته ويهدر دمه ولا يستقر له<sup>(٥)</sup> ملك ولا يسي<sup>(٦)</sup> ولا يفادى ولا يمن عليه ولا يرث ولا يورث<sup>(٧)</sup>.

## باب أحكام السكران

تتفد تصرفاته له أو عليه ولا يُحد في السكر<sup>(٨)</sup> ومرجه العرف<sup>(٩)</sup> ولا يُصل فيهِ ورفض بعد زواله وإذا ارتد لا يُستتاب ندباً حتى يفيق<sup>(١٠)</sup>.

## باب الإكراه<sup>(١١)</sup>

شرطه قدرة المكره على تحقيق ما هدد به عاجلاً ظلاً وعجزاً المكره عن دفعه وظنه أنه إن امتنع حققه ويحصل بتخويف بمحذور كضرب

### باب أحكام المرتد

(١) المرتد لفظة هو الراجع عن الشيء إلى غيره وشرعاً رجوع من يصح طلاقه عن الإسلام إلى الكفر. (٢) أى يقال له نب وانطق بالشهادتين فإن فعل وإلا قتل حالاً. (٣) أى كسلاً وقد سبق بيان ذلك. (٤) أى لا تفرقه على الردة. (٥) بل إن عاد إلى الإسلام عاد إليه ملكه وإلا فهو في السلبين. (٦) أى لا يجعل مسياً كأهل الحرب لأنه غير مبق عليه بل حكمه القتل فوراً. (٧) ما دام مرتداً.

### باب أحكام السكران

(٨) بل بعد أن يفيق حتى يرتدع. (٩) أى مرجع السكر. (١٠) وتصح استتابته وهو سكران.

### باب الإكراه

(١١) هو إلهاء قوى قادر على تنفيذ ما هدد به شخصاً إلى فعل شيء عاجلاً ظلاً وعجزاً الملجأ عن دفعه، وتباح به جميع المحرمات ما عدا الزنا وشهادة الزور إن ترتب عليها قتل أو ضياع مال أو استباحة فرج.

شديد وحبس طويل وإتلاف مال ولا ينفذ تصرف المكره بغير حق ويلزمه القود<sup>(٣)</sup>.

## كتاب الجهاد<sup>(٤)</sup>

هو فرض كفاية<sup>(٥)</sup> إلا أن يحيط بنا العدو فيصير فرض عين وقاتل<sup>(٦)</sup> أهل الرد قبل أهل الحرب مقبلين ومدبرين ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف وكذا أهل الحرب إلا أن يكون لهم كتاب أو شبهة كتاب<sup>(٧)</sup> ويفعل الإمام الأخطأ في كامل<sup>(٨)</sup> ولو هما أو لا رأى له من من وفداء<sup>(٩)</sup> وقتل وارفاق فان خفي الأخطأ حبسه حتى يظهر والنقص يرقى<sup>(١٠)</sup> بالأسر ولا جهاد على ناقص<sup>(١١)</sup> وكافر<sup>(١٢)</sup> وغير مستطيع إلا الخوف

(١) فلو طلق زوجته أو ارتد أو باع شيئاً أو عقد نكاحاً أو غير ذلك وهو مكره لم ينفذ شيء من ذلك ، أما لو كان تلفظ بحق مع الإكراه كمقد نكاح وجب عليه إنفاذه ولو تركه كان عاصياً فينفذ .

(٢) أى بمباشرة الجناية كما يلزم المكره .

## كتاب الجهاد

(٣) هو لغة مصدر جاهد أى بذل الجهد وهو الطاقة أو تحمل الجهد وهو المسقة ، وشرعاً قتال الكفار لنصرة الإسلام (٤) كل سنة مرة إذا قام به البعض سقط عن الكل . (٥) أى الإمام أو نائبه أو المجاهد من المسلمين . (٦) وطلبوا إفرادهم على أن يدفعوا الجزية . (٧) أى فى أسير كامل ولو هما أى شيخاً كبيراً أو ضعيف الرأى والمراد بالكامل البالغ العاقل الحر الذكر (٨) المن : تخليه سيده بدون مقابل ، والفداء : تخليه سيده بمقابل ، والإرفاق : جعله عبداً يباع ويشترى .

(٩) أى يصير رقيقاً وعبداً بالأسر وهو غير الكامل كالصغير والمجنون والمرأة والعبد . (١٠) من المسلمين . (١١) عاضع لممكننا .

طريق من كفارٍ أو لصوصٍ<sup>(١)</sup> ويُعتبر إذنُ ربِّ الدينِ الحالِّ في سفرِ<sup>(٢)</sup>  
موسرِ والأيوينِ المسلمين<sup>(٣)</sup> في مخوفٍ .

### بابُ البغاةِ<sup>(٤)</sup>

قَالَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ الْبَغَاةُ وَالْخَوَارِجُ<sup>(٥)</sup> وَقُطَاعُ الطَّرِيقِ<sup>(٦)</sup>  
فَيُقَاتَلُ الْأَوَّلَ مَقْبَلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ وَكَذَا الثَّانِي إِنْ قَاتَلْنَا أَوْ خَرَجَ مِنْ قَبْضَتِنَا  
وَلَا يُدْقَفُ عَلَى<sup>(٧)</sup> جَرِيحِهِمْ فَإِذَا انْقَضَتْ الْحَرْبُ يُرَدُّ إِلَيْهِمْ مَا أَخَذَ مِنْهُمْ<sup>(٨)</sup>  
وَأَخَذَ مِنْهُمْ مَا أَخَذُوهُ مِنَّا وَلَا يَجِبُ ضَمَانُ<sup>(٩)</sup> مَا أَتْلَفُوهُ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ  
لِضَرُورَةِ الْقِتَالِ وَيَشْتَرِطُ فِي ذَلِكَ<sup>(١٠)</sup> أَنْ يَكُونَ لَهُمْ تَأْوِيلٌ<sup>(١١)</sup> وَشَوْكَةٌ<sup>(١٢)</sup>  
وَالْأَنَّهُمْ قُطَاعُ طَرِيقٍ<sup>(١٣)</sup> وَيَتَّبِعُ قُطَاعَ الطَّرِيقِ<sup>(١٤)</sup> حَتَّى يَتَفَرَّقُوا وَلَا يُدْقَفُ  
عَلَى جَرِيحِهِمْ .

(١) فيجب عليه الجهاد إذا أمره الحاكم .

(٢) أى إذا كان المسافر للجهاد عليه دين حال وهو قادر على دفعه فلا يسافر بدون دفعه  
إلا بعد إذن صاحب الدين . (٣) وإذا كان المسافر للجهاد أو غيره يخاف من سفره  
مكروهاً وكان له والدان وجب استئذنانهما لأن برهما فرض عين .

### بابُ البغاةِ

(٤) م لغة جمع باغ وهو الخارج عن الحد وشرعاً طائفة خرجت على الإمام تغير العاصي  
وأبت الاقياد له . (٥) وهم قوم يكفرون مرتكب الكبيرة ويتروكون الجماعة .  
(٦) م جماعة يترصدون فى المساكن لأخذ مال أو لقتل أو لإرهاب مكابرة اعتداداً على  
الشوكة مع البعد عن الثوث . (٧) أى لا يكفل إزهاق روحه . (٨) كغنيهم وسلاحهم .  
(٩) أى لا يجب عليهم بعد القتال ضمان ما أتلّفوه من نفس ومال فى حال القتال .  
(١٠) أى فيما ذكر من حكم البغاة والخوارج (١١) أى باطل ولو ظننا (١٢) هى القوة  
(١٣) يأخذون حكمهم . (١٤) أى يتبعهم الإمام بالقتال حتى يتفرقوا .

### باب السَّيْرِ<sup>(١)</sup>

ما أخذَهُ حَرْبِيٌّ مِنْ مَعْصُومٍ<sup>(٢)</sup> يَسْتَرْجِعُهُ<sup>(٣)</sup> مَالَهُ وَالْمَأْخُوذُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ قَهْرًا أَوْ سِرَّةً أَوْ وَجَدَ كَالْقِطْعَةِ غَنِيمَةً تُخَمَّسُ<sup>(٤)</sup> إِلَّا السَّلْبَ<sup>(٥)</sup> فَلِلْقَاتِلِ وَيَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ طَعَامِهَا بِدَارِ الْحَرْبِ<sup>(٦)</sup> بِلَا ضِمَانٍ فَإِنْ فَضَلَ مِنْهُ<sup>(٧)</sup> بَعْدَ الْوُصُولِ لِعِمْرَانٍ غَيْرَهَا شَيْءٌ رُدَّ إِلَى الْغَنِيمَةِ وَيَحْرُمُ الْإِنْصِرَافُ عَنِ الصَّفِّ إِنْ قَاوَمْتَاهُمْ<sup>(٨)</sup> إِلَّا مُتَحَرِّفًا<sup>(٩)</sup> لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحِيزًا<sup>(١٠)</sup> إِلَى قِتْلِهِ وَيُقْتَلُ كُلُّ كَافِرٍ إِلَّا الرُّسُلَ وَمَنْ يُرْقُ بِالْأَسْرِ وَلَمْ يُقَاتِلْ<sup>(١١)</sup> وَيَجُوزُ قَتْلُهُ بِمَا يَحُمُّ<sup>(١٢)</sup> لَا بِحَرَمِ مَكَوْلِهِ لَكِنْ يُكْرَهُ إِنْ كَانَ فِيهِمْ<sup>(١٣)</sup> مَعْصُومٌ وَوَجَدَ الْإِمَامُ عَنْهُ

### باب السِّيرِ

- (١) بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة وهي سير النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد والمراد أحكام الجهاد . (٢) سواء كان مسلماً أو ذمياً عاصماً لأحكامنا يقر بالجزية .
- (٣) قبل القسمة إذا عاد إلينا في غنيمتنا من الكفار ، وكذلك بعد القسمة ويعوض الإمام من ظهر الشيء في نصيبه من بيت المال فإن لم يكن فيه شيء أعاد القسمة بعد رد الشيء إلى صاحبه . (٤) خمسها للرسول صلى الله عليه وسلم وبعده لأهل بيته والأربعة أنفاس الباقية للغانمين . (٥) هو عدة القاتل من سلاح وماطليه من ملابس وما معه من طعام وقد مر ذلك . (٦) قبل القسمة . (٧) أي إن فضل ما أخذ للأكل بدار الحرب شيء بعد الوصول إلى العمران رد ما بقي ويشتري طعامه من العمران الذي هو فيه . (٨) أي إن قدرنا على مقاومتهم فإذا كانت هن ممثلة حقيقة فيجوز الانصراف (٩) كمن ينصرف ليكون العدو في موضع أو ينصرف من مكان غير ملائم ليتبعه العدو إلى مكان ملائم . (١٠) أي منضياً إلى جماعة يستجدها . (١١) فإن قاتل من يرق بالأسر وهو الصغير والمرأة والعبد والمجنون قتل . (١٢) كإغراقهم وإحراق دورهم ودميهم بالقتال بالندية .
- (١٣) أي أن كان فيهم شخص لا يحل قتله وأمكن الاستغناء عن استعمال القتل العام .

غَنَى وَفَقِرَ دَوَاهِمُ<sup>(١)</sup> لِحَاجَتِهِ وَرَمِيَهُمْ وَإِنْ تَرَسُوا<sup>(٢)</sup> بِذَرَاكِهِمْ وَمَالُ  
حَسَنَاتِهِمْ<sup>(٣)</sup> مَاتَ بَدَارًا نَالُوا رِثَتَهُ إِنْ كَانَ وَالْأَفْهَوِي فِيهِ .  
باب الجزية<sup>(٤)</sup>

أَقْلَهَا دِينَارًا<sup>(٥)</sup> عَنْ رَجُلٍ حَرَّ بِالْغِ عَاقِلٌ لَهُ كِتَابٌ<sup>(٦)</sup> أَوْ شِبْهُهُ<sup>(٧)</sup> كِتَابٌ  
وَلَيْسَ<sup>(٨)</sup> بِمَا كَسَتْ<sup>(٩)</sup> غَيْرَ فَقِيرٍ حَتَّى يَوْخَذَ مِنْ مَتَوَسِّطِ دِينَارَانِ وَغَنَى أَرْبَعَةً<sup>(١٠)</sup>  
وَلَوْ عَقِدَتْ<sup>(١١)</sup> بِأَكْثَرِ<sup>(١٢)</sup> لَوْمِهِمْ وَإِنْ جَهِلُوا حَالَ الْعَقْدِ جَوَازَهُ بِدِينَارٍ فَإِنْ  
أَبَوْا فَتَأْتِضُونَ<sup>(١٣)</sup> وَمَنْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ كَتَبَهُ أَوْ نَبَّأَهُ أَوْ دِينَته بِمَا لَا يَنْبَغِي  
أَوْزَقِي بِمَسْلَمَةٍ وَلَوْ بِاسْمِ نِكَاحٍ أَوْ قَتَلَ مَسْلَمًا<sup>(١٤)</sup> عَنْ دِينِهِ أَوْ قَطَعَ عَلَيْهِ  
الطَّرِيقَ أَوْ دَلَّ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى عَوْرَةٍ لَنَا أَوْ آوَى<sup>(١٥)</sup> عَيْنًا لَمْ يَنْتَقِضْ  
عَهْدُهُ إِنْ شَرَطَ انْتِقَاضُهُ بِهِ<sup>(١٦)</sup> وَيَمْنَعُونَ مِنْ إِظْهَارِ مُنْكَرٍ يَنْتَنِي<sup>(١٧)</sup> وَمَنْ

(١) أى جرحها . (٢) أى اتفقوا فزارهم وهم أطفالهم ترسا أى وقاية لهم وحماية  
إذا كانت الخطة الحربية تستدعي ذلك .  
(٣) المستامن هو الخاضع لحكمتنا .

#### باب الجزية

(٤) تطلق على العقد بين أهل الكتاب والمسلمين بتأمينهم وتطلق على المال الذى  
يلغونه فى نظير ذلك وفى قوله أقلها المراد المال المدفوع . (٥) إذا كان المسلمون أقوياء  
أما عند ضعفهم فيجوز قصصا عن دينار . (٦) كاليهود والنصارى .  
(٧) هم المجوس لأنه كان لم يترك كتاب فرغ . (٨) أى مشاحته والاجتهاد معه .  
(٩) أى بأكثر من دينار . (١٠) فتأقضى للعهد مجاريون . (١١) أى جاد له  
حتى أقضيه أن الإسلام ليس بتمنى . (١٢) جاسوسا . (١٣) أى أن شرط انتقاض  
عهدك بذلك فى عقد الجزية فإن لم يشترط فلا ينتقض عهده . (١٤) كشرب الخمر  
واسماعهم إيانا أن الله ثالث ثلاثة وأن المسيح ابن الله والعزيز ابن الله وإسماعنا صوت  
ناقوسهم وإظهار أعيادهم .

أحداث نحو كنيسة يلدنا ومن دخول مسجد بلا إذن ومن أن يسقوا مسلماً  
خمراً أو يطعموه لحم خنزير ومن ركب خيل وركوب يسرج وركب  
نحو حديد<sup>(١)</sup> ويؤمرون بالغيار<sup>(٢)</sup> أو بالنار<sup>(٣)</sup> فوق ثيابهم ولا يمكن  
كافر من سكنى الحجاز وله المرور والإقامة فيه ثلاثة<sup>(٤)</sup> أيام ولا يمكن  
من دخول حرم مكة فإن دخله ومات لم يدفن فيه فإن دفن نيش .  
باب الهدنة<sup>(٥)</sup>

يعقدها الإمام ولو بنائيه أربعة أشهر<sup>(١)</sup> أو على أنه متى بدله تقض  
المهاد فإن كان بنا ضعف جازت الزيادة إلى عشر سنين ولا يجوز على  
خراج<sup>(٢)</sup> يدفع إليهم ولا يجوز لمسلم دفع مال لمشرك لحقن دمه إلا أن  
يحيط به العدو أو يؤسر أو يلزمه القود<sup>(٣)</sup> فيذل الدية فإن هادنهم الإمام  
على ما لا يجوز<sup>(٤)</sup> فسد فإن جاءوا منهم عهد أو امرأة مسلمة لم يعط سيده  
(١) فإن فعلوا شيئاً من ذلك عذروا أى عوقبوا عقوبة يراها الحاكم لا تصل إلى أقل  
حد من الحدود . (٢) أى بغير ثيابنا .  
(٣) هو خيط غليظ يشد على وسطهم ويلبسه بعضهم الآن .  
(٤) باذن الحاكم .

#### باب الهدنة

(٥) هى لغة المصالحة مطلقاً ، وشرعاً مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة  
بعض أو غيره . (٦) فأقل عند قوتا أما عند ضعفنا فيجوز الزيادة على الأربعة  
أشهر إلى عشر سنين كما ساقى . (٧) أى لا يجوز معاونة الكفار على أن تدفع لهم خراج  
إلا إذا اضطرونا إلى ذلك . (٨) أى يحنى المسلم على الكافر جناية قيمه أو قد يدفع له  
بدله الدية كما سبق . (٩) كأن هادنهم على أن يقيموا بالحجاز أو على عدم رد أسرارنا  
أو على أن نرد إليهم مسلماً أسروه وهرب منهم فيفسد هذا الشرط ولا يعمل بهم .

قيمتُهُ ولا زوجها مَهْرًا فَإِنْ قَضَوْا <sup>(١)</sup> بَلَّغُوا الْمَأْمَنَ ثُمَّ كَانُوا حُرًّا بِنَا وَبِجُوزٍ  
أَمَانٌ كُلُّ مُسْلِمٍ مُخْتَارٍ غَيْرِ صَبِيٍّ وَبِجُنُونٍ وَأَسِيرٍ <sup>(٢)</sup> حُرِّيًّا بِمَحْصُورٍ غَيْرِ أَسِيرٍ  
وَبِجُورٍ جَانِسٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَلَوْ تَحَاكَمَ الْإِذْيَانِ أَوْ مُسْلِمٌ وَذِيٌّ أَوْ مُعَاهِدٌ  
وَذِيٌّ أَوْ هُوَ وَذِيٌّ وَجِبَ الْحَكْمُ <sup>(٣)</sup>.

### بابُ الْخُرَاجِ <sup>(٤)</sup>

الْأَرْضُ إِنْ قُتِحَتْ عَنْهُ قَهْرٌ أَخْبَى غَنِيمَةً فَإِنْ اسْتَرْضَى الْإِمَامُ الْغَانِمِينَ  
وَوَقَّعَهَا وَوَضَعَ عَلَيْهَا خَرَاجًا لِرُمَّةٍ <sup>(٥)</sup> دَفَعَهُ فِي الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ وَهُوَ أَجْرَةٌ  
أَوْ صِلَحًا <sup>(٦)</sup> وَشَرِطَتْ لَنَا فَمَا ذُكِرَ أَوْ لَمْ عَلَى أَنْ يُوَدُّوا عَنْهَا خَرَاجًا كُلُّ  
سَنَةٍ فَكُلُّهَا جَزِيَّةٌ <sup>(٧)</sup>.

### بابُ السَّبْقِ <sup>(٨)</sup>

يَصْحُ السَّبْقُ عَلَى خَيْلٍ وَلِإِبِلٍ وَفَيْلَةٍ وَبِقَالٍ وَحِمِيرٍ وَعَلَى سِيَاهٍ وَرِمَاحٍ

(١) أى إن قضاوا ههنا وكانوا بدارنا بلغوا مأمنهم . (٢) أى يجوز للسلم أن  
يسل على الكافر عهد الأمان مدة أربعة أشهر بالتروط المذكورة . والمراد بالمحصور أن  
يكون شخصا واحدا أو عددا عدودا لجميع الكفار . (٣) أى إذا ترفع إلى  
قضائنا الذميون بينهم وبين أنفسهم أو بينهم وبين المسلمين وجب الحكم في هذه القضية .

### بابُ الْخُرَاجِ

(٤) الخراج هو المال الذى يؤخذ من المنتفع بالأرض الذى قتها المسلمون قرأ كالأرض  
مصر والشام والعراق . (٥) لزم المنتفع بها دفعه سواء كان كافرا أو مسلما .  
(٦) أى أو قتها صلحا بدون حرب كالأرض مكة . (٧) أى يشترط ألا يقل  
ما ينقص كل شخص من الخراج عن دينار عند التوزيع على رؤوسهم .

### بابُ السَّبْقِ

(٨) أى السباق على الخيل ونحوها والرى بالسهم وهذا الباب لم يسبق الإمام الشافعى =

وأحجار وكل آلة حرب<sup>(١)</sup> ويجوز أخذ العوض عليه من الإمام وغيره<sup>(٢)</sup> ولو من أحد المتسابقين فإن أخرج كل منهما مالا لم يجوز<sup>(٣)</sup> إلا بمحل كفو ومركوبه كفه<sup>(٤)</sup> لمركوبيهما فإن سبقهما أخذ المائتين أو سببهما وجاءا معا أو لم يسبق أحد<sup>(٥)</sup> فلا شيء لأحد أو جاء مع أحدهما قال هذا لنفسه<sup>(٦)</sup> ومال المتأخر للمحل والذي معه وإلا<sup>(٧)</sup> قال المتأخر للأول ويشترط للسبق شروط منها علم مبدأ وغاية وعوض<sup>(٨)</sup> فإن أخذ به رهن أو ضمن جاز وكونه بين اثنين فأكثر فلو قال أرمى عشرة عني وعشرة هناك فإن كان صوابك في عشرتك أكثر فلك على كذا لم يجوز<sup>(٩)</sup> ويجوز جعل المال ثلثي السابق ولغيره<sup>(١٠)</sup> بشرط نقص الأخير وعدم زيادة غيره على من قبله .

== رضى الله عنه أحد إلى تصنيفه فهو أول من أدخله في الفقه . (١) كالرمي بالبندقية والمدفع في هذه الأيام والغرض من ذلك أن يجيد المسلون أساليب الحرب حتى يطولوا أقوياء لا يغلهم عدوم . (٢) بأن يقول الإمام من سبق منكأ أو من أجاد الرمي أكثر من الآخر فله في بيت المال كذا أو يقول أحد المتسابقين إذا سبقني ملك على كذا وإن سبقتك فليس لي عليك شيء . (٣) لأن ذلك يكون قارأ محرماً . (٤) أى إلا إذا دخل معها شخص ثالث كقولها عني أنه إن سبقها أخذ المال وإن لم يسبق لم يدفع شيئاً ويشترط المصنف الأحكام تبعاً لأحوال سباق الثلاثة . (٥) أى وصولاً إلى الغرض معاً جميعاً . (٦) أى الذى وصل معه إلى الغرض لأنه سبق زميله . (٧) أى وإن لم يسبقهما بأن جاء متوسطاً بينهما أو جاء مع المتأخر أو سببهما وتقدم أحدهما على الآخر قال المتأخر للسبق فإن وصلاً معاً فلا شيء لأحدهما . (٨) وعلم بمقدار العوض . (٩) أى لا يصح السباق للشخص واحد كأن يقول شخص لآخر سأرمى بالسهم عشرة لي وعشرة لك فإن كانت إصابتي في عشرك أكثر أخذت منك كذا وإن كانت إصابتي في عشرك أكثر فلك على كذا لم يصح لأنه يناهض نفسه . (١٠) كتنال تالى السابق بشرط ألا يعطى المتأخر أكثر من السابق .



## كتاب الحدود<sup>(١)</sup>

مَيَّ قَتْلٌ وَقَطْعٌ وَضَرْبٌ وَلَوْ مَعَ نَفْسٍ فَالْقَتْلُ فِي الرَّدَّةِ وَزَنَا الْمُحْصَنِ<sup>(٢)</sup>  
وَتَرْكُ الصَّلَاةِ وَقَطْعُ الطَّرِيقِ مَعَ قَتْلِ وَالْإِحْصَانُ يَحْصُلُ بِمَجْرِيَةٍ وَبُتُوغٍ  
وَعَقْلٍ وَوَطْءٍ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَتَعْتَبَرُ هَذِهِ الْأَوْصَافُ حَالَةَ الْوَطْءِ<sup>(٣)</sup> وَالْوَنَاءُ  
وَالْقَطْعُ فِي السَّرْقَةِ وَقَطْعُ الطَّرِيقِ مَعَ اخْتِارِ الْمَالِ وَالضَّرْبُ فِي الشُّرْبِ<sup>(٤)</sup>  
وَهُوَ أَرْبَعُونَ<sup>(٥)</sup> وَفِي الْقَذْفِ<sup>(٦)</sup> وَهُوَ ثَمَانُونَ وَفِي زِنَا الْبَكْرِ<sup>(٧)</sup> وَهُوَ مِائَةٌ  
وَمَنْ بِهِ رُقٌّ عَلَى النِّصْفِ مِنْ غَيْرِهِ وَمَنْ مَاتَ بِذَلِكَ فَهَدْرٌ<sup>(٨)</sup> وَلَا تَحْدُ الْمَرْأَةُ  
الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعُ<sup>(٩)</sup> وَلَا ذُوَا غِمَاهُ<sup>(١٠)</sup> حَتَّى يَفِيقَ وَلَا فِي مَرَضٍ إِنْ رُجِيَ  
بِرُوْهُ إِلَّا جُلْدٌ<sup>(١١)</sup> بَضِئَتْ عَلَيْهِ مِائَةٌ فَهَنْ مَحِثٌ تَمْسُهُ الْأَعْصَانُ أَوْ  
يَنْكَبِسُ<sup>(١٢)</sup> بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَيَحْدُ فِي حَرٍّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ لَكِنْ يَجِبُ تَأْخِيرُ

### كتاب الحدود

- (١) مَيَّ جَمْعُ حَدٍّ وَهُوَ لُغَةٌ الْمَنْعِ وَشَرْعاً عِقَابٌ مَعِينٌ عَلَى ذَنْبٍ مُعَيَّنٍ .
- (٢) الزَّانِي الْمُحْصَنُ هُوَ الْمُكَلَّفُ الَّذِي سَبَقَ لَهُ الْجَمَاعُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمَتْنِ .
- (٣) حَالَةُ الْوَطْءِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَحَالَةُ الزَّانَا فِي الزَّانَا . (٤) الْمُسْكِرُ وَلَوْ قَلِيلٌ لَا يَسْكُرُ وَلَكِنْ كَثِيرُهُ يَسْكُرُ . (٥) أَرْبَعُونَ ضَرْبَةً بِسَوْطٍ أَوْ سِيفٍ مِنْ الْجُلْدِ أَوْ بِمِصْرَافٍ وَقَدْ ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَزَرِ بِالْجُرَيْدِ وَالنَّعَالِ أَرْبَعِينَ ضَرْبَةً . (٦) وَهُوَ دَمِي الْمُسْلِمِ الْمُحْصَنِ أَوْ الْمُسْلِمَةِ الْمُحْصَنَةِ أَيْ الْعَاقِفَيْنِ عَنِ الزَّانَا . (٧) أَيْ الَّذِي لَمْ يَسْبِقْ لَهُ الْجَمَاعُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ سِوَاهُ كَلَّ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى . (٨) أَيْ مَنْ مَاتَ بِسَبَبِ الْحَدِّ قَدِمَهُ هَدْرٌ لَا أَصْصَافَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ . (٩) وَرَضَمَهُ وَتَفَطَّمَهُ وَيُوجَدُ لَهُ كَافِلٌ بَعْدَ تَفَطُّمِهِ .
- (١٠) أَوْ سَكِرَ حَتَّى يَفِيقَ كَمَا سَبَقَ . (١١) وَإِنْ كَانَ لَا بَرَجِيَّ تَسْتَغَاوُهُ جُلْدٌ بَضِئَتْ وَهُوَ سِبَاطَةُ التَّخْيِيلِ الْجَلَاةِ . (١٢) أَيْ يَشْتَرِطُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ أَنْ يَمْسَهُ كُلُّ عَرَقٍ مِنَ السَّبَاطَةِ أَوْ يَنْكَبِسَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فَتَحْدُثُ ضَنْطًا يَسْبَبُ الْإِلَامَ لِلضَّرْبِ فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ .

الجلد إلى زوال<sup>(١)</sup> ذلك والثَّنيُّ في نحو المتخَنَّث<sup>(٢)</sup> وفي زنا البكر ويضرب<sup>(٣)</sup> الحرُّ سِنَّةً وغيرُه نصفها وكالزَّنا اللّواطُ لكنّ المفعولُ فيه يجلدُ ويضرب<sup>(٤)</sup> وفي إتيان البِيسمةِ التعزيرُ.

### باب السرقة<sup>(٥)</sup>

شرطُ القطعِ بها كونُ المَسْرُوقِ رُبْعَ دِينَارٍ خالصاً أو مقوماً به<sup>(٦)</sup> وأخذُه من حرزٍ<sup>(٧)</sup> مثله وعدمُ الشبهةِ فيه<sup>(٨)</sup> وهي شبهةُ ملكٍ ولو مُشترَكاً وشبهةُ ولادَةٍ<sup>(٩)</sup> لا زوجيةٍ فتقطعُ يدهُ اليمنى فإن عادَ فَرِجلُهُ اليسرى ثم يدهُ اليسرى ثم رِجلُهُ اليمنى ويسقطُ بقطع<sup>(١٠)</sup> يسرى عن يمينٍ وبالعكسِ ويقطعُ يدُ عن رِجلٍ وبالعكسِ ويجب ردُّ المَسْرُوقِ إن بقي وإلا فبدلُه كالْمَنْصُوبِ .

- 
- (١) أى إلى زوال الحر والبرد الشديدين ولو بتأخيرهِ إلى الليل باعداد أحد القنف فلاؤخر  
(٢) هو المتشبه بالنساء وإن لم تفعل به العا حشة .  
(٣) أى البكر الزانى . (٤) فقط وإن كان محصناً فلا يرجع .

### باب السرقة

- (٥) هى لغة أخذ المال خفية ، وشرعاً أخذ المال خفية من حرز مثله بشروط  
(٦) أى أو شيئاً قيمته ربع دينار . (٧) حرز المثل مرجعه إلى العرف . فهو حرز  
شخص قوذاً موضوعاً على سرير في مكان ظاهر فلا تقطع يده . أما لو سرقها من كبر  
النقود أو من تحت حشايا السرير فتقطع يده والشر لا بد أن يكون موجوداً بالحرز  
والمواشى لا بد أن تكون موجودة بالخطيرة وهكذا . (٨) فإذا سرق ماله المهرن أو  
المستأجر فلا قطع عليه ولكنه يعزر وكذلك إذا سرق ماله المشترك مع غيره .  
(٩) فلا يقطع الولد إذا سرق من أبيه ولا الأب إذا سرق من ولده وإن سفل الولد  
وعلا الأب أما الزوج والزوجة فإذا سرق أحدهما مال الآخر فقطع يده .  
(١٠) أى يسقط الحد إذا كان المقر قطع اليد أو الرجل أي تفتت يسرى وبالعكس .  
( ١٣ - متن )

### باب قطع<sup>(١)</sup> الطريق

يُعَزَّرُ قَاطِعُ الطَّرِيقِ إِنْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ بِجَبْسٍ وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup> وَقَتْلَ حَتْمًا إِنْ قَتَلَ<sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ وَإِنْ هَكَّسَ<sup>(٤)</sup> قَطَعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى فَإِنْ عَادَ فَرَجَلَهُ الْيُمْنَى وَيَدُهُ الْيُسْرَى فَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ قُتِلَ ثُمَّ صُلِبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ تَابَ قَبْلَ الظُّفْرِ بِهِ سَقَطَتْ عَنْهُ عَقُوبَةُ مُنْخَصِهِ<sup>(٥)</sup> وَلِلْمُسْتَحَقِّ الْقَتْلُ أَوْ لَدِيَّةٌ أَوْ الْعَفْوُ بِجَانَاً وَشَرْطُ أَنْ يَكُونَ لِقَاطِعِ الطَّرِيقِ شَوْكَةٌ<sup>(٦)</sup> فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ نَحْوُ مُحْتَلَسٍ .

### باب الصيال وضمائم<sup>(٧)</sup> البهائم

لَهُ دَفْعٌ<sup>(٨)</sup> كُلِّ صَائِلٍ عَنْ مَحْصُومٍ<sup>(٩)</sup> بِالْأَخْفِ فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَقَتْلُهُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَيَجِبُ الدَّفْعُ عَنِ الْبُضْعِ<sup>(١٠)</sup> وَنَفْسٌ قَصْدُهَا غَيْرُ مُسْلِمٍ مُحَقَّنٍ

#### باب قطع الطريق

(١) أى قطع المرور فيه أى حكم من يفعل فعلاً يتسبب عنه امتناع الناس عن المرور في الطريق لإضراره بهم . (٢) كضربه ضرباً لا يبلغ الحد . (٣) إِنْ قَتَلَ مُنْخَصًاً مَحْصُومًا كَقَوَّأَ لَهُ . (٤) أى إِنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ . (٥) مِنْ قَطْعِ الْيَدِ وَالرِّجْلِ وَالصُّلْبِ إِلَّا الْقَتْلَ فَلَا يَسْقُطُ . (٦) أى أَنْ هَذَا الْحَكْمُ لَا يُطَبَّقُ إِلَّا عَلَى سَاحِبِ الْقُوَّةِ الَّتِي يَمْتَنِعُ بِهَا أَمَّا الضَّعِيفُ أَوْ الَّذِي يَحْتَلِسُ وَيَهْرَبُ خَائِفًا فَيُعَامَلُ بِمَعَامِلَةِ السَّارِقِ الْعَادِي تَقْطَعُ يَدُهُ فَقَطْ .

#### باب الصيال وضمائم<sup>(٧)</sup> البهائم

(٧) الصيال مصدر صال يصول إذا هجم وهذا الباب لبيان حكم الدفاع عن النفس إذا هاجمها عدو إنسان أو غيره . (٨) أى للشخص المصول عليه دفع كل صائل من إنسان أو حيوان ولو كان الصائل امرأة حاملاً ولم تندفع إلا بقتلها مع حملها فقتل . (٩) خرج غير المصوم كخمر وخنزير فلا يدفع الصائل عليه بما يضره . (١٠) هو الفرج من المرأة ويجب الدفاع عنه ولو بضع أجنبية ومثل البضع مقدمات الجماع .

الدم<sup>(١)</sup> ولو دخلَ بَيْتَهُ وَأَبَى الخُرُوجَ بعد أمره به فَلَهُ ضَرْبُهُ وَإِنْ آتَى ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَضَّ حِصْوَهُ ولم يندفع إِلَّا بِأَنْتَازِهِ فَاتَثَرَتْ أَسْنَانُهُ لَمْ يَضْمَنْ وَكَذَلِكَ لَوْ طَعَنَ عَيْنَ مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِهِ بِخَفِيفٍ أَوْ رَمَاهَا بِهِ فَضَبَّتْ إِنْ تَعَمَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهِ مَجْرَدًا<sup>(٢)</sup> أَوْ إِلَى حَرَمَتِهِ<sup>(٣)</sup> وَكَانَ مِنْ نَحْوِ ثَقْبٍ وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاظِرِ فِيهِ مَحْرَمٌ مُسْتَوْرَةٌ أَوْ حَلِيلَةٌ أَوْ مُتَاعٌ، وَإِذَا أَتَلَفَتْ بِهَيْمَةٍ شَيْئًا وَذُو الْيَدِ<sup>(٤)</sup> مَعَهَا ضَمِنَ مَا أَتَلَفَتْهُ لَيْلًا وَنَهَارًا كَمَا لَوْ أَوْقَعَهَا فِي طَرِيقٍ لَيْسَ لَهُ إِيقَافُهَا فِيهِ فَأَتَلَفَتْ شَيْئًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا لَمْ يَضْمَنْهُ إِنْ لَمْ يَفْرُطْ<sup>(٥)</sup> وَإِلَّا ضَمِنَ إِلَّا إِنْ قَصَرَ<sup>(٦)</sup> مَالُكَ الشَّيْءَ.

### باب حَكْمِ الْجِدَارِ وَمَا يَذْكُرُ مَعَهُ

إِذَا بَنَى جِدَارَهُ مُسْتَقِيمًا<sup>(٧)</sup> فَقَالَ وَلَوْ إِلَى غَيْرِ مُلْكِهِ أَوْ أَدْخَلَ نَحْوَ مُلْكِهِ فَأَتَلَفَ شَيْئًا أَوْ خَرَعَ فِيهِ بَشْرًا فَسَقَطَ فِيهَا شَيْءٌ أَتَلَفَ<sup>(٨)</sup> لَمْ يَضْمَنْهُ إِلَّا إِنْ كَانَ مَكَانُ التَّلَفِ مِنَ الْحَرَمِ<sup>(٩)</sup> وَالشَّيْءُ صَيْدًا فَيَضْمَنْ أَجْزَاءَهُ.

(١) أما لو كان الصائل مسلحاً يحقون الدم فيجوز الاستسلام له (٢) أي حال كون المنظور مجرداً عما يستعورته . (٣) كزوجته ، محرمة وأخته وله مستورة وكان النظر على الطريقة التي ذكرها المصنف . (٤) ذي اليد أي راضع يده عليه ، كصاحبها وستة جرحها ومستعيرها وغاصبها . (٥) بأن أطلاقها من عقابها قصداً أو أمر في ربحها . (٦) بأن تركه عرضة لهلاكه .

### باب حَكْمِ الْجِدَارِ الْمَائِلِ وَمَا يَذْكُرُ مَعَهُ

(٧) أما لو بناه مائلاً إلى غير ملكه فسقط وأتلف شيئاً فإنه يضمنه . (٨) إلا إن دعا نسائاً إلى بيته فسقط في البئر جملها بها فوات فإنه يضمنه بالية . (٩) فإن كان البيت في الحرم قتلف فيه أو بسبب سقوطه شيء من صيد الحرم فيضمنه .

## بابُ الأَشْرَبَةِ (١)

هِيَ مُسْكِرٌ وَغَيْرُهُ فَلِلْمُسْكِرِ حَرَامٌ وَإِنْ قَلَّ أَوْ شَرِبَ لَسَدَاوٍ أَوْ عَطَشٌ (٢) وَغَيْرُهُ (٣) إِنْ كَانَ نَجَسًا حَرُمَ تَنَاوُلُهُ (٤) إِلَّا الْمَاءَ الْمُتَجَسَّسَ وَالْبَوْلَ لِلْعَطَشِ (٥) فَلَوْ وَجَدَ الشَّخْصُ مَاءً طَاهِرًا وَنَجَسًا تَوَضَّأَ بِالطَّاهِرِ (٦) وَشَرِبَ النَّجَسَ وَإِنْ كَانَ (٧) طَاهِرًا فَإِنْ كَانَ مُضِرًّا أَوْ مُسْتَقْدَرًا غَالِبًا كَمَخَاطٍ غَرَامٍ إِلَّا الْمَاءَ الْمُتَغَيَّرَ فَإِنْ اتَّفَقَ ذَلِكَ فَحَلَالٌ.

## بابُ الْأَطْعَمَةِ (٨)

كُلُّ طَاهِرٍ كُنْهٍ (٩) وَطَيْرٍ وَضَبٍّ وَزَبْرُوعٍ يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا آدَمِيًّا وَمُضِرًّا وَمُسْتَقْدَرًا وَذَا غُلَبٍ (١٠) وَذَا نَابٍ (١١) وَيَحْرُمُ مَا نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِهِ فِي آيَةٍ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَكُلُّ مَا اسْتَنْجَبْتَ (١٢) أَوْ نَهَى عَنْ قَتْلِهِ (١٣) أَوْ أَمَرَ بِهِ (١٤) وَالِدَوَابَّ إِلَّا الْحَيْلَ وَتَكَرَّهُ الْجَلَالَةُ (١٥) إِذَا تَغَيَّرَ لَحْمُهَا إِلَى أَنْ

## بابُ الْأَشْرَبَةِ

- (١) هِيَ جَمْعُ شَرَابٍ وَالْمُرَادُ بَيَانُ حُكْمِهَا مِنَ الْحَلِّ وَالْحَرَمَةِ وَمَا فِي الْحَرَمِ مِنَ الْعِقَابِ حَذًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ . (٢) إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ لِلتَّدَاوِي وَلِإِزَالَةِ الْعَطَشِ .
- (٣) أَيْ وَغَيْرِ الْمُسْكِرِ . (٤) كَالنَّجَسِ الْمَسْجُوعِ يَحْرُمُ تَنَاوُلُهُ لِنَهْيِ التَّدَاوِي .
- (٥) أَيْ يَحُوزُ تَنَاوُلَهَا لِلْعَطَشِ وَإِنْ لَمْ يَوْدِ الْعَطَشُ لِلْهَلَاكِ إِذَا لَمْ يَشْرَبْ .
- (٦) هَذَا رَأْيٌ ضَعِيفٌ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَشْرَبُ الطَّاهِرَ وَيَتِيمَمُ . (٧) أَيْ غَيْرِ الْمُسْكِرِ .

## بابُ الْأَطْعَمَةِ

- (٨) الْأَطْعَمَةُ جَمْعُ طَعَامٍ وَالْمُرَادُ بَيَانُ أَحْكَامِهَا مِنَ الْحَلِّ وَالْحَرَمَةِ وَالْكَرَاهَةِ وَغَيْرِهَا .
- (٩) هِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْفَنَمُ . (١٠) الْمُرَادُ جَوَارِحُ الطَّيْرِ كَالصَّقَرِ . (١١) الْمُرَادُ جَوَارِحُ غَيْرِ الطَّيْرِ كَالْأَسَدِ وَالْفَرَسِ وَالذَّبَّ . (١٢) أَيْ اسْتَقْدَرَتْ كَالْحُنُزَاتِ .
- (١٣) كَالنَّحْلِ وَالضَّفْدَعِ وَالْهَلْدَةِ . (١٤) أَيْ بَقْلَهُ كَالْعَقْرِبِ وَالْحَبَّةِ وَالْفَأْرَةَ وَالْحِدَاةَ .
- (١٥) أَيْ إِلَى كُلِّ الْقَاذُورَاتِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ إِذَا تَغَيَّرَ لَحْمُهَا بِسَبَبِ أَكْلِهَا الْقَاذُورَةَ كَتَغْيِيرِ

نعلفَ طاهراً قَطيَبَ وما كسبَ بمخامرةٍ نجسٍ كَحَجَمٍ <sup>(١)</sup> لا أَخَذَ أَجْرَهُ  
على رقية <sup>(٢)</sup> وأكل <sup>(٣)</sup> مما أَخَذَ عليها ويَحْرُمُ أَخْذُ الأَجْرَةِ على أداءِ شهادَةٍ  
لا أَجْرَةَ رُكُوبِهِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الحَاكِمِ مَسَافَةٌ .  
باب الصيد <sup>(٤)</sup> والذبايح

الصيدُ إِما أَنْ يَصْطَادَ يَدْرٍ أَوْ بَنَحٍ شِبْكَهَ فَذَكَاهُ بِقَطْعِ حَلْقَوْمِهِ <sup>(٥)</sup>  
ومرئيه <sup>(٦)</sup> أَوْ يَصَادَ بِأَرْسَالِ نَحْوِ سَهْمٍ فَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ <sup>(٧)</sup>  
أَوْ تَعَذَّرَ ذَبْحُهُ بِلا تَقْصِيرِ كَأَن سَلَ السَّكِينِ فَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ حَلٌّ <sup>(٨)</sup> وَإِلَّا <sup>(٩)</sup>  
فَلَا أَوْ يُصَادَ بِجَارِحَةٍ طَيْرٍ أَوْ سَبْعٍ <sup>(١٠)</sup> فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَبْحِهِ حَتَّى مَاتَ حَلٌّ  
بَشْرُوطٍ أَنْ تَكُونَ مُعَلَّبةً بِأَنْ تَرْسَلَ بِأَرْسَالِهِ وَتَنْزَجِرَ بِزَحْرِهِ وَتَمْسَكَ  
الصيدَ وَلَا تَأْكُلَ مِنْهُ وَيَتَكَرَّرُ ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يَظُنَّ تَأْدِيهَا وَأَنْ  
يَرْسُلَهَا فَلَوْ اسْتَرْسَلَتْ بِنَفْسِهَا وَقَتْلَتْ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا أَنْ يَزْجَرَهَا فَتَنْزَجِرُ، ثُمَّ  
== طعمَ لحمٍ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ . (١) الحَجَمُ هُوَ اسْتِخْرَاجُ الدَّمِ الزَّائِدِ مِنَ الشَّخْصِ  
فَالْحَاكِمُ يَخَالِفُ النَّجْسَ وَهُوَ الدَّمُ فَكَسَبَهُ مَكْرُوهٌ وَكَذَلِكَ كَسَسَ الرِّبْلَ وَنَحْوَهُ ذَلِكَ .  
(٢) كَانَ يَقْرَأُ لِمَرِيضٍ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ حَدِيثًا شَرِيفًا .  
(٣) وَلَا أَكَلَ مَا أَخَذَ أَجْرًا عَلَى الرِّقَةِ .

باب الصيد والذبايح

(٤) هَذَا الْبَابُ لِيَانِ أَحْكَامِ الذَّبْحِ فِي الصَّيْدِ وَغَيْرِهِ . (٥) دُوَّ يَجْرِي النَفْسَ .  
(٦) هُوَ يَجْرِي الْعَظْمَ . (٧) الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ هِيَ أَنْ تَكُونُ الرُّوحُ فِي الْجَسَدِ وَمَعَهَا  
إِبْصَارٌ وَنَفْثٌ وَحَرَكَةٌ اخْتِيَارِيَّةٌ . وَعَلَامَتُهَا بَدَأُ الذَّبْحِ أَنْ يَتَجَرَّ الدَّمُ مِنَ الْمَذْبُوحِ أَوْ يَتَحَرَّكُ  
حَرَكَةً عَنِيفَةً وَلَيْسَ مِنَ الضَّرُورِيِّ اجْتِمَاعُهُمَا . (٨) أَيُّ وَهْنٍ لَمْ يَدْرِكْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ،  
أَوْ أَدْرَكَهَا وَلَمْ يَتِمَّ ذَبْحُهُ بِسَبَبِ تَقْصِيرِهِ كَأَن لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سَكِينٌ أَوْ تَبَاضًا فِي إِخْرَاجِهَا  
مِنْ غُدِّهَا فَاتَ فَلَا يَحِلُّ . (٩) كَالْكَلَابِ وَالْمَقُورِ وَيَجِبُ غَسْلُ مَكَانِ عَضَّتِهِ سَبْعًا  
إِحْدَاهُمْ بِرَأَبِ طُيُورٍ .

يرسلها وإن يرسلها على صيد فلو أرسلها على غير صيد قُتِلَت صيداً لم يحل<sup>١</sup> ومثلها السهم<sup>(١)</sup> ونحوه وأن لا يغيب عنه فيجده ميتاً إلا أن تكون الضربة لا يعيش معها وأن لا يتردى من علو إلى أسفل ولا يقع في ماء أو نار إلا أن تكون الضربة كذلك<sup>(٢)</sup> ولو قد<sup>(٣)</sup> نصفين حلّ ويحلّ حيوان البحر وإن مات أو طفا إلا<sup>(٤)</sup> ما يعيش فيه وفي البر كضفدع وسرطان<sup>(٥)</sup>.

### باب الأضحية<sup>(٦)</sup>

الدِّمَاءُ<sup>(٧)</sup> واجبة وهي دماء الحج والأضحية المنذورة<sup>(٨)</sup> والمعينة للتضحية وسنة وهي الأضحية<sup>(٩)</sup> والعقيقة<sup>(١٠)</sup> والوليمة ولا يجرى في الأضحية إلا الجذع من الضأن والثني من غيره فذبح الضأن ما أجذع<sup>(١١)</sup> أو دخل في الثانية<sup>(١٢)</sup> وفي المعز والبقر في الثالثة والإبل في السادسة وتجزى

- (١) أي مثل الطير والسبع في أنه لا بد أن يقعد المصيد بإطلاق السهم فإذا أطلق سهماً اختباراً لقوته فقتل صيداً لم يحل. (٢) لاحتمال موته في هذه المسألة والتين قبلها بسبب آخر غير ضربة الحيوان أو السهم إلا أن يعتقد أن الضربة لا تبقى حياً فيحل أكله. (٣) أي لو شق المذبوح نصفين بسيف أو سكين حل أكله. (٤) أي علا فوق سطح الماء إلا أن يكون تعفن ويحشى منه الضرر. (٥) هو عقرب الماء. (٦)

### باب الأضحية

- (٦) هي بضم الهمزة وكسر الحاء وتشديد الياء أو فتحها : ما يذبح تقرباً إلى الله تعالى من يوم عيد النحر إلى آخر أيام التشريق. (٧) أي الحيوانات المذبوحة بالشرع نوعان واجبة ومسنونة وسبين المصنف كلا منهما. (٨) كأن قال الله على أن أضحي بشاة مثلاً فتجب أو قال فهذه المنذورة والمعينة كأن يشير إلى شاة ويقول جعلت هذه أضحية فوجب التضحية بها ولا يصح الرجوع فيها. (٩) أي غير الواجبة كما سبق. (١٠) سيأتي بيانها. (١١) أي أسقط مقدم أسنانه. (١٢) أي في السنة الثانية ومثل ذلك في ثني المعز والبقر في الثالثة أي في السنة الثالثة وقد مر تعريف ذلك في الزكاة.

لشاة عن واحدٍ والبعيرُ والبقرَةُ عن سبعةٍ ولا يجرى فيها معيبٌ بسبب  
بنقص ما كولا ولا تجزى العوراء ولا العرجاء ولا المريضة اليين<sup>(١)</sup>  
عورها وعرجها ومَرْضَاهَا والعجاء<sup>(٢)</sup> التي لا تنق ولا الجرباء<sup>(٣)</sup> وتجزى  
مكسورة القرن وفادته وفائدة الضرع<sup>(٤)</sup> ويسن استسائها وإن لا تكون  
مكسورة القرن وإن لا تنجح إلا بعد صلاة العيد فإن ذبحها قبلها وقد مضى  
بعد طلوع الشمس قدر ركتين وخطبتين خفيفتين جاز وإن يكون الذابح  
مسلباً وذبح حائض أو مجنون أو صبي أحب من ذبح كتابي وأن يكون  
الذبح نهاراً وأن يطلب لها موضعاً<sup>(٥)</sup> ليلاً وأن لا يأخذ من شعره ولا  
ظفره شيئاً في العشر<sup>(٦)</sup> وأن يوجه ذبيحته إلى القبلة وأن يسمى الله تعالى  
ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يقول اللهم هذا منك وإليك فتقبل  
منى وأن لا يبين<sup>(٧)</sup> رأسها فإن ذبحها من قفاها حلت<sup>(٨)</sup> وأن تنحر الإبل  
وتذبح البقر والغنم وموضع النحر اللبة<sup>(٩)</sup> والذبح أسفل مجامع اللحين<sup>(١٠)</sup>  
وكأله قطع الودجين<sup>(١١)</sup> مع الحلقوم والمرى وآخر وقتها غروب الشمس

(١) فإذا كان العرج وما بعده غير بين أى غير ظاهر تجزى .

(٢) هى الهزيلة التى لا تقى لها أى لا تخ فى عظامها من هزالها .

(٣) وإن كان جربها قليلاً لأنه يفسد اللحم والعن .

(٤) أى الثدي . (٥) أى يسن أن يضجها عند الذبح على مكأ ابن .

(٦) أى عشر ذى الحجة حتى يضحي يوم العيد . (٧) أى لا يفصلها من جسمها .

(٨) وكان عاصياً بهذه الذبحة . (٩) هى المكان المنخفض فى آخر عنق الجبر من

جهة الصدر ومثل الإبل فى الذبح كل ما طال عنقه كالنعام . (١٠) أى المكان الذى تحت

عظام الفكين . (١١) هما عرقان فى جانبي الرقبة بجوار الحلقوم والمرى .



من آخر أيام الشرف ولو ذبح كل من رجلين أضحية الآخر ضمن ما بين القيمتين<sup>(١)</sup> وأجزأت عن الأضحية الواجبة<sup>(٢)</sup> بنذر .  
فصل في العقيقة<sup>(٣)</sup>

تُسَنُّ العقيقة عن الغلام وهي في حقه شاتان وعن غيره<sup>(٤)</sup> شاة وأن لا يكسر العظم بل يفصل الأعضاء<sup>(٥)</sup> وأن تطبخ وتطعم<sup>(٦)</sup> للفقراء .  
فصل<sup>(٧)</sup>

كان أهل الجاهلية يتقربون إلى الله بأموار أبطلها بقوله ما جعل الله من بحيرة الآية فالبحيرة التي تنتج خمسة أبطن آخرها ذكر فيشق مالكتها أذنبا ويحلى سيلها ولا ينتفع بلبنها بل يُخليه للضيوف والسائبة نوعان العبد يعتقه مالكة سائبة أى لا ينتفع به ولا بولائه والبعير يسيه مالكة لقضاء حوائج الناس عليه والوصيلة نوعان الشاة تنتج سبعة أبطن عناقين<sup>(٨)</sup> عناقين فان تجت في الثانية جدبا<sup>(٩)</sup> وعناقا قالوا وصلت أخاها فلا يذبحونه لأجلها ولا يشرب لبن

(١) أى ضمن العرق بين قيمتها مذبوحة وحية . (٢) أى تجزى المذبوحة بغير يد صاحبها كما في الصورة السابقة عن الأضحية الواجبة بالنذر لأنها لا تحتاج إلى نية عند ذبحها بخلاف غير المذكورة كالتطوع بها فلا يصح ذبحها بغير يد صاحبها وبدون إذنه لأنها تحتاج إلى نية .

#### فصل في العقيقة

(٣) هى لغة السحر الذى على رأس الولد حين يولد ، وشرعا ما يذبح بعد خلق شعره .  
(٤) هو الأتى الحشى . (٥) تناقولا بسلامة أعضاء المولود .  
(٦) وإرسالها إليهم أولى من دعوتهم .

#### فصل

(٧) هذا الفصل لبيان تحريم بعض أفعال الجاهلية في النماء . (٨) أى ذكرين ذكرين  
(٩) أى ذكر أو سوا كان جدبا أو خروفا .

لَا تَمْلِكُ إِلَّا الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ وَجَرَتْ بِجَرَى السَّائِبَةِ وَالشَّاةُ كَانَتْ إِذَا تَجَتَّ  
ذَكَرَ أَذْبَحُوهُ لِأَهْلَتِهِمْ أَوْ أَثْنَى ظَهْرَهُمْ أَوْ ذَكَرُوا أَثْنَى قَالُوا وَصَلَتْ أَعْمَاهَا فَلَمْ  
يَذْبَحُوا الذَّكَرَ لِأَهْلَتِهِمْ وَالْحَامِي الْفَحْلُ يُضْرَبُ <sup>(١)</sup> فِي إِبِلِ الشَّخْصِ عَشْرَ سَنِينَ  
فَيُخَلَّى سَبِيلُهُ وَيَقُولُ قَدْ حَمَى ظَهْرَهُ فَلَا يَنْتَفِعُونَ مِنْ ظَهْرِهِ بِشَيْءٍ <sup>(٢)</sup>.

### بَابُ الْإِيمَانِ <sup>(٣)</sup>

هِيَ نَوْحَانٌ وَاقِعَةٌ فِي خُصُومَةٍ وَغَيْرِهَا <sup>(٤)</sup> فَاتَى فِيهَا أَمَّا لِدَفْعِ <sup>(٥)</sup> وَهِيَ  
بَيْنَ الْمُنْكَرِ أَوْ لِمُسْتَحَقٍّ وَهِيَ الْعَانُ <sup>(٦)</sup> وَالْقِسَامَةُ وَالْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ فِي  
الْأَمْوَالِ <sup>(٧)</sup> وَالْمَرْدُودَةِ <sup>(٨)</sup> بَعْدَ النَّكُولِ وَهِيَ كَالْإِقْرَارِ لَا كَالْبَيْتَةِ وَالْيَمِينُ مَعَ  
الشَّاهِدِينَ فِي الرَّدِّ بِعَيْبٍ وَدَعْوَى الْعُنَّةِ وَالْجِرَاحَةِ فِي عَضْرِ بَاطِنٍ وَدَعْوَى  
الْإِعْسَارِ <sup>(٩)</sup> وَعَلَى الْغَائِبِ <sup>(١٠)</sup> وَالْمَيِّتِ وَفِيهَا إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسَ  
ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ مِنْ غَيْرِي <sup>(١١)</sup> وَآلِي فِي غَيْرِهَا <sup>(١٢)</sup> لَعَنُوا الْيَمِينَ كُلَّ اللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهُ

(١) أَى يُلْقِيهَا . (٢) فَلَا يَرْكَبُ وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَا يَعْمَلُ أَى عَمَلٌ .

### بَابُ الْإِيمَانِ

(٣) هِيَ جَمْعُ الْيَمِينِ الَّتِي يَحْلِفُ بِهَا ، وَالْمُرَادُ بَيَانُ أَحْكَامِهَا بِمَا صَحَّ الْحَلْفُ بِهِ وَمَا لَا يَصَحُّ  
وَحُكْمُ الْحَنْثِ فِيهَا وَكُفَارَتُهَا وَغَيْرُ ذَلِكَ . (٤) أَى وَرَاقِعَةٌ فِي غَيْرِ الْخُصُومَةِ .  
(٥) أَى لِدَفْعِ حَقٍّ يَرَادُ ثَبُوهُ عَلَى الْخَالِفِ وَهِيَ بَيْنَ الْمُنْكَرِ لِلْحَقِّ . (٦) أَى إِيمَانُ  
الْعَانِ وَالْقِسَامَةُ لِأَنَّ الْعَانَ يَبْقَى لِلْعَلَّاقِ حَقٌّ فِي الْوَلَدِ رَحِمَ مَنْ فَرَّخَ عَقْدَ الرِّجْعَةِ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الزَّوْجَةِ الْمَلَاعِنَةِ وَالْقِسَامَةُ تَثْبُتُ حَقَّ الْوَرْدَةِ فِي دَمِ الْمَفْتُونِ . (٧) كَالْبَيْعِ وَالْإِشْرَافِ  
وَالْخِيَارِ وَتَأْجِيلِ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ وَتَأْجِيلِ الْبَذْلِ وَالْخَوَالَةِ وَالْإِدْوَالَةَ يَحْلِفُ مَرِيدُ الْإِبْرَاءِ مَعَ  
رُجُودِ الشَّاهِدِ عَلَى ذَلِكَ . (٨) كَأَيَّانِ الْقِسَامَةِ إِذَا امْتَنَعَ الْمُدْعَى عَنْهَا يَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ  
(٩) كَأَن يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَالْمُرُوفُ أَنَّهُ مُؤَمَّرٌ وَيَدْعَى تَلَفَ مَالِهِ لِيَحْلِفَ عَلَى ذَلِكَ مَعَ الْبَيْتَةِ  
(١٠) بِأَن ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ أَوْ مَيِّتٍ حَقًّا مَالِيًّا وَأَرَادَ اسْتِيفَاءَهُ مِنْ مَالِهَا فَيَحْلِفُ مَعَ  
الشَّاهِدِينَ تَأْكِيدًا . (١١) فَيَقِمُ الْبَيْتَةَ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَزْجُوجَةً مِنْ غَيْرِهِ وَطَالَقَتْ مِنْهُ ثُمَّ  
يَحْلِفُ عَلَى قَصْدِهِ لَنَأْ كَدَمٍ مِنْ ذَلِكَ (١٢) أَى فِي غَيْرِ الْخُصُومَةِ .

بلاقص يد حلف ويمين المكره وهما غير منعقدتين<sup>(١)</sup> واليمين المعقودة  
 بالاختيار فان كانت على ماض وهي كاذبة فهي اليمين الغموس<sup>(٢)</sup> والحلف  
 إما بالله أو باسم من أسمائه أو بصفة من صفاته أو بطلاق<sup>(٣)</sup> أو عتق أو  
 نذر لجاج<sup>(٤)</sup> وهو التزام قربة بما لا يريد حصوله ويتخير<sup>(٥)</sup> فيه بين ما التزمه  
 وكفارة يمين وحروف القسم الآلف<sup>(٦)</sup> وإن لم تشتر الباء والتاء<sup>(٧)</sup>  
 والواو ولو قال والله وضماً أو فتح أو كسر أو سكناً فكناية<sup>(٨)</sup> والفاظ  
 اليمين كاقسم أو أقسمت أو أحلف أو حلفت وأعزم أو عزمت إن لم يرد  
 لإخباراً<sup>(٩)</sup> فان لم يذكر الله أو صفته فليس يمين وينقطع حكم اليمين  
 بانحلالها<sup>(١٠)</sup> وباستثناء<sup>(١١)</sup> متصل ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها  
 فليأت الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه<sup>(١٢)</sup> فان قدم الكفارة<sup>(١٣)</sup> جاز إلا

---

(١) فلا يلزم من حلف يمين القنول ولا المكره كفارة بالحنث لأن الأول ليس يميناً  
 والمكره مرفوع عنه القلم.

- (٢) لأنها تنمس صاحبها في النار وهي من الكبائر. (٣) هو تعليق طلاق زوجته  
 أو عتق عبده على شيء. (٤) أي غضب وسبق بيانها في النذر. (٥) أي في نذر  
 الجاج. (٦) أي كقوله الله لأفعلن كذا. (٧) كقوله بالله وتالله ووالله.  
 (٨) إن أراد به اليمين فيمين وإلا فلا. (٩) فإن أراد الإخبار لم يكن يميناً.  
 (١٠) أي ينحطب عقدما واستيفاء الغرض منها كاتقضاء مدة الحلف التي وقته بها، وبره  
 في يمينه أو حثه فيه أو باستحالة تحقيق ما حلف عليه، كأن حلف لياكل هذا الطعام  
 فأكلته مرة. (١١) كأن يقول والله لأفعلن كذا إن شاء الله أولاً أفعلن كذا إن لم يشأ  
 الله وأراد التعليق لا التبرك فإن أراد التبرك لم ينقطع حكم اليمين إلا بانحلالها بما سبق.  
 (١٢) كأن حلف لا يأكل من هذا الطعام ثم رأى أن الأكل خير من عدمه أكل وكفر  
 عن يمينه. (١٣) بأن أراد الحنث في يمينه فقدم الكفارة قبل الحنث جاز ذلك.

الصيام<sup>(١)</sup> ولو حلف على التزوج على زوجته أو تركه فتزوج<sup>(٢)</sup> وهي في عدة منه رجعية بر في الأولى وحنث<sup>(٣)</sup> في الثانية ولو حلف لا يسكن أو لا يسكن أو لا يركب أو لا يلبس وهو بهذه الصفات فاستدام<sup>(٤)</sup> حنث أو لا يأكل هذه الثمرة ولا يخرجها ولا يمسكها بر<sup>(٥)</sup> بأكل بعضها أو لا يأكلها فاختلفت<sup>(٦)</sup> بتمر فأكله إلا ثمرة لم يحنث والورع يحنث نفسه ، أو لا يأكل حنطة فأكل دقيقاً أو سويقاً<sup>(٧)</sup> أو لا يأكل لحماً فأكل ألبه<sup>(٨)</sup> أو شحماً أو لحماً غير لحم النعم والصيد أو لا يأكل رطباً فأكل تمرأ أو لا يأكل لبناً فأكل زبدأ أو جبناً أو لا يشرب سويقاً فأكله أو لا يأكل خبزأ فاذا به وشربه أو لا يشرب شيئاً فذاقه أو لا يكلم فلاناً فسلم على قوم هو فيهم ونوى غيره أو كتب إليه كتاباً أو أرسل إليه رسولاً أو لا يأكل رأساً فأكل غير رأس النعم لم يحنث<sup>(٩)</sup> إلا إن كان من بلد يباع فيها الرأس منفرداً<sup>(١٠)</sup>.

- (١) إلا إذا كانت الكفارة صياًماً فلا يجوز تقديمها على الحنث . (٢) أى في الحالتين في حالة حلفه ليتزوج وفي حالة حلفه ألا يتزوج . (٣) لأن الرجعية في حكم الزوجة . (٤) أى حلف ألا يركب وهو راكب أو لا يسكن بيتاً وهو ساكنه أو لا يسكن فلاناً وهو مساكنه أو لا يلبس هذا الثوب وهو لابسه فإن استمر على ما هو فيه حنث في يمينه وإن قطع ما هو فيه بر في نفسه . (٥) صورة ذلك أن يكون في قم شخص ثمرة لحلف لا يأكلها ولا يخرجها من فم ولا يقبها فيه فإن أكل بعضها بر في يمينه وإن فعل غير ذلك بأن أكلها كلها أو أخرجها أو تركها في فم بدون أكل حنث . (٦) صورة ذلك أن يحلف على شيء كتمر مثلاً ألا يأكله فاختلف هذا الشيء بمثله فأكل الخليط إلا واحدة منه أو إلا جزءاً منه لم يحنث . والورع يعتبر نفسه حائثاً . (٧) السويق دقيق عمر في السمن . (٨) هى ألبه المعروفه . (٩) لم يحنث بأكل ما سبق لأن ما قبله غير ما حلف عليه . (١٠) فيحنث بأكل رأس غير النعم كالطير والصيد البحرى والبرى إذا كانت رؤوس الطير والصيد تباع في بلده منفصلة عن أجسام حيواناتها .

## باب النذر<sup>(١)</sup>

إنما يصح في قرينة كالإزام<sup>(٢)</sup> حج أو صلاة فلو نذر حجاً في سنة بعينها فبغية عدو فلا قضاء<sup>(٣)</sup> عليه كما لو نذر أضحية بعينها فماتت أو مرضت أو اضلال طريق أو نسيان<sup>(٤)</sup> أو توان<sup>(٥)</sup> قضاء ولو نذر صوم سنة بعينها صامها إلا الأيام الممنوعة ولم يقضها<sup>(٦)</sup> ولا رمضان أو صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صح فان قدم ليلاً انحل النذر<sup>(٧)</sup> أو نهاراً<sup>(٨)</sup> قضاء أو صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً<sup>(٩)</sup> فقدم يوم الاثنين صام كل يوم اثنين يستقبله إلا ما مر<sup>(١٠)</sup> ولا يجب قضاؤه.

## باب آداب القضاء

يُسَنُّ أَنْ لَا يَقْعُدَ لِلْحَكْمِ فِي مَسْجِدٍ<sup>(١١)</sup> وَلَا مَحْتَجِباً<sup>(١٢)</sup> وَيَكُونُ سَاكِنَ الْقَلْبِ

### باب التندر

(١) هو لغة الوعد بخير أو شر ، وشرطاً التزام قرينة لم تتعين على الملتزم أي لم يجب عليه وإنما أوجها هو على نفسه فلو نذر محرماً أو مكروهاً أو مباحاً أو واجباً متعيناً عليه لم يصح التندر . (٢) غير حجة الفرض وغير الصلوات المفروضة . (٣) ويسقط النذر لفوات وقته ولأنه معذور في عدم الوفاء به . (٤) أي منه المرض ربما بعده بعد إحرامه بالنسك فيقضيه أما لو كان قبل الإحرام فلا يقضى لأن الوقت سيفوت فتسكون هذه المسائل كسأله منه بالعموم . (٥) أي تباطؤ وكسل عن التندر سواء كان قبل الإحرام أو بعده قضاء وجوباً وهذا معنى قوله مطلقاً . (٦) أي لم يقض الأيام المنعوبة عن صومها وهي أيام العيدين والتشريق وأيام الحيض والنفساء لأنها غير قابلة للصوم وكذلك شهر رمضان لا يقضى بدله لانشئه له بواجب لا يمكن تخلفه كل سنة . (٧) ولا يصوم لقدم قبواً الليل للصوم . (٨) أي إذا قدم الشخص نهاراً فإن كان قدومه في يوم لا يصح صومه لم يقضه أو يصح صومه وكان مشغولاً بصوم نفل أو واجب أو كان منقطعاً صام يوماً غيره . (٩) يعني طول حياته . (١٠) أي ما فات من حياته من أيام الاثنين لأنه لم يدخل في التندر .

### باب آداب القضاء

(١١) صوتاً له عن ارتفاع الأصوات . (١٢) أي بينه وبينهم حجاب ومن ذلك اتخاذ

من كل شيء<sup>(١)</sup> ويشهد الجنائز ويعود<sup>(٢)</sup> المرضى ويأتى مقدّم نحو الحاج وأن يحضر الولائم كلها أو يتركها كلها وله أن يقول للنخمين تسكماً وأن يسكت حتى يبتدىء أحدهما وإذا اجتمع مدعون قدّم السابق غالباً<sup>(٣)</sup> بدوى واحدة<sup>(٤)</sup> وإن ظهر من خصم لند<sup>(٥)</sup> نهاه فإن عاد عزّره<sup>(٦)</sup> ويشاور العلماء الأمانة<sup>(٧)</sup> ولا يقلّد غيره<sup>(٨)</sup> وله الحكم بعليه<sup>(٩)</sup> إلا في عقوبة<sup>(١٠)</sup> وإن ظهر له الخطأ في حكم قضه فإن كان ذلك باجتهاد<sup>(١١)</sup> حكم به فيما يستقبل ولا ينقض الأول<sup>(١٢)</sup> ولا يقبل جرحاً<sup>(١٣)</sup> وتعديلاً وترجمة إلا من عدلين وإن ارتاب في الشهود سألهم متفرقين<sup>(١٤)</sup> ويكفى في التعديل<sup>(١٥)</sup> هو عدل ويشترط أن تكون معرفته<sup>(١٦)</sup> به باطنة متقدمة وينبغي كون المعدل وكاتب

== الحاجب بدون حاجة إليه فهو مكروه . (١) فلا يقضى وهو غضبان ولا وهو جائع ولا وهو مغتم النفس من أى شيء آخر . (٢) أى يفعل ما يمكنه من ذلك بدون تعصير فإن لم يستطع حضور جميع الجنائز ودود جميع المرضى وحضور أدوم كل المسافر من اقهر على القرب منه وعلى معارفه . (٣) غالباً : لأن الغالب معرفة السابق فإن حضروا معاً أو جهل السابق علمت قرعة بينهم وإن كان في القوم مسافرون قدموا وإن كان فيهم نساء قدمت النساء على الرجال (٤) لا بدعواه كلها إن كان له أكثر من دوى حتى لا يضل غيره (٥) أى شدة خصومة كتم ينج وتكذيب للشهود . (٦) أى عامه بما يراه عقوبة لا تباع أقل الحدود . (٧) إذا اختلفت وجهات النظر أو تعددت الآراء في المسألة . (٨) إن كان مجتهداً فإن كان مقلداً أتبع مذهب من قلده . (٩) بعد أن يوضح أنه يرى الحقيقة ويبين مستند عليه لاختصاصه . (١٠) كالحجود والتعزير لأن التستر فيها مغترب (١١) أى باجتهاد بل إن أظهر له خطأه في اجتهاده الأول . (١٢) لأن الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد . (١٣) أى لا يقبل في جرح الشهود وعدم صحة ثبوتهم وتعديلاتهم أى كوتهم أهلاً للثبوت وترجمه كلام الخصوم أو الشهود إذا كان منه غير لثقة إلا من شاذين عدلين فلا يكفي شاهد واحد . (١٤) أى يسألهم أسئلة تظهر منه صدقهم أو كذبهم . (١٥) أى يكفي لمن شهد بعدالة غيره أن يقول هو عدل . (١٦) أى معرفة الشاهد ==

القاضي وصاحب مشورته عالماً<sup>(١)</sup> وأن يختم كيس<sup>(٢)</sup> الرقاع ولا يفتحها حتى ينظر إلى الختم ولا يقبل كتاب قاض<sup>(٣)</sup> إلا بشهادة عدلين .  
باب القسمة<sup>(٤)</sup>

أجرة القاسم من بيت المال<sup>(٥)</sup> ثم على<sup>(٦)</sup> الشركاء وهي على قدر حصصهم المأخوذة<sup>(٧)</sup> فان اتفقوا على القسمة إلا واحداً وطالبا ينتفع به<sup>(٨)</sup> بعدها قسم<sup>(٩)</sup> ويقسم بقرعة على أقل الأنصاء<sup>(١٠)</sup> إن = بعد التغير معرفة به قديمة باطنة أى يعرف بعض دعائه كان يكون جلاؤه أو صديقا أو شريكا في تجارة أو مختلطاً به بسبب بعض المعاملات التي تظهر الذمة والصدق وعدمها .  
(١) أى عالماً بشروط العدالة وبأموال الكتابة والاستشارة التي يستشار فيها .  
(٢) أى الكيس الذي فيه أوراق القضايا .  
(٣) أى لا يقبل كتاب قاض آخر بأنه حكم في هذه القضية بكذا أو أنه ثبت له فيها كذا إلا بعد أن يشهد عدلان بكلام القاضي صاحب الكتاب .

#### أنواع القسمة

القسمة ثلاثة أنواع : ١ - قسمة لإفراد وتسمى القسمة بالأجزاء ، وقسمة للمتشامات وتكون في الأشياء المتأثلة . ٢ - قسمة تعديل وتعديل الأنصبة فيها بالقيمة كأرض تختلف قيمة أجزائها بسبب قوة النباتات في بعضها وضعفها في البعض الآخر أو قرب بعض أجزائها من الماء وبعد البعض الآخر فيعدل المقسوم بأن ثلثاه قيمته فثلثه قسماً مثلاً .  
٣ - قسمة رد بأن يكون المقسوم شيئاً لا يمكن توزيعه من المقسوم نفسه . كبر في جزء من الأرض أو شجر في بعضها فتقسم الأرض ومن يأخذ البئر أو الشجر يدفع لمن لم يأخذ قيمة نصيبه فيه .

#### باب القسمة

(٤) أى قسمة الشيء المشترك بين اثنين فأكثر وإعطاء كل نصيبه . (٥) إذا كان الإمام هو الذي ولاد القسمة . (٦) فإن تذر إعطاؤه من بيت المال فأجرته على الشركاء . (٧) أى يدفع كل مقسوم له من أجرة القاسم بتدبير نصيبه المقسوم له . (٨) أى بما يخصه بعد القسمة دون غيره . (٩) وتسمى هذه القسمة قسمة الإيجار .  
(١٠) أى يجر الشيء أجزاء بعدد أقل الأنصبة فإذا كان لواحد ثلث وآخر ربع وآخر =

اختلفت<sup>(١)</sup> ويحرم زعن تفريق حصه<sup>(٢)</sup> واحدة ولا يجبر على جعل السفل لواحد والعلو لآخر<sup>(٣)</sup> ولو ادعى بعضهم غلطا في قسمة لإجبار<sup>(٤)</sup> أو قسمة تراض<sup>(٥)</sup> وهي بالأجزاء<sup>(٦)</sup> صدق المدعى عليه يمينه فإن أقام المدعى بينة بذلك<sup>(٧)</sup> أو حلف بعد نكول المدعى عليه قضت القسمة<sup>(٨)</sup> كما لو ظهر على الميت دين<sup>(٩)</sup> وإن استحق بعض المسقوم وكان<sup>(١٠)</sup> معينا غير سواء بطلت<sup>(١١)</sup> وبطلت فيه ولا يقسم جنبا صنف مع غيره<sup>(١٢)</sup> مطلقا ولا مع صنفه على أن يكون كل منهما لواحد إلا في منقول نوع<sup>(١٣)</sup> ونحو دكا كين صغار متلاصقة .

== سدس قسمها ستة أقسام وبكتب ورفا بنصيب كل واحد واحد يأخذه عند خروج اسمه على النصيب . (١) فإذا اتفقت الأنصبة لثلاثة بين اثنين بالنصف أو بين ثلاثة بالثلث أو أربعة بالربع قسمها قسمين أو ثلاثة أو أربعة . (٢) أى يجتهد في أن يكون نصيب كل شخص متجاورا ورأى مناسكا غير جزأ . (٣) لأن في ذلك ضررا بل يحوز صاحب السفل بما يرضيه عما فقد في العلو بمال أو يعطيه جزءا من العلو وجزءا من السفل إذا أمكن ذلك . (٤) سبق بيانها . (٥) أى تراض بين الشركاء بأن اتفقا على أن يأخذ كل منهم جزءا معينا من المقسوم . (٦) وهي بالأجزاء أى وكانت قسمة التراضى بالأجزاء . (٧) أى باللفظ . (٨) وأعيدت من جديد . (٩) بعد قسمة التركة فينقض التقسيم ويخرج الدين من التركة ثم عاد التقسيم . (١٠) أى إذا ظهر أن بعض المقسوم مستحق لشخص آخر غير المقسوم بينهم مثلا وكان هذا المستحق معينا معروفا غير مستو ما أخذه منه كل شريك بأن يخص به واحد أو أخذ منه أكثر من غيره بطلت القسمة وأعيدت . (١١) أى وإن كان مستويا بأن أخذ كل من الشركاء منه جزءا مساويا للآخر بطلت القسمة فيه فيرد كل شريك ما أخذه ويدفع لمستحقه . (١٢) كصنان مصرية وسودانية وثياب حرير وكتان وقطن لشدة اختلاف الأغراض في ذلك . ولا صنف مع صنفه كدارين يراد إعطاء كل واحدة منهما لواحد من الشريكين مثلا فلا تصح القسمة هكذا لاختلاف المواقع والبناء والأغراض . (١٣) إذا لم يختلف كثياب من نوع واحد ونحو دكا كين صغار متلاصقة لفلة اختلاف الأغراض في ذلك .



## باب الشهادات<sup>(١)</sup>

هى أنواعٌ بحسب ما تقبل فيه<sup>(٢)</sup> شاهدٌ فى رؤية هلال رمضان وشاهدٌ ويمينٌ فى الأموال<sup>(٣)</sup> وشاهدٌ وامرأتان فيها<sup>(٤)</sup> وفيما لا يراه الرجال غالباً وشاهدان فى غير الزنا وشاهدان<sup>(٥)</sup> ويمينٌ فى صور تقدمت<sup>(٦)</sup> فى الإيمان وأربعٌ نسوة فيما لا يراه الرجال غالباً<sup>(٧)</sup> وأربعة رجال فى الشهادة بالزنا وإن رجعوا<sup>(٨)</sup> عن الشهادة فإن كان قبل الحكم لم يحكم أو بعدهُ غرموا فى الطلاق والعتيق والمال وغيرها<sup>(٩)</sup> وشرطُ الشاهد حُرِّيَّةٌ وعدالة<sup>(١٠)</sup> وبصرٌ وسمعٌ ونطقٌ ورشدٌ<sup>(١١)</sup> وعدمُ تنفل<sup>(١٢)</sup> ومروءة<sup>(١٣)</sup> وهى التخلقُ بخلق أمثاله فى زمانه ومكانه وتجاوزُ الشهادةِ على الشهادة<sup>(١٤)</sup> فى غير عقوبةِ الله تعالى

### باب الشهادات

(١) هى جمع شهادة وهى لغة الخبر القاطع ، وشرعاً إخبار عن شئ بلفظ خاص .  
(٢) النوع الأول شاهد واحد (٣) كما سبق فى الإيمان . (٤) أى فى الأوال وفيما لا يراه الرجال غالباً كالبكرة والحيض والنفاس والولادة وعيب امرأة تحت ثوبها .  
(٥) فيما مر ما شهد فيه رجل وامرأتان أو شاهد ويمين . (٦) هى سبعة كالتصوى على الميت والغائب مما سبق . (٧) سبقت أمثله . (٨) أى اليهود مطلقاً .  
(٩) غرموا مثل ما فوتوه على المشهود عليه فهر المثل فى الطلاق وقيمة العبد فى العتيق وقدّر الدين إذا شهدوا ببيداده ونحو ذلك . (١٠) هى ألا يرتكب الشاهد كبره ولا يهر على صغيرة . (١١) هو أن يكون صابغاً للامور يضع كل شئ فى موضعه غير سفيه ولا مجنون ولا صغير . (١٢) بأن يكون يغب عليه التنبيه إل ما يدور حوله فلا تصح شهادة الشخص الذى نسيه اليرم بالبيط . (١٣) هى أن يكون متخلقاً بأخلاق أمثاله فى زمانه ومكانه وعدم اتهامه بنىء مما يجرح الكرامة . (١٤) اسهاده على الشهادة بأن يشهد شخص بأن فلاناً شهد بكذا وهى جائزة فى حالة تغذر حضور الشاهد الاصلى بسبب موت أو مرض أو غير ههنا من الموانع القوية هى إما بالاسترقاء بأن يول الشاهد الاصلى لشخص أنا =

وإحصان<sup>(١)</sup> ولا يشترط لكل من الأصلين شاهدان بل يكفي اثنان ولا تقبل شهادة سيّد لرفيقه ولا أصل لفرعه ولا عكسه وتقبل شهادة كل منهما<sup>(٢)</sup> على الآخر حتى على الأب بطلاق ضرة أمه<sup>(٣)</sup> أو قذفها وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر والأخ لأخيه ومن ردّت شهادته لمعى<sup>(٤)</sup> وزال فأعادها قبلت إلا من يثم<sup>(٥)</sup> وإذا تعارضت يثتان تساقطتا<sup>(٦)</sup>.

### باب الدعوى<sup>(٧)</sup> والبيّنات

لا تسمع دعوى محال كمثل أحد<sup>(٨)</sup> ذهباً أو فضة ولا ما أبطله الشرع كثمان خمر ولا من لا عبارة<sup>(٩)</sup> له كعبي ومجنون وإذا شتمت<sup>(١٠)</sup> فإن أقرّ = شاهد على فلان بكذا وأشهدك على ذلك. أو يسمع شخص شخصاً يشهد عندكم أو محكم بشيء فيشهد عليه، أو يسمع شخص شخصاً يروي شهادته وسبها فيشهد بها عند القاضي. ولا بد عند شهادة الشاهد على شهادة غيره أن يذكر اسم الشاهد الأصلي وبين نوع شهادته إن كانت بالاسترعاء أو عند الحاكم أو سماعاً من الشاهد الأصلي عند غيره الحاكم وألا تخالف شهادته شهادة الأصل وأن يبرح الشاهد الأصلي. (١) كد الزنا والشهادة على شخص بأنه محسن. (٢) أى من الأصل والفرع ما لم يكن بينهما عداوة وإلا فلا تقبل. (٣) بأن شهد ولدان على الأب بطلاق ضرة أمهما فتقبل. (٤) أى لسبب من أسباب رد الشهادة وحتم قبولها. (٥) إلا من يكون منهما كالفاسق والسيد لرفيقه وطامد المروءة والعدو فلا تقبل شهادتهم.

(٦) ويخلف كل من المدعى والمدعى عليه بدل البيّنة.

### باب الدعوى والبيّنات

(٧) الدعوى لغة الطلب وشرعاً إخبار عن وجوب حق للخبر أو لموكله على غيره عند حاكم، والبيّنات جمع بيّنة وهى الشهود سموا بذلك لأن الحق يتبين بهم. (٨) فإذا ادعى شخص بأن له على آخر مثل جبل أحد ذهباً أو فضة لم تقبل لاستحالة ذلك. (٩) أى ولا تقبل دعوى من لا عبارة له أى من لا يعتبر قوله كالعبي والمجنون. (١٠) أى وإذا قبلت الدعوى بأن كانت بنهر محال وعن يعتبر قوله.

الخصم أو قامت عليه يئنة<sup>(١)</sup> وإلا حلف<sup>(٢)</sup> إلا فيما لو ادعى على صبي بلوغه فأنكر<sup>(٣)</sup> أو على حاكم جوزه في حكم أو على شاهدين<sup>(٤)</sup> كذب ولا يمين في حيد<sup>(٥)</sup> إلا في لعان وقذف<sup>(٦)</sup> والحلف على البت<sup>(٧)</sup> في فعل نفسه ومملوكه ثباً أو إثباتاً<sup>(٨)</sup> وفي فعل غيرهما إثباتاً أو ثباً محصوراً<sup>(٩)</sup> وعليه<sup>(١٠)</sup> أو على نفي العلم في فعل الغير ثباً مطلقاً<sup>(١١)</sup> فلو منعه الخصم حقه وعجز عن أخذه وقدر على مال له فله أخذ جنس حقه منه ثم غيره وإن نكل الخصم عن اليمين لم يحكم عليه<sup>(١٢)</sup> بالنكول وقد يؤتم<sup>(١٣)</sup> خلافه فيما لو ادعى مسقطاً للجزية كإسلامه في أثناء السنة أو للخراج لدفعه لعامل آخر ونكل عن اليمين أخذاً<sup>(١٤)</sup> منه أو ادعى حاضر الواقعة البلوغ لأخذ سهم المقاتلة ونكل لم<sup>(١٥)</sup> يعط شيئاً أو ادعى ابن حربي<sup>(١٦)</sup> أنبت أنه استنجله بدوكو ونكل قتل .

(١) حكم بمقتضى الدعوى أى بالعلوب بها . (٢) أى إن لم يقر المدعى عليه ولم تقم عليه يئنة حلف على أن المدعى ليس له عنده هذا الحق . (٣) لأن حلفه يثبت صباه وإذا ثبت صباه لم يصح حلفه . (٤) فلا يحلفان لارتفاع مقامهما عن التحليف . (٥) أى لا يحلف المتهم بالزنا مثلاً على عدم زناه لأن عدم وجود اليئنة كاف في دحض الحدة عنه . (٦) أى إلا في حد القذف لدفعه كأن قذف شخص آخر وليس عنده يئنة فيجوز أن يحلف المقتوف أنه لم يفعل سبب القذف ليدفع الحد عن نفسه . (٧) أى على القطع . (٨) ولو غير محصورين . (٩) كأن يحدد وقوع الفعل أو عدم وقوعه بيوم أو شهر أو سنة أما مطلقاً فليس للحاكم تحميله عليه لعدم القدرة على تذكر ذلك إلا نادراً . (١٠) أى على القطع . (١١) لنسب الوقوف عليه . (١٢) أى إذا امتنع المدعى عليه عن الحلف لم يحكم عليه بالحق بمجرد امتناعه بل بعد أن يحلف المدعى عليه أنه صاحب الحق عنده (١٤) أى قد يؤتم خلاف الحكم السابق وهو أنه لا يحكم بنكول المدعى عليه بل يحلف المدعى وتوهم ذلك في أربع مسائل يخيل للناس فيها أن الحكم بسبب الامتناع عن الحلف ولكن الواقع أن الحكم ليس بسبب الامتناع بل بالأصل الثابت . (١٥) عملاً بالأصل الثابت وهو عدم الدفع لا بسبب النكول . (١٦) عملاً بالأصل الثابت وهو عدم بلوغه . (١٧) أى نبت شعر =

## باب العتق<sup>(١)</sup>

هو إما إجبار<sup>(٢)</sup> بأن يملك العبد<sup>(٣)</sup> نفسه أو الشخص أصله<sup>(٤)</sup> أو  
فرعه أو شهد بعتق رقيق فردت شهادته ثم يملكه<sup>(٥)</sup> وأما إختيار فيقع  
بصريح وهو العتق والحرية<sup>(٦)</sup> وفك الرقبة وبكناية بنية وهي ما تمحل<sup>(٧)</sup>  
العتق وغيره فإن أعتق في صحته فن رأس المال أو في مرض موته فن  
الثلث إلا في عتق أم الولد<sup>(٨)</sup> وإن أعتق أحد الشرعيين نصيبه عتق عليه<sup>(٩)</sup>  
وسرى بالاعتاق لما يسر به فإن كان مغيراً أوصى بعتق نصيبه بعد موته ولم  
يسر ومضى ضاق الثلث<sup>(١٠)</sup> ميّز العتق بقرعة .

== عاتته أنه استجبل طلوع الشعر بدواء ونحوه ، ولا يزال صغيراً غير بالغ فيحكم عليه  
بالبلوغ ويجوز قتله لأن إنبات شعر العانة علامة البلوغ ، فقد حكم بالأصل الظاهر وهو  
طلوع الشعر لا بسبب امتناعه عن الحلف .

## باب العتق

- (١) هو إزالة الرق عن الأدنى . (٢) أى عتق إجبار يعتق فيه العبد وإن لم يرض  
سيده بذلك . (٣) بأن يشتري نفسه من سيده كالمكاتب أو يقهر سيده الحرى .
- (٤) أو يملك الشخص أصله أو فرعه من النسب وهو رقيق فيعتق بمجرد ملكه .
- (٥) فيعتق عليه بمجرد ملكه عملاً بشهادته (٦) كأعتقتك أو أنتحر أو فككت رقبتك .
- (٧) كقول السيد لمبيد لا ملك لى عليك ولا سلطان لى عليك . (٨) فن رأس المال وإن  
كان أولدها في مرضه . (٩) أى إذا كان عبد شركا بين اثنين فأكثر فأعتق أحدهما نصيبه في  
العبد عتق عليه نصيبه وإذا كان موسراً عتق عليه النصف الآخر فإن كان موسراً بأقل من  
النصف الآخر كالربع أو الثمن حتى عليه ما هو موسراً به فإن كان مغيراً لا يملك شيئاً من  
قيمة نصف العبد الثانى أو كان أوصى بعتق نصيبه بعد موته عتق نصيبه فقط ولم يسر إلى  
شيء من نصيب غيره . (١٠) صورة ذلك أن يعتق مريض عبيداً له دفعة واحدة فيقول  
أتم أحرار والمرضى لا يتخذ نصرة إلا في الثلث فإذا سمح الثلث باعتاقهم جميعاً عتقوا  
وإذا لم يتسع لهم جميعاً عملت قرعة لإعتاق البعض الذى يتسع له الثلث سواء كان  
واحداً أو اثنين .

## باب التذير<sup>(١)</sup>

لَمَّا يَصَحُّ مِنَ الْبَلْعِ عَاقِلٌ عَتَارُ ثُمَّ هُوَ تَعْلِقُ عَقْرُ بَصْفَةٍ وَهِيَ مَوْتُ السَّيِّدِ<sup>(٢)</sup> فَلَا يَحْجُوزُ الرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَّا بِأَنْ يُزِيلَ<sup>(٣)</sup> مَلِكُهُ عَنْهُ وَلَا يَتَّبِعُ الْمُدْبِرَةَ أَوْلَادَهَا فِي التَّذِيرِ وَلَوْ دَبَّرَهَا حَامِلًا ثَبَتَ لِحُلْمِهَا حَكْمُ التَّذِيرِ فَإِنْ زَالَ تَذِيرُهَا دَامَ تَذِيرُهُ<sup>(٤)</sup> وَصَرِيحُهُ كَانَتْ حُرًّا أَوْ أَعْتَقَكَ بَعْدَ مَوْتِ وَكُنَايَتُهُ كُنْهِيَّتُ سَيِّدِكَ بَعْدَ مَوْتِ وَلَوْ دَبَّرَ ثُمَّ كَاتَبَ أَوْ عَكَسَ<sup>(٥)</sup> جَازَ .

## باب أمهات الأولاد

إِذَا حَبِلَتْ مِنْ حُرٍّ أُمُّهُ فَوَضَعَتْ وَلَوْ سَقَطَ تَجِبُ فِيهِ غُرَّةٌ صَارَتْ أُمًّا وَلَدٍ<sup>(١)</sup> يَخْلَافُ أُمَّةً غَيْرَهُ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ أَوْ أُمُّهُ أَوْ غُرَّةٌ بِحُرِّيَّتِهَا<sup>(٢)</sup> وَلَسِيدُهَا إِجْبَارُهَا عَلَى النِّكَاحِ وَتَفَارُقُ الْمُدْبِرَةِ فِي أَنَّهَا لَا تُبَاعُ وَلَا تُوهَبُ وَلَا تُرْهَنُ وَلَا يُوصَى بِهَا وَعَتَقَهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ<sup>(٣)</sup> وَلَا يَضْمَنُ

## باب التذير

(١) هُوَ لَوْ أَنَّ النَّظَرَ فِي الْمَوَاقِبِ ، وَشَرَحًا تَعْلِقُ عَقْرُ مِنْ مَالِكٍ بِمَوْتِهِ وَصَمِيَ تَذِيرًا مِنْ الدَّبْرِ لِأَنَّ الْمَوْتَ دَبْرَ الْحَيَاةِ (٢) فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِصْطِقَاقٍ بَعْدَ ذَلِكَ يَلِ يَتَّقَى بِمَجْرَدِ الْمَوْتِ . (٣) كَأَن يَبِيعَهُ أَوْ يَهَبَهُ أَوْ يَوْصِي بِهِ فَيُلْفِي التَّذِيرَ . (٤) فَإِنْ زَالَ تَذِيرُ الْإِمَامِ يَبِيعُهَا بَعْدَ الْوَضْعِ أَوْ بِمَوْتِهَا كَذَلِكَ بَعْدَ الْوَضْعِ يَتَّقَى تَذِيرُ الْخَلِّ الَّذِي وَضَعَ قَتَمَتَّقَ بِمَجْرَدِ مَوْتِ السَّيِّدِ أَمَا إِنْ بَاعَهَا قَبْلَ وَضْعِهَا فَلَا يَكُونُ الْجَنِينَ مَدْبَرًا لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ . (٥) لِأَنَّهُ يَحْجُوزُ بِيَعِ الْمُدْبِرِ فَكَاتَبَهُ أَوَّلَى وَالتَّذِيرُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ لَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ وَعَدَ بِالْعَقْرِ بِلَدُونِ حَوْضِ فَوْضٍ غَيْرِهِ مِنَ الْكِتَابَةِ لِأَنَّهُا وَعَدَ بِالْعَقْرِ بِحَوْضٍ . فَيَكُونُ الْمَدْبَرُ مَكَاتِبًا فَيَتَّقَى بِأَسْبَقِ السَّيِّدِينَ .

## باب أمهات الأولاد

(٦) أَيْ تَعْتَقُ بِمَجْرَدِ مَوْتِ سَيِّدِهَا وَلَوْ بَقِيَّتْهَا لَهُ . (٧) فَإِذَا حَبِلَتْ مِنْهُ لَا تَصِيرُ أُمًّا وَلَدًا لِأَنَّ جَبْلَهَا لَمْ يَحْصُلْ أَتَاءً مَلِكُهُ لَهَا . (٨) لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ بِالثَّلَاثِ وَلَوْ أَوْلَدَهَا فِي مَرَضِهِ .

سيدُها جانيها الثانية<sup>(١)</sup> ويتبعها ولدها<sup>(٢)</sup> ولو كان كاتبها أو استولد مكاتبته صارت مسئولة مكاتبه ولا يصح بيعها إلا فيما لو اشترت نفسها أو كانت مرهونة أو جانية<sup>(٣)</sup> أو أم ولد<sup>(٤)</sup> مكاتبه إن ولدته في الكتابة أو بعد عتقه لدون ستة أشهر تبعه رقا وعتقا ولا تصير أم ولد ولا فهو حر وهي أم ولد إن كان يلوها ولو أسلت أم ولد كتابي حيل بينهما وألزم بموئنها حتى يعتقها أو يسلم أو يموت<sup>(٥)</sup>.

### باب أحكام الرقيق

يفارق الحرّ في أنه لا تلزمه جمعة ولا تتعبد به ولا حج<sup>(٦)</sup> ولا عمرة إلا بنذر وعمرة الأمة كالرجل<sup>(٧)</sup> لكن يحرم نفل غير محرم إلى سائر<sup>(٨)</sup>

(١) أما جانيها الأولى فيعتقها (٢) في العتق معها . (٣) جناية ثانية أما الأولى فيعتقها السيد . (٤) هذه مسألة جديدة ذكر فيها المصنف حكم ولد العبد المكاتب ، قال إن وضعته حال الكتابة فأمره موقوف إن أدّى أبوه النجوم وعتق عتق الولد معه وإن لم يؤدها وحاد رقيقاً فالولد رقيق ، وإن وضعته بعد الكتابة بمدة أقل من ستة أشهر تبع أباه في العتق ، ولا تصير الأمة به أم ولد ، أما لو وضعته بعد الكتابة وعتق أبيه بمدة فوق الستة أشهر فهو حر وتصير به أم ولد إن كان يجامعها في هذه المدة التي بعد الكتابة فإن لم يكن يجامعها لعذر ظاهر لحكم الولد حكمه في المسألة السابقة . (٥) أو يسلم فتبقى معه أو يموت فتعتق .

### باب أحكام الرقيق

(٦) أي لا يلزم الرقيق الحج ولا العمرة لأن من شروطها الحرية والاستطاعة والعبد لا مال له وحجه يبعده عن خدمة سيده فلم يجب عليه إلا إن نذر الحج فيجب بالنذر إذا كان مستطيعاً وأذن له سيده وقيل يلزماته وإن لم يأذن له وهو الصحيح . (٧) أي في الصلاة وهي ما بين السرة والركبة (٨) هذا رأى وهناك رأى آخر يجوز النظر إلى وجهها وسائر بدنها ما عدا العمرة لأنها كالرجل ، والراجح الأول خوف الفتنة .

بهنها ولا يجوز كونه شاهداً ولا تَرْجائاً ولا قاتلاً<sup>(١)</sup> ولا قاسماً ولا<sup>(٢)</sup>  
 عارصاً ولا مقوماً<sup>(٣)</sup> ولا كاتب حكم ولا أميناً لحاكم<sup>(٤)</sup> ولا إماماً أعظم  
 ولا قاضياً ولا ولياً في نكاح أو قود أو غير ذلك ولا وصياً<sup>(٥)</sup> ولا يقلد  
 أمراً عاماً<sup>(٦)</sup> ولا يملك<sup>(٧)</sup> ولا يبطأ بملك<sup>(٨)</sup> ولا تلزمه زكاة إلا زكاة فطر  
 أى تلزمه ابتداءً وتحملها سيده ولا يُكفر<sup>(٩)</sup> ولا يعطى من زكاة وكفارة  
 شيئاً إلا من سهم المسكينين<sup>(١٠)</sup> ولا يصوم غير فرض إذا ضر<sup>(١١)</sup> ذلك إلا  
 بإذن سيده ولا يلزمه أقراره بما ل<sup>(١٢)</sup> في الحال ولا يسهم له من الغنمة  
 ولا يأخذ لقطعة إلا على حكم<sup>(١٣)</sup> غيره ولا يرث ولا يورث ولا تصح

- 
- (١) أى يترجم كلام الخصوم للحاكم ولا قاتلاً أى حكا في إلحاق الأولاد بأبائهم عند  
 الاشتباه في ذلك . (٢) أى يقسم المال بين الشركاء من جهة الإمام ولا حكا من جهة  
 الشركاء ، ولا عارصاً أى مقدراً للطب أنه يصير بعد جفائه كذا . (٣) أى يقوم  
 السلع ويعطى لها ثمناً ولا كاتب حكم وهو الذى يكتب الوثائق لأنه يشترط فيه الحرية  
 والعدالة والذكورة ومعرفة الكتابة القانونية الشرعية . (٤) أى لا يصح أن يجعله  
 الحاكم أميناً له على أسرار الدولة ووثائق الخصوم . (٥) أى قيماً على الأيتام والقصر  
 (٦) كالإمارة وجمع الزكاة وسجاية الخراج والجزية . (٧) أى لا يملك شيئاً لأن العبد  
 وما ملكته يداه لسيده . (٨) لأنه لا يملك شيئاً وإن كان مكاتباً فملكه ضعيف .  
 (٩) إذا كانت الكفارة مالية أما لو كانت صوماً فله أن يصوم بإذن سيده وإن ضره  
 الصوم أو أثر على قوته في خدمة سيده وإن لم يؤثر فله أن يصوم بدون إذن .  
 (١٠) فيأخذ من الزكاة من سهم المسكينين إذا كان مكاتباً لإعاقته على الحرية .  
 (١١) هذا في العبد الذكر أما الأتقى فليس لما أن تصوم في حضرة سيدها إلا بإذنه وإن  
 لم يضر بها الصوم . (١٢) بل يلزمه في ذمته مطالبة به بعد عتقه : هذا إذا كان غير مكاتب  
 وغير مأذون له في المعاملة فإن كان واحداً منهما لزمه إقراره بالمال في الحال .  
 (١٣) أى إلا نيابة عن غيره بعد إذن الغير له في لقطتها .

كفالتة<sup>(١)</sup> إلا بإذن سيده ولا يضمن بالدية بل يضمن منه بالقيمة<sup>(٢)</sup> ما يضمن من الحر بالدية ولا تحملها العاقلة<sup>(٣)</sup> بل تحمل قيمته وجلده ونفيه على النصف من الحر ولا يرجم<sup>(٤)</sup> وينكح أمتين<sup>(٥)</sup> ولا يجمع أكثر من امرأتين وطلاهُ ثنتان وعدة الأمة قرآن ولا لعان بينها وبين سيدها وينكح حرة وأمة في عقد<sup>(٦)</sup> واحد ولا يقاد به حر ولا مبعوض<sup>(٧)</sup> ويؤدى به فرض<sup>(٨)</sup> الكفارة ولا يحد قاذفه<sup>(٩)</sup> ولا ينكح نفسه<sup>(١٠)</sup> وتجبر الأمة على النكاح<sup>(١١)</sup> وقسمها على النصف<sup>(١٢)</sup> وصداقها لغيرها<sup>(١٣)</sup> ولا يلحق ولدها سيدها حتى يقر بوطئها<sup>(١٤)</sup>.

### باب أحكام المبعوض<sup>(١٥)</sup>

هو في بعضها كالعبد<sup>(١٦)</sup> وذلك كالنكاح والطلاق والعدة والعقوبات

(١) أى ضامنه لغيره .

(٢) أى لا يقتل قتله عمداً بل يدفع قيمته ولا يدفع الجاني عليه في غير النفس دية جانيته بل يدفع قيمة ما قص منه بسبب جانيته . (٣) أى عاتلة الجاني عليه .

(٤) لأن شرط الرجم الإحصان ولا يكون إلا للحر (٥) بخلاف الحر فلا ينكح إلا أمة واحدة بالشروط السابقة في النكاح . (٦) بخلاف الحر فإنه إذا جمعها في عقد واحد صح في الحرة وبطل في الأمة . (٧) أى عبد بعضه حر وبعضه رقيق .

(٨) أى بعثته فيها . (٩) بل يزر كاسيق في اللعان . (١٠) بل لا بد من إذن سيده . (١١) سواء كانت بكرًا أو ثيبًا بخلاف الحرة فلا تجبر إلا البكر . (١٢) أى إذا كان لرجل زوجتان حرة وأمة فللأمة ليلة وللحرة ليلتان . (١٣) أى مهرها يأخذه سيدها . (١٤) فإن لم يقر بوطئها فله نفيه بدون لعان .

### باب أحكام المبعوض

(١٥) هو من بعضه حر وبعضه رقيق .

(١٦) أى حكمه فيها حكم العبد ويمكن معرفتها من الرجوع للباب السابق .



والشهادة ووجوب الجمعة وانعقادها والقود وثقة القريب<sup>(١)</sup> ولا خيار للمُبْعُضَةِ إذا عتق بعضها تحت غيب<sup>(٢)</sup> ولا يرث<sup>(٣)</sup> وفي بعضها كالحرق وهو أنه لا يقادهم<sup>(٤)</sup> فيه رق<sup>(٥)</sup> ويكفر بالمال إن كان مؤسراً وفي بعضها كالحرق وكالعبد باعتبارين وهو الملك<sup>(٦)</sup> والإرث منه وغيرها .

### باب القرعة<sup>(٧)</sup>

بأن تكتب الأسماء<sup>(٨)</sup> وتخرج على السهام أو بالعكس<sup>(٩)</sup> وهي قد تكون في الأموال وذلك في القسمة وتميز العتق من الملك وقد تكون في

(١) معنى هذا أنها لا تلزمه كالعبد والصحيح أنها تلزمه إذا كان يكسب بيعه الحر ما يفيض من مؤته ويكنى قربه كل الكفاية أو بعضها فيلزمه ما يقدر عليه .  
(٢) أى ولا خيار للأمة التي عتق بعضها فصارت مبيعة تحت أى زوجة عبد فن أى رقيق كله فلا يفسخ النكاح بذلك أما لو عتقت كلها مرة واحدة أو كلن بعضها حراً وبعضها رقيقاً فعتق البعض الرقيق فصارت حرة فلها الخيار بذلك إن شامت بقيت نعمة وإن شامت فسخت النكاح . (٣) ويورث ما ملكه بيعه الحر ، وهو فيما عدا ما ذكر أن العبد فيه كالحرق يأخذ حكم الرقيق . (٤) أى لا يقتل ولا يقتص منه في جناية فيها قصاص غير قتل النفس كالموضحة ، سواء كان المجنى عليه مبيعاً أو عبداً كله وسواء كان مثله في التبعية أو المجنى عليه فيه جزء حراً كبيراً في الجاني فلا قصاص . (٥) فيملك ما كسبه بيعه الحر ويورث عنه دون ما كسبه بالبعض الآخر لأنه ملك لملكه .

### باب القرعة

(٦) القرعة هي الاحتكام إلى الحظ في بعض المسائل التي لا يمكن الفصل فيها بالقانون ولها صورتان سيذكرهما المصنف . (٧) صورة ذلك أن يكون عندنا مال موروث مشترك كدار كبيرة أو أرض ذات أجزاء لا تفاوت كثيراً فيها ويراد تقسيمه على الورقة المتساوين في الأنصبة فتكتب أوراق بأسماء المقسوم عليهم وتخلط بعضها ثم ينادى على قسم من الأقسام أن يخرج اسمه في الورقة فهو له وهكذا إلى أن تنتهي الأقسام . (٨) بأن تكتب أوراق بأسماء الأنصبة وتخلط بعضها وكل واحد من المقسوم عليهم =

غيرها وذلك في ابتداء القسمة بين الزوجات والسفر بواحدة وتنازع ولاية نكاح وقود عند الاستواء وتنازع عدد في أحيا موات أو معدن أو في دهن أو عند حاكم.

### باب أحكام الأعمى

هو كالبلير إلا في مسائل منها أنه لا جهاد عليه ولا يجتهد في القبلة ولا يصح بعبه ولا شركؤه ولا دية في عينه<sup>(١)</sup> ولا تقبل شهادته إلا في الترجمة<sup>(٢)</sup> وإلسمع وما يثبت بالاستفاضة<sup>(٣)</sup> كالنسب وما تحمله<sup>(٤)</sup> قبل العمى إن كان المشهود له أو عليه معروف في الاسم والنسب وقبضه على المقر

== يأخذ ورقة فما يخرج له فيها فهو نصيبه وهذه أسهل من الطريقة السابقة ، ومثل ذلك في ابتداء القسمة بين الزوجات وفي الاختلاف في ولاية النكاح وفي استيفاء القود ونحو ذلك تعمل القرعة على الطريقة الأولى أو الثانية فلي الأولى ينادي بأن من يخرج اسمه يكون هو الذي يستوفى القود أو تكون الزوجة التي يخرج اسمها صاحبة النوبة الأولى أو هي المسافرة مع زوجها ، أو تكتب الليلة الأولى ، استيفاء القود مثلا الليلة الثانية الثالثة وهكذا ، ولا يستوفى القود ثم تخرج الزوجات وطلبوا القود الأوراق فنخرج له كلمة فمناها له ، والقرعة قاطعة للخلاف بين الناس في كثير من الأحيان .

### باب أحكام الأعمى

(١) يل في إزالتها من مكانها أو فقهما حكومة لدية .  
(٢) بأن يسمع كلام الخصم فيترجمه للقاضي أو يكون القاضي بعيداً أو الخصم ضعيف الصوت فيسمع الأعمى ويسمع القاضي كلام الخصم فهذا حاز منه لأنها لا يحتاج إلى مشاهدة .

(٣) أي ما تداوله الألسنة ويعرف عند أكثر الناس كالنسب والوقف ولا بد أن يذكر بعض الأدلة المبررة لحكمه بعله .

(٤) أي الشهادات التي تحملها أي شهد بها قبل عماء .

إلى أن يشهد عليه عند القاضي <sup>(١)</sup> وأنه يُكره أن يكون مؤذناً <sup>(٢)</sup> ونحده  
وأنه لا تلزمه جمعة إلا أن وجد قائداً متبرعاً أو بأجرة وهو قادرٌ عليها  
وأنه يُعتبر في لزوم الحج والعمرة له مع وجود الزاد والدابة وجود قائم  
وأنه لا يثبت في ديوان المرتبة في الغزو <sup>(٣)</sup> وأنه لا يُعتق العبد الأعمى من  
الكفارة <sup>(٤)</sup> وأنه لا حضانة لمن به عَمَى <sup>(٥)</sup> وأنه تكره ذكائه <sup>(٦)</sup> وأنه  
يحرم صيده برى <sup>(٧)</sup> وجارحه <sup>(٨)</sup> وأنه لا يجوز كونه إماماً أعظم ولا  
قاضياً.

### باب حكم الأولاد <sup>(٩)</sup>

ولد الحرة حرٌّ وولد المملوك مملوكٌ غالباً <sup>(١٠)</sup> فهما وولد أم الولد

- (١) كأن يسمع شخصاً يقر بأنه طلق زوجته أو عليه دين لفلان أو قتل فلاناً فله أن يقبض عليه حتى يشهد عليه عند القاضي لأن قبضه عليه كالمأبنة بالنظر.
- (٢) لأنه ربما يغلط في الوقت فإن كان معه مبصر يخبره به جاز.
- (٣) لأنه حاجر عنه.
- (٤) لأنه يشترط في الرقة المقتة في الكفارة أن تكون سليمة من عيب ينقص القيمة أو يخل بالعمل والعَمَى عيب ينقص القيمة ويخل بالعمل.
- (٥) لضعف مراقبته.
- (٦) أي ذبحه لأنه قد لا يمتد إلى مكان الذبح بالاضبط.
- (٧) أي برى سهم وإن كان قادراً على ذلك لمرة مكان الصيد بسهمه.
- (٨) كالصيد بالعقر والكلاب لحرام عليه ذلك.

### باب حكم الأولاد

(٩) أولاد الآدميين وغيرهم من الحيوانات كولد الحيوان المبيع أو المجمول أضحية أو هدياً.

- (١٠) ومن غير الغالب أن يكون ولد الحرة رقيقاً وولد الرقيق حر وذلك في مسائل منها: ما لو أوصى بجعل أمته فأعتق وإدته الأمة فقد صارت حرة وابنتها رقيقاً ، ومثال العكس ما لو ظن واطمأن الأمة بشبهة أنها حرة فولدها حر وهي أمة.

بِقَبْضِهَا<sup>(١)</sup> وولد المعلق عتقها بصفة لا يتبّعها<sup>(٢)</sup> إلا إن كانت حاملاً به عند العقد أو<sup>(٣)</sup> الصفة وولد المكاتب يتبّعها<sup>(٤)</sup> ولا شيء عليه وولد الأضحية والمهدي الواجبان أضحية وهدي وحمل المبيعة يتبّعها ويقابله جزؤه من<sup>(٥)</sup> الثمن وولد الموهوبة والجانية والمؤجرة والمعاراة<sup>(٦)</sup> والموصى بها أو بمنفعتها وقد حلت به بين الوصية وموت الموصى<sup>(٧)</sup> والموصى بخضمتها الموهوبة إذا ولدت<sup>(٨)</sup> قبل القبض لا يتبّعها وولد المنصوبة والمعاراة والمقبوضة ببيع فاسد أو بسوم<sup>(٩)</sup> والمبيعة قبل القبض يتبّعها في الضمان<sup>(١٠)</sup> وولد المرتدان انعقد في الردّة وأبواه مرتدان فرتد<sup>(١١)</sup> وإلا<sup>(١٢)</sup> فسلم .

(١) أي يتبّعها في العتق كما سبق . (٢) لا يتبّعها في العتق . (٣) أي عند التعليق أو عند وجود المعلق عليه ولو كان موت السيد وهو المبر عنه بالصفة . (٤) أي إذا عتقت فولدها حر وإن هجرت وعادت رقيقة فولدها رقيق ولا شيء عليه في نجوم الكتابة لأنه لم يلزم بشيء .

(٥) أي حل المبيعة مبيع ويقابله جزء من الثمن لأن الحامل منها أغل من ثمن غيره الحامل . (٦) أي لا يصير ولد الحامل الموهوبة مرهوناً بعد وضعه وهي ما تزال مرهونة ، وكذلك الجانية لا يصير ولدها تابعاً لها بل تتعلق الجانية رقبته وبقيمتها فقط ولا تدخل قيمة ولدها مع قيمتها فليس المبيع عليه أخذ قيمة ولدها أيضاً إذا كانت الدية أكثر من قيمة الأم ، وكذلك ولد المؤجرة والمعاراة لا يصير مؤجراً ولا معاراً .

(٧) أي إذا أوصى شخص بجمارية أو بحيوان حاملين فإن حملت الأم بالولد بعد الوصية فلا يتبّعها أما إن كانت حاملاً به قبل الوصية فهو موصى به أيضاً . وهذا الحكم في الموصى بها أو بخضمتها . (٨) الموهوبة إذا كانت حاملاً وولدت قبل أن يتسلها الموهوب له فهو تبع لها وموهوب أيضاً . (٩) أي التي أخذها لينظر هل تجبه فيشترها أو لا تجبه فيردها . (١٠) أي إذا تلفت الجمارية أو الدابة المنصوبة والمعاراة والمقبوضة ببيع فاسد أو بسوم أو قبل قبض الثمن مع ولدها فهي مضمونة وولدها كذلك . أي يدفع من هي عنده قيمتها وقيمة ولدها . (١١) أي وإن لم يعتقد في الردة بأن انعقد قبلها أو انعقد فيها وأحد أبويه مسلم فسلم . وإله أعلم بالصواب .

تم من التحرير بعون الله الملك القدير وكان الفراغ من طبعه في  
شهر ذى القعدة سنة ١٣٣٣ من هجرة الصادق الأمين  
القائل ( إن الله لا يقبض العلم انزاعا ينزعه من العباد  
ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما  
اتخذ الناس رؤساء جهالا فاستلوا فأقتوا بغير  
علم فضلوا وأضلوا ) كما رواه عبد الله  
ابن عمرو بن العاصي رضي الله  
عنهما عن النبي صلى الله عليه  
وسلم والله الهادي  
إلى سواء  
السييل

---

تمت بحمد الله هذه التعليقات على من التحرير لتبليغ الإسلام ذكرها الانصارى  
المصرى الشافعى في ليلة ١٥ من ذى القعدة سنة ١٣٧٢ هـ ، ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ م .  
وأسأل الله تعالى أن ينفع بها وأن يوفقني للقيام بأمانها إنه نعم المولى ونعم النصير .

فهرست  
( متن التحریر )

صفحة	صفحة
٢٩ د القضاء والإعادة	٢ مقدمة الشرح
٤٠ د صلاة المنور	٣ ترجمة الشيخ زكريا الأنصاري
٤٠ د صلاة العيدين	٦ مقدمة المتن
٤٢ د صلاة الاستسقاء	٧ كتاب الطهارة
٤٣ باب صلاة الكسوفين	٨ باب الوضوء
د صلاة النفل	١٢ د الأحداث
٤٦ د السجود	١٣ د الغسل
٤٨ صلاة الجمعة	١٥ الأغصان المسنونة
٤٩ د ما يحرم استعده	١٦ د التيمم
٥٠ كتاب صلاة الجنائز	١٨ فروض التيمم
٥١ د فروض الصلاة على الميت	١٩ ما يخالف فيه التيمم الوضوء
٥٢ د الزكاة	١٩ د النجاسة وإزالتها
٥٤ د زكاة الناض	٢١ د المسح على الخفين
٥٥ د التجارة	٢٣ د الحيض
د النتم	٢٥ كتاب الصلاة
٥٧ د الثابت	٢٧ باب أحكام الصلاة
٥٨ د الفطر	٣١ د ما يفسد الصلاة
٥٩ د محال جواز أخذ	٣٢ د الأذان
القيمة في الزكاة	٣٣ د مواقيت الصلاة
٦٠ د اجتماع زكاتين	د الإمامة
د المبادلة	٣٥ د صلاة السفر
٦١ د الخلطة	٣٧ د صلاة الجمعة
٦٢ د تعجيل الزكاة	٣٨ د صلاة الخوف

صحيفة	صحيفة
٩٤ كتاب البيوع	٦٣ كتاب زكاة المعدن والركاز
٩٦ البيع ثلاثة أنواع	٦٣ د قسم الصدقات
١٠٠ باب بيع الأعيان	٦٤ باب قسم الغنمة والنيء
١٠١ د لزوم البيع	٦٥ د الكفارة ٦٦ باب الفدية
١٠٢ د السلم	٦٨ كتاب الصوم
١٠٤ د الربا	٧٠ باب ما يفسد الصوم
١٠٤ د المراجعة	٧٢ د الإفطار في رمضان
١٠٥ د الخيار	٧٣ د ما يكره في الصوم
١٠٧ د البيوع الباطلة	٧٣ د ما يصل إلى الجوف ولا يخطر
١١١ د الصلح	٧٤ د الاعتكاف
١١١ د الحوالة	٧٥ كتاب النسك من حج وعمره
١١٢ د الوصية	٧٧ د أركان الحج
١١٣ د المساقاة والمزارعة	٨٢ د مجرمات الأحرام
١١٤ د الإجارة	٨٣ د التحلل
١١٥ د العارية	٨٥ د جزاء الصيد
١١٦ د الوديعة	٨٦ د رمى الجمار
١١٧ د القراض	٨٧ د مواقيت النسك
١١٨ د الوكالة	٨٧ د الهدى
١١٩ د الشراكة	٨٩ باب إفساد النسك
١٢٠ د الهبة	٨٩ د فوات الحج
١٢٠ د الضمانة	٨٩ د مكروهات النسك
١٢١ د الرهن	٩٠ د نذر الهدى وغيره
١٢٢ د الكتابة	٩١ د كيفية الاستطاعة
١٢٣ د الإقرار	٩٢ د الضرورة ٩٣ باب دخول مكة
١٢٥ د الشفعة	٩٣ د كيفية حج المرأة

صفحة	صفحة
١٥٤ فصل في الإسلام على النكاح	١٢٥ باب النصب ١٢٧ باب القطة
١٥٥ د لوعقت تحت من به رق	١٢٩ د الآجال
١٥٦ د يسن لمن وطئ الحائض	١٣٠ د الحجر
د كتاب الصداق	١٣٢ د الغليس
١٥٧ فصل في المتعة	١٣٣ د الوقف
١٥٨ د الوثمة	١٣٤ د إحياء الموات
باب القسم والنشوز	١٣٥ كتاب الفرائض
١٦٠ د الخلع	١٣٨ فصل في العول
كتاب الطلاق	١٣٩ د في بيان الحجب
١٦٤ باب الرجعة	١٣٩ بيان من يقوم مقام غيره في الإرث
١٦٥ د الإيلاء	١٤٠ فصل في بيان أصول الفرائض
١٦٦ د الظهار	١٤١ د في التصحيح
١٦٧ د اللعان	١٤٢ د في الاختصار
١٦٨ د العدة والاستبراء	د في المناسخة
١٧٠ د الرضاع	١٤٣ د في المشتركة
١٧٢ د النفقات	د في ميراث الجد
١٧٣ د الحضنة	١٤٥ د في ميراث المرنء
١٧٤ كتاب الجنائيات	١٤٦ د ميراث المشكل
١٧٦ فصل قد لا يوجب القتل شيئاً	كتاب النكاح
١٧٧ د في الجنابة على الرقيق	١٤٩ فصل في ولي النكاح
د الشركه في الجنابة	١٥٠ د في الأنكحة الباطلة
د الجنابة على مادون النفس	١٥١ د في الأنكحة المكروهة
١٧٨ باب القود	١٥٢ د في غير المحرينكم امرأتين
د الديات	١٥٣ د في العيوب المثبتة للخيار
١٨٠ د العاقلة	في النكاح



صحيفة	صحيفة
١٩٦ باب الاثربة	١٨١ فصل في تغليظ دية العمد
١٩٦ د الأطلعة	١٨١ د الاصطدام
١٩٧ د الصيد والذباح	١٨٢ د إن ضرب بطن امرأة
١٩٨ د الاخصية	١٨٣ باب القسامة
٢٠٠ د في الحقيقة	١٨٣ فصل من قتل بسحره
فصل كان أهل الجاهلية النخ	١٨٤ باب أحكام المرد
٢٠١ د الإيمان	١٨٤ د السكران
٢٠٤ د التندر	١٨٤ د الإكراه
٢٠٤ د آداب القاضي	١٨٥ كتاب الجهاد
٢٠٦ د القسمة	١٨٦ باب البغاة
٢٠٨ د الشهادة	١٨٧ د السير
٢٠٩ د الدعوة والبيئات	١٨٨ د الجزية
٢١١ د العتق	١٨٩ د الهدنة
٢١٢ د التدبير	١٩٠ د الخراج
٢١٢ د أمهات الأولاد	١٩٠ د السبق
٢١٣ د أحكام الرقيق	١٩٢ كتاب الحدود
٢١٥ د المبعوض	١٩٣ باب السرقة
٢١٦ د القرعة	١٩٤ د قطع الطريق
٢١٧ د أحكام الاعمى	١٩٤ د الصيالوضمان البهائم
٢١٨ د حكم الأولاد	١٩٥ د الجدار المائل
(تمت)	



# مكتبة النهضة الجديدة

لأصحابها: عبد الحفيظ وعبد الشكور عبد الفتاح قدا

بمكة المكرمة - باب السلام

١٣٥ هـ

تقدم أحدث مطبوعاتها ل ١٣٧٢ ١٣٧٣ هـ

- ١ - جميع البحار - تسعة أجزاء في ثلثة مجلدات. شكل، مطبوعة، مطبوعة
- ٢ - ألف ليلة وليلة - أربعة أجزاء بالسرطانية. طبعة أنيقة. تجديد، مطبوعة
- ٣ - الطرق العديدة في السياسة الشرعية للإمام ابن القيم - مجلد واحد، مطبوعة
- ٤ - الكرم لأبي بكر المالك العسكري - مجلد واحد، مطبوعة
- ٥ - عبد القاهر والبالغة - تأليف الأستاذ عبد القاهر محمد فاضل الدين بكريه الله الأزهري
- ٦ - من التمهيد إلى مذهب الإمام الشافعي مشكور - تحقيقه من الأثر النادر كتاب الله الأزهري
- ٧ - تفسير الزمخشري في المراتب بالصحف - التأليف الأستاذ السيد محمد الشافعي الأزهري مطبوعة

الجميع والبعث للاستاد تكملة بحار الحديث كذا

توجد بالمكتبة معظم الكتب الدينية والأدبية

والدراسية مع مجموعة كاملة لصور البلاد المقدسة

المسونة والعادية

أطلبوا قائمة المكتبة لعموم محتوياتها





